

جامعة سطيف 2



كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

مجلة

الآداب والعلوم الاجتماعية

مجلة دورية علمية محكمة

العدد 17

2013

ISSN:1112-4776

الايداع القانوني: 2004-650

مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية

مجلة علمية دورية محكمة، تصدر عن كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
جامعة سطيف - 2

اللجنة العلمية

جامعة سطيف 2	أ.د. لحسن بوعبدالله
جامعة سطيف 2	أ.د. محمد الصغير شرقي
جامعة قسنطينة	أ.د. فضيل دليو
جامعة سطيف 2	أ.د. السعيد كسكاس
جامعة سطيف 2	أ.د. النوارى سعودي
جامعة سطيف 2	أ.د. عبد المالك بومنجل
جامعة باتنة	أ.د. عزالدين صحراوي
جامعة أم البواقي	أ.د. زين الدين مصمودي
جامعة بسكرة	أ.د. نصرالدين جابر
جامعة برج بوعريش	أ.د. رشيد زرواتي
جامعة قسنطينة	أ.د. بوبة مجاني
جامعة قسنطينة	أ.د. الهاشمي لوكيا
جامعة القاهرة	أ.د. محمد علي المكاوي
جامعة قسنطينة	أ.د. ساعد خميسي
جامعة سطيف 2	أ.د. أحمد عزوي

Pr H.Haroun

Univ. Marseille France

Pr.H.Cellier

Univ.Paris10.Nanterre

France

مدير المجلة

أ.د. الخير قشي
رئيس الجامعة

رئيس التحرير

أ.د. ميلود سفاري عميد
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

جامعة سطيف 2	د. كمال قادري
جامعة سطيف 2	د. يوسف عيش
جامعة سطيف 2	د. نادية عيشور
جامعة سطيف 2	د. صلاح الدين تيفليت
جامعة سطيف 2	د. حسان راشدي
جامعة سطيف 2	د. علي لوئيس

قواعد النشر

تنشر مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، الأبحاث والدراسات العلمية، الفكرية والأدبية في تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية مكتوبة باللغة العربية، الإنجليزية، أو الفرنسية.

- أن يكون المقال أصليا وجديدا، لم يسبق نشره في نشرات أخرى مهما كانت.

- أن لا يكون مستلا من رسالة علمية (ماجستير - دكتوراه)

- أن تكون المقالات مصحوبة بملخصين أحدهما بلغة المقال والثاني بإحدى اللغتين. الملخص بالعربية ضروري في كل الأحوال.

- أن ترسل 03 نسخ ورقية لا يقل عدد صفحاتها عن 10 صفحات ولا يزيد عن 25 صفحة.

- أن يكون المقال مطبوعا على الكمبيوتر وفق برنامج **Word**، ومسجل في قرص صلب بحيث يكون حجم الصفحة 15cm 23Xcm والهوامش بـ 1.5 cm والتذييل والرأس بـ 1cm و هامش التوثيق بـ 0.7 cm على ان يحدد موقعه حسب اللغة المسعملة فان كانت لغة المقال عربية يكون موقع هامش التوثيق على اليمين و اما ان كانت لغة المقال اجنبية فيكون موقع هامش التوثيق على اليسار ، اما مقياس الكتابة فيكون، بخط **Traditional Arabic** حجم 16 بما في ذلك رقم الصفحة ا ذا كانت لغة المقال العربية، أما إذا كانت فرنسية أو الإنجليزية فالحجم 12 بخط Times New Roman ويحدد الفاصل ما بين الاسطر بـ 19pt.

- يكتب عنوان البحث واسم المؤلف، ورتبته العلمية، والمؤسسة التي يعمل فيها على صفحة منفصلة، ثم يكتب عنوان البحث مرة أخرى على الصفحة الأولى من البحث دون ذكر الاسم.

- أن توضع المراجع في نهاية المقال مع ذكر أرقامها في المتن. إذا كان المرجع مقالا تذكر أسماء المؤلفين، اسم المجلة، ورقمها، سنة النشر. بالنسبة للكاتب يذكر في إحالة المرجع، اسم المؤلف، عنوان الكتاب، اسم الناشر، مكان النشر، سنة الطبع، رقم الصفحة.

- أن تخضع البحوث المقدمة **للتحكيم العلمي** قبل نشرها، لا ترد البحوث التي تلقتها المجلة إلى أصحابها، نشرت أو لم تنشر. - الدراسات التي تنشرها المجلة تعبر عن آراء أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة.

- يستفيد الباحث من 03 نسخ من المجلة من العدد الذي نشر فيه مقاله.

- ترحب المجلة بالدراسات النقدية التي تتناول المنشورات الجديدة والتعريف بها في حدود 2000 كلمة.

المراسلة والاشتراك : ترسل جميع المراسلات إلى السيد:

رئيس التحرير: كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة سطيف 2

الهاتف: 036661112 - 036661114

البريد الإلكتروني: revue-shs@univ-setif.dz

فهرس المحتويات

- 09 لويس علي / جغوب دلال إدارة الوقت وعلاقتها بالقيادة الإبداعية لدى مديري الثانويات
- 36 كوسة بوجمة الأجرور بين كفاية الحاجات الاجتماعية والغايات التنظيمية
- 64 عبد المالك بكاي الأسرة الريفية في المغرب الأوسط من القرن 7-10هـ / 13-61م
- 83 سعيده أعراب التكنولوجيا وتحديات تغيير قيم الموارد البشرية
- 124 نصر الدين لعياضي السيميائيات واستراتيجية بناء المعنى
- 146 خالد هدنة المادة غير اللغوية في المعاجم العامة دراسة نقدية
- 163 دريدي مبروك النص القصصي الشعبي والنص الثقافي، قراءة في التعلق
- 185 عبد الغني بارة خطاب التجاوز وتحولات المعرفة في النظرية النقدية المعاصرة . في تفكيك التسق المفهومي .
- 204 عبد الرحيم عزاب تأويل الخطاب الإباضي بين التزام النص وحجية إعمال الرأي - مقارنة في المقولات الكلامية -

- 235 "جيرار جينيت" و "موت الحكاية" إشكالية الحكاية الخالصة" حسان راشدي
- 250 دستور قطر: ملامح ديمقراطية مع إرجاء التنفيذ علي خليفه الكواري
- 259 دور لعبة الفيديو Re-Mission في تحسين نوعية الحياة و الإحساس بالفعالية لدى المراهق المصاب بالسرطان حافري زهية غنية
- 279 طبيعة النشاط العقلي لدى الفرد ذو التنظيم السيكوسوماتية شرفي محمد الصغير فاسي آمال
- 292 مستقبل الشراكة الأورومتوسطية العرابوي نصير

إدارة الوقت وعلاقتها بالقيادة الإبداعية لدى مديري الثانويات

-دراسة ميدانية بولاية سطيف-

لونيس علي - جامعة سطيف 2

الأستاذة: جغوب دلال - جامعة أم البواقي

ملخص:

هدفت هذه المداخلة إلى معرفة العلاقة بين إدارة الوقت والقيادة الإبداعية لدى مديري الثانويات في ولاية سطيف للعام الدراسي 2007/2008 وحاولت الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية:
وقد أجريت الدراسة على (45) مدير من مجموع (54) مدير على مستوى ولاية سطيف باستخدام مقياسين الأول يقيس مستوى إدارة الوقت والثاني لقياس درجة الإبداع القيادي، تم التأكد من صدق المقياسين باستخدام صدق المحكمين، أما الثبات فبواسطة ألفا كرومباخ. وكانت النتائج المتوصل إليها كالتالي:

لدى مديري الثانويات مستوى جيد في إدارة الوقت.

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى إدارة الوقت لدى مديري الثانويات تعزى إلى السن.

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى إدارة الوقت لدى مديري الثانويات تعزى إلى الجنس.

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى إدارة الوقت لدى مديري الثانويات تعزى إلى المستوى التعليمي.

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى إدارة الوقت لدى مديري الثانويات تعزى إلى الخبرة.

لدى مديري الثانويات مستوى جيد في الإبداع القيادي.

لا توجد فروق في توزيع درجات الإبداع القيادي لدى مديري الثانويات تعزى إلى متغير السن.

لا توجد فروق في توزيع درجات الإبداع القيادي لدى مديري الثانويات تعزى إلى متغير الجنس.

لا توجد فروق في توزيع درجات الإبداع القيادي لدى مديري الثانويات تعزى إلى متغير المستوى التعليمي.

لا توجد فروق في توزيع درجات الإبداع القيادي لدى مديري الثانويات تعزى إلى متغير الخبرة. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى إدارة الوقت ودرجات الإبداع القيادي لدى مديري الثانويات.

Résumé :

Le but de cette étude est pour enquêter sur la relation entre la gestion du temps et le leadership créatif aux directeurs d'écoles secondaires dans l'état de Sétif pour l'année académique 2007/2008

L'étude a été menée sur (45) Directeur du total (54) Directeur au niveau de la province de Sétif avec les deux premières échelles de mesure du niveau de la gestion du temps et le second pour mesurer la leader de l'innovation, a été de s'assurer de la véracité des deux échelles à l'aide de la sincérité des arbitres, et la stabilité Avec un Krumbach mille. Les résultats obtenus sont les suivants:

- Les gestionnaires ont un niveau scolaire élevé, bien dans la gestion du temps.
- Il n'y a pas de différences statistiquement significatives dans le niveau de la gestion du temps pour les gestionnaires en raison de l'âge d'études secondaires.
- Il n'y a pas de différences statistiquement significatives dans le niveau de la gestion du temps avec les gestionnaires des écoles secondaires sont dus à des rapports sexuels.
- Il n'y a pas de différences statistiquement significatives dans le niveau de la gestion du temps pour les gestionnaires en raison du niveau d'études secondaires de l'éducation.
- Il n'y a pas de différences statistiquement significatives dans le niveau de la gestion du temps aux gestionnaires en raison de l'expérience scolaire de haute gestionnaires ont une bonne leadership de haut niveau de l'école en matière d'innovation.
- Il n'ya pas de différences dans la répartition des degrés de la créativité conduisant à des directeurs d'écoles secondaires dus à l'âge variable.
- Il n'ya pas de différences dans la répartition des degrés de gestionnaires de premier plan de la créativité ont une école secondaire en raison d'une variable de sexe.

- Il n'ya pas de différences dans la répartition des degrés de gestionnaires de premier plan de la créativité ont une école secondaire en raison d'un niveau variable de l'éducation.
- Il n'ya pas de différences dans la répartition des degrés de gestionnaires de premier plan de la créativité ont une école secondaire en raison d'une expérience variable.
- Il n'ya pas de relation significative entre le niveau de la gestion du temps et de leadership degrés de la créativité parmi les proviseurs de lycées

مقدمة:

إن العملية الإدارية ليست مجرد تسيير للأعمال أو ممارسة للرئاسة، بل هي عملية قيادة بالدرجة الأولى، فالسلطة الإدارية وحدها قد ترغم العاملين في المؤسسة على الطاعة، ولكنها لا تلهمهم ولا تحفزهم ولا تبعث فيهم الحماس والانتماء والإبداع والتفاني. إن أي إدارة في جوهرها هي عملية قيادية بالمقام الأول، وقدرة على التأثير في البشر الآخرين وحفزهم لإنجاز أهداف المؤسسة التربوية وأولوياتها والسعي الدائم لتطويرها، فالعمليات الإدارية لوحدها لا تتغير ولا تتطور، وإنما الناس هم الذين يعملون ويتعلمون، يغيرون ويتغيرون، يطورون ويتطورون، لذا ينبغي التركيز على البشر باعتبارهم هم الأساس والمحرك للنمو والتطور والارتقاء، ومراعاة أن العصر الحالي عصر ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، يتطلب تطوير القيادة التربوية ضمن إطار فكري حديث يراعي قدرة وقابلية القيادة للتطوير، وإعادة الصياغة بما ينسجم مع متطلبات العصر ومستجداته وتقنياته.

وفي إطار إعادة التفكير في القيادة بصفة عامة وفي دور القائد التربوي بصفة خاصة، ينبغي الإشارة إلى أن دور مدير الثانوية قد تطور خلال العقد الأخير من مدير تعليمي مسؤول عن إدارة الشؤون التعليمية في مدرسته إلى قائد مسؤول عن إحداث التغيير والإبداع في مؤسسته التربوية، يركز على بناء وتطوير رؤية مشتركة للثانوية وتحسين سبل وأساليب التواصل مع العاملين فيها، وصنع القرارات التربوية داخلها بطريقة تعاونية، أي قائد يتميز برؤية إبداعية. إن القيادة الإبداعية نمط قيادي يخلق الحماس والدافعية لدى العاملين في المؤسسة التعليمية، ويزرع لديهم الإيمان

بإمكانية التخطيط للأمر المتعلقة بنموهم المهني وإدارتها، ويمكن من العمل التعاوني، وتتطلب القيادة الإبداعية توافر خصائص عدة لدى القائد من بينها: القدرة على المبادرة، الإبداع، التطوير، توفير مناخ ملائم للعاملين. ولاشك أن القائد في سعيه للوصول إلى هذه الخصائص ينبغي عليه مراعاة عنصر الزمن، حيث أن أهم الأهداف في إدارة الوقت بالنسبة لرجل الإدارة هو أن يجد لنفسه وقتا أكبر يتحكم فيه، ويستثمره في التفكير والتخطيط وحل المشكلات وتقييم مدى التقدم العام، وبذلك يمكن من خلال حسن إدارة الوقت، تنظيم الجهود المبذولة وتجذب العطاء والإبداع، وبناء على ذلك كان الهدف من هذا البحث هو معرفة مدى مساهمة إدارة الوقت في القيادة الإبداعية عند مديري الثانويات من خلال آرائهم، أي العلاقة بين إدارة الوقت والقيادة الإبداعية عند المدير الجزائري.

الإشكالية:

إننا دائما نسمع بالسؤال ما الشيء الأطول والأقصر في آن واحد، والأسرع والأبطأ معا، والذي نحملة جميعا ثم نأسف عليه، ولاشيء يمكن أن يتم بدونه، إنه يتلعب كل ما هو صغير وينمي كل ما هو عظيم؟ (هشام الطالب، 193:1995) نعم، إنه الوقت... " الوقت هو الأطول لأنه قياس الخلود، وهو الأقصر لأنه ليس بيننا من يملك الوقت اللازم لإنجاز كل أعماله، وهو الأسرع بالنسبة إلى السعداء والأبطأ بالنسبة إلى التعساء، ولا يمكن عمل أي شيء بدونه لأنه هو المسرح الوحيد الذي نعيش فيه، إنه مادة الحياة، يتلعب في طي النسيان كل تافه، وينمي كل ما هو عظيم " (هشام الطالب، 194:1995). في واقعنا يوجد العديد من المديرين ممن لديهم صعوبة في أداء الأنشطة المطلوبة منهم على مدار الأيام والأسابيع والشهور، وأحيانا على مدار السنين، فعلى الرغم من أن كل المديرين يمتلكون نفس عدد ساعات اليوم الواحد (24 ساعة) إلا أن العديد منهم يفشل في إنجاز المهام المطلوبة منه في الوقت المناسب أو المحدد لاستيفاء مثل هذه المهام، وقد تكون الشكوى من عدم كفاية ساعات اليوم لإنجاز تلك المهام، على الرغم من أن الواقع يقرر بأن المديرين يقضون وقتا طويلا في عملهم مقارنة بالعاملين في المجالات الأخرى، ويتردد في الغالب أنهم أول من يحضر صباحا، وآخر من يغادر ظهرا، وأن وقتهم ليس ملكا لهم بل يملكه

جمهور المستفيدين من المؤسسة، لذا فإمكانية التنظيم والتخطيط والابتكار ستكون محددة. (تغريد عمران وآخرون، 2001)

إن المشكلة في إدارة الوقت لا تكمن في الوقت نفسه، وإنما في كيفية استعمال الأفراد لوقتهم، وفيما أنجز من عمل. فالوقت شأنه شأن بقية المصادر الإدارية الأخرى يمكن الإفادة منها، إلا أنه يختلف كونه عنصرا غير قابل للشراء أو البيع أو الخزن، ويهدر إذا لم يتم استثماره بالطريقة المثلى. (رياض ستراك، 2003:275) ومن الملاحظ أن هناك العديد من العوامل التي تحد من قدرة الإداري على استثمار وقته وتحول دون الاستفادة المثلى منه في جميع الإدارات بما فيها إدارة الثانويات، ولأن المدير الثانوية موقع مهم كونه يقف على أعلى الهرم التنظيمي لإدارة الثانوية، وهو المسؤول عن تسيير الأمور الإدارية كافة، وتوفير الأجواء الملائمة للطلاب من خلال متابعتهم للمناهج الدراسية، ومحاولة وضع الحلول لمشكلات الطلبة وتطوير مهارات المدرسين وقدراتهم. وبلا شك فإن هذا الموقع يعطي سلطة شاملة للمدير تمكنه من التأثير في الطالب والمدرس والمنهج، وبالتالي في تحصيل الطلبة، أو مخرجات عملية التعليم والتعلم، فإنه من الضروري الكشف عن هذه العوامل التي تحد من قدرة المدير على استثمار وقته في الثانويات، وتحول دون الاستثمار الأمثل للوقت المخصص للعمل الرسمي.

إن أحد المعايير التي تستخدم في تقويم أداء الأفراد، هو مدى قدرتهم على استثمار الموارد المتاحة، ويعتبر الوقت أحد هذه الموارد، الذي أصبح واضحا أن كيفية النظر إلى هذا المورد واستثماره يساهم في رفاهية الشعوب. (رياض ستراك، 2003)، وهناك مظاهر عدة تتصف بها بعض القيادات من تأجيل، وكثرة المقاطعات والمكالمات، والاجتماعات غير الضرورية... وهذا ما أكدت عليه دراسة كل من Killian and sexton الذين تبين لهما من خلال مراقبة مدراء المدارس الثانوية أن أفراد العينة يقضون (51.5%) من أوقاتهم في أعمال ومهام روتينية مثل: الرد على البريد، كتابة التقارير، متابعة حضور الطلبة، ويقضون (31.2%) في أمور خاصة بالمشاكل التهديبية للتلاميذ، ولا يقضون إلا (16.2%) من أوقاتهم في ممارسة مهام ذات علاقة بلب العملية التعليمية مثل: تقويم أداء المعلمين، ومساعدتهم على النمو المهني المستمر، يتدارس المناهج الدراسية المطبقة والعمل على ملاءمتها والأهداف الموضوعية. (زينب علي جبر، 1998:47)، كما أسفرت دراسة howell الذي

طبق أسلوب الاستبانة على 170 مديرا على أن زيارة المدراء للفصول الدراسية وتقييم أداء المعلمين يشغل أغلب أوقات أفراد العينة (زينب عليجبر، 1998: 47).

إن استمرار هذه الوضعية على ما هي عليه يعد مشكلة بحد ذاتها " إذ يعني فقدان الكثير من هذا المورد النادر الثمن، حيث مازالت العلاقة بين الإنسان والوقت في مجتمعاتنا النامية هي الحلقة الأضعف، والتي تتطلب التصدي لمسبباتها ومعالجتها" (رياض ستراك، 2003،: 276). خاصة أن قدرة إنتاجية الأفراد والمنظمات وتنمية عمليات الخلق والإبداع، تعتمد إلى حد كبير على القدرة في تحقيق الكفاية في استثمار الوقت المتاح للعمل، وزيادة توظيف الإمكانيات المادية والبشرية الأخرى بكفاية عالية. (موسى غانم، 1990: 171) وهذا ما أكدت عليه دراسة كل من رياض ستراك، صالح العمري (2003) حيث وجدوا بأن هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين إدارة الوقت والقيادة الإبداعية لدى العمداء من وجهة نظرهم، ومن وجهة نظر شاغلي الوظائف الإشراقية، وفي دراسة أجراها (129) عالما بمركز القيادة الإبداعية في جامعة برانديز ب (الو.م.أ) تبين فيها أن أكثر معوقات الإبداع تعود لعدم توفر الوقت، أي أن الوقت غير كاف لهذا الإبداع، أو أن عبء العمل كثيف جدا، فقد قال أحد المشاركين في الدراسة: " عندما تزج تحت عبء مشكلة ما، ويطلب منك إيجاد شيء جديد في وقت قصير، فإنك تبدأ بالبحث عما أنجز من قبل، والحقيقة أن، الأمور الجديدة لا تأتي تحت الضغط."

وفي نفس السياق تأتي مشكلة البحث الحالي فبعد إدارة الوقت، وبعد القيادة الإبداعية كل على حدى، وبعد العلاقة بينهما تشكل مجتمعة مشكلة البحث الحالي، والتي يمكن التعبير عنها من خلال الأسئلة التالية:

- ما مستوى إدارة الوقت لدى مديري ثانويات ولاية سطيف؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى إدارة الوقت لدى مديري الثانويات في ولاية سطيف تعزى لمتغيرات (السن، الجنس، الخبرة، المستوى التعليمي)؟
- ما مستوى الإبداع القيادي لدى مديري ثانويات ولاية سطيف؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في القيادة الإبداعية لدى مديري الثانويات في ولاية سطيف تعزى لمتغيرات (السن، الجنس، الخبرة، المستوى التعليمي)؟

- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة الوقت والقيادة الإبداعية لدى مديري الثانويات؟

ويندرج من السؤال الأخير سؤالين فرعيين:

- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة الوقت و استخدام الأسلوب الجماعي في حل المشكلات لدى مديري الثانويات؟

- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة الوقت و استخدام الأسلوب التحفيزي المناسب لدى مديري الثانويات؟

فرضيات البحث:

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى إدارة الوقت لدى مديري الثانويات في ولاية سطيف تعزى لمتغيرات (السن، الجنس، الخبرة، المستوى التعليمي).

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في القيادة الإبداعية لدى مديري الثانويات في ولاية سطيف تعزى لمتغيرات (السن، الجنس، الخبرة، المستوى التعليمي).

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة الوقت والقيادة الإبداعية لدى مديري الثانويات

ويندرج من الفرضية الأخيرة فرضيتين فرعيتين:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة الوقت و استخدام الأسلوب الجماعي في حل المشكلات لدى مديري الثانويات.

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدارة الوقت و استخدام الأسلوب التحفيزي المناسب لدى مديري الثانويات.

أهمية البحث:

يمكن إجمالها في مجموعة من النقاط أهمها:

- ضرورة توجيه أنظار المديرين إلى أهمية التعامل مع الوقت واستثماره بصورة صحيحة، لأن الاستثمار الأمثل للوقت ينعكس بالنتيجة على حسن الأداء.

- أهمية الفئة المستهدفة والمنظمات التي يقودونها، وتتضمن المديرين كونهم يشكلون العمود الفقري للثانوية لما لهم من دور في الإشراف المباشر على إنجاز المهام والأنشطة.

أهداف البحث:

- معرفة مدى قدرة مدير الثانوية على إدارة وقته، ومدى تحكمه بمهارات إدارة الوقت خاصة عندما يحاول تحقيق أهداف متعددة في مجالات كثيرة في وقت واحد، أو عندما تتطلب أهدافه مستوى إنجاز مرتفع في المجالات التنافسية.

- محاولة التعرف على موقع إدارة الوقت من قدرة المدير على الإبداع في قيادته للآخرين، أي مدى بروز الوقت كعامل ومدخل أساسي من المدخلات المساعدة على رفع الكفاية القيادية للمدير.

- محاولة التعرف على مستوى القيادة الإبداعية لدى مديري الثانويات.

الدراسات السابقة:

لا تزال الدراسات التي تبحث في هذا المجال (مجال إدارة الوقت والقيادة الإبداعية) هي دراسات قليلة ومحدودة، ومن أسباب ذلك حداثة هذا الموضوع وطبيعة متغيراته الجديدة التي تتطلب فكرا جديدا وتوجها جديدا، وعليه فإن عملية حصر الدراسات التي تناولت دراسة الظاهرة الخاصة بهذا البحث قد يعثرها نوع من القصور، ومن هذا المنطلق فإن عرض الدراسات السابقة سيقصر على بعض منها، والتي تتعرض للظاهرة من زاوية أو أخرى بما يعزز ما سندهب إليه في أسلوب الدراسة وبناء منهجه، وقد تم عرضها وترتيبها وفقا للفترة الزمنية التي ظهرت فيها، ومن أبرز الدراسات في هذا الصدد ما يأتي:

- دراسة محمد علي محمد 1985 والتي تهدف من خلالها إلى معرفة العلاقة بين الفراغ والنظم الاجتماعية والثقافية و القيم الشخصية، وتحليل الصلة بين الفراغ والتنظيم الاجتماعي والعمليات الاجتماعية، وأثر البيئة الاجتماعية في الشخصية وتفضيلات الترويج، ودور النظام التعليمي والتربوي في هذا الصدد. بالإضافة إلى مناقشة قضايا التخطيط والتنظيم لقضاء وقت الفراغ، وطرق الإعداد لذلك، وأساليب استثمار الوقت الحر لكي يحقق إشباعا شخصيا ومجتمعيا.

- دراسة يوسف حمامي 1992 التي تناول فيها عرضا لمفهوم إدارة الوقت، والوسائل التي تمكن المدير من كفاءة استغلاله باعتباره عنصرا محدودا وثميناً، وذلك من خلال إجراء مقارنة في توزيع الوقت بين بعض المديرين في مجتمعات مختلفة والعوامل المؤثرة في ذلك، وقد أكد على أن كفاءة إدارة الوقت تعتمد على ثلاثة عناصر هي: 1. تحليل المدير لأسلوب استخدامه للوقت، وتحديد الوقت الضائع فيه، 2. التزام المدير ذاته بالتقليل من الوقت الضائع، 3. التخطيط للوقت المستخدم مستقبلاً ومراقبة تنفيذ ذلك.

- دراسة هدى صقر 1993 وهي دراسة عن علاقة قدرات التفكير الابتكاري لدى المديرين بالنواحي الانفعالية والدافعية، وقد كشفت النتائج عن وجود علاقة ارتباطية دالة موجبة بين القدرات والنواحي الدافعية لدى المديرين، فعوامل القدرة على التفكير الابتكاري تتأثر بالإنتاج والجدية والتنظيم والقدرة على التعامل الحر التلقائي. كما كشفت الدراسة على أنه يمكن التنبؤ بقدرات المديرين على التفكير الابتكاري إذا أمكن التعرف على العوامل الكامنة وراء سماتهم الانفعالية والدافعية، أي توافر دافعي الجدية والإنتاج بأي درجة لدى مديري البترول من أفراد العينة. (محمد السيد أبو النيل، 2005: 724).

- دراسة أنالوي 1997 عن مدى فعالية المديرين في القطاع العام الروماني والوسائل التي تسهم في ذلك، وأظهرت نتائج الدراسة أن المهارات الإدارية والقدرات متطلبات ضرورية لتحقيق الفعالية الإدارية، والتي يمكن قياسها وملاحظتها من خلال دافعية المديرين للعمل، وامتلاكهم لروح المنافسة، والمهارات والجوانب المعرفية. كما أن اعتماد المديرين على الآخرين في حل المشاكل التي تواجههم يقلل من درجة فعاليتهم، وهذاتنتج عن نقص المهارات في استغلال الوقت، وسوء الأسلوب الإداري، والافتقار إلى العمل بروح الفريق. (نضال الحوامدة، أنس التويجر، 2005: 124).

- دراسة زينب علي جبر 1998 تحت عنوان " إدارة الوقت لدى مديرات الإدارة المدرسية المطورة" وهي دراسة ميدانية هدفت من خلالها صاحبها إلى رصد الوقت المستغرق في تأدية المهام التي تقوم بها أربع مديرات يعملن في مدارس تجرية الإدارة المدرسية المطورة منذ العام الدراسي أخذت نسبة كبيرة نسبياً من وقت المديرات، وهذا يدل على عدم وضوح التعليمات أو عدم فهم

القرارات. بالإضافة إلى اتساع الوقت المخصص للمكالمات الهاتفية، والتي يمكن اعتبارها أحد مضيعات وقت المديرات.

- دراسة عبد العزيز عبد الله العريني 2002 وهي دراسة ميدانية تحت عنوان " عوامل هدر الوقت المخصص للعملية التعليمية في المدارس الابتدائية من وجهة نظر مديريها " هدف من خلالها إلى التعرف على أهم العوامل التي تؤدي إلى هدر الوقت المخصص للعملية التعليمية في المدارس الابتدائية من وجهة نظر مديريها في الرياض، وجاءت نتائج البحث مبينة ترتيب العوامل المضيعة للوقت المخصص للتعليم من وجهة نظر أفراد العينة، حيث احتل العامل الذي نصه (عدم وجود بديل فوري للمعلم الذي يغيب بصورة مفاجئة وطويلة) المرتبة الأولى، وجاء العامل (عدم استغلال وقت حصة النشاط بالشكل المناسب) بالمرتبة الثانية، وجاء العامل (إقامة دورات تدريبية للمعلمين خارج المدرسة أثناء الدوام الرسمي) بالمرتبة الثالثة.

- دراسة رياض ستراك 2003 وهي دراسة ميدانية عنوانها: إدارة الوقت وعلاقتها بالقيادة الإبداعية لدى عمداء جامعة البلقاء التطبيقية في الأردن، وكان الهدف منها معرفة مستوى إدارة الوقت و القيادة الإبداعية لدى عمداء الكليات من وجهة نظرهم ومن وجهة نظر شاغلي الوظائف الإشرافية، ومعرفة إن كانت هناك فروق في إدارة الوقت وكذا في القيادة الإبداعية لدى العمداء تعزى إلى نوع الكلية (خاصة أو عامة) من وجهة نظرهم و من وجهة نظر شاغلي الوظائف الإشرافية، بالإضافة إلى استقصاء العلاقة بين إدارة الوقت والقيادة الإبداعية لدى العمداء من وجهة نظرهم ومن وجهة نظر شاغلي الوظائف الإشرافية.

وقد أشارت النتائج إلى أن العمداء ينظرون إلى الوقت نظرة إيجابية، حيث أبدوا اهتماما كبيرا بموضوع إدارة الوقت وأهميته. كما اتضح أنهم يتمتعون بقيادة إبداعية، ووجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين إدارة الوقت والقيادة الإبداعية لدى العمداء من وجهة نظرهم ومن وجهة نظر شاغلي الوظائف الإشرافية.

دراسة رعد لفة الشاوي، نجلاء سعيد أبو سلاطنة 2003 هدفت إلى معرفة مدى توافر القدرة على تنظيم وإدارة الوقت لدى طلاب وطالبات جامعة اليرموك من مختلف التخصصات والكليات، بالإضافة إلى معرفة العلاقة بين هذه المهارة والتحصيل الدراسي في ضوء متغير الجنس والمستوى الدراسي والكلية، ومدى تأثير كل من هذه المتغيرات على مهارة تنظيم الوقت. وقد كشفت نتائج

الدراسة بأن هناك درجة متوسطة من مهارة تنظيم الوقت لدى الطلبة في جامعة اليرموك، وهناك ارتباط إيجابي دال إحصائيا بين مهارة تنظيم الوقت والتحصيل الدراسي وأن هذا الارتباط يختلف عند تدخل بعض المتغيرات، فقد كان هذا الارتباط دال فقط عند الذكور أما بالنسبة لمتغير المستوى الدراسي فقد وجد أنه دال فقط عند طلبة السنة الرابعة، وعند طلبة السنة الأولى، أما بالنسبة لمتغير الكلية فإن هناك ارتباط إيجابي دال إحصائيا بين مهارة تنظيم الوقت والتحصيل الدراسي عند كل من طلبة كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية وكلية العلوم فقط.

الإطار النظري للبحث:

إدارة الوقت:

تطور الاهتمام بالوقت:

تميز القرن العشرين بالتصنيع الكثيف، والإنتاج الكبير والتقنية العالية، والتسويق العالمي بقنوات التوزيع المتغيرة والكثيفة، والتحويلات التي انتابت القوى العاملة... كل هذه الأنشطة استدعت ضرورة التفكير أكثر في دراسة الوقت عمليا، وهو من أهم العناصر التي قامت عليها الدراسات في المصانع، حيث يذكر للزوجين فرانك وويليان جلبرث Frank and Liliangilberth أنهما من أوائل وأهم الدارسين والباحثين في مجال تحليل الزمن/الحركة، فقد قاما بتطوير المفاهيم الأساسية في هذا المجال بعد البحث الطويل والتمتعق، ووضع أسس علم جديد وهام في مجال الإنتاج الصناعي منه والزراعي والخدمي على حد سواء بهدف رفع كفاءة العامل والاستفادة القصوى من الزمن المتاح لإنجاز الأعمال، وذلك بتقليل الوقت الضائع في الحركات الزائدة وغير الضرورية في أداء العامل للعمل المنوط به. (صلاح عباس، 2004، :17)

ثم جاء من بعدهما أو ربما تزامن معهما ولكن تابع إنجازهما وساهم هو أيضا بدور لا ينكر في تطوير هذا العلم الجديد فردريك تايلور frederik taylor ويمكن القول أن اهتمامات وكتابات تايلور أخذت منحى تطبيقيا حيث تركزت بشكل أساسي على رفع كفاءة العمل في المصنع إلى أقصى درجة ممكنة، وذلك عن طريق تأطير قوانين الإنتاج وإيجاد درجة عالية من تقسيم العمل، وتلا ذلك حركة العلاقات الإنسانية، والتي بدا اهتمامها بالزمن واضحا من خلال إعطاء العامل فترة للراحة وأخرى للعمل، لأن ذلك يساهم في رفع معنوية العامل وزيادة إنتاجيته، وبعد ذلك

ظهرت النظريات الحديثة، ومنها نظرية اتخاذ القرار التي تستعين بالزمن في حل مشكلات التخطيط و الإنتاج.(رياض سترك، 13:2002)،(جاسم مجيد،2004). وافترضت النظرية البيولوجية أن المنظمة كائن حي، يولد ثم ينمو ثم يبلغ من الكبر عتيا ثم يموت.(محمود حسنين العجمي، 177:2000).

تعريف الوقت:

يصعب تقديم تعريف دقيق للوقت، ولكن بالإمكان ذكر بعض خصائصه وهي كما وردت عن (فاضل الصفار 2006، محمد حسنين عجمي 2000، جابر عبد الحميد جابر 2000، علي الراشد 2005، تغريد عمران وآخرون 2001):

- إن الوقت ليس إلا الماضي والحاضر والمستقبل.
- الوقت دائم السريان لا يتوقف ولا ينتظر،لايسرع ولا يبطئ، وإنما ينساب باستمرار وفق وحدات زمنية متساوية ومتتابعة في دائرة قوامها(24) ساعة في اليوم، كل ساعة بما ستون دقيقة وكل دقيقة بما ستون ثانية، والوقت مستمر باستمرار الحياة.
- هو خارج حدود السيطرة البشرية، أي لا يستطيع أحد إبطائه أو تقصيره أو إيقاف ساعة الزمن، وكل الأفراد يمتلكون نفس الوحدة من الزمن على مدار اليوم.
- إذا استخدم أو انقضى فإنه ينتهي إلى الأبد.
- إنه ثروة، فإذا استغل الوقت الاستغلال الأمثل حقق الفرد والمجتمع من وراء ذلك عائدا كبيرا.
- إنه التزام، فإننا ملتزمون بعدم إضاعة الوقت في أمور غير مفيدة.
- إنه مسؤولية، فنحن كأفراد مسؤولين أمام أنفسنا، وأمام مجتمعنا، وأمام خالقنا بالتزامنا بالوقت ومواعيد العمل.

-إنه قابل للهدر فلا بد من التخطيط السليم لحسن استغلاله، فتضييع فرصة من العمل يعني تضييع فرصة من النجاح.

-الوقت مقياس عالمي يمكن تطبيقه على أي من مدخلات المؤسسة، حيث تتمثل الوقت بالنسبة للأجهزة والمعدات في الإيجاز، وقيمة الوقت للطاقة الكهربائية هي كيلو وات/ساعة وتقاس قيمة الوقت للأموال وللأشياء المادية بحجم الفائدة، وكذلك تقدر قيمة وقت العمل بعامل/ساعة،

ومشاهما لذلك يتم تقييم المخرجات بعدد الوحدات لكل دقيقة أو ساعة أو أسبوع أو شهر أو سنة.

أنواع الوقت:

بصفة عامة ينقسم الوقت إلى أربعة أنواع رئيسية هي: (أحمد إبراهيم محمد، 2001، ص: 207:208)

- الوقت الإبداعي creativetime:

- يخص هذا النوع من الوقت لعملية التفكير والتحليل والتخطيط المستقبلي، علاوة على تنظيم العمل وتقوم بمستوى الإنجاز، ويلاحظ أن كثيرا من الأنشطة الإدارية يمارس في هذا النوع من الوقت.

- الوقت التحضيري preparatorytime:

- يمثل هذا النوع من الوقت الفترة التحضيرية التي تسبق البدء في العمل، وقد يستغرق هذا الوقت في جمع المعلومات أو حقائق معينة، أو تجهيز معدات أو قاعات أو آلات أو مستلزمات مكتبية هامة قبل البدء في تنفيذ العمل.

- الوقت الإنتاجي productive time:

- يمثل هذا النوع من الوقت الفترة الزمنية التي تستغرق في تنفيذ العمل الذي تم التخطيط له في الوقت الإبداعي والتحضير له في الوقت التحضيري، وينقسم الوقت الإنتاجي بشكل عام إلى قسمين رئيسيين هما: وقت الإنتاج العادي أو غير الطارئ أو المبرمج، وقت الإنتاج غير العادي أو الطارئ أو المبرمج.

- الوقت غير المباشر أو العام overhead time:

- يخص عادة هذا الوقت للقيام بنشاطات فرعية عامة، لها تأثيرها الواضح على مستقبل المؤسسة وعلى علاقتها بالغير كمسؤولية المنظمة الاجتماعية، وارتباط المسؤولين فيها بمؤسسات وجمعيات وهيئات كثيرة في المجتمع، وحضور الإداري لندوات أو تلبية لدعوات أو افتتاح مؤسسات معينة.

مضيعات الوقت:

- يمكن تصنيف مضيعات وقت مدير المؤسسة التربوية إلى ثلاث مجموعات:
- مضيعات الوقت في العملية الإدارية والتي يمكن أن تظهر في جميع العمليات الإدارية من خلال مجموعة من الاستراتيجيات أو الأنشطة الخاطئة.
- مضيعات وقت ذاتية مثل الفوضى والتسويق.
- مضيعات الوقت المرتبطة بالبيئة والمقصود بها العوامل الخارجية التي يمكن أن تؤثر على تنظيم المدير لوقته كاجتماعات، والمقاطعات، والوثائق وغيرها.

تعريف إدارة الوقت:

- عرف (محمد حسنين العجمي، 2002: 171) إدارة الوقت بأنها إدارة الأنشطة والأعمال التي تؤدي في الوقت، وتعني الاستخدام الأمثل للوقت وللإمكانات المتوفرة، وبطريقة تؤدي إلى تحقيق أهداف هامة، وتتضمن إدارة الوقت معرفة كيفية قضاء الوقت في الزمن الحاضر وتحليلها والتخطيط للاستفادة منه بشكل فعال في المستقبل.
- وعرفها (محسن أحمد الحضري، 2000: 17) بأنها علم وفن الاستخدام الرشيد للوقت، هي استثمار الزمن بشكل فعال، وهي عملية قائمة على التخطيط والتنظيم والتنسيق والتحفيز والتوجيه والمتابعة والاتصال، وهي كمية ونوعية في ذات اللحظة.
- وقد عرف (صلاح عباس، 2004) إدارة الوقت بأنها تعني دراسة الحركة والزمن، التي تمكن من تحديد الوقت اللازم لأداء الجزئية من العملية الواحدة دون فقد في الزمن، مما يتيح زمنا آخر لإنجاز جزئيات أو عمليات تالية ومكاملة، مما يضمن إنجاز الأعمال في الوقت المناسب وبفعالية عالية.
- من خلال ما عرفت به إدارة الوقت، يمكن الخروج بالنقاط التالية:
- إدارة الوقت تعني إدارة الفرص أو الأنشطة المتاحة واستثمارها، وتكون هذه الإدارة عن طريق مجموعة من العمليات.
 - ما نلاحظه على هذه التعاريف هو تأكيدها وإجماعها على مفهوم الفعالية في إدارة الوقت والتي تعني عمل الأشياء الصحيحة بطريقة صحيحة.

حتى نحسن إدارة الوقت في المستقبل، علينا أن نقوم بتخطيط ذلك في الحاضر، وعملية التخطيط تعني السيطرة شبه الكاملة على كل شيء، على أساس أن إدارة الوقت هي إدارة أندر عنصر متاح للمشروع، فإذا لم نحسن إدارته فإننا لن نحسن إدارة أي شيء آخر.

القيادة الإبداعية:

2-1 تعريف القيادة الإبداعية:

عرف (هشام الطالب، 1996:52) القيادة الإبداعية بأنها عملية ابتكار الرؤية البعيدة الرحبة، وصياغة الهدف، ووضع الاستراتيجية، وتحقيق التعاون، واستنهاض المهمة للعمل. والقائد المبدع هو الذي يصوغ الرؤى للمستقبل، آخذاً في الاعتبار المصالح المشروعة البعيدة المدى لجميع الأطراف المعنية، يضع استراتيجية راشدة للتحرك في اتجاه تلك الرؤى، يضمن دعم مراكز القوى الرئيسية له، والتي يعد تعاونها أو توافقها أو العمل معها أمراً ضرورياً في إنجاز التحرك المطلوب، كما يستنهض هم النواة الرئيسية للعمل من حوله، والتي يعد تحركها أساسياً لتحقيق استراتيجية الحركة. كما عرفها (رياض ستراك، 2003:291) القدرة على التغيير والتحديد والإصلاح في مجالات التفكير و الممارسة لإحداث تطورات كمية ونوعية في مجالات العمل والإنجاز داخل المؤسسة مع العمل على اكتشاف المشكلات، بهدف حلها وتهيئة المناخ الفعال، وتلبية حاجات الرؤوسين والبيئة المحيطة. أما (مايكل كرسب، 2001:11) فقد عرفها بأنها أي فكرة أو اقتراح يسهم في زيادة الإنتاج.

انطلاقاً من هذه التعاريف، يمكن القول أن القائد المبدع هو القائد الذي يأتي بفكرة أو اقتراح جديد سواء عن طريقه - أي يأتي بها هو نفسه - مع ضمان دعم الجماعة لها، أو عن طريق الجماعة التي يعمل معها بتشجيعهم على الإبداع، وتحفيزهم عليه، ونجاحه في ذلك.

2-1 أساليب قيادية إبداعية:

2-1-1 أسلوب القيادة المشتركة: تنطلق القيادة المشتركة في مفهومها من أساسيات منحي النظم، حيث أن كل من السلوك القيادي للقائد، والسلوك التعليمي للتلميذ، والأعمال التي يقوم

بما بقية العاملين، تعتبر أنظمة فرعية من نظام القيادة التربوية بروح الانفتاح المستمر والتعاون، وهذا يعود إلى القدرة التي يتميز بها القائد في التنسيق بين المعلمين والأساتذة وأعاون الإدارة، وإثارة مشاعرهم نحو المهمة مع دعم قيمهم واحترامهم وتقديرهم، مما يجعل الجو ثقة بين الجميع. (برو، 2003)

وتكمن أهمية القيادة بالرؤية المشتركة في المساعدة على صياغة المناخ المناسب للابتكار والإبداع، وتحقيق الولاء و الانتماء للثانوية من خلال تحفيز العاملين في تأدية وظائفهم، ورغبتهم الصادقة في الوصول بالمدرسة إلى التفوق والنجاح. (رحب بن علي بن عبيد العيسوي، 2002، فاضل الصفار، 2005).

2-1-2 أسلوب القيادة بالأهداف: يركز هذا الأسلوب على مجموعة من الخطوات التي تبدأ بتحديد الأهداف من طرف القائد، ومن خلال مجموعة من المقابلات تؤخذ موافقة كل فرد على مجموعة الأهداف المخصصة له، وذلك على أساس المشاركة التي تبدأ بإعلام الأفراد بالأهداف التي حددت سابقا. وتنتهي هذه المقابلات بالاتفاق بين المدير ومرووسيه على الأهداف المخصصة لكل منهم، هذه الأهداف المتفق عليها ينبغي أن تكون واضحة تماما، وفي غلب الحالات يتم صياغتها كتابة، بعد ذلك يتشاور القائد مع كل مرووس حول إنجاز تلك الأهداف، وأخيرا يقرر الطرفان ما هو نوع وحجم الموارد اللازم استخدامها. (علي الشريف، 1997:454)

وعندما يبدأ الأفراد بالعمل لإنجاز الأهداف، فإنهم يتحصلون على معلومات من خلالها يقيمون مدى تقدمهم، وعلى ضوء هذه المعلومات فإنهم إما أن يقوموا بتعديل الأهداف أو بتعديل الأداء، أو الاستمرار في الوضع الحالي. وفي نهاية المدة المحددة والتي قد تكون سنة، تعقد اجتماعات دورية بين الرئيس وكل مرووس على حدى، لتقييم ما تم إنجازه، ويكافئ كل مرووس بقدر ما أنجز، وتبدأ الدورة مرة أخرى.

2-1-3 أسلوب القيادة التطويري: ينطلق هذا الأسلوب من قدرة القائد على استشراف المستقبل، ومواكبة المستجدات التربوية في مجال النمو المهني، وقدرته على التنبؤ بالحاجات المستقبلية، كعمليات تنظيم التعليم والقيادة الإدارية التربوية، ومن ثم تقديم التحديدات التربوية،

وإدخالها على منهج التعليم، وعلى ممارسة الفئة المستهدفة بمحذف التهيئة والإعداد المسبق للأدوار الجديدة، والمهام المنتظرة. (برو، 2003)

التعليم الثانوي:

3-1 تعريف مؤسسة التعليم الثانوي:

إن مؤسسة التعليم الثانوي العام - المسماة في الجزائر باسم الثانوية (lycée) - هي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري متخصص تتمتع بالشخصية المعنوية و بالاستقلال المالي، وتستغرق الدراسة فيها ثلاث سنوات تنتهي بحصول التلميذ الناجح على شهادة البكالوريا التي تؤهل صاحبها للدخول إلى الجامعة لمواصلة تعليم عال متخصص بعد توجيه مسبق (محمد بن حمودة: 2006: 196) والمدرسة الثانوية تقبل كل التلاميذ ابتداء من سن(16) سنة حتى(18)أو(19)سنة وتشمل جميع الأنماط والتشعبات والتخصصات في كل المواد الدراسية العلمية والأدبية والفنية والتقنية وبذلك فهي مدرسة ذات منهج عريض توجد به مجالات واسعة لاختبار التلاميذ حسب ميولهم، مواهبهم، وإمكاناتهم الذهنية والفكرية (محمد الفالوقي، رمضان القذافي، 1997: 122)

3-2 تسيير مؤسسة التعليم الثانوي:

يسير الثانوية مدير يعين بعد نجاحه في الدورة التكوينية المعدة لتكوين مديري مؤسسات الثانوي، يساعد مدير المؤسسة مجلس التوجيه والتسيير وثلاثة مساعدين على الأقل هم:

مدير الدروس (الدراسات).

للتصرف للمالي (المقتصد).

مستشار التربية الرئيسي (المراقب العام).

يمثل مدير المؤسسة وفقا للتعليمات المعمول بها في جميع أعمال النشاط اللدني، ويتولى طبقا للقوانين المعمول بها تنفيذ قرارات مجلس التوجيه والتسيير. (محمد بن حمودة، 2006: 54)

4-2 مجالات نشاط مدير الثانوية:

تحدد القرارات الوزارية رقم 175 و 176 مجالات نشاط مديري التعليم الثانوي في أربعة هي: (عبد الرحمن بن سالم، 2000:54)

مجال النشاط البيداغوجي.

مجال النشاط التربوي.

مجال النشاط الإداري.

مجال النشاط للمالي.

وفي كل مجال من هذه المجالات مهام محددة يؤديها كل مدير ثانوية حيث:

أولاً: يكون المدير في مؤسسته مسؤولاً على حسن سيرها، وعن التأطير والتسيير التربوي والإداري فيها، ويخضع لسلطته جميع الموظفين العاملين بها.

ثانياً: يسهر كل مدير في مؤسسته على التربية الخلقية وممارسة سلطته باستمرار على كل ما يتعلق بالدروس والنظام و الأخلاق في المؤسسة.

ثالثاً: يقوم المدير بتنشيط مختلف المصالح والدوايب القائمة والتنسيق بينهما.

رابعاً: يسخر الوسائل البشرية والمالية والمادية الموضوعة تحت تصرف المؤسسة في خدمة المصلحة العليا للتلاميذ، وهو بهذه الصفة يضطلع بدور بيداغوجي وتربوي وإداري ومالي.

الجانب الميداني:

مجالات الدراسة الميدانية:

المجال المكاني: تم إجراء هذه الدراسة في مجموعة من الثانويات على مستوى ولاية سطيف (45) ثانوية من مجموع (54) والتي تمثل مجتمع الباحثين تعذر أخذ بعض الثانويات والتي بلغ عددها (09) ثانويات، بسبب رفض مديريها الإجابة على بنود المقياسين.

المجال الزمني للدراسة: بدأت الدراسة الميدانية منذ شهر ديسمبر إلى غاية بداية شهر أفريل، حيث تم القيام بزيارة لمديرية التربية لولاية سطيف، بهدف الحصول على معلومات وبيانات خاصة حول عينة البحث، تصميم المقياسين، التأكد من شروطهما السيكمترية. وفي مرحلة

ثانية تم توزيع المقياسين على أفراد العينة، وفي ضوء البيانات المحصل عليها تم تحليل النتائج ومناقشتها في ضوء الفرضيات.

المجال البشري: يتحدد في مديري ثانويات ولاية سطيف، ماعدا الثانويات التسع التي سبق الإشارة إليها.

المنهج المستخدم في الدراسة:

يعرف المنهج بأنه عبارة عن مجموعة من العمليات والخطوات التي يتبعها الباحث بغية تحقيق بحثه، وبالتالي فالمنهج ضروري للبحث، إذ هو ينير الطريق ويساعد الباحث في ضبط أبعاد ومساعي البحث. (رشيد زرواتي، 2002:119)، وعليه وبناء على مشكلة الدراسة وفروضها تم الاعتماد على المنهج الوصفي الارتباطي الذي يستخدم في الدراسات التي تبحث في مدى الارتباط بين المتغيرات وإثبات العلاقة بينهما.

أدوات جمع البيانات:

لجمع البيانات المتعلقة بموضوع البحث تم الاعتماد على مقياسين، بما أن البحث يتناول علاقة ارتباطية بين متغيرين.

المقياس الأول: ويتعلق بإدارة الوقت، مكون من 36 بنداً، تغطي مهارات إدارة الوقت من تخطيط، تنظيم، توجيه ورقابة للوقت. وتجب الإشارة إلى أن بعض بنوده مستمدة من المقياس الشخصي لإدارة الوقت. (مجلة التدريب والتنمية، 1998) ويتعلق الأمر بالبنود رقم: 2، 5، 10، 14، 15، 16.

المقياس الثاني: وهو مقياس القيادة الإبداعية، تم تصميمه بالاعتماد على مقياس القيادة الإبداعية لرياض ستراك 2003. وهو يحتوي على 36 بنداً مقسمة إلى محورين:

المحور الأول: يضم البنود من 01 إلى 21، المتعلقة باستخدام الأسلوب الجماعي في حل المشكلات.

المحور الثاني: يضم البنود من 22 إلى 36، وهي المتعلقة باستخدام الأسلوب التحفيزي المناسب.

الشروط السيكمترية لأدوات البحث:

أولاً: حساب الصدق: تم حساب صدق المقياسين بالاعتماد على صدق المحتوى، حيث تم حساب صدق كل بند بصفة منفردة، وفق المعادلة الإحصائية التي اقترحها laushe، ثم حساب مؤشر الصدق العام انطلاقاً منها.

0.833	المقياس الأول
0.714	المقياس الثاني

ثانياً: حساب الثبات: بما أن احتمالات الإجابة على البنود ليست ثنائية، تم الاعتماد في حساب الثبات على معادلة ألفا كرومباخ التي تصلح في حالة الاختيار من متعدد.

0.67	المقياس الأول
0.694	المقياس الثاني

الأدوات الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات:

تم الاعتماد في المعالجة الإحصائية لبيانات هذه الدراسة على المتوسط الحسابي والنسبة المئوية من أجل معرفة مستوى إدارة الوقت ومستوى القيادة الإبداعية، بالإضافة إلى الاعتماد على معامل ارتباط سيرمان في حالة الرتب المكررة. وقد تم الاعتماد على هذا الأسلوب بالتحديد، على اعتبار أن متغيرات البحث كيفية من مستوى الترتيب، ومقاييس الدراسة صمما وفقاً لسلم التقدير لفرانسيس ليكرت الذي هو سلم ترتيبي. وبما أن عدد أفراد العينة أكبر من 30 فرداً، وجدول الدلالة الإحصائية لمعامل سيرمان ينحصر بين 04 أفراد إلى 30 فرداً، فإنه تم استخدام

الدرجة الثائية التصحيحية، بالإضافة إلى الاعتماد على معادلة (كا²) لمناقشة الفرضيات الأولى والثانية.

عرض النتائج:

أ- مستوى إدارة الوقت لدى مديري الثانويات:

الدرجة	الترتيب	النسبة %	المتوسط الحسابي	
كبيرة	02	.5972	1.332	التخطيط للوقت
كبيرة	04	.3461	9.851	تنظيم الوقت
كبيرة	03	.2167	6.632	توجيه الوقت
كبيرة جدا	01	80.06	.2413	الرقابة على الوقت

يتضح من الجدول أن مستوى إدارة الوقت كان كبيرا جدا في مجال الرقابة على الوقت (80.06)، وكبيرة في باقي المجالات، حيث وصلت النسبة إلى (72.59) في مجال التخطيط للوقت، وإلى (67.21) في مجال توجيه الوقت، وأخيرا وصلت النسبة إلى (61.34) في مجال تنظيم الوقت.

ب- مستوى إدارة الوقت عند المديرين حسب المتغيرات: السن، الجنس، المستوى التعليمي، الخبرة:

أولا: مستوى إدارة الوقت حسب متغير السن:

توزيع عينة الدراسة تبعا لمتغير السن:

السن	التكرار	النسبة المئوية	كا ² المحسوبة	كا ² الجدولية
من 45-50 سنة	11	.4424	.715	9.45
من 50-55 سنة	02	.4444		
من 55-60 سنة	14	1.113		
المجموع	45	001%		

بما أن K^2 المحسوبة (5.71) أصغر من القيمة الجدولية (9.45) تحت درجات حرية (ن-1) (1-ن) = 4 ومستوى دلالة 0.05 فإنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى إدارة الوقت لدى مديري الثانويات تعزى إلى متغير السن.

ثانيا: مستوى إدارة الوقت حسب متغير الجنس:

بما أن جميع أفراد عينة الدراسة من الذكور، ماعدا أنثى واحدة فإن متغير الجنس لا يؤثر على نتائج الدراسة.

ثالثا: مستوى إدارة الوقت حسب متغير المستوى التعليمي:

بما أن جميع أفراد عينة الدراسة ذوو مستوى تعليم جامعي فإن هذا المتغير لا يؤثر على نتائج الدراسة.

رابعا: مستوى إدارة الوقت حسب متغير الخبرة:

توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة:

الخبرة	التكرار	النسبة المئوية	K^2 المحسوبة	K^2 الجدولية
من 15-20 سنة	23	71.11%	.390	.9955
من 20-25 سنة	13	8.882%		
المجموع	45	001%		

بما أن K^2 المحسوبة (0.39) أصغر من القيمة الجدولية (55.99) تحت درجات حرية 02 ومستوى دلالة 0.05 فإنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى إدارة الوقت تعزى إلى متغير الخبرة.

ب- مستوى القيادة الإبداعية لدى مديري الثانويات:

الدرجة	الترتيب	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	
متوسطة	02	65	7.443	استخدام الأسلوب التحفيزي المناسب
كبيرة	01	.460	9.662	استخدام الأسلوب الجماعي في حل المشكلات

نلاحظ من خلال الجدول أن القيادة الإبداعية لدى مديري الثانويات في ولاية سطيف كانت جيدة عموما حيث كان المستوى كبيرا في مجال استخدام الأسلوب الجماعي في حل المشكلات بنسبة (56)، ومتوسط في مجال استخدام الأسلوب التحفيزي المناسب بنسبة (56).
ج- مستوى القيادة الإبداعية عند المديرين حسب المتغيرات: السن، الجنس، المستوى التعليمي، الخبرة:

أولا: مستوى القيادة الإبداعية حسب متغير السن:

السن	التكرار	النسبة المئوية	كا ² المحسوبة	كا ² الجدولية
من 45-50 سنة	11	44.24	41.45	9.45
من 50-55 سنة	02	44.44		
من 55-60 سنة	14	1.113		
المجموع	45	001%		

بما أن كا² المحسوبة (45.41) أكبر من القيمة الجدولية (9.45) تحت درجات حرية تساوي 4 ومستوى دلالة 0.05 فإنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية في القيادة الإبداعية لدى المديرين تعزى لمتغير السن.

ثانيا: مستوى القيادة الإبداعية حسب متغير الجنس والمستوى التعليمي:

بما أن جميع أفراد العينة من الذكور- ماعدا أنثى واحدة- وهم ذوو مستوى جامعي، فإن متغير الجنس والمستوى التعليمي لا يؤثران على نتائج الدراسة.

ثالثا: مستوى القيادة الإبداعية حسب متغير الخبرة:

توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة:

الخبرة	التكرار	النسبة المئوية	كا ² المحسوبة	كا ² الجدولية
من 15-20 سنة	23	71.11%	1.242	.9955
من 20-25 سنة	13	8.882%		
المجموع	45	001%		

بما أن كا² المحسوبة (21.24) أصغر من القيمة الجدولية (5.99) تحت درجات حرية 02 ومستوى دلالة 0.05 فإنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى إدارة الوقت تعزى إلى متغير الخبرة.

د- العلاقة بين إدارة الوقت والقيادة الإبداعية:

أولاً: العلاقة بين إدارة الوقت واستخدام الأسلوب الجماعي في حل المشكلات:

قيمة "ر" المحسوبة	قيمة "ت" المحسوبة	قيمة "ت" الجدولية	درجة الحرية	مستوى الدلالة
0-0.06	.400	02	34	.050

بما أن قيمة ت المحسوبة أقل من قيمة ت الجدولية فإنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى إدارة الوقت واستخدام الأسلوب الجماعي في حل المشكلات لدى مديري الثانويات.

ثانياً: العلاقة بين إدارة الوقت واستخدام الأسلوب التحفيزي المناسب:

قيمة "ر" المحسوبة	قيمة "ت" المحسوبة	قيمة "ت" الجدولية	درجة الحرية	مستوى الدلالة
20.00	13.0	02	34	.050

بما أن قيمة ت المحسوبة أقل من قيمة ت الجدولية فإنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى إدارة الوقت واستخدام الأسلوب التحفيزي المناسب لدى مديري الثانويات.

بما أن الفرضيتين الجزئيتين لم تتحققا، فإن الفرضية التي مفادها: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى إدارة الوقت والقيادة الإبداعية لدى مديري الثانويات بالضرورة غير محققة.

مناقشة النتائج:

لقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين إدارة الوقت والقيادة الإبداعية عند مديري الثانويات، وبالتالي فإن القيادة الإبداعية قد تتأثر بعوامل أخرى غير إدارة الوقت (كالخبرة والسنة) مثلما توصلت إليه الدراسة - وجود فروق في استجابات المديرين على مقياس القيادة الإبداعية تعزى للسنة والخبرة-، وقد توصلت الدراسة إلى أن 62 من أفراد العينة لديهم قيادة إبداعية أكثر وهم من ذوي الخبرة الكبيرة ويرجع ذلك إلى احتكاكهم ولفترة طويلة مع العمل بحيث أصبحوا أكثر قدرة على التنبؤ بعقلية الموظف الجزائري (أستاذ، إداري، مراقب..). وأكثر قدرة على التنبؤ باستجاباته حيال الحوافز المختلفة وليس بسبب إدارة الوقت، وفي هذه النقطة اختلفت الدراسة الحالية مع دراسة كل من ديفيدسون وديل 1996 في كيفية تأثير متغير الخبرة، حيث وجدت هذه الأخيرة أن المدراء الجدد أكثر إبداعا من المدير القديم الأكثر خبرة كما اختلفت مع دراسة رياض ستراك التي أكدت وجود علاقة بين إدارة الوقت والقيادة الإبداعية، ودراسة هدى صقر 1993 كذلك، وفي المقابل اتفقت مع دراسة محمد علي محمد 1985 في أهمية دراسة كيفية إدارة وقت الفراغ.

وبصفة عامة النتيجة المتوصل إليها في هذا البحث لا تتفق مع النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة المعروضة على مستوى البحث، حيث أشارت هذه الأخيرة بصفة مباشرة أو غير مباشرة إلى وجود علاقة بين إدارة الوقت و القيادة الإبداعية.

الخاتمة:

إن بعض المديرين يبذلون أوقاتا صعبة من أجل تطوير العمليات الإبداعية التي هي الأخرى تحتاج إلى الكثير من الوقت، إلا أن الأمر في نهايته قد لا يوصلهم إلى المطلوب أو المتوقع، والسبب في ذلك يعود لافتقارهم إلى المهارات الضرورية لاستثمار الوقت والاستفادة منه بالشكل الأفضل في تحقيق النتائج. إن هذه هي الفكرة التي تم الانطلاق منها في إنجاز هذا البحث -أي للوقت دور

كبير في تحقيق الإبداع القيادي- وذلك بالاعتماد على التراث النظري والدراسات السابقة، إلا أن الإجراءات الميدانية التي تم تطبيق مراحلها على المدراء لم تؤكد هذه الفكرة، ففي حين توصلنا إلى وجود مستوى جيد في إدارة الوقت ومستوى مقبول من الإبداع لدى المديرين، وصل البحث إلى عدم وجود علاقة بين إدارة الوقت والقيادة الإبداعية، وعليه فإنه من الضروري دراسة إدارة وقت الفراغ، ثم بعد ذلك العلاقة بين إدارة وقت الفراغ والقيادة الإبداعية. وحيث أن مديري الثانويات لديهم قيادة إبداعية تزداد بازدياد السن والخبرة، فمن المهم معرفة كيفية استثمارهم لوقت الفراغ، بالإضافة إلى دراسة مؤشرات القيادة الإبداعية الأخرى، والتي لم يتم التطرق لها على مستوى هذا البحث في علاقتها بإدارة الوقت، مثل إدارة التغيير، وتنمية الأسلوب العلمي في حل المشكلات وغيرها.

قائمة المراجع:

- 1- هشام الطالب : دليل التدريب القيادي المعهد العالمي للفكر الإسلامي الطبعة الثانية فرجينيا الو.م. أ 1995
- 2- تغريد عمران وآخرون : المهارات الحياتية، مكتبة زهراء الشرق، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2001.
- 3- رياض ستراك : دراساتي الإدارة التربوية، داروائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن 2003
- 4- زينب علي جبر : إدارة الوقت لدى مديرات الإدارة المدرسية المطورة " دراسة ميدانية "، في المجلة التربوية، المجلد 12، العدد 47، 1998، تصدر عن جامعة الكويت.
- 5- محمد علي محمد : وقت الفراغ في المجتمع الحديث مؤسسة شباب الجامعة دون ذكر الطبعة مصر 1985.
- 6- يوسف حمامي : إدارة الوقت : المفهوم والوسائل، في مجلة الثقافة والتسيير، أعمال الملتقى الدولي المنعقد بالجزائر 28-30 نوفمبر، 1992، تصدر عن جامعة الكويت.
- 7- نضال الحوامدة، أنس التويجر : أثر القيم الشخصية والتنظيمية في فاعلية المديرين في الوزارات الأردنية " دراسة ميدانية "، أبحاث اليرموك.
- 8- محمود السيد أبو النيل : علم النفس الصناعي، بحوث عربية وعالمية، دون ذكر الطبعة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2005.
- 9- عبد العزيز عبد الله العربي : عوامل هدر الوقت المخصص للعملية التعليمية في المدارس الابتدائية من وجهة نظر مديريها، في المجلة التربوية، العدد 62، المجلد 16.
- 10- علي الراشد : كتابات الأداء التدريسي، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2005.
- 11- رعد لفته الشاوي، نجلاء سعيد أبو سلاطنة : مهارة تنظيم الوقت والتحصيل الدراسي في ضوء بعض المتغيرات لدى طلبة جامعة اليرموك، في مجلة أبحاث اليرموك، المجلد 19، العدد 01.

- 12- أحمد إبراهيم محمد، دليل المدير العربي لإدارة الوقت مؤسسة شباب الجامعة الطبعة الأولى، مصر 2001
- 13- جابر عبد الحميد جابر : مدرس القرن الحادي والعشرين الفعال، المهارات والتنمية المهنية، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2000
- 14- جاسم مجيد : التطورات التكنولوجية والإدارة الصناعية مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية مصر 2004
- 15- صلاح عباس : إدارة الوقت، مؤسسة شباب الجامعة، دون ذكر الطبعة، الإسكندرية، مصر، 2004.
- 16- محسن أحمد الخضيرى : الإدارة التنافسية للوقت، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، دون ذكر الطبعة، القاهرة، مصر، 2000.
- 17- محمد حسنين العجمي : الإدارة المدرسية، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1999.
- 18- مجلة التدريب والتنمية : العدد الثالث، الدقي، مصر، 1999.
- 19- برو : المركز الوطني للوثائق التربوية، الكتاب السنوي 2003، الجمهورية الجزائرية، وزارة التربية الوطنية.
- 20- رجب بن علي بن عبيد العيسوي : 2002 : مدير المدرسة وتحديات العولمة.
- <http://www-annabaa.Org/nba57/ibdaa.Htm>
- 21- علي الشريف : الإدارة المعاصرة، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، 1997.
- 22- مايكل كرسب : اثنتا عشرة خطوة للتطوير الذاتي، ترجمة : مفيد ناجي عودة، دار المعرفة للتنمية البشرية، الطبعة الأولى، الرياض، 2001.
- 23- محمد بن حمودة : علم الإدارة المدرسية، نظرياته وتطبيقاته في النظام التربوي الجزائري، دار العلوم للنشر، دون ذكر الطبعة، عنابة، الجزائر، 2006.
- 24- عبدالرحمن بن سالم : المرجع في التشريع المدرسي الجزائري المحدث للنشر الطبعة الثالثة الجزائر 2002
- 25- محمد الفالوقي، رمضان القذافي : التعليم الثانوي في البلاد العربية، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، 1997.

الأجور بين كفاية الحاجات الاجتماعية والغايات التنظيمية.

كوسة بوجمعة

جامعة جيجل

ملخص:

سعت هذه الدراسة النظرية إلى تسليط الضوء على الجانب النظري وكذا التشريعي لقضية أجور موظفي الأجهزة الحكومية في الجزائر، وكيف تدهور أداء موظفي الأجهزة الحكومية الجزائرية بشكل لافت، في ظاهرة أصبحت تشكل جزءا من ثقافة أداء موظفي هذه المؤسسات والإدارات الحكومية.

إن الإضرابات والاحتجاجات الجارية مؤشر على أن الأجور في الجزائر مصدر ضغط بين عالم الشغل والحكومة. إنها قبلة حقيقة مؤجلة إلى حين الفصل فيها من قبل الحكومة التي تحتكم إلى المراوغات في كثير من الأحيان مع ممثلي العمال.

مسألة الأجور تغذي احتجاجات بدأت تأخذ شكل من أشكال الحراك الاجتماعي أكثر اتساعا الذي بدأ بالفعل مع موظفي عدة قطاعات إدارية وصناعية، والنتيجة هي تراجع كبير لأداء الموظفين كشكل من أشكال الانتقام اتجاه المجتمع، الدولة والتنظيم.

Résumé :

L'objectif de cette étude théorique ; cet éclairé le coté théorique et juridique de la question des salaires en Algérie, et la performance qui recule a un niveaux très bas chez les fonctionnaires de l'organisme d'état algérienne d'une façon très évident. Un phénomène qui devenir fraction d'une culture de performance chez les fonctionnaires Algériennes.

Les grèves en cours indiquent que la question salariale est devenue en Algérie une source de tensions entre le monde du travail et le gouvernement.

Elle est une véritable bombe a retardement que le gouvernement espère désamorcer-par des leurres et par de vaines tentatives de contourner la représentativité des travailleurs. La question salariale alimente une protestation qui est en train de prendre corps sous forme d'un mouvement social de plus en plus large qui a commencé a se dessiner avec plusieurs

secteurs administrative et de l'industrie. Le résultat, un recul très important qui prendre corps de revanche vers la société, L'état et l'organisme.

مقدمة

يعتبر موضوع الأجور من المواضيع الشائكة، والتي تؤرق مضاع السياسيين والاقتصاديين، في المقابل تعتبر مصدر رزق الأجراء وسبيل تحقيق حاجياتهم المختلفة، وبين مطالب العمال بضرورة رفع الأجور لمواجهة ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية بصفة عامة، ورفض أو عجز الرأسماليين والدولة للامتنال للزيادات في الأجور، تزيد الاحتجاجات الاجتماعية، وتزيد الآفات الاجتماعية كالسرقة والرشوة والقتل والاعتداءات وتبييض الأموال.. من جهة أخرى يكون أداء العمال والموظفين المتضررين من الأجور أمام ظاهرة الأداء السيئ والسلبى وفي بعض الأحيان تعمد الانتقام بطرق شتى داخل المؤسسة وهو الأمر الذي ولد ثقافة أداء سلبية تتنافى مع مبادئنا وقسمنا وديننا. من خلال ما سبق نحاول إلقاء الضوء على واقع الأجور في الأجهزة الحكومية الجزائرية وكيف تؤثر على أداء الموظف الجزائري، خاصة وأنا نلاحظ في كل حين الكثير من السلوكات السلبية التي تصب في ثقافة أداء سلبية تكاد تعم كل الأجهزة الحكومية الجزائرية، وذلك من خلال طرح إشكالية تتناول واقع الأجور والأداء في المؤسسات والإدارات الجزائرية، ومن ثم نستعرض بعض المفاهيم الأساسية الخاصة بهذه الدراسة النظرية، ثم نستعرض التراث النظري للأداء والأجور، وبعدها نسلط الضوء على الجانب التشريعي وكيفية تعمل المشرع الجزائري مع متغيرات الدراسة، ومن ثم نحلل سوسيولوجيا التحولات الاقتصادية والاجتماعية وعلاقتها بالظواهر السلبية لأداء موظفينا في الأجهزة الحكومية على وجه الخصوص، كما نسلط الضوء على ثقافة الأداء المتولدة عن كل تلك التحولات.

الإشكالية:

تعتبر المؤسسات باختلاف أنواعها المكان الذي تتحقق فيه مصالح الفرد والمجتمع على حد سواء، ولا سبيل للحديث عن تحقيق تلك المقاصد إلا عن طريق المؤسسات الاجتماعية التي يرجع لها الفضل في بناء دولة القانون والمؤسسات.

لقد مر تشكل الدولة الحديثة بكثير من الأحداث، شكل جزء من الصيرورة التاريخية التي لا مناص منها طالما أن الإنسان تكتنفه غريزة التملك والأنانية وحتى الظلم بحسب ما يراه "توماس هوبز". إلا أن الثورة الصناعية و الفكرية (فلسفة الأنوار) زادت من تكريس نظام استغلال الإنسان لأخيه الإنسان ولكن في شكل منظم، حيث بدأت بوادر الدولة الحديثة تتكون في شكلها الاجتماعي والقانوني والتي جعلت من المؤسسات الاجتماعية المكان الأنسب لتلبية حاجات الإنسان والمجتمع، وهذا بتقديم الكثير من التنازلات أو المزايا للطرف الضعيف (ونقصد به العامل) والتي لم تكن لتتحقق لولا دخول الفكر الاشتراكي الذي جانب الفكر الرأسمالي في طرحه وقوته بل وفي معارضته للكثير من القضايا خاصة تلك المتعلقة بالاستغلال وفائض القيمة...مقابل تبنيه نظام اقتصادي بديل للنظام الرأسمالي،يرتكز على بعض القيم التي تبددت أبرزها العدالة في العمل وتوزيع الثروات.

إن تشكل الأنظمة الاقتصادية دفعت لأن يكون العمل عنصرا أساسيا من عناصر الإنتاج إلى جانب رأس المال والموارد الطبيعية والتنظيم في مختلف التوجهات التي أخذت بها الدول الحديثة في رسم سياساتها الاقتصادية والاجتماعية والمالية في النصف الثاني من القرن العشرين، أين أصبح دور الدولة يقتصر على الرعاية والحماية أو ما يسمى بالدولة الراعية، الأمر الذي جعل من تكلفة العمل يفرز ثلاث مقاربات (اتجاهات) محورية تستمد منها سياسات الدفع الخاصة بالأجور مرجعيتها وفلسفتها. حيث بنت بعض الدول فلسفتها للأجور بناء على الثروة التي تكسبها الدولة من مختلف المداخل بحيث تكون سياسة الأجور مجرد توزيع للثروة، فتزيد العطاءات المالية الخاصة بالأجور بزيادة الأموال الموجودة في خزينة الدولة، وتتوقف أو تكون في حالة جمود بنقص هذه المداخل، والتي غالبا ما يكون مصدرها صادرات المواد الأولية ومدى ارتباطاتها بتقلبات أسعار السوق الدولية لتلك المواد المصدرة، وهي حالة الكثير من الدول العربية والدول الأخرى التي تبنى اقتصادياتها على تصدير المواد الخام.

في حين لا تملك بعض الدول سياسات واضحة خاصة بالأجور، حيث تعتمد إلى تبنى سياسات مختلفة ومتقاربة (ربما سياسة السنة الجارية تختلف اختلافا جذريا مع السياسة المتوقع تبنيتها السنة المقبلة) وهذا بحسب توجهات الحكومات المتعاقبة على السلطة، والتي غالبا ما تسعى إلى شراء

السلم الاجتماعي عن طريق سياسات ارتجالية ذات خلفيات سياسية واجتماعية لا علاقة لها بالنمو الاقتصادي ولا بالأداء المؤسساتي ولا بالأداء الفردي ولا والمدخل العلمية الخاصة بالأجور. هذا؛ ولقد شكلت مسألة الأجور مجالا خصبا في الدراسات السوسولوجية والسياسية والاقتصادية على حد سواء، وقد اهتمت بها كل الدراسات التي تناولت السياسات العمومية والاجتماعية التي هدفت إلى الاستقرار الاجتماعي، لكن لعوامل عدة طفت الصراعات الطبقيّة والاجتماعية والتنظيمية على نطاق واسع نتيجة الاختلالات الحاصلة في تطبيق الفلسفات النظرية وغياب العدالة التنظيمية والاجتماعية في توزيع الثروة، ويدعو للبحث لفهم الحلقة الرابطة بين العمل وما يحمله من قيم متعارضة، والسلوك الإنساني المجسد في هذا العمل وما يفرزه من عناصر ترتبط بأداء العامل، ولعل عنصر الأجر هو أبرز تلك العناصر التي حظيت بالدراسة والتحليل اجتماعيا واقتصاديا، فلم تمر مدرسة اقتصادية أو إدارية إلا وتطرقت للأداء والحوافز والأجور، وهذا لأسباب اقتصادية وأخرى اجتماعية.

إن هذا التذبذب الحاصل في أسعار المواد الخام (الاقْتِصَار على البترول رغم البدائل الاقتصادية الأخرى غير المفعلة) يفترض منطقيا ارتفاع أجور الطبقة العاملة وانخفاضها بحسب ارتفاع أسعار البترول، وهذا ما جعل الزيادات في الأجور بصفة عامة تتم بشكل بطيء وحذر خاصة إذا تعلق الأمر بقطاع الوظيف العمومي، هذا القطاع الذي يشغل حوالي ثلاث ملايين موظف يعتبر قطاع غير منتج، الأمر الذي يجعل أي زيادة في أجور هذا القطاع مرتبط بأسعار سوق البترول والمواد الأولية المصدرة. وليس مرتبط بإنتاج المؤسسات وقدرتها التنافسية والمالية كما هو الحال بالنسبة للقطاع الاقتصادي العمومي والقطاع الاقتصادي الخاص

ورغم أن قطاع الوظيفة العمومية في بلادنا، شهد تطورا ملحوظا في الآونة الأخيرة بخصوص أجور الموظفين عبر مختلف مجالاته، وذلك بأثر رجعي بداية من شهر جانفي 2008، حيث بعد اكتمال صدور القوانين القطاعية استفاد الموظفون من أنظمة تعويضية وزعت على فترات زمنية امتدت إلى غاية شهر جانفي 2012. إلا أنه بعدما تحصل جميع الموظفين على هذه الزيادات، اتضح مدى التباين والتمييز في توزيع هذا الدخل على مختلف الموظفين من قطاع إلى آخر، وظهر جليا أن توزيع هذه الزيادات في الرواتب ومختلف المنح زادت من الهوة بين فئات مختلف موظفي قطاع الوظيف العمومي، بينما همش موظفو الأسلاك المشتركة في مختلف المؤسسات

والإدارات العمومية، حيث استفادوا من زيادات هزيلة، كون أن أولى القوانين الأساسية الصادرة مست الأسلاك المشتركة في أبريل 2008، وآخر القوانين الأساسية كانت أواخر 2011، حيث أملت تقلبات الأسعار وارتفاعها منطقتها في حجم الزيادة التي مست القوانين الأساسية لسنة 2011 مقارنة بسنة 2008. فاحتلت بذلك فئة الأسلاك المشتركة مواخر الترتيب مقارنة بزملائهم في قطاعات تنتمي في الأصل إلى عائلة الوظيفة العمومية، مما أحدث فتنة بين الأسرة الواحدة لهذا القطاع الحيوي الذي يمثل هيبة الدولة ومصداقيتها، الأمر الذي انجرت عنه عدة تبعات سلبية سواء على المستوى الاجتماعي أو على المستوى التنظيمي.

إن الكثير من الدراسات التي تحدثنا عنها حاولت الإحاطة بموضوع الحوافز وتأثيره على أداء العامل وتذليلها وتجاوزها. كما أن حل هذه الدراسات ركزت على أداء العمال وأغفلت أداء الموظفين المنتمين إلى المؤسسات الحكومية ذات الطابع الإداري، رغم كونهم جزءا لا يتجزأ من الطبقة الشغيلة، وهذا بسبب الصعوبات التي تواجههم في وضع معايير خاصة بالأداء يمكن قياسها لهذه الفئة من العاملين، ولهذا النوع من الأنشطة الإدارية، ففي الأعمال الإدارية يرتبط الأداء بالكفاءات وليس بالإنتاجية، وهنا تكمن الصعوبة. ورغم الحاجة الملحة لمثل هذه الدراسات، فالموظف في الإدارات الحكومية لم يجد ضابطا يسير عليه، ولا توجد آليات مراقبة موضوعية تقيس وتراقب الأداء، الأمر الذي أوجد عدة ظواهر اجتماعية ذات طبيعة تنظيمية وقيمية، ظواهر يستطيع أي مواطن الوقوف عليها بوضوح تام، فتعطلت مصالح المواطنين والمتعاملين وانتشر الفساد الإداري والرشوة والمحسوبية، والتسيب، والترهل، وكل ذلك صب في ثقافة عمل ذات قيم سلبية للغاية ارتبطت بالأعمال الحكومية. كل هذه الأمور وليدة تراكمات أفرزتها عدة عوامل ثقافية واقتصادية وتنظيمية واجتماعية وقيمية. لكن النتيجة واحدة هي التدهور المستمر للأداء لدى الموظفين في القطاع الحكومي بشكل رهيب دون أي معالجة. الأمر الذي جعله جزءا من ثقافة هذه المؤسسات.

فهل تعتبر الأجور مسألة تمس النظام والاستقرار الاجتماعي فحسب، أم أنها مسألة تنظيمية تحفيزية تسعى إلى الرقي بالأداء التنظيمي في المؤسسات؟

مفاهيم الدراسة

الأداء:

تعرف لنا الدكتورة ريم عبد المحسن إبراهيم التميمي الأداء بقولها: "الأداء المتميز في العمل ومعايير المطلوبة بقولها: التميز في الأداء هو رفع مستوى الكفاءة والإنتاج والفعالية في العمل مثل: إنتاج أعمال خالية من الأخطاء، الوفاء بالمواعيد النهائية لإنجاز الأعمال، القدرة على العمل ضمن فريق، الإلمام بالعمل (المهام) إلماما تاما، والتحسين المستمر للعمل والإبداع والتجديد".⁽¹⁾

وينصرف هذا التعريف إلى محاولة الوقوف على الآثار التي ينتجها الأداء أو ما يعرف بنواتج السلوك أو الأداء. إذ حتى ولو بذل الشخص الكثير من الجهود دون الوصول إلى نتائج معينة أو توصل إلى نتائج غير مرغوبة، فإن ذلك بحسب "ريم إبراهيم التميمي" لا يعد من صميم الأداء، الذي ينبغي حسبها على تحقيق الأهداف ونتائج مرغوبة.

كما يعرف بأنه "مجموعة من الأفعال والواجبات التي تتوقعها المنظمة ممن يشغل عمل معين وهو مجموعة المسؤوليات والواجبات التي يقوم بها الموظف داخل المنظمة"⁽²⁾

وينصرف هذا التعريف ضمن التفسير الغائي طالما أن غاية كل تنظيم هو تحقيق رسالته التي وجد من أجلها، بالاستعانة بمجموعة من الوسائل البشرية والمادية، فالأفعال والواجبات التي يقوم بها العامل المرتبط بالتنظيم إنما تكون لتحقيق غاية وأهداف التنظيم، في المقابل تكون غاية العامل من أدائه لعمله مزدوجة، غاية شخصية، يطمح من ورائها لتحقيق وإثبات ذاته، وكسب مورد رزق، وغاية أشمل تكون لصالح المنظمة والتنمية والمجتمع.

2.2. الأجر :

يعرف الصيرافي الأجر بأنه: "المقابل المادي الذي يستحقه العامل من صاحب العمل في مقابل تنفيذ ما يكلفه به من أعمال متفق عليها".⁽³⁾

إن هذا التعريف وبالرغم ورغم بساطته، إلا أنه يبرز التوجه المادي للحياة بحيث لا يستطيع العامل تحقيق حاجاته المختلفة التي تتطلبها سمات الحياة المعقدة المعاصرة إلا بوجود أجر نقدي، وهذا هو المقصود بالمقابل المادي، ولا شك أنه لا يوجد مقابل بدون لاشيء، إلا نظير الالتزام بعمل ما يطلبه منه صاحب العمل أو المسؤول المباشر أو المشرف بحسب الهيئة أو المنظمة التي

يعمل فيها العامل. كما يشير هذا التعريف إلى الأعمال المتفق عليها، وهذا الرأي لا يجاري التوجه الحديث للمؤسسات التي ترمي إلى تجسيد ما يسمى بإدارة المعرفة أو منظمات المعرفة، بحيث يسعى العامل وتسعى المنظمة إلى تدوير العامل في العديد من الوظائف والقيام بالعديد من المهام، حتى يكتسب أكبر قدر من التجربة ومن المعرفة من داخل ومن خارج المنظمة بوسائل عديدة، تصب في صالح الفرد والمنظمة.

ويربط "خلاصي رضا" المكافآت بالأجر حيث يقول: "المكافآت عوض يوزع من قبل التنظيم لأجل إنجاز مجموعة من الأعمال في إطار عقد عمل. وهو يتكون من مختلف العناصر التي يكون أهمها الأجر والذي يعني مكافئة مالية لقاء تنفيذ العمل من قبل الشخص المتعاقد نحو التنظيم الذي يعمل فيه".⁽⁴⁾

ونلاحظ أن هذا التعريف كان أكثر شمولاً، بحيث يشمل الجانب الوظيفي والعضوي، كون المكافآت ارتبطت باتجاهات العمل في اقتحام بعض الوظائف الجديدة والكثير من المهام التي يتفق عليها في إطار عقد العمل، فتزيد هذه المكافآت بحسب زيادة المهام المسندة والمتفق عليها، ليكون عنصر الأجر جزء فقط من الأجر الإجمالي الذي يتكون من مجموع عناصر أخرى كالخبرة المهنية، والمنح والعلاوات، والأرباح..

3.2. الموظف:

ارتبطت تسمية الموظف بالعمل لدى الدولة منذ القدم، حيث اعتبر ابن خلدون أن الأعمال الحكومية أعمال تنقص من رجولة الشخص ولا ندرى كيف توصل إلى هذا الموقف رغم أنه عمل لدى البلاد في عدة دول بالمعنى القديم. "إن مفهوم الموظف لم يظهر بمدلوله الحالي، إذ أن ظهوره كان مرتبطاً بميلاد المجتمعات، وبأنظمتها الوظيفية وخدماتها المرفقية، فوفقاً للمفهوم الروماني مثلاً، كان ينظر للموظف كحون للسيادة وكانت مهنة الإدارة والتسيير في نظر البعض تعني ديانة ثانية، أما في فرنسا فأطلق هذا المصطلح على مندوب الأمة في أعقاب الثورة اعتباراً لمركزه الاجتماعي المرموق، ومع مرور الوقت ظهر الموظفون الذين يمارسون أعمالهم بأمر من الحكومة مقابل أجر ليتحول مفهوم الموظف إلى عون للسلطة التنفيذية في إطار الوظيفة العمومية و التي يلتزم في إطارها الموظف بالانضباط و التفرغ لخدمة النفع العام".⁽⁵⁾

وقد أعطت المنظمة العربية للتنمية الإدارية الصفة النظامية للموظف. وحسب تعريف " أحمد نادر أبو شيخة " وعبد اللطيف الأسعد " إن تعريف إدارة البحوث والدراسات للمنظمة للموظف، جاء خاليا من الإشارة للمؤسسات التي ينتمي إليها الموظف دون غيرها، بحيث يمكن ربط التعريف ب العامل في القطاع الخاص أو المؤسسات الاقتصادية، حيث جاء التعريف كالتالي: " الموظف هو الشخص الذي يستخدم بصفة نظامية، ليقوم بواجبات ومسؤوليات وظيفة ما، ويتمتع لقاء ذلك بالحقوق والامتيازات المرتبطة بها "⁽⁶⁾ فلم يشر إلى أن الموظف ينتمي فقط لمؤسسات الدولة، بل لا يستطيع القيام بأعمال أخرى لصالح الغير، أو يقوم بأعمال تسيء لسمعة وهيبة الدولة. وهذا ما أغفله هذا التعريف.

في الجزائر ارتبطت التسمية بالعمل الحكومي، والعمل الإداري على وجه الخصوص رغم أن الدولة عملت على توحيد التسمية بمفهوم العامل وذلك من خلال قانون 12/78(القانون العام للعامل) حيث أصبح حتى العمال لدى المؤسسات الاقتصادية يأخذون تسمية "موظف"، إلغاية بداية العمل بالقوانين التي تجسد استقلالية المؤسسات ابتداء من 1990 وذلك بموجب قانون العمل 11/90، أين أعيد التفريق بين التسميتين من جديد، وهو ما تكرر أكثر بموجب قانون الوظيفة العمومية رقم 03/06.

4.2. المؤسسة:

كلمة مؤسسة هي ترجمة للكلمة Entreprise، و للمؤسسة عدة تعاريف منها: المؤسسة هي تنظيم إنتاجي معين، الهدف منه هو إيجاد قيمة سوقية معينة، من خلال الجمع بين عوامل إنتاجية معينة. و يعرفها مكتب العمل الدولي أنها كل مكان لمزاولة نشاط اقتصادي و لهذا المكان سجلات مستقلة.

هذه تعاريف ذات طابع اقتصادي للمؤسسة أما المؤسسة ذات الطابع الخدماتي فتعرف أنها " تلك التي تقدم خدمات معينة مثل مؤسسات النقل، البريد و المواصلات، المؤسسات الجامعية، الصحة، التأمينات... الخ"⁽⁷⁾ بمعنى أن مخرجاتها و منتجاتها هي عبارة عن خدمات ليست ذات طابع مادي ملموس، و من ضمنها المؤسسات و الإدارات العمومية على المستوى المركزي كالمؤسسات و رئاسة

الجمهورية، والمجلس الدستوري، والمجلس الشعبي الوطني، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مجلس المحاسبة.... فهي ذات طابع إداري، علمي، خدماتي.

ويكرس هذا المفهوم قانون الوظيفة العمومية الأخير رقم 03/06 في المادة الثالثة التي تقول: "يقصد بالمؤسسات و الإدارات العمومية، المؤسسات العمومية، والإدارات المركزية في الدولة والمصالح غير المركزية التابعة لها والجماعات الإقليمية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، والمؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني والمؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي"⁽¹⁾. كما تكون لهذه المؤسسات هياكل على المستوى المحلي تمثل الهيئات الوصية والمركزية للدولة كالولاية والدائرة، والمديريات الولائية، كمديرية التربية، مديرية المصالح الفلاحية، مديرية الأشغال العمومية، مديرية الصحة، مديرية السكن والتجهيزات العمومية، مديرية التعمير والبناء، مديرية الثقافة، مديرية الشؤون الدينية والأوقاف مفتشية العمل، مفتشية الوظيف العمومي.... كما تكون هذه المؤسسات ممثلة في أجهزة لامركزية كالمركزية والمجلس الشعبي الولائي.

3. المداخل النظرية لدراسة الأداء الوظيفي والأجور

1.3. نظرية الإدارة العلمية: يعتبر " فريدريك تايلور " Taylor من زعماء الإدارة العلمية من خلال

تجاربه التي أجراها في مصنع " برثلهم " للصلب ألف كتاب "مبادئ الإدارة العلمية" سنة 1911، أوضح فيه أن أسلوب العمل يكون وفق مبادئ علمية أهمها :

- التركيز على التخصص الضيق وتحديد العمل كميًا.

- تجزئة العمل إلى أبسط أشكاله لضمان الفعالية في الأداء.

- دراسة الحركة والزمن.

- تقريب مستلزمات العمل.

- الفصل التام بين التخطيط والتنظيم.

- الاختيار العلمي للعاملين وتدريبهم.

- الفصل بين الأعمال المباشرة وغير المباشرة.

- زيادة عدد الوظائف (خاصة الرقابية منها).

- ربط الأجر بالإنتاج، وتحفيز العامل بمكافآت مالية نقدية يومية، وكذلك لضمان امتثالهم للأوامر والتعليمات والإجراءات المحددة المتعلقة بأداء العمل.

فقد ركز تايلور على الأجر وربطه بالأداء، لأنه الحافز الوحيد للعمل في نظره "فزيادة أجر العمال يؤدي بهم إلى بذل المزيد من الجهود للحصول على أجر أكبر من الأول، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج ويقلل من تكاليف إنتاج الوحدة مما يؤدي إلى زيادة أرباح المؤسسة."⁸⁾

فكل زيادة في الأجور يترتب عليها زيادة في الإنتاجية، وكل زيادة أعلى يقابلها أجر أعلى، وهكذا لا تتمتع الحوافز النقدية إلا للعامل الممتاز الذي يحقق المستويات المحددة للإنتاج أو يزيد عليها، أما العامل المنخفض الكفاءة الذي لا يصل إلى المستوى المطلوب، فعلى الإدارة تدريبه أو نقله إلى مستويات تتلائم ومؤهلاته أو فصله.

وعلى هذا الأساس قام تايلور بدراسة الحركات اللازمة لأداء العمل، وخلص إلى استبعاد الحركات الزائدة، التي صنفها ضمن معوقات العمل الرسمي ومضيعة للوقت وهو ما أطلق عليه "الحركة والزمن"

كما تفترض هذه النظرية أن الفرد بطبيعته كسول لا يحب العمل، إلا إذا رأى في العمل وسيلة لتحقيق مزايا ومنافع مادية، وبذلك فهو يرى أن العامل هو أداة من أدوات الإنتاج، وعلى الإدارة تحمل مسؤولية التصميم العملي لهذه الأدوات.

وهكذا فإن الفكر التايلوري يعتبر من المحاولات الأولى التي أرادت أن تقدم تفسيراً للأداء ومكوناته، معتبرة الأداء الوسيلة الوحيدة لتحقيق رضا العامل واستقراره في عمله وتوظيفها للحوافز المادية الاقتصادية كدافع رئيسي يجعل العامل مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بعمله دون أي شيء آخر.⁹⁾

إن ما هو ملاحظ لطروحات هذه النظرية التايلورية، هي ارتباطها بالتوجه الفكري الكلاسيكي ل"أدم سميث" و"دفيد ريكاردو". وكان "تايلور" أعاد الفكر الكلاسيكي من زاوية أخرى أكثر حداثة، كيف ذلك؟ إن الرؤية الكلاسيكية للعملية الإنتاجية كانت تستند إلى ثلاث عناصر مكونة للإنتاج هي: الطبيعة ورأس المال وعنصر العمل هذا الأخير هو الذي كان محل اهتمام الكلاسيك بقيادة "أدم سميث" حيث خلص الفكر الكلاسيكي أن الإنسان كائن راشد وهو يعمل وفق ذلك الرشد الذي تحركه الدوافع المادية، الشيء المفقود عند الكلاسيك هو ما تعلق بعنصر التنظيم في العملية الإنتاجية، هذا العنصر اقتصادياً كان نتيجة اجتهاد المدرسة

النيوكلاسيكية، لكن "تايلور" أدلى بدلوه في الدفع بالعجلة الإنتاجية التي كانت تعاني منها أغلب المنظمات الأوروبية والأمريكية أوائل القرن العشرين (أين ازدهر الفكر النيوكلاسيكي) نتيجة قصور الفكر الاقتصادي في معالجة الكثير من القضايا والمشكلات والظواهر التي يفرزها النظام الرأسمالي، أين ركز على الجانب البشري في المنظمة كعنصر أساسي لا يستهان به في تحريك العملية التنموية على مستوى المؤسسة وبالتالي على المستوى الكلي.

2.3. المدرسة العلاقات الإنسانية :

بدأت المدرسة السلوكية كرد فعل للافتراض الذي قامت عليه المدرسة الكلاسيكية، والمتمثل في أن الطاقة الجسدية للفرد هي العامل المؤثر في أدائه وكان لها توجه أساسي في زيادة إنتاجيته من خلال وضع افتراضات حول العنصر البشري من أهمها

- تدعيم مفهوم الرجل الاجتماعي، أي أن الإنسان يرغب بالعمل في جو يسوده العلاقات الطيبة والشعور بالانتماء.

- تدعيم مفهوم الرجل المحقق لذاته: أي أن الفرد يكون أكثر أداءً عندما يشعر بأهميته، وعندما يتمتع بالرقابة الذاتية للوصول إلى الأهداف المعنيين بتحقيقها وأن اهتمامهم بتحقيق هذه الأهداف يرتبط إيجابياً بمدى اتساق وتكامل ومساهمة هذه الأهداف في تحقيق أهدافهم الشخصية.

- أن الفرد لا يسعى للعمل لتحقيق إشباع حاجات اقتصادية فقط، بل أن الحاجات الإنسانية الأخرى لا تقل في أهميتها عن الحاجات الاقتصادية، وفي بعض الأحيان قد تحتل هذه الحاجات موقع متقدم في سلم الحاجات الإنسانية بالمقارنة بالحاجات الاقتصادية.⁽¹⁰⁾ إن هذه الافتراضات تؤكد على فكرة محورية، هي أن المنظمة مكان للعمل، وأن العمل هو سنة الحياة، وأن الإنسان هو محور العملية الإنتاجية والإدارية، والوحدة الأساسية التي تتكون منها المنظمة.

وعليه فإن مدرسة العلاقات الإنسانية (السلوكية كما يصنفها البعض) قد سعت إلى دراسة سلوك الفرد والجماعة أثناء العمل، وتفسير هذا السلوك ودوافعه، كما سعت إلى محاولة معرفة تأثير المجتمع وحاجاته غير المشبعة على سلوكه.⁽¹¹⁾

ويتفق الكتاب والباحثون أن "إلتون مايو" هو الرائد الأول للحركة الإنسانية في التنظيم حيث قاد فريقا من الباحثين في دراسة ميدانية استمرت لمدة ثماني سنوات وعلى مرحلتين المرحلة الأولى من 1924-1927 والمرحلة الثانية من 1927-1932، وقد أدى اندلاع الحرب العالمية الأولى إلى مشاكل تنظيمية عديدة، أثرت على الإنتاجية وتوازن المنظمة والتزاماتها واستقرارها واستمراريتها، وأثرت على علاقات العاملين فيما بينهم، وكذا أثرت في علاقات العاملين مع أرباب العمل، وتفاقمت المشاكل في فترة تألق الحركة العلمية، التي عكفت على دراسة مشكلة الأداء المتدني للعاملين رغم توفر كل الظروف المادية للعمل ومن هنا بدأت الدراسات والبحوث الجادة لاختبار الافتراضات القائلة بأن الكفاءة الإنتاجية تتحدد بالعوامل المادية للعمل، أو بالأحرى التشكيك فيها، لأنها ركائز نظرية المدرسة العلمية السابقة، التي لم تستطع حل مشكلة الأداء البشري، باعتمادها على توفير العوامل المادية للعمل والعمال. وكان من أبرز تلك المحاولات تجارب مصانع "هاوثورن" التي قام بها "إلتون مايو" وفريقه بالولايات المتحدة الأمريكية.

وقد أظهرت النتائج عكس ما كان متوقعا، حيث ازدادت كمية الإنتاج بزيادة أداء الأفراد الذين لم يتأثروا بزيادة أو نقص العوامل المادية للمتغيرات (الإضاءة، فترات الراحة، ساعات العمل، المكافآت التشجيعية) واستمر الإنتاج مرتفعا رغم سوء ظروف العمل (أي تخفيض العوامل إلى أدناها)، وقد عللت هذه النتائج بأن العاملات محل التجربة قد أدركن بأنهن جزء من تجربة، وشعرن بالاهتمام الموجه إليهن، فتضامن مع بعضهن البعض مما أفسد تأثير العوامل التنظيمية السيئة وأدى إلى زيادة كفاءتهن الإنتاجية.

وجدير بالذكر أن الإشراف في هذه التجارب كان في أدنى مستوياته، مما أدى إلى إظهار قوة تأثير الضغط الاجتماعي بالنسبة لتحديد الإنتاج، وكذلك أظهر شعور العمال اتجاه رؤسائهم، وقد أرجع الباحثون الأسباب التي تدفع العمال إلى عدم التجاوب الإيجابي مع الحوافز التي تقدمها الإدارة، وبأن العمال يعبرون اهتماما كبيرا لكمية الإنتاج، ومهما حاولت الإدارة دفع العمال وتشجيعهم في رفع أدائهم فإنهم يتفقدون بالمعيار الجماعي ولا يحاولون انتهاك حرمة. (12)

3.3. نظرية العدالة ل: "ستاسي آدمز" :

تعود الجذور النظرية لفكر "آدمز" لسنة 1963 أثناء عمله كباحث نفسي في شركة General Electric حيث رأى أن تحفيز أعضاء المنظمة يتأثر بمدى شعورهم بمعاملتهم بشكل عادل وقانوني من قبل المنظمة، فعندما يشعر الفرد أنه يعامل بشكل عادل من قبل المنظمة، فإن هذا الشعور يمكن أن يخلق آثارا عكسية على تحفيز وأداء الفرد في العمل، وعلى هذا تساعد هذه النظرية في فهم أسباب ونتائج الشعور بعدم العدالة.

ويتمثل جوهر هذه النظرية في مقارنة أداء الأفراد ومكافأتهم مع غيرهم مكن الأفراد في مواقف عمل متشابهة والافتراض الرئيسي لهذه النظرية، هو أن الأفراد محفزين من خلال رغبتهم وشعورهم بأنهم يعاملون بشكل عادل في العمل حيث يعمل الفرد من خلال تبادله وحصوله على المكافآت في المنظمة.

ومن النقاط الأساسية التي تقوم عليها هذه النظرية هي :

* **الفرد** : الذي يدرك وجود العدالة في التنظيم وتلمسها من عدمها.

* **المقارنة بالآخرين** : مجموعة أو عدد من الأفراد يستعملون من قبل الفرد كعلاقة مرتبطة بنسبة المدخلات والنتائج.

* **المدخلات** : وتمثل خصائص الفرد المتحققة كالمهارات والتجربة والتعليم، أو الموصوفة كالعمر والجنس والعرق.

* **النتائج** : ما يحصل عليه الفرد من العمل كالاعتراف والتقدير والمنافع والأجور. وعلى هذا توجد العدالة عندما يدرك الأفراد أن نسب مدخلاتهم (الجهود) ونتائجهم (المكافآت) مساوية لنسب عمل العمال الآخرين. وتوجد عدم العدالة عندما تكون هذه النسب غير متساوية، وقد تكون نسب المدخلات مقارنة مع المخرجات أكبر أو أقل من نسب الأفراد الآخرين.⁽¹³⁾

إن هذه النظرية مهدت للأبحاث الكثيرة التي اهتمت بالعدالة التنظيمية في المنظمات، والتي تعتبر من أهم أسباب الرضا الوظيفي للأفراد، وما لذلك من تبعات تنعكس على الأداء الفردي والأداء الجماعي والأداء المؤسسي، سواء تعلق الأمر بالعدالة في دفع الأجور ومقارنة ذلك بالجهد المبذول، أو ما يتلقاه الآخرين في نفس المستوى داخل أو خارج المنظمة، وحتى المقارنة بدخل أفراد من نفس المستوى يعملون في دول أجنبية، أو ما تعلق الأمر كذلك بتقييم الأداء وعدالة المشرف أو

المستول أو الرئيس ،كون العامل يدرك تمام الإدراك أن نتائج التقييم ترتبط بأمور كثيرة، وما يهمله هو الانعكاسات المادية المتمثلة في الترقية بأنواعها.

4.3. نظرية رصيد الأجور:

ترى هذه النظرية إلى أن الطلب على العمل من أصحاب المؤسسات ،أو الرأسماليين يتوقف على ما يخصصونه من أموال لإنفاقه على العمل الذي يحتاجونه. وبالتالي فالأجور المقدمة أو مستواها سوف يحدد بقسمة هذا الرصيد على مجموع عدد الأجراء الذين يبحثون عن العمل. ويعتمد هذا الاتجاه أيضا ،مثل نظرية الكفاف ،على قانون مالتوس للسكان وعرض العمل ،غير أنه يختلف في كون الأجور ترتفع وتنخفض من العلاقة بين رصيد الأجور وعدد العمال ،أي بالنمو السكاني ،مادام ذلك الرصيد المخصص ثابتا. وكلما انخفضت الأجور بزيادة عدد العمال ساءت حالتهم المعيشية ،وعليهم بتخفيض عددهم أو الحفاظ عليه في مستوى معين يسمح لهم بتحقيق نوع من الحياة المقبولة⁽¹⁴⁾

2. التنظيم القانوني للأداء وتقييم الأداء :

حسب من تم طرحه من نظريات التي عملت على دراسة سبل الأداء الفعال للأفراد والتنظيمات ،فإن الكثير من التشريعات العالمية أخذت على محمل الجد هذه النظريات التنظيمية والإدارية التي تهدف إلى دعم استقرار المؤسسات والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال ضبطها وفق قوانين تسير العصر والمتغيرات وطبيعة المجتمع وطبيعة التنظيمات السياسية والاقتصادية فيها. من جانب آخر وحتى تكون هذه النظريات عملية وذات منفعة تنظيمية، اهتدى الفكر الإداري إلى التطرق لما يسمى بعملية تقييم الأداء ، باعتبارها عملية إدارية جوهرية ،تعمل على معالجة وتصحيح مشكلات الأداء البشري على مستوى المنظمات وظهرت مفاهيم جديدة لتطوير وتجديد عملية تقييم الأداء والنهوض بها ، فكان مفهوم " إدارة الأداء و " تسيير الأداء وتقوم الأداء " وغيرها من المفاهيم الهادفة كما أشرنا إلى التحكم في الأداء البشري وتقومه لما هو أحسن خدمة للمؤسسة والفرد على حد سواء

والحديث عن الأداء ونظرة المشرع إليه ،يقودها إلى الأداء وربطه بفكرة العمل. وطالما أن القوى العاملة أو ما يسمى ب "قوة العمل" هي التي تقوم بالعمل، فإنها تقوم به لصالح الطرف الآخر الذي يستفيد من العمل في العملية الإنتاجية أو الخدمية أو غيرها وهو رب العمل، وحتى لا يكون هناك تعسف في هذه العلاقة وما قد ينجر عنها من نزاعات نتيجة اختلافات الرؤى وتضارب المصالح، بحيث قد يطلب رب العمل من العامل عمل أي عمل يفوق قدراته أو يخل بقوته وجهده أو يمس أخلاقه وكرامته وقد يكون في مكان بعيد عن مكان العمل أو المؤسسة أو في زمان يتعدى المدة القانونية للعمل ويمس بأمن العامل من جهة. ومن جهة أخرى قد يتملص العامل من أداء التزاماته التي تتطلبها وظيفته التي عين من أجلها، ويعمل وفق هواه بالغياب تارة وتهاون تارة أخرى، أو إفشاء أسرار المنظمة أو يمس باستقرارها وأمنها، وأمن عمالها... مما قد يضر بالتنظيم وأعضاء التنظيم والسير الحسن للمؤسسة.

ومن أجل تنظيم العلاقة بين الطرفين، تدخل القانون كي يؤدي كل طرف ما عليه وفق قواعد أمره وزاجرة للطرفين، بحيث تعاقب أي طرف من أطراف هذه العلاقة تعد على حقوق الطرف الآخر أو لم يوفي بالتزاماته اتجاه الطرف الآخر. وفق الاعتبارات التالية:

1.4. العمل عنصرا جوهريا في عقد العمل :

"يعتبر عنصر العمل (أداء عمل) في عقد العمل، محل التزام العامل، وسبب التزام صاحب العمل، عكس الأجر الذي يعتبر محل التزام صاحب العمل، وسبب التزام العامل، وهو بذلك عنصر مزدوج المركز.

والعمل في عقود العمل، ليس له تعريفا محددًا، حيث يشمل كل نشاط أو مجهود أو نتيجة أو غاية معينة يلتزم العامل بتحقيقها أو إنجازها لصالح أو لحساب صاحب العمل. والمقصود بالعمل هنا كل نشاط بدني أو فكري أو حتى في يقوم به العامل بصفة شخصية وفق توجيهات وأوامر صاحب العمل، حيث قد يكون العمل هنا إما بمجهود بدني إيجابي، كأن يقوم العامل بصناعة أو إنجاز شيء معين، أو أن يكون مجرد نشاط سلبي - بدون بذل جهد - كأعمال الحراسة أو المراقبة أو التفتيش... الخ. وعليه فإن العمل باعتباره محل عقد العمل، ليس التزام بشيء مادي معين، وإنما هو التزام ببذل جهد بدني أو فكري دون الالتزام بالنتائج في كافة الأحوال، وهو الجهد

الذي لا يملك عليه صاحب العمل حقا مباشرا، كحق الملكية، بل إن حقه يقتصر فقط على المطالبة بالتعويض في حالة إخلال العامل بتنفيذه لالتزاماته".⁽¹⁵⁾

إن رؤية الفقه التشريعي للعمل أو للأداء، تعتبر أشمل من التعاريف النظرية التي طرحناها في تعريفنا للأداء (العمل)، حيث أن وجه الشمولية هنا يرتبط بجميع الحالات التي قد يأخذها أداء العامل لعمله، هذه الحالات مستقاة من الواقع العملي من داخل المؤسسات بجميع أشكالها وأنواعها، داخل الوطن أم خارجه، آخذا بعين الاعتبار حالات النزاع التي يمكن أن تطرأ في الساحة التنظيمية بين أطراف علاقة العمل سواء وجدت أم لم توجد ويتوقع وجودها. وهنا نتوقف عن حالات جديدة في ضبطه لمفهوم العمل، لا توجد في تعاريف التراث النظري للأداء، كحالات عدم القيام بعمل لطرف آخر أو مؤسسة أخرى منافسة أو غير منافسة كوجه من أوجه الالتزام والتي تدخل في صميم العمل، أو كحالات النشاط السليبي، كأعمال الحراسة والمراقبة.

2.4. التشريعات التي تضبط أداء العامل :

رغم أن المشرع الجزائري بدأ في قانون العمل الذي يضبط وينظم العلاقة بين طرفي العقد (عقد العمل) بحقوق العامل قبل أن يتناول واجباته، وكان من الأجدر البدء بالواجبات التي تتأتى منها الحقوق، وهذا هو منطق التشييد والبناء والنهضة لدولة قوية يستدعي تقديم الواجب عن الحق.

وحتى تتوفر الشروط الملائمة لسيرورة المنظمة في تحقيق أهدافها من زاوية قوة العمل، عمد المشرع الجزائري كغيره من مشرعي العالم إلى وضع الأطر العامة لأداء العامل لالتزاماته اتجاه رب عمله بصفة خاصة والمنظمة التي يشتغل بها بصفة عامة، هذه الالتزامات تجسدت في مجموعة من الواجبات عددها المادة السابعة 07 من قانون العمل 11/90 " وهي واجبات عامة تشمل جميع العمال. حيث تحدثت الفقرة الأولى من المادة السابعة عن وجوب أداء العامل لمهامه بأقصى ما لديه من قدرات للواجبات المرتبطة بمنصب عمله، وأن يعمل بعناية ومواظبة في إطار تنظيم العمل الذي يضعه المستخدم، وأن يساهم في مجهودات الهيئة المستخدمة لتحسين التنظيم والإنتاجية وتكمن هذه الواجبات بضرورة الالتحاق بمنصب العمل في التاريخ المحدد لبدية العقد ويتعين على العامل كذلك أن يلتزم بما ورد في العقد حول تأدية العمل دون رفض ما يدخل ضمن منصب عمله من مهام، وإلا عرض نفسه للتسريح. وعلى العامل أن يبذل كل ما في وسعه لتأدية عمله

باتقان ، كما على العامل أن يحترم أوقات العمل ومقتضيات النظام الداخلي المتعلقة بتنظيم العمل" (16) "وجدير بالملاحظة هنا، لأنه قد كان للإصلاحات الدستورية والاقتصادية أثرها من حيث الحد من إضفاء الطابع الإيديولوجي والسياسي على العمل داخل المؤسسات العمومية الاقتصادية ، بالميل نحو مفهوم الرجل المعتاد". (17)

نستنتج من هذه الفقرة الأخيرة ، أن المشرع الجزائري تعامل مع أداء الأشخاص على أساس الشخص العادي وليس الشخص المتميز أو الشخص ذو الأداء المتدني والضعيف ، كما أن أداء العمل بعناية ومواظبة ، يدل على وجود بعدين في تناول المشرع للأداء ، بعد تنظيمي المستمد من عملية تحليل وتوصيف الوظائف التي تبرز متطلبات الوظيفة وشاغل الوظيفة والمهام المرتبطة بكل وظيفة ، والجانب الثاني له بعد أخلاقي وذلك من خلال حديث المشرع عن أداء العامل لعمله بأقصى ما لديه من قدرات ، حيث يتجلى لنا امكانية أن يبخل العامل في أدائه وظيفته واتجاه منظمته أو اتجاه رب عمله .

والأمر الثالث المستنتج من تناول المشرع الجزائري لأداء العامل هو أن المهام الوظيفية الناتجة في الأصل عن عملية تحليل وتوصيف الوظائف ، ربطها المشرع بإملاءات رب العمل ، في حين أن هذه العملية تكون مهياً مسبقاً سواء من طرف كل الهيئات الإدارية إذا كان التنظيم حكومي ، أو من طرف الاتفاقيات والاتفاقيات الجماعية ، إذا كانت المنظمات ذات طابع اقتصادي بحيث تأخذ الطابع الموضوعي وليس الطابع التقديري لرب العمل . كما أن على العامل واجبات أخرى تصب في صالحه ولصالح المنظمة ، كالعامل على تنمية قدراته المهارية والمعرفية ، سواء بالتنسيق مع المنظمة أو من تلقاء نفسه ، هذا إلى جانب واجب العامل على حماية نفسه من مخاطر العمل ، من خلال اتباع سبل الحماية والأمن المهني وطب العمل وما إلى ذلك من التزامات مهنية أخرى . " ليس العامل حراً في أداء عمله ، فهو من الناحية القانونية و التنظيمية والتقنية تابع لصاحب العمل ، لذلك يجب عليه تنفيذ عمله ضمن الإطار الذي يحدده له صاحب العمل ، أو بمعنى آخر ، وفق التوجيهات والأوامر والنظم التي يضعها صاحب العمل ، سواء أكان ذلك ضمن إطار تقسيم العمل والتخصص أو في إطار النظام الداخلي للعمل . أو كان ذلك بصورة مباشرة ، وهو ما يعني التزام العامل بكل التصميمات والمخططات والبرامج التي يضعها أو يحددها صاحب العمل . وأن يقوم في كل هذا ببذل العناية اللازمة في أدائه لعمله ، حيث يعتبر مسؤولاً عن كل الأخطار اليسيرة

أو الجسيمة التي يمكن أن يرتكبها بسبب الإهمال أو سوء التقدير، أو قلة الخبرة أو العناية⁽¹⁸⁾. وهنا قيد المشرع رب العمل من أي تعسف وذلك من خلال عرض اللوائح التنظيمية على مفتشية العمل، التي تعتبر جهة رقابية خارجية لكل الممارسات التي يقوم بها أرباب العمل وعلاقتهم في علاقاتهم مع العمال.

3. الحماية القانونية للأجور:

إن الحديث عن الحماية القانونية للأجر، هو حديث عن حماية الطرف الذي يتلق الأجر وهو العامل الذي يقدم جهده الفكري أو العضلي لأداء عمل لطرف آخر هو صاحب المشروع أو صاحب العمل، الذي يمتلك مقومات المشروع من رأس مال وممتلكات وآلات ومواد تصنيعية أو غيرها من المواد ولكنه لا يملك قوة العمل ونقصد بقوة العمل اليد العاملة التي تقوم بالعملية الإنتاجية التي قام من أجلها المشروع.

مما تم عرضه، يتبين لنا أن هناك طرفين للمعادلة قامت من أجلهما التشريعات العمالية لتنظيم العلاقة بينهما من جهة، وحماية للطرف الضعيف في هذه المعادلة من جهة ثانية، ولا شك أن الطرف الضعيف هو العامل الذي يملك سوى جهده الفكري أو العضلي (عنصر العمل)، غير أن صاحب العمل يملك جميع المقومات الإنتاجية الأخرى.

وباستعراضنا لعدد الفترات التاريخية للمجتمعات المختلفة، نجد عنصر العمل قائما قيام الحضارات، لأنه بدون عمل لا تحقق المجتمعات شيئا، بل حتى على المستوى الفردي لا يستطيع الإنسان تلبية حاجاته المختلفة دون مال لذلك وبمر الأزمان وتكؤن الثروة على مستوى الأفراد ثم على مستوى الجماعات (الدولة) إلى أن ظهر الأجر بمعناه الحالي، والذي يعتبر مقابل للعمل الذي يقدمه العامل لشخص آخر أو مجموعة من الأشخاص.

إن التسليم بدفع الأجر لم يكن أمرا مسلما به لدى كل المجتمعات، بل اختلفت الأعراف باختلاف ثقافة كل مجتمع، فوجد نظام العبيد والرق والسخرة والخدم والأقنان حيث ابتدع كل مجتمع طريقته الخاصة في التعامل مع هذه الفئات العاملة، التي غالبا ما كانت هي نفسها مملوكة لغيرها من الأسياد، وتعامل كبضاعة تباع وتشترى، والأمر أبعد ما يكون في التحدث عن مقابل حتى ولو لم يكن نقديا، لكن فئات أخرى غير العبيد كانت تحضى بالحماية من طرف الأسياد

نظير العمل الفلاحي كالأفنان في العصر الإقطاعي الأوربي، حيث كانت تمنح لهم بعض الحرية بالتصرف في الأراضي التي يعيشون فيها دون أجر مقابل أن يقتاتون منها ويعيشون فيها.

في العصر الإسلامي، الذي يعد امتداد لفترة عربية سابقة، اشتهر فيها العرب بالتجارة والمعاملات المالية والمقايسة بشكل كبير الأمر الذي جعل الإسلام يقر بحقوق العامل بدفع أجره كاملا ودون تأخير وذلك من خلال قول نبينا "محمد" عليه الصلاة والسلام: "أعط الأجير حقه قبل أن يجف عرقه" وهذا إقرارا للحقوق وإحقاقا للعدالة بين أفراد المجتمع. لكن المجتمعات الإسلامية في فترة الاحتلال الحديثة، عاشت فترة مغايرة تماما لفترة الرخاء والازدهار، فساد الإقطاع الأوربي بلاد جل بلاد المسلمين خاصة البلدان التي استعمرت كالجزائر، أين تم استغلال الأهالي أبشع استغلال نظير بعض المواد الغذائية الزراعية التي تكفيهم حد كفاف العيش فقط، أما الأجور فكانت مقصورة على فئة قليلة وقليلة جدا، وهي الفئة التي كانت تزاول عملها في الورشات والمصانع في المدن. وفي القرنين الأخيرين، وبعد ظهور الثورة الصناعية ثم الفكر الاشتراكي، بدأ العمال يتحركون في كل الاتجاهات من أجل نيل حقوقهم من أصحاب العمل، الذين كانوا يستغلونهم أبشع استغلال، وبدأت هذه الحقوق تتحقق شيئا فشيئا، خاصة بتدخل الدولة كطرف ثالث في علاقة العمل لحماية حقوق الطرفين وتكريس العدالة والاستقرار الاجتماعي. يقول الدكتور عصام أنور سليم: "ولا شك أن مسؤولية الدولة عن ضمان تمتع الفرد، بجد أدنى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، لم تنشأ مع بدايات تكون ظاهرة الدولة. إذ لم تكن الدولة في بداية قيامها مضطلة بهذا العبء، بل كان قصارى ما تقوم به في هذا المجال، أن تهيئ الظروف القانونية المواتية لسعي مواطنيها إلى توفير متطلباتهم الاقتصادية والاجتماعية. فقد كان هذا هو الشأن في ظل ما كان يعرف بالدولة الحارسة التي كانت وظيفتها قاصرة على الدفاع عن الأمن الخارجي و الداخلي للمجتمع، وحماية النظام المستقر وصيانة حقوق الأفراد المدنية وحررياتهم العامة، فلم تكن تمتد وظيفتها إلى تحقيق العدالة الاجتماعية أو ضمان تمتع مواطنيها بالرفاهية والأمان الاقتصادي. أما في القرنين التاسع عشر والعشرين، فقد أخذ دور الدولة يمتد شيئا فشيئا إلى القيام بكل الوظائف الأخرى، وكان ذلك بفضل الاستجابة للدعوات ذات النزعة الإنسانية، الداعية إلى إصلاح النظام الرأسمالي، من خلال أن تتدخل الدولة بدور إيجابي لضمان تمتع كل فرد بجد أدنى معقول من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية".⁽¹⁹⁾

واتضح للمجتمع الدولي أهمية الأجر بالنسبة للعامل كوسيلة لتحقيق عيشه وإثبات ذاته وسد حاجياته وحاجيات أسرته، ومن ثم أصبح للأجر صبغة اجتماعية أكثر منها اقتصادية. صاحبها شعارات الحرية واحترام العمل، وأن العامل هو وسيلة التنمية الأولى وهدف التقدم والتطور في المجتمعات بحسب النظريات التي تم عرضها في مستهل هذا الفصل. وبالرغم من ذلك لا يزال هناك من ينظر إلى العامل كمجرد سلعة تباع وتشتري وتخضع لقانون العرض والطلب، بدل القوانين السارية المفعول، خاصة في ظل حالة التشبع باليد العاملة العاطلة عن العمل والراغبة والباحثة عنه. الأمر الذي جعل أرباب العمل يتعمدون الدروس على القوانين، بفعل النفوذ وعدم الامتثال للقوانين تارة، وبفعل التعاطي مع ملف الأجور من خلال مفاوضات الثلاثية من زاوية رؤية مصالح أرباب العمل والمؤسسات والاقتصاد الوطني من جهة ثانية، الأمر الذي جسده وتجسده بقاء المادة 87 مكرر دون أي تغيير منذ 1990، وهي مادة أقرها قبل ذلك القانون العام للعامل رقم 12/78 المؤرخ في سنة 1978 الذي رهن وربط أي زيادات في الأجور بالنمو الاقتصادي للمؤسسة وللبلاد.

هذا عن تشريعات العمل الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية، ولا يختلف الأمر كثيرا عن الموظفين الذين يستفيدون من راتب نظير عملهم في مؤسسات الدولة، حيث جاءت المادة 32 من القانون العام للوظيفة العمومية رقم 03/06 بقولها: "للموظف الحق بعد أداء الخدمة في راتب " والمبدأ أنه لا يوجد دفع للراتب إلا نظير عمل مقدم ولو في الحالات المرضية أو في حالات تعليق علاقة العمل، فالراتب يدفع من مصالح التأمينات الاجتماعية أو يوقف إلى حين استئناف العلاقة من جديد.

التحليل السوسولوجي للصدمة الثقافية في المؤسسات الجزائرية:

إن تطور المجتمع الجزائري، وعبر الكثير من العصور تميز بالبطء الشديد، رغم ما لحق به من حملات استعمارية متعددة، إلا أن مقومات الهوية، كانت تحول دون تبدله بما تشاء رؤى القوى الاستعمارية. وبقيت هذه الخاصية فعالة إبان وبعد موجة الاستعمار الفرنسي؛ المجتمع الجزائري مجتمع محافظ؛ مجتمع ريفي؛ ذو أغلبية سكانية ريفية؛ مجتمع أمي، حيث كانت نسبة الأمية بعد الاستقلال تزيد عن 60%، وهي نسبة عالية جدا، ليس بمقدور أي نظام في أي دولة أن ينجح في تطبيق أي سياسة تنمية.

وبالفعل هذا ما حصل؛ فإذا كانت التنمية الاجتماعية بصفة عامة تعتمد على عدة ركائز متسلسلة، وأولها صناعة التنمية الإدارية التي توجب وجود كفاءة وفاعلية عالية وإطارات متميزة، هذه التنمية الإدارية تحتاج إلى تنمية بشرية، يبدأ تكوينها من الأسرة مروراً بالمدسة ثم المؤسسات الاجتماعية الأخرى، التي تعمل على تأطير قوى المجتمع العاملة وإعدادهم للمستقبل لأن يكونوا القوى الضاربة في نجاح المؤسسات ومن ثم نجاح التنمية بشكل عام.

هذه الحلقة الضرورية، لم تكن موجودة في الجزائر، نظراً للأسباب التي سبق ذكرها خلافاً بالدول المتقدمة التي كانت لا تعاني من الأمية والفقر، بل لقد عمل الاستعمار الفرنسي على إبقائها وتكريسها، لأنه كان يعلم أن كمال هذه الحلقة هي مفتاح نجاح الأمم.

إن الموروث الصناعي للجزائر بعد الاستقلال، لم يكن بالشيء الكبير، ولكنه مقبولاً إلى حد بعيد لبلد مثل الجزائر؛ الحديثة العهد بالاستقلال. لكن المعضلة كانت تكمن في فقدان هذه المصانع إلى اليد العاملة المؤهلة، والتي كانت مشكلة من القوى البشرية الفرنسية، ورغم بقاء بعض الفرنسيين بالجزائر، ورغم الإبقاء على نفس المنظومة التشريعية تقريباً، إلا أن ذلك لم يكن كافياً لتجاوز أزمة التسيير؛ نقول أنها كانت قليلة ونادرة ولا نقول أنها كانت غير مؤهلة، لكنها عملت بأداء أكثر من متميز في ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية صعبة للغاية.

بداية السبعينات من القرن الماضي، عملت الجزائر على أن تصبح دولة صناعية دون إهمال الطابع الزراعي الفلاحي للمجتمع الجزائري. فشيدت العديد من المركبات الضخمة في شتى أنواع الصناعات، التي كانت حكرًا في يد الدولة؛ طالما أن النهج الاشتراكي هو النهج المتبع آنذاك. هذا الأمر الذي لم يكن المجتمع الجزائري مهيباً له - الانتقال من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي - خاصة وأن هذه المركبات الصناعية كانت تحتاج إلى ملايين من اليد العاملة بها. والأزمة هنا كانت مزدوجة: أزمة إطارات وكفاءات إدارية تسهر على تسيير هذه المركبات بكفاءة وفعالية، وأزمة يد عاملة مؤهلة لم تكن موجودة ونادرة للغاية. وهو الأمر الذي دفع بالدولة الجزائرية إلى الاستعانة باليد العاملة الموجودة بالقطاع الفلاحي، رغم عدم امتلاكها لأي تأهيل في المجال الصناعي.

هنا بدأت الصدمة الثقافية، سلطة تريد بناء دولة صناعية دون مميزات، ودون وجون نواة صلبة لذلك، ومجتمع فلاحي، لا يفقه إلا حرث الأرض وزراعتها وجني المحاصيل أريد له أن يكون عاملاً مرتبطاً بآلة لا يعرف عنها شيئاً. فهل يصلح أن نحول فلاحاً إلى عامل؟ وهل سيكون أدائه موافقاً

للأداء المطالبه، من يسهر على هذا الأداء وتقييمه؟ الأكد أنه مشرف آخر لا يعدو أن يكون فلاحا هو أيضا، أو ذو أصول ريفية.

إننا حينما نطرح قضية الأصول الريفية، فإننا نطرح أيضا الثقافة المجتمعية للريف والمدينة. والفرق بينهما واضح سوسولوجيا بدءا بتحليلات ابن خلدون وصولا إلى تحليلات ماركس وفير للمجتمعات. لقد شيدت المركبات الصناعية في شكل مناطق صناعية قريبة من المدن، في وقت كان التوزيع الديمغرافي للريف يزيد عن نظيره في المدينة، الأمر الذي دفع بالسلطات آنذاك ببناء عدد معتبر من التجمعات السكانية وتوزيعها على العمال ذوو الأصول الريفية، حتى يستقروا في المدينة بالقرب من المركبات الصناعية. وهنا شهدت الجزائر نزوحا كبيرا نحو المدن للاستقرار والعمل في المصانع، التي كانت ظاهريا تدر أرباحا كبيرة وأجور تزيد بكثير عن عائدات الفلاح البسيطة للغاية.

وهنا نطرح فكرتين أساسيتين، أولاهما تغير شكل الأسرة الجزائرية من أسرة ممتدة التي تنتشر غالبا في الأرياف، إلى أسرة نوية تتكون فقط من رب الأسرة العامل وزوجته وأولاده في سكن بالمدينة قريب من المرافق الاجتماعية الأخرى وقريب أيضا من عمل رب الأسرة. أما الثانية فتركز على تباين المستوى المعيشي بين الفرد العامل والفلاح، والأكثر من ذلك، تشوهت صورة الفلاح ونشأت إن صح التعبير نظرة دونية إليه، الأمر الذي شكل حافزا ودافعا في نفس الوقت للهجرة إلى المدينة، بغية تحسين الأوضاع المعيشية والتقرب من المرافق الاجتماعية من جهة رغم عدم إهمال السلطات هذا الأمر، بحيث أنشأت ما يسمى بالقرى الاجتماعية، التي لا تزال موجودة حتى الآن في صورة مدينة وليس ريف ومن جهة أخرى التخلص من الصورة السلبية المشوهة التي ألصقت بالفلاح وسكان الريف التي لا تزال موجودة في ثقافة المجتمع لحد الآن.

هذا التحول في المجتمع الجزائري، مهد لفترة لاحقة من الاستقرار؛ بحيث أصبحت أكبر فئة من القوى العاملة في الجزائر، هي تلك العاملة في المجال الصناعي. لكن الأمر لم ينتهي بالاستقرار في الصناعي، لأن أمور كثيرة كانت تسير وتطبخ نحو تدمير تلك المركبات الصناعية، فثقافة الريف انتقلت إلى المدينة، الفلاح العامل لا يزال يحن إلى تربية الغنم والدجاج، وزرع ولو الشيء القليل من المنتجات الفلاحية بالقرب من بيته أو في فناء بيته. فالمدينة تحولت إلى مدينة ريفية، ولا بد من تخصيص بعض الوقت لهذه الأعمال الثانوية، وهو ما كان على حساب الأداء والوقت الرسمي

للعامل، سواء تم ذلك عن طريق طرق الاحتيال المعروفة (تمارض، تغيب، غياب...) أو عن طريق تواطؤ المسؤولين الذين غالبا ما يتغاضون النظر عن ذلك أو في كون الجماعات الغير رسمية تمارس ضغوطها لأجل إرضاء الغالبية ذات الأصول الريفية، وهنا نطرح فكرة أخرى مفادها أن الجماعات الغير رسمية تتشكل غالبا وفق منطق القرابة والمنطقة والعشيرة وحتى السن والجنس.

إن هذه المتغيرات السوسولوجية شكلت ضربة قاسمة للصناعة في الجزائر وللعامل الجزائري، كون عملية التخطيط المنتهجة من طرف السلطة لم تراعي هذه المتغيرات والخصائص المجتمعية، الشيء الذي أدى إلى إفراز أكبر قيمة اجتماعية سلبية، لا تزال نحصدها نتائجها حتى الآن، وهي قيمة: "ملك البايك" ورغم أن هذه التسمية تعود إلى العهد العثماني، إلا أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، في الحقبة التي نتحدث عليها هي التي زادت من تكريسها، حتى وإن ربطها البعض بالفكر الاشتراكي.

إن هذه القيمة السلبية "ملك البايك" تنم على ثقافة اللامبالاة، والاعتراض على عملية المراقبة والمحاسبة، التي هي من صميم العملية الإدارية. فلا يعقل نجاح سياسة تنمية معينة، بتخطيط سيئ يفقد إلى ميكانيزمات تحقيق الهدف والمراقبة. هذا إذا تحدثنا عن العملية التنموية في شكلها الكلي، أما الحديث عن العملية التنموية في شكلها الجزئي؛ وهنا نعود إلى المؤسسة والعامل ذو الأصول الفلاحية بها، فإن الأمر كان يسير من سيئ إلى أسوأ، فالأرباح توزع على العمال رغم الخسائر الفادحة التي تتكبدها المؤسسات نتيجة سوء التسيير والأداء الهزيل والضعيف من العمال المتشبعين بثقافة "ملك البايك"، بتغطية من الدولة، التي تغطي الفرق بين الخسائر والأرباح من أموال الخزينة العامة. بل إن الأمر صب في العمل على تعطيل السير الحسن للعمل سواء من طرف المسير أو من طرف العامل، عن طريق افتعال كل ما من شأنه توقيف العمل (سواء عن طريق التعطيل المتعمد للآلة) الأمر الذي يستدعي أياما وربما أشهر لإعادتها للعمل؛ كون الآلات مستوردة ولا يوجد مختصون إصلاحها، أو إتلافها كليا وكلنا يعلم، أن السلطة والضغط قد تمارس من فئة التنفيذيين أي من الأسفل، وهذا إذا كان سير الوحدات الأخرى مرتبط بعمل وحدة معينة (العمل النمطي). وهذا كله لأجل ماذا، لأجل التوقف عن العمل، واغتنام وقت التوقف في العمل الثانوي الذي تحدثنا عليه أو في أعمال ليس لها علاقة أو معاكسة لثقافة تقديس العمل وقيم العمل هذه الثقافة أرى أنها تمثل أيضا نقطة فاصلة بين الشعوب المتخلفة والشعوب المتقدمة.

إن القيم السلبية التي تحدثنا عنها، لم تكن ذات قيمة لدى المسيرين، وحتى الدراسات والأبحاث لم تكن تهتم بذلك، الأمر الذي جعلها تتكسر شيئا فشيئا في الثقافة التنظيمية لمعظم المؤسسات الجزائرية سواء كانت إنتاجية أو خدمية؛ رغم أن المؤسسات الخدمية هي الخاسر الأكبر، على الأقل في الوقت الحالي، لأنها هي المؤسسات التي بقيت تنتمي إلى القطاع الحكومي، وأكثر محافظة على القيم البائدة التي تحدثنا عنها. بالمقابل عمل القطاع الخاص بمنطق الواقع، وهو منطق الريح، حتى وإن استند على طرق تسيير بدائية أو غير علمية، وهذا من منطلق أن هذه المؤسسات هي مؤسسات صغيرة، تنشط في غالبية الأحيان محليا ووطنيا، ولم ترتقي إلى منطق المنافسة، الذي يعتبر منطق اقتصاد السوق. فالأمر يحتاج إلى كثير من الوقت للاندماج ولمسايرة الثقافة العالمية للعمل وللإقتصاد، حيث أصبح ينظر إلى العامل أنه شريك وليس مجرد أجبروهي نفس نظرة العامل، لأن نجاح المؤسسة التي يعمل فيها هي بمثابة نجاح له.

فلسفة الأداء وواقع قيم العملي الأجهزة الحكومية الجزائرية:

إن فقدان هذه الثقافة "ثقافة العامل الشريك" بالنسبة للعامل الجزائري وحتى الموظف بل حتى وإن كانت مطروحة في فلسفة التسيير الذاتي، إلا أنها كرسد الكثير من الصراعات داخل التنظيمات الصناعية والغير صناعية، بين التنظيمات الرسمية والغير رسمية، كون أغلبية الرؤى، سواء بالنسبة للعمال أو المسيرين، كانت تغذى من منطلقات تحقيق المصلحة الشخصية على حساب المصلحة العامة، وهذا ما يتنافى بطبيعة الحال مع المبادئ التي وضعها "هنري فايول" أو "ماكس فيبر" في وجوب تقديم المصلحة العامة على المصلحة الشخصية.

ورغم أن تلك الصراعات داخل التنظيمات هي ظاهرة طبيعية، إلا أنها تميزت بتمايز الأهداف الإستراتيجية للتنظيمات، وهذا بسبب تأثير التوجهات السياسية التي تتناقض في كثير من الأحيان مع علمية العملية الإدارية للتنظيمات.

إن الحديث عن إملاءات السياسي للمسير وتحكمه به، حتى وإن كان ذلك يمس باستقرار ونجاح التنظيم، بغية تحقيق أهداف ضيقة كما طرحنا، لم يكن مرتبطا بفترة الحكم الاشتراكي فقط، لأنه رغم التحول السياسي والاقتصادي، إلى النظام الديمقراطي واقتصاد السوق، إلا أن ذلك التحول لم يكن إلا ظاهريا فقط، كون النظام السياسي لم يتغير، أو لم يغير في أفكاره وفلسفته، كيف لا ونحن نلاحظ أن عملية تعيين رؤساء ومدراء كبرى المؤسسات الوطنية، إنتاجية

أو خدماتية، لا يزال يتم عن طريق الإنتماءات السياسية (جامعات، سفارات، شركات وطنية...) وليس على أساس الكفاءة والجدارة، والنتيجة هي تنمية إدارية كارثية، بكثير من المتابعات القضائية والاختلاسات، وتنمية بشرية هشة غير متوازنة مع سوق العمل، مع سياسات تشغيل ترقية، الغرض منها امتصاص البطالة، وإعطائها تحويل وضحة إعلامية، لأهداف سياسية إن واقع المؤسسات الجزائرية سيئ للغاية. لماذا؟ لأننا لحد الآن نسير بما ترسب لدينا من ثقافة تنظيمية ذات القيم السلبية الخاصة بالعمل، ولم نعمل على التغيير. بل أن التحول إلى اقتصاد السوق زاد من التوجه المادي للمجتمع، خاصة بعد غزو المرأة لسوق العمل، بدافع الحاجة من جهة، وتحقيق الذات من جهة أخرى. وأصبحت كل الوسائل مشروعة في سبيل تحقيق حياة الرفاهية.

إن فلسفة الأداء الحق، لها منطلقات علمية ومنهجية معروفة، وما الهدف من إرسال عملية تقييم الأداء كأحد العمليات الإدارية الضرورية، إلا لتصحيح اتجاهات العامل وزيادة مردوديته، وتصحيح أخطائه، وربط أدائه بالنتائج المرجوة، وبما يحتاج ذلك من تدريب أو نقل أو غير ذلك من آليات تدعم أداء الفرد وترفعه.

وتعتبر قوانين البلد ترجمة حقيقية لفلسفة السياسة الاجتماعية التي تضعها السلطة الحاكمة، وإذا بحثنا في فلسفة الأداء الذي ترجمت في قوانين عديدة، كان آخرها قانون العمل 11/90 الخاص بعلاقات العمل، والأمر رقم 03/06 الخاص بالقانون الأساسي العام للوظيفة العمومية، نجد أن المشرع أخذ بالنظرة المادية للمجتمع، كونه ربط عملية تقييم الأداء في المادة 97 من الأمر 03/06 بالترقية في الدرجات والرتب ومنح امتيازات مرتبطة بالمردودية والمكافآت وتحسين الأداء، بحيث أصبحت نظرة الموظف والعامل لعملية تقييم الأداء نظرة مادية تتعلق بالزيادة المنتظرة من الترتيبات سواء في الرتب أو الدرجات، أو بنقطة المردودية، وليس مرتبطة بالغاية الأساسية من تقييم الأداء وهو إعادة النظر في ثغرات الأداء والرفع من القدرات وتصحيح الأخطاء والاتجاهات والتدريب... هذه النظرة المادية لتقييم الأداء من قبل المشرع والعامل، كرس قيمة سلبية أخرى، تتعلق بحقوق الموظف والعامل، بحيث أصبح ينظر إلى الحوافز كحق من الحقوق وغير مرتبطة بالأداء وكل يجاز حسب أدائه. وهنا تطرح إشكالية ذات بعدين اثنين وهما:

البعد الأول يتعلق بالعدالة التنظيمية في شطرها الخاص بعملية تقييم الأداء، فالعامل لا يقبل أبداً أن تمنح له علامة تقييم تقل عن العلامة الكاملة، كون الجميع غالباً ما تمنح لهم العلامة الكاملة، بغض النظر عن الأداء الفعلي، وإن حصل وتحصل العامل عن نقطة أقل، فذلك يدل على وجود صراع أو تصفية حسابات أو إقصاء... بحسب رأي المقيم، الأمر الذي يجعله لا يقبل بعلامة التقييم، من منطلق عدم وجود عدالة في التقييم.

البعد الثاني، يرتبط بقلة ومحدودية الأجور، الأمر الذي دفع بالعامل إلى النظر إلى الحوافز كشكل من أشكال الأجر الإجمالي ليس إلا، ولا يرتبط أبداً بأدائه الفعلي، فأى نقصان في نقطة الأداء هو بمثابة عقوبة إنقاص لأجر هذا العامل.

إن هذه الوضعية أفقدت عملية تقييم الأداء قيمتها وغايتها الفعلية، الأمر الذي أدى إلى عدم وجود آلية لمراقبة الأداء طالما أن الآلية التي أصبحت غير فعالة، وهذا كله جراء القيم السلبية ونظرة العامل الجزائري للعمل وتشبعه بتلك القيم التي توارثت جيل عبر جيل.

خاتمة:

إن عملية التحول الاقتصادي والسياسي التي شهدتها الجزائر على مدى أكثر من عقدين من الزمن، لم تكن ذات بعد اجتماعي بقدر ما كانت توجه نحو ما هو موجود من الأنظمة التي لم تتعرض للاختيار، الأمر الذي لم يمكن المجتمع ولا النظام الحاكم من تجاوز السلبيات ولا الذهنيات التي لم تتغير بل واستمرت في الوجود بنفس السلبيات الأمر الذي انعكس سلباً على فعالية المنظمات، والمستوى المعيشي للعمال، لتبقى السياسة الاجتماعية رهينة التقلبات الاقتصادية بكل ما يحمله النظام الاقتصادي الرأسمالي من تناقضات ومن تحييد للأخلاق وضرب للمنظومة القيمية. وبالتالي يحصد المجتمع الجزائري بشكل غير مسبوق نتائج هذا التدهور القيمي، جرائم اقتصادية وأخلاقية... وهذا بفعل إفلاس السياسات الاجتماعية والاقتصادية المسطرة التي بدورها حيدت فيها القيم. وإبقاء الأجر محل تجاذبات سياسية ونقابية، ورهين تقلبات أسعار النفط. والأمر يكون أخطر حينما نسمع وزير المالية يصرح أن ملف الأجور أغلق ولا مجال لفتحه على الأقل على مدى ثلاث سنوات، رغم ما تشهده أسعار المواد الغذائية من ارتفاع فاحش على

المستوى المحلي والدولي، تصريح لا يترك مجالاً للشك أن الأجور رهينة أسعار البترول في الأسواق العالمية، كنه تزامن مع تراجع سعر برميل البترول إلى أقل من مئة 100 دولار، لنعيد التساؤل هل يستطيع العمل أو الموظف بأجر زهيز أن يفكر في الولاء التنظيمي وأداء مميز يصنع الفعالية التنظيمية للمنظمة التي يعمل بها؟

قائمة المراجع:

- (1) ريم عبد المحسن إبراهيم : التميز في الأداء، مجلة التنمية الإدارية، العدد 72، ماي 2008.
- (2) حسن إبراهيم بلوط : إدارة الموارد البشرية من منظور استراتيجي، دار النهضة العربية ،لبنان ،2002، ص320.
- (3) محمد الصراي : إدارة الموارد البشرية ،دار الفكر الجامعي ،مصر ،2007، ص149.
- (4) Khalassi Réda : Management Ressources Humaines, avec 32 applications, édition Houma ;Alger ,p249.
- (5) سعيد مقدم : الوظيفة العمومية بين التطور والتحول من منظور تسيير الموارد البشرية وأخلاقيات المهنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص13.
- (6) نادر أحمد أبو شيخة ،عبد اللطيف الأسعد : المرشد في توصيف وتصنيف الوظائف ،المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1990، ص11.
- (7) عمر صخري : اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص24.
- (8) حمد الحرفة : موسوعة الغدارة الحديثة، المجلد الأول ،الدار العربية للموسوعات، ص157.
- (9) محمد عبد الفتاح ياغي : تقييم الموظف العام للحوافز في الأجهزة الحكومية الأردنية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، 1982، ص23.
- (10) محمد اسماعيل بلال : السلوك التنظيمي بين النظرية والتطبيق ،دار الجامعة الجديدة ،2005، ص27.
- (11) علي عباس : أساسيات علم الإدارة ،دار المسيرة، ط4، الأردن 2009، ص60.
- (12) كامل محمد المغربي : الإدارة وأصالة المبادئ ووظائف المنشأة ،دار الفكر ،الأردن ،ص116.
- (13) رعد حسن الصرن : نظريات الإدارة ودراسة ل 401 نظرية في الإدارة وممارستها ووظائفها ،دار الرضا، سوريا، 2004، ص292.
- (14) ناصر دادي عدون : إدارة الموارد البشرية والسلوك التنظيمي ،دار المحمدية ،2004، ص49.
- (15) أحمية سليمان : التنظيم القانوني لعلاقات العمل في التشريع الجزائري ،ج2 ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1998، ص19.20.

- (16) عبد السلام ذيب : قانون العمل الجزائري والتحويلات الاقتصادية، دار القصبة، الجزائر، 2003، ص65.
- (17) محمد الصغير بعلي : تشريع العمل في الجزائر، دار العلوم، الجزائر، 2004، ص34.
- (18) احمية سليمان، مرجع سابق، ص25.
- (19) الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 46، ل16 يوليو 2006، ص10.
- (20) عصام أنور سليم : قانون العمل، منشأة المعارف، مصر، 2000، ص24.

الأسرة الريفية في المغرب الأوسط من القرن 7-10هـ/13-16م

عبد المالك بكاي

جامعة سطيف 2

ملخص:

تهدف هذه الدراسة ببحث موضوع في غاية الأهمية و في نفس الوقت لا زال لم ينل حقه من الدراسة التاريخية، و يتعلق الأمر بالأسرة الريفية في المغرب الأوسط خلال العصر الوسيط، على أساس أنها تعتبر اللبنة الأساسية لبناء أي مجتمع، كما أن الأسرة الجزائرية الحديثة هي امتداد للأسرة في العصر الوسيط، فهل كانت هذه الأسرة في تلك الفترة الزمنية مشابهة للأسرة اليوم، أم تختلف عنها، و ما هي خصائص هذه الأسرة التي جعلت منا نحكم على أنها أسرة.

و من النتائج المتوصل إليها أن الأسرة الريفية هي مشابهة إلى حد بعيد الأسرة اليوم من حيث التبعية المطلقة للأب، و ربما يرجع السبب في ذلك إلى طبيعة الأعمال التي كان يقوم بها، و من جهة أخرى إلى تركيبة المجتمع الذكوري، و هو ما كان له أثر على الأسرة من حيث المكانة بين الذكور و الإناث.

Abstract :

This study aims to discuss a very important theme which has not been studied historically yet and it comes to rural family in the central Maghreb during the Medieval period for it considered to be the base of any society and the modern Algerian family is an extension of the family in middle Ages.

So, was this family in that time similar to the family today? Or it differed and what are the aspects that make us consider that it is a family.

Some reached result are that the rural family is similar to a large extent the family today in terms of absolute subordination to the father may be due to the nature of deeds he had done.

in other side, to the composition of the male society which has had an impact on the family in terms of the status between male and female.

مقدمة :

تحتل دراسة بنية الأسرة الريفية و خصائصها في العصر الوسيط بصفة عامة و خلال الفترة ما بين القرن السابع والعاشر الهجريين بصفة خاصة مكانة هامة في الدراسات التاريخية ذات الطابع الاجتماعي، و هي من القضايا الهامة التي يثيرها البحث في المجتمعات البدوية، وذلك رغم صمت المصادر و المراجع التاريخية عن الحديث في مثل هذه المواضيع.

وما يمكن تأكيده أن المصادر التاريخية اهتمت في غالب الأحيان بالحواضر والمدن، ولم تول اهتماما بالمجتمعات الريفية إلا ما كان عرضا، و الذي لا يمكن أن يشفي غليل الباحثين حول كل تاريخ هذه الأرياف، و تظهر الصعوبة في التأريخ العام للأرياف ويزداد الأمر تعقيدا إذا تناولنا جزئية الأسرة للبحث فيها.

مشكلة الدراسة :

يمكن القول أن الأسرة في بلاد المغرب في تكوينها قديمة و لا يمكن تحديد إطارها الزمني بالدقة المطلوبة، غير أنها لم تنل نصيبا من الكتابات التاريخية و قد تصنف في خانة التاريخ المسكوت عنه خاصة إذا استثنينا هنا أسر العائلات الحاكمة.

و لكن رغم ذلك فقد بدأت تظهر دراسات جادة سعت إلى إمطة اللثام عن مثل هذه الجزئيات في التاريخ الاجتماعي، و سأحاول في هذه الدراسة الحديث عن الأسرة الريفية في المغرب الأوسط.

ولمعالجة هذا الموضوع يمكن طرح السؤال الآتي : ما هي خصائص الأسرة الريفية ومادامت الخصائص مستمدة من طرق الزواج، فقد سعى الزوج في بحثه عن شريكة حياته إلى البحث عن مجموعة من الشروط حتى يتمكن من بناء أسرة تكون لبنة في بناء مجتمع، و رغم السعي في ذلك إلا أن طرق الزواج المتنوع في الأرياف لم تتح في كل المرات الخيار للزوج أو الزوجة.

أهداف من الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى :

- الحديث عن الأسرة الريفية في العصر الوسيط على اعتبار أنها اللبنة الأساسية لبناء المجتمع.

- تبيان خصائص الأسرة الريفية و التي تعتبر ميزات خاصة بها.
- تحديد طرق الزواج في المجتمع الريفي وتبيان الاختلافات الموجودة بين طريقة وأخرى
- الحديث عن الطفل في المجتمع الريفي و أهم ما يواجهه حتى يشتد عوده.

أهمية الدراسة :

تبع أهمية الدراسة من أهمية الأسرة الريفية و الدور الذي تلعبه في بناء مجتمع ريفي قام على أساس الفرد الذي يكون القبيلة، و التي سعت جاهدة إلى الحفاظ على أهم عنصر من مقوماتها و هي الأسرة، و يعتبر الحديث عن مثل هذه المواضيع من الأمور الملغزة الواجب على الباحث ولوجها بجزر خاصة في ظل صيام المصادر عن الحديث عنها إلا ما ورد عرضا، و انطلاقا من وجود أسرة مهمشة -رغم ما لها من دور في صنع تاريخ بلاد المغرب - لم تنل نصيب من الكتابة التاريخية وحب ولوج هذا الموضوع و البحث فيه.

منهج الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي و يظهر ذلك من خلال محاولة استنباط بعض المظاهر الأسرية من الأسئلة و الفتاوى الفقهية و التي كان الهدف منها معرفة رأي الشرع في تلك المظاهر، و من ثم الاستنباط من السؤال أو جواب الفقيه وضع الأسرة، كما اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي الوصفي أثناء الحديث العلاقة الموجودة بين الأسرة و السلطة الحاكمة و خاصة تدخل الأخيرة في أوقات الشدة.

1- حول مفهوم الأسرة: الأسرة هي " عشيرة الرجل و رهطه الأذنون لأنه يتقوى بهم " و الأسرة عشيرة الرجل و أهل بيته " (1)، و قد عرفها علماء الاجتماع بعدة تعاريف منها : تعريف وسترمالك الذي نقله إحسان محمد الحسن فيقول أنها " تجمع طبيعي بين أشخاص انتظمتهم روابط الدم فألفوا وحدة مادية ومعنوية تعتبر من أصغر الوحدات الاجتماعية التي يعرفها المجتمع الانساني " ¹، في حين عرفها إحسان محمد الحسن أنها عبارة عن منظمة اجتماعية تتكون من أفراد

يرتبطون ببعضهم بروابط اجتماعية و أخلاقية ودموية و روحية²، وقد عرفت عدة تسميات تشير إليها على اعتبار أنها أصغر تشكيلة أو جماعة في المجتمع³ ومنها: الأهل⁴، البيت⁵، الجماعة⁶، الدار⁷، الأسرة⁸ و العائلة⁹، و الواضح أن جميع المصطلحات السابقة تشير إلى مفاهيم ترتبط بالجموعة البشرية الصغيرة التي تربطها قرابة دموية شديدة¹⁰، فرغم المصطلحات المتعددة التي ذكرت إلا أنه وبمنظرة متأنية نجد أن هذه المصطلحات لها نفس المدلول و لا تختلف إلا في اللفظ. وقد ارتبطت الأسرة البدوية ارتباطا شديدا ودائما بالقبيلة التي هي وحدة التنظيم الاجتماعي في الريف

المغربي¹¹، وما هو ثابت هو أن دوافع العصبية و النسب و المصلحة المشتركة هي التي دفعت الأسر و العشائر المتكتلة في إطار القبيلة إلى الشعور بشكل بديهي و تلقائي بالتضامن و التآزر و التعاون في جميع أمور الحياة اليومية¹²، و ذلك من أجل تأمين المعاش الضروري و الدفاع عن القبيلة بالحماية و المدافعة و المطالبة¹³.

وتظهر تبعية الأسرة المطلقة للقبيلة في علاقات المجتمع البدوي التي قامت في بعض الأحيان على الملكية الجماعية، فالحصول على الماء و البحث عن المرعى و حماية الأرض لم يكن شأنًا فرديًا أو أسريًا بل كانت القبيلة هي من تسعى لتأمينها¹⁴.

2- خصائص الأسر الريفية:

عرفت الأسر الريفية مجموعة من الخصائص منها :

1- الانحدار الأبوي: فالأبناء ينحدرون من خط أبيهم أي أنهم يأخذون اسم الأب و يتسمون به، مثلما تنتقل التركة أوبيا من الأجداد إلى الآباء ومن الآباء إلى الأبناء¹⁵، لكن هذا لا يعني أن الاستثناء غير موجود فهناك من نسب الولد للأم وهو ما دفع محمد ابن مرزوق إلى تأليف مؤلفه الموسوم بإسماع الصم في إثبات الشرف من جهة الأم¹⁶، فنظام الأسرة و المجتمع الذي كان قائما في بلاد المغرب نظاما ينتسب إلى الأب و الأم في نفس الوقت، إذ يمكن للمرأة أن تحتفظ بلقبها بعد الزواج ثم تقوم بإسناده إلى أطفالها و إلى كافة القبيلة التي تنتمي إليها فيما بعد، وقد ظل

- الانتساب إلى الأم موجدا حتى المرحلة المعاصرة و قد وجد أثناء عملية إحصاء الألقاب في الجزائر في الفترة الاستعمارية نحو 200 قبيلة ذات ألقاب نسائية¹⁷.
- 2- كبر حجمها و امتداد فروعها حيث كانت تضم الأب و زوجاته و أبنائه و زوجاتهم¹⁸، فيمكن القول أن الأسرة الريفية سعت إلى الحفاظ على الترابط الأسري و لم يكن اتساع و كبر حجمها عائقا أما بقائها متلاحمة و متحدة.
- 3- وحدة السكن فكان جميع الأفراد يسكنون دار أو خيمة واحدة¹⁹، أو في دور و خيام ملحقة بالمسكن الأصلي الذي هو ملك للأب²⁰، وهو ما يفهم من نازلة " عن قوم من البادية جمعهم دار واحدة."²¹
- 4- هذا النوع من الأسر ورغم تعدد فروعها فهي تخضع للسلطة المعنوية للأب الذي كان يرأسها، وهو من كان يتحكم في مسؤولية التسيير فمثلا كان هو من يقوم بعملية البيع و الشراء، وتحديد الأرض التي يجب العمل فيها، وهو من يمثلها في مجلس القبيلة²²، و في حالة الوفاة كانت السلطة تنتقل إلى الابن الأكبر " و لا يبرم أمر بدونه "²³، وهو ما يظهر جليا في نازلة عرضت على الفقيه موسى العبدوسي مفادها أن رجل وهب أحد أبنائه أرض فمات الأب وترك الابن صاحب الهبة صغيرا، فكفله أخوه الأكبر منه، ولما كبر الأخ الموهوب تزوج ورزق بثلاثة بنات فمات أبوهم فكفلهم عمهم²⁴، وهو أمر متعارف عليه في البوادي و الأرياف فهو (الابن الأكبر) ينزل منزلة الوصي²⁵.
- 5- تمثل الأسرة البدوية الوحدة الإنتاجية التي تسيطر على الملكية و على الأعمال الاقتصادية التي يمارسها منتسبوها و كان أفرادها يشتركون في استغلال أملاكها في إطار جماعي تعاوني كل على حسب مهمته و تخصصه²⁶.
- من خلال هذه الخصائص يمكن الوصول إلى مجموعة من النتائج أهمها التبعية المطلقة للأب و أن سلطة الأب كانت مطلقة على الأسرة رغم اتساعها، و في حال وفاة الأب تنتقل المسؤولية إلى الابن الأكبر، كما أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال فصلها عن القبيلة فهي النواة الأساسية لتكوين القبيلة وهي أيضا عماد اقتصاد القبيلة.

3- الزواج في المجتمع الريفي:

من أجل بناء هذه الأسرة كان اللجوء إلى الزواج مسألة بديهية، والغالب على زواج أهل البادية أنه كان - حسب عدد من فقهاء ذلك العصر- زواجا فاسدا، و السبب في ذلك أن المرأة في البادية لم يكن يؤخذ رأيها، ثم إن من عادات أهل البادية عدم كتابة العقد و من يحضر العقد يجهل أركان الزواج²⁷.

وعلى الرغم من ذلك فقد كان الزوج يتحرى في اختيار الزوجة حيث كانت العادة في الغالب أن تكون من بنات الأسرة (ذي القرى سواء من جهة الخؤولة أو العمومة)²⁸، بل وقضت العادة إلى هبة بنات القبائل وأخواتهم لقرابتهن²⁹، ويسمى هذا النمط الزواج الداخلي وما يشترط في هذا الزواج أن لا تكون الزوجة من الأصول و الفروع³⁰.

في حين رفضت بعض الأسر الزواج من الأقارب خوفا من الآثار التي قد يسببها على الذرية ودفعهم إلى القول: " بعد من دمك لا يظليك " ³¹ و يسمى هذا النوع من الزواج " الزواج الخارجي " أي يكون محظورا على الرجل الزواج من العائلة أو الفخذ أو البطن أو حتى العشييرة³².

أما عن سن العريس فقد كان في الغالب يتراوح بين 15 و 20 سنة و قلما يتأخر إلى 30 سنة بل وربما كان الزواج يسبق هذا السن، أما بالنسبة للبنات فقد كن يتزوجن في سن مبكرة لأن عيش البداوة يجعل منهن يمتون بسرعة و ينضج استعدادهن في وقت قصير، وهو أيضا ما يجعل بشيخوخة المرأة و هرمها³³، ومما دفع إلى تزويج البنات في سن مبكرة السعي للحفاظ على حصانة الفتاة خاصة في ظل انتشار الفوضى و كثرة الحروب التي انتشرت معها ظهرت خطف البنات وهي منتشرة بكثرة في الأرياف³⁴.

وانطلاقا من هذا اعتبر تزويج البنات من الأمور التي تؤرق الأولياء على اعتبار أنه ستر للإناث و أنجع وسيلة لحصانتهم، وهو ما تفصح عنه الأسئلة الكثيرة الموجهة للفقهاء ومنها هذا السؤال "عمن يغيب عنها أبوها و هي بكر و يخشى عليها الضيعة و الفساد " ³⁵، بل و هناك فتاوى مفادها ضرورة تزويج البكر و الغريبة حتى من غير إذن وليها و يكون بإذن القاضي فقط³⁶.

وهناك مجموعة من الشروط التي كان يشترطها العريس في العروس منها الحسب والنسب والجد والفضيلة، أما النساء أثناء بحثهن عن زوجات لأولادهن فكن يبحثن عن الجمال

القد القامة والعيون ولونها والحاجب و الأنف وموقعه في الوجه و الشفتان والأسنان و السمينة والنحافة و الساق ومحزم الخصر والأرداف بل وصل الحد ببعض النساء أن تقدم للفتاة المخطوبة حبة لوز صغيرة تطلب منها أن تكسرهما امتحانا لصحة الأسنان، بل و أكثر من ذلك هناك من تصر على محاورتها حتى تتمكن من شم رائحة فمها، وبعد هذه الأوصاف يقمن بتقاسم تقريرا مفصلا للعريس المحتمل عن العروس المحتملة³⁷.

وغالبا ما كان العريس يبحث عن عروس بكر فقد سئل الفقيه أبو عبد الله محمد بن أحمد بن مرزوق عن الحكمة من زواج الأوبكار³⁸، ويرجع السبب في هذا التحري عن العروس كون الزواج هو الوسيلة العملية التي تتيح إعادة إنتاج وشائج القرى بين أفرادها وتركيز تماسكها الداخلي و المحافظة على ملكية الأسرة بإبقاء الإرث داخلها³⁹.

وهناك شروط أيضا سعى أهل العروس أن تكون في العريس ومنها أن يكون قادرا على تحمل أعباء البيت وتنشئته تنشئة صالحة ومن ثم يكون التفاهم وتسود المحبة⁴⁰، كما سعوا إلى البحث عن زوج صالح لا ينتهم فقد قام أحد المتصوفة بتزويج ابنته من شخص معروف بالظلم والتعدي على الناس و أخذ أموالهم بغير حق و حتى قتل النفوس، وكان أخ هذه البنت غائبا وبرجوعه أنكر على أباه ذلك أشد الإنكار و قال " هذا لا يليق بمنصبنا نحن أهل زاوية و علم وخير و دين و حال هذا الشيخ موصوف بالأوصاف المذكورة و فسقه ظاهر لا يخفى على أحد و لا ينكر هو ما وصف به." ⁴¹، كما ثبت أن رجلا زوج ابنته من رجل فاسق و حانث يمينه،فأنكرت الأم فعل الأب⁴²، وقد سئل الفقيه علي بن عثمان البجائي عن امرأة من أهل العلم خطبها رجل من أشياخ الرعية و هو معروف بالفسوق وكثرة الأيمان الكاذبة و التعرض للمغامر المخزنية فقبل أحوها الشقيق هذا الزواج ورفضه أحوها لأبيها وقال أنه معرفة لهم⁴³.

ورغم هذا الاختلاف إلا أن في غالب الأحيان يكون الزواج متوافقا فالرجل الذي له وجاهة يقصد أهل الجاه⁴⁴، فقد سئل الفقيه العقباني عن رجل تزوج امرأة وقبل البناء بما ادعت أنه عبدا ولم تثبت حرته فهل يفسخ نكاحها⁴⁵.

إذا أردنا البحث عن النتائج من خلال ما عرض حول الزواج نجد أن الزواج في المجتمعات الريفية كان يمزج بين البساطة و التعقيد فهو بسيط إذا تعلق بالزواج الداخلي لأن العروس هنا تكون معرفة عند العريس و هو معروف لديها، لكن إذا كان الزواج خارجي تعقد الأمر لأن

البحث عن الزوجة يكون دقيقا و يرمى فيه حتى الأمور الدقيقة و البسيطة و يدخل فيه حتى امتحان لقدرة الأسنان، ومن جهة أخرى فللزواج الخارجي آثارا سلبية خاصة إذا كان التزويج من دون تحري عن الزوج، و الأمثلة التي ذكرتها حول قبول الولي ورفض بعض أقارب الزوجة لهذا الزواج دليل على ذلك.

4- أنماط الزواج في المجتمع الريفي:

عرفت البادية المغربية عدة طرق للزواج منها:

زواج البدل : وتقوم هذه الطريقة أساسا على أن تتبادل جماعتان امرأتين أو أكثر بغرض أن تتزوج كل واحدة منهن رجلا من الجماعة الأخرى و القاعدة العامة في هذا الزواج أن تتساوى كفة الفتاتين محل التبادل من حيث القدرة على العمل و الإرث، وكان الإنجاب هو الفيصل في هذا الزواج فكان على الجماعة التي تقدم امرأة عاقرا أن تعوض زوجها بامرأة أخرى ولود، وإذا ماتت الزوجة للسبب أو لآخر وجب تعويض الزوج بزوجة أخرى و إلا أصبح الزواج من طرف واحد ومن ثم وجب فصم عراه⁴⁶.

زواج المهر : يعتبر هذا النوع من أكثر طرق الزواج انتشارا في كل المجتمع المغربي و يستلزم في هذا النوع من الزواج أن يقوم طالب الزواج أو من ينوب عنه بدفع مهر ويكون هذا المهر مقدما أو مؤجلا، فمن كان ذو ميسرة وجب عليه التعجيل بدفع المهر قبل يوم العرس و أما من لم يجد فهو دين عليه و على أهله، ولا يطالب به إلا بسبب الطلاق أو الموت⁴⁷، و المهر يكون نقدي فكان في بعض الأحيان خمسة و عشرين دينارا ذهبيا بالإضافة إلى الهدايا⁴⁸، وقد يكون سبعين دينارا ذهبيا⁴⁹، ووصل إلى مائتي دينار مائة معجلة و مائة مؤجلة⁵⁰، وقد يتجاوز ذلك و يصل إلى ثلاثمائة دينار ذهبي أو 2400 درهم فضي⁵¹، و كان الاختلاف في المهر سببا من الأسباب التي تؤدي إلى حدوث منازعات بين أهل الزوج و أهل العروس⁵²، وقد يكون المهر عينيا، وغالبا ما تختلف نوعية المهر من حيث الكم والكيف، ففي القبائل الرعوية مثلت الماشية أساس المهر عندهم فمثلا كان مهر امرأة ثورين⁵³، و اشترط رجلا آخر كمهر لابنته كبشا وثور بإضافة إلى

النقد⁵⁴، وفي بعض الأحيان يكون المهر من غلة المحصول الزراعي عند الجماعات التي كان تعتمد الزراعة بصفة أساسية⁵⁵، كما يقدم أحيانا عقارا فقد قدم البعض إلى زوجاتهن أراضا كمهر⁵⁶، و من عادات أهل تقرت تزويج بناتهن بمهر من العقارات⁵⁷، وفي بعض المرات قدم مزيج بين النقد والعين و قد يكون النقد أكثر من النصف أو أقل⁵⁸، فقد قدم رجل لزوجته كصداق خلاخل فضية قيمتها عشرة دنانير ذهبية، وأقراص ذهب من دینارين، و عقد جوهر قيمته ستة دنانير ذهبية و شقة كتان و فضلة خام، ووقاية شرب من نصف رطل، و كنبوش حرير، و ثوب زردخان و ملحفة قطن و كل ذلك من الحديد الوسط⁵⁹، كما أن البعض أعطى للزوجه كمهر كل ما يملك⁶⁰.

زواج الخطف : كان بعض الرجال يقومون بخطف النساء و الهروب بهن ثم يتزوجنهن⁶¹، فقد وجه رجل أبناء قبيلته إلى قبيلة أخرى بغرض خطف فتاة و إحضارها إليه بغرض الزواج منها⁶²، و سئل محمد العقباني عن رجل غصب امرأة فهرب بها و بقيت عنده إلى الجمعة⁶³.

زواج الأسر : و يتم هذا الزواج بأن يتزوج الرجل من سبية أو أكثر من الذين أسرن في معركة من المعارك⁶⁴.

زواج الميراث وهو زواج معروف لدى المجتمعات الريفية و يرتكز هذا الزواج على أساس أن المرأة التي يموت زوجها تصير زوجة لأقرب الناس إليه خصوصا الأخ، و لكنه إن لم يشأ ذلك زوجها لغيره مقابل الحصول على مهرها، و إلا خلى سبيلها وتركها للزوج بمن تشاء على شرط أن تتنازل عن كل ما ورثته عن زوجها المتوفى⁶⁵

من خلال الحديث عن أنواع الزواج التي شهدتها الريف المغربي يمكن القول أن الزواج الشائع هو زواج المهر، و ذلك لتماشيه و الشريعة الإسلامية من جهة و العرف من جهة أخرى، أما الأنواع الأخرى فهي أنواع ظرفية تتحكم فيها الظروف أكثر من الواقع أما بالنسبة لمدة الخطوبة فقد تطول وقد تقصر على حسب ظروف العريس والعروس لكن أثناء فترة الخطبة كان العريس يقوم بتقديم الهدايا لخطيبته في الأعياد والمناسبات⁶⁶، وكما طالت مدة

الخطوبة فقد طالت أيضا مدة البناء بالزوجة وكانت تصل في بعض الأحيان إلى سنة ⁶⁷، وكما هو معروف فقد كان بيت الزوجية من الأمور الضرورية للزواج، لكن من العادات التي انتشرت في بعض نواحي مازونة أن عملية البناء بالزوجة لا يكون في بيت الزوجية وإنما يكون في بيت أهل الزوجة و " هي عادة معروفة و طريقة مألوفة حتى إنه إن لم يقع منه هذا يلحق الزوجة و أهلها معرفة كبيرة." ⁶⁸

5- الطفل في المجتمع الريفي:

بعد حدوث الزواج يكون البحث عن إنجاب الأبناء ويكون بإنجاب أكبر عدد من الأفراد لأن ذلك يتيح للأسرة الاستفادة من خدمات أبنائها في الأعمال اليومية كما يتيح لها أيضا إمكانية رفع مداخيلها مستقبلا ⁶⁹، كل هذا يضاف له عدم وجود استقرار سياسي و كثرة الحروب جعل من الأسر تجذب الذكور على الإناث لأن الذكر محارب يمكن أن تتقوى به الجماعة الاجتماعية سواء الأسرة أو العشيرة أو القبيلة ⁷⁰، وقد خصت المرأة بعناية خاصة في مرحلة الحمل واستفادة من الدعاء لتسهيل مهمتها في الحمل والولادة ⁷¹، ونفس المكانة تبوأها عند الإنجاب خصوصا إذا ظهرت على المولود بعض العاهات أو التخلف الذهني أو التشوهات الخلقية ⁷²، كما سعت الأسرة جاهدة لاستعمال مختلف الوسائل للحفاظ على حياة مواليدها منها ما هو مشروع كالهبة فقد قام رجل و أشهد رجلا أنه وهب لابنه الصغير مائة دينار ثم أشهد على ذلك رجل آخر ⁷³ كما وهبت "امرأة لابنها الصغير اليتيم المهمل جميع أملاكها لله عز و جل" ⁷⁴، و استعملت الصدقة للتأمين على الحياة أيضا فقد قام رجل و " تصدق بمواضع من أرضه على أبنائه الصغار ⁷⁵، أو غير المشروعة و ذلك باستعمال ظواهر غيبية: كالعياشة ⁷⁶ لدفع العين الشريرة عن الصبيان و حمايتهم من كل مكروه يتعرضون له في حياتهم ⁷⁷.

و بعد ميلاد الطفل يعق له في اليوم السابع ويؤخذ شيء من شعره ويؤذن له في أذنيه، وقد صاحب هذه العادات المسنونة عادات مخالفة للشرع كأن يجعل له بعض التمام و الحرز حفظا له من العين، أو يقومون بتعليق قطع ذهبية أو فضية ويكتب على هذه القطع اسم الله أو آية الكرسي ⁷⁸.

بعد هذه الفترة من حياة الطفل تناولت المصادر قضيتين رئيسيتين أثناء حديثها الأولي عن الطفل، النوع الأول يتعلق بحفظ الطفل للقرآن الكريم، وهو ما يتردد أثناء النظر في كتب التراجم حتى عند من ترجم لنفسه نجده لا يذكر سوى أنه حفظ القرآن، لذا تولى الآباء إرسال أبنائهم إلى المساجد لتعلم القرآن و إذا غاب الآباء قامت الأمهات بذلك⁷⁹، ثم يأتي الدعاء له ليكون من أهل القرآن، ومن ثم ينتقل الطفل من مرحلة الطفولة المتهورة إلى مرحلة المسؤولية⁸⁰.

أما النوع الثاني من الإشارات الواردة في المصادر فهي التي تتحدث عن الجانب السلبي من الطفل حيث تسعى لتبيان إبراز مظاهر شقاوة الطفل، و هذا الفعل مرتبط بحاجته الفطرية إلى اللعب ورفضه لكل الحواجز التي قد تقف في وجه تحقيق تلك الرغبة الفطرية، وهناك أحاديث عن شقاوة الأطفال منها أنهم كانوا يسرقون الفاكهة من البساتين⁸¹، كما كان الأطفال يعبثون مع المتصوفة، فقد قام مجموعة من الصبيان بقذف الشيخ المتصوف أحمد بن سوسان بالماء والرمل وهو لا يرد عليهم ويقول "لا بأس... الصبا شعبة من الجنون"⁸².

لكن هل يمكننا الجزم أن الأطفال تحت رعاية آبائهم عاشوا حياة الطفولة السعيدة أم أنهم لم ينعموا بها؟

على العموم يمكن الجزم على أن أطفال الأسر الفقيرة كانوا غالبا ما يجدون أنفسهم مجبرين على ولوج أبواب العمل مبكرا بسبب الحاجة، فمن بلغ منهم الثانية عشر من عمره إلا استخدمه أبوه في استخراج الماء من البئر أو لقلب الأرض أو الرعي⁸³، و إذا قلنا بتحفظ أن جل العائلات الريفية عائلات فقيرة، فيكون السبب في دفع الأبناء للعمل السعي إلى تأهيلهم للقيام بالأعمال التي يتوارثونها جيلا بعد جيل، ثم للاستفادة من جني موارد إضافية يجلبها الولد تكون الأسرة في حاجة ماسة إليها و كذا التخفيف من الأعباء الملقاة على كاهل الأبوين.

وعلى كل حال فقد سعى الآباء لتعليم أبنائهم حرفة أو صنعة أو أن يجعل من ابنه طالب علم ومن ثم يجد نفسه أمام خياران الأول اقتصادي مادي والثاني اجتماعي فطالب العلم كان له مكانة مرموقة في المجتمع و الأب الذي اختار لابنه الطريق الثاني يكون في حل من النفقة على ابنه فنحن نعرف أن المساجد أو المدارس أو الزوايا كانت عبارة عن مكان للتعلم و البيت و الأكل فمثلا زاوية العباد التي توجد بظاهر مدينة تلمسان مكان للمبيت والأكل وهو ما تؤكدته المدة الزمنية التي قضاها البلوي أثناء زيارته لها وأقامت بالحللة أياما ثمانية⁸⁴

و قد عمل أرباب الزوايا بترتيب أرزاق للطلبة على غرار المدرسين⁸⁵، وما دام تعليم الأبناء له أعباء و لم يكن باستطاعة الآباء الالتزام بدفع نفقة المعلم فقد سعى الآباء للبحث عن حلول منها يقومون بالتطوع لحرث الأرض المحبسة على المدرسة أو المسجد ويعصرون زيتها وكرمها ويمدون الإمام بمنتهجها في موسم الجني⁸⁶، وأمام هذه الصعوبات دفع الآباء أبنائهم للحرفة أو الصنعة عوض التحصيل العلمي بسبب الحاجة و الخصاصة.

ومن الأمور التي أرقّت الأسرة في العصر الوسيط موقع الطفل أثناء الفترات الاستثنائية كالحرب خاصة إذا عرفنا أن فترة الدراسة هي فترة أصبحت فيها الحرب ظاهرة شبه يومية⁸⁷، و اتسعت انعكاساتها لتمس كافة الشرائح الاجتماعية والعمرية فكانت الحروب " لا ترحم سنا و لا جنسا "⁸⁸، لكن الفقهاء حاولوا الوقوف في وجه قتل الأطفال وقت الفتن والحروب إلا إن كانوا من المحاربين⁸⁹، و من سلم من القتل ربما وقع في الأسر فقد قام بنو مرين بنهب " محلة بني عبد الوادي و أموالهم وسلاحهم، و سبوا حريمهم و عيالهم "⁹⁰، كما وقع في الأسر أسرة أبا إسماعيل بن أحمد المتصوف الذي " وجه إلى عياله زورق صيد، فخرج عليه عدو البحر بمرسى يالش فأسرت زوجة إسماعيل و بنت لها منه صغيرة، و أخت لي شقيقة "⁹¹.

ومن نجا من الأسر استعمل كرهن فقد قام بعض الآباء الذين وقعوا في الأسر بوضع أبنائهم رهنا عند من أسرهم وبخثهم عن مال لفداء أنفسهم⁹²، وعلى كل فالأطفال الذين سلموا من سيوف الحرب و الأسر و الرهن فإنهم لم ينجوا من المجاعات و الأوبئة التي خلفتها الحرب خاصة على ضعاف الجسم⁹³، ومن نجا من هذه الأزمات في المقابل قد يكون محروما من عاطفة الأبوة لموت أبيه في الحرب و يسمى هؤلاء " بأيتام الحرب"⁹⁴، وقد عاش هؤلاء حياة حرجة على المستوى الاجتماعي و المادي⁹⁵

و في مواجهة ذلك فقد سعى بعض السلاطين إلى الاهتمام بالأيتام بصفة عامة و أيتام الحرب يدخلون تحت حكم الأيتام، فقد كان السلطان المريني عبد الحق الأول (592هـ-614هـ/1195-1217م) مشهورا عنه أنه يطعم الطعام، و يكفل الأيتام⁹⁶ وأمر السلطان يعقوب بن عبد الحق (656-685هـ/1258-1286م) " بتطهير الأيتام و كسوتهم و الإحسان إليهم بالدراهم و الطعام في كل عاشوراء "⁹⁷، أما أبو الحسن المريني (731-749هـ/1323-1348م) فقد سن " في كل عاشوراء من سائر بلاده يجمع الأيتام الذين يفتقرون إلى الختان فيختن كل واحد و يكسوه قميصا

و إحراما و يعطى عشرة دراهم وما يكفي به من اللحم فيجتمع في كل عاشوراء من الأيتام ما لا يحصى، وهو عمل مستمر في بلاده و سنة جارية قام بها الخلفاء من أولاده " 98، و إذا كان هذا حال السلاطين المرينيين فمن المرجح أن الزيانيين قاموا بنفس العمل لكن الكتابات التاريخية التي اطلعنا عليها لم تتطرق إلى مثل هذا العمل، أما دوافع التي دفعتنا إلى ترجيح قيام الزيانيين بذلك فأولا التنافس الحاصل بينهم و بين المرينيين بحثا عن كسب ود الرعية هذا من جهة، و ثانيا فقد أفادت المصادر بتدخل الزيانيين في زمن المجاعات و الأوبئة الطبيعية⁹⁹، ومادامت أقدمت على هذا العمل فيحتمل قيامها برعاية الأيتام.

و رغم محاولات بعض السلاطين حل بعض المشاكل التي يعاني منها اليتامى إلا أنها عجزت عن ذلك كون هذه المبادرات كانت موسمية أوقات الأعياد، وكون أيضا الكثير من الأيتام كانوا في معزل عن مثل هذه المبادرات للبعد المكاني عن مركز القرار خاصة و أن الأسر في الأرياف كانت شبه معزولة.

وكدليل على ما نقول قدوم امرأة توفي عنها زوجها على الشيخ أبو يعقوب الشفاف وفي يدها ابنها الأصغر وقالت " يا سيدي كان عندي ابن أكبر من هذا يخدم علينا، فأسره العدو فبقيت حائرة بهذا اليتيم، فادع الله تعالى أن يجبر على ولدي، فمسح الشيخ على رأس اليتيم وقال له يرجع أخوك إنشاء الله " 100.

ورغم أن الأسرة كان شغلها الشاغل الأبناء لكن هذا لا يعني أنها كانت تعيش كل الفترات دون حدوث مشاكل و خلافات بين الزوجين والتي يعزى معظمها إلى أسباب اقتصادية و اجتماعية و غيرها¹⁰¹

فمن الأسباب الاقتصادية نذكر عدم استطاعة الرجل النفقة على الزوجة فقد سئل العقباني عن امرأة غاب عنها زوجها و أثبت الشهود أنه لم يترك لها نفقة¹⁰²، كما سئل أبو القاسم المشدالي عن رجل له زوجة و أولاد و أراد الزواج من زوجة أخرى فاشترط عليه أهل الزوجة الجديدة أن يكون لها نصف النفقة والنصف الآخر للزوجة الأولى و الأولاد ومتى نقصت النفقة عن النصف تطلق¹⁰³.

ومن الأسباب الاجتماعية أن يكون بعض الأقارب مصدرها أو طرفا فيها و يؤدي ذلك إلى توتر العلاقات بين الزوجة و أهل زوجها و بين الزوج و أهل الزوجة وهو ما يؤدي إلى التحريض على

الضرب فقد سئل سيدي إبراهيم العقابني عن رجل ضرب زوجته أو أراد ضربها فهرب لبيت أبيها¹⁰⁴، كما سئل محمد بن مرزوق عن امرأة جاءت لأهلها مضروبة الظهر و الذراعين فقيل لها من فعل بك هذا فأشارت لزوجها¹⁰⁵، وسئل اليزناسي عن رجل تزوج بامرأة مدة عشر سنوات، فوَقعت بينهما منازعة فوكلت أبيها ليدافع عنها أمام زوجها¹⁰⁶.

ومن أسباب المشاكل الزوجية مرض أحد الزوجين فقد سئل سعيد العقابني عن من تزوج من امرأة وبعد مدة من الزواج قاربت الثمانية أعوام ظهر على الزوجة الجذام فسعى لتطليقها¹⁰⁷، وفي الجهة المقابلة سعت الزوجة إلى طلب الخلع إذا ظهرت أعراض هذا المرض على الزوج¹⁰⁸.

ومن الأسباب أيضا أسباب عقدية فقد تزوج رجل من طلبة علم بامرأة وليلة البناء بها ووجدتها جاهلة بوحداية الله و تشك هل له ولد و أن الرسول بشر، فأفتى الشيخ أبو الفضل العقابني بوجوب فسخ هذا النكاح¹⁰⁹.

إذا كان الزواج هو الوسيلة لإقامة الأسرة، فالطلاق هو الوسيلة لحل هذا الزواج و كان يحق للزوج تطليق زوجته كما كان أيضا يحق للزوجة أن تطلب الخلع من زوجها وكتب النوازل بها العديد من طلبات الزواج و الخلع¹¹⁰.

خاتمة :

يمكن القول أن الأسرة الريفية المغربية في العصر الوسيط لا تختلف في تكوينها و خصائصها عن الأسرة اليوم، فتكونها يكون بالزواج و كذا السعي إلى المحافظة على الأسرة الكبرى المتكونة من الآباء، و هذا التركيب ما زال موجودا إلى يومنا هذا خاصة في الأرياف، أما بالنسبة للخصائص فسنركز على أهم خاصية و هي التبعية المطلقة للأب و يكون هنا الأب، و تنتقل زعامة الأسرة إلى الابن الأكبر سنا.

من خلال الحديث عن الأسرة الريفية يمكن الوصول إلى مجموعة من النتائج منها أن الأسرة الريفية كانت تخضع لسلطة الرجل الأكبر سنا و تنتقل منه إلى ابنه الأكبر لكن هذا لا يعني أن المرأة كانت في كل مرة تحت رحمة الرجل أو الابن الأكبر بل كانت هي المسؤولة عن الأسرة في قبيلة صنهاجة.

وقد عرف الريف المغربي عدة أنواع من الزواج فهناك زواج المهر، وزواج البدل، وزواج الميراث و زواج الأسر.

وإذا كان للرجل الحرية في اختيار الزوجة فإن المرأة كانت في كثير من المرات تزوج لأسباب اجتماعية و اقتصادية.

كان الهدف من الزواج تكوين أسرة يكون عمادها الأبناء، و قد سعى الآباء إلى تربية الأبناء تربية سليمة يمكنها أن تعبد له الطريق ليكون أسرة صالحة.

الأُسرة الريفية أسرة بسيطة في حياتها و في سكنها، وبساطة الأُسرة الريفية لا يعني أن عيشة هذه الأُسرة خلت من المشاكل بل عرفت مشاكل انتهت في بعض الأحيان بالطلاق.

¹ إحسان محمد الحسن : العائلة والقرابة و الزواج ، دراسة تحليلية في تغير نظم العائلة و القرابة و الزواج في المجتمع العربي ، ط1 ، دار الطليعة ، بيروت ، 1981، ص 11.

² نفسه ، ص 09.

³ محمد لطيف : بنية الأُسرة البدوية وخصائصها في المغرب الأقصى خلال القرنين 8-9هـ/14-15م مقال في، كتاب الأُسرة البدوية في تاريخ المغرب، تنسيق البازوية بلكمال و أخريات ،كلية الآداب و العلوم الإنسانية جامعة ابن طفيل القنيطرة المملكة المغربية ، منشورات مجموعة البحث في تاريخ البوادي المغربية ، ط1 ، 2006، ص 47 .

⁴ عبد الحق الباديسي : المقصد الشريف و المنزح اللطيف في التعريف بصلحاء الريف ، تح سعيد أعراب ، ط2 ، المطبعة الملكية الرباط ، 1993، ص 108.

⁵ ابن خلدون : المقدمة ، المطبعة البهية المصرية ، ص 95.

⁶ أبو عبد الله محمد بن عيشون الشراط: الروض العطر الأنفاس بأخبار الصالحين من أهل فاس ، دراسة وتح زهراء النظام ، ط1 ، منشورات كلية الآداب بالرباط ، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء ، 1997، ص 209.

⁷ الونشريسي : المعيار العرب و الجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية و الأندلس و المغرب ، أخرجه جماعة من الفقهاء بإشراف محمد حجي ، ج1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1981، ص 225.

⁸ نفسه ، ج 9، ص 250

⁹ محمد بن مزوق : المسند الصحيح الحسن في مآثر مولانا أبي الحسن ، تح ماريا خيسوس بيغورا تقدم محمود بوعباد ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر 1981، ص 193.

¹⁰ محماد لطيف : المرجع السابق ، ص 49 .

¹¹ إبراهيم القادري بوتشيش : مباحث في التاريخ الاجتماعي للمغرب و الأندلس خلال عصر المرابطين ، ط1 ، دار الطليعة، بيروت 1998، ص 218

¹² أحمد الطيب العليج : المرجع السابق ، ص 224

¹³ ابن خلدون : المصدر السابق ، ص 98

- ¹⁴ نفسه، ص30
- ¹⁵ إحسان محمد الحسن: المرجع السابق، ص51
- انظر محمد ابن مرزوق: إسماع الصم في إثبات الشرف من جهة الأم، مخطوط بالمكتبة الوطنية الجزائرية تحت رقم 2067.
- ¹⁷ أمّنة بن ميلاد: نحو قراءة جديدة لتاريخ النساء المغربيات بدويات القرون الوسطى، مقال في المرأة المغاربية الواقع و الرؤى المستقبلية، حولية البيعة الإفريقية لدراسة البنية و التهيئة الترابية، العدد 2، 1994، مطبعة أنداد، 1994، ص56.
- ¹⁸ الونشريسي: المصدر السابق، ج3، ص303
- ¹⁹ محمد لطيف: المرجع السابق، ص53
- ²⁰ محمد استيو: الفقر و الفقراء في مغرب القرنين 16 و 17م، ط1، مؤسسة النخلة للكتاب، وجدة المملكة المغربية 2004، ص313.
- الونشريسي: المصدر السابق، ج2، ص293.
- ²¹ محمد لطيف: المرجع السابق، ص54
- ²³ ابن مريم: البستان في ذكر الأولياء و العلماء بتلمسان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص29.
- ²⁴ الونشريسي: المصدر السابق، ج9، ص155
- ²⁵ المصدر نفسه، ج9، ص450
- ²⁶ محمد لطيف: المرجع السابق، ص55
- ²⁷ أبو زكريا المازوني: الدرر المكونة في نوازل مازونة، تح حساني مختار، نشر مخبر المخطوطات كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية جامعة الجزائر، 2004، ج2، ص427.
- ²⁸ عباس الحراري: الحضور الديني في العادات والتقاليد المغربية، مقال في العادات والتقاليد في المجتمع المغربي، مقال في العادات والتقاليد في المجتمع المغربي، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 200، ص63، وانظر أيضا: أحمد الطيب العليج: من طور البداية إلى حصن الرجولة، مقال في كتاب العادات والتقاليد في المجتمع المغربي، ص223
- ²⁹ الونشريسي: المصدر السابق، ج9، ص153
- ³⁰ صلاح مصطفى الفوال: البناء الاجتماعي للمجتمعات البدوية، دار الفكر العربي، مطبعة الاستقلال الكبرى، القاهرة، ص132
- ³¹ أحمد الطيب العليج: المرجع السابق، ص224
- ³² صلاح مصطفى الفوال: المرجع السابق، ص131
- ³³ محمد الخطيب: المجتمع البدوي، ط1، دار علاء الدين للنشر و التوزيع و الترجمة، دمشق 2008، ص117
- المازوني: المصدر السابق، ج2، ص441، ص455³⁴
- ³⁵ الونشريسي: المصدر السابق، ج3، ص125
- ³⁶ المصدر نفسه، ج3، ص233.

- ³⁷ أحمد الطيب العليج : المرجع السابق ، ص 225
- ³⁸ المازوني : المصدر السابق ، ج 2 ، ص 403 ، الونشريسي : المصدر السابق ، ج 3 ، ص 05
- ³⁹ محمد لطيف : المرجع السابق ، ص 59
- ⁴⁰ أحمد الطيب العليج : المرجع السابق ، ص 226
- ⁴¹ المازوني : المصدر السابق ، ج 2 ، ص 405-406
- ⁴² المصدر نفسه ، ج 2 ، ص 412
- ⁴³ المصدر نفسه ، ج 2 ، ص 419
- ⁴⁴ المصدر نفسه ، ج 2 ، ص 490
- ⁴⁵ المصدر نفسه : ج 2 ، ص 431
- ⁴⁶ صلاح مصطفى القوال : المرجع السابق ، ص 133-134
- ⁴⁷ الونشريسي : المصدر السابق ، ج 3 ، ص 160
- ⁴⁸ المصدر نفسه ، ج 3 ، ص 147 .
- ⁴⁹ المصدر نفسه ، ج 3 ، ص 158 .
- ⁵⁰ المصدر نفسه ، ج 3 ، ص 161
- ⁵¹ المصدر نفسه ، ج 3 ، ص 154
- ⁵² للمزيد من التفاصيل عن المنازعات حول المهور انظر : المازوني : المصدر السابق ، ج 2 ، ص 433 إلى 471 ، الونشريسي :
المصدر السابق ، ج 3 ، ص 56 إلى 413 .
- ⁵³ المصدر نفسه ، ج 3 ، ص 43
- ⁵⁴ المصدر نفسه ، ج 3 ، ص 46
- ⁵⁵ المصدر نفسه ، ج 3 ، ص 148 ، صلاح مصطفى القوال : المرجع السابق ، ص 135
- ⁵⁶ الونشريسي : المصدر السابق ، ج 5 ، ص 160 .
- ⁵⁷ الوزان : ج 2 ، ص 135
- ⁵⁸ المازوني : المصدر السابق ، ج 2 ، ص 451 .
- ⁵⁹ الونشريسي : المصدر السابق ، ج 3 ، ص 100
- ⁶⁰ المصدر نفسه ، ج 3 ، ص 145 .
- ⁶¹ المازوني : المصدر السابق ، ج 2 ، ص 455 .
- ⁶² المصدر نفسه : ج 2 ، ص 441 ، الونشريسي : المصدر السابق ، ج 3 ، ص 82
- ⁶³ المازوني : المصدر السابق ، ج 2 ، ص 440 .
- ⁶⁴ صلاح مصطفى القوال : المرجع السابق ، ص 138
- ⁶⁵ المرجع نفسه ، ص 139 .
- ⁶⁶ أحمد الطيب العليج : المرجع السابق ، ص 226 .

- ⁶⁷الونشريسي : المصدر السابق ، ج3 ، ص 06
- ⁶⁸المازوني : المصدر السابق ، ج2، ص 464.
- ⁶⁹محمد استيتو : المرجع السابق،ص327
- ⁷⁰حميد تيتاو : الحرب و المجتمع بالمغرب خلال العصر المريني ،مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود ، الدار البيضاء ، منشورات عكاظ ،2010،ص431.
- ⁷¹عباس الحراري : المرجع السابق،ص63
- ⁷²أحمد الطيب العليج : المرجع السابق،ص225
- ⁷³الونشريسي : المصدر السابق ،ج9 ، ص160
- ⁷⁴المصدر نفسه ، ج5، ص162
- ⁷⁵المصدر نفسه، ج9 ، ص 161
- ⁷⁶العباشة :هي أن يرسم على أذن الصبيان أو تعلق أفراسا في آذانهم محمد استيتو: المرجع السابق، ص 372
- ⁷⁷المرجع نفسه ص 372.
- ⁷⁸عباس الحراري: المرجع السابق ، ص 63 .
- ⁷⁹الحسن الوزان : المصدر السابق ، ج2،ص116
- ⁸⁰مصطفى نشاط :الطفل و الطفولة بالمغرب الوسيط ،نماذج من العصر المريني ، مقال في كتاب الأسرة البدوية في تاريخ المغرب، تنسيق البازوية بلكمال و أخريات ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية جامعة ابن طفيل القنيطرة المملكة المغربية ، منشورات مجموعة البحث في تاريخ البوادي المغربية ،ط1 ، 2006 ، ص 243.
- ⁸¹محمد بن مرزوق : المناقب المرزوقية ،ص164.
- ⁸²الباديسي : المصدر السابق،ص121.
- ⁸³الحسن الوزان : المصدر السابق، ج2 ، 116.
- ⁸⁴خالد بن عيسى البلوي :تاج المفرق في تحلية علماء المشرق،تح الحسن السائح ، ص151 .
- ⁸⁵محمد استيتو :المرجع السابق ، ص381.
- ⁸⁶الونشريسي : المصدر السابق ، ج7 ، ص 112.
- ⁸⁷حميد تيتاو : المرجع السابق، ص 397.
- ⁸⁸مارمول كرىخال :إفريقيا ، تر محمد حجي و آخرون ، ج2، مكتبة المعارف الجديدة ، الرباط ، 1984 ، ص 114.
- ⁸⁹الونشريسي : المصدر السابق ، ج2، ص113.
- ⁹⁰ابن أبي زرع : الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية، دار المنصور للطباعة والوراقة ، الرباط ، 1972ص131.
- ⁹¹الباديسي : المصدر السابق ، ص 111.
- ⁹²الونشريسي : المصدر السابق ،ج2، ص117
- ⁹³حميد تيتاو : المرجع السابق ، ص 398.
- ⁹⁴نفسه ،ص400

- ⁹⁵ محمد استيتو : المرجع السابق ، ص 192
- ⁹⁶ ابن أبي زرع : الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب و تاريخ مدينة فاس ، دار المنصور للطباعة و الوراقة ، الرباط ، 1972، ص 285
- ⁹⁷ ابن أبي زرع : الذخيرة السنية ، ص 91.
- ⁹⁸ محمد ابن مرزوق : المسند الحسن ، ص 420.
- ⁹⁹ يحيى ابن خلدون : بغية الرواد في ذكر ملوك بني عبد الواد ، تحقيق عبد الحميد حاجيات ، ج1 ، المكتبة الوطنية ، الجزائر 1980، ص215
- ¹⁰⁰ البادي سي : المصدر السابق، ص95.
- ¹⁰¹ محمد استيتو : المرجع السابق ص375.
- ¹⁰² المازوني : المصدر السابق ، ج2 ، ص 466
- ¹⁰³ الونشريسي : المصدر السابق ، ج3 ، ص55.
- ¹⁰⁴ المازوني : المصدر السابق ، ج2 ، ص422.
- ¹⁰⁵ المازوني : المصدر نفسه ، ج2 ، ص423.
- ¹⁰⁶ الونشريسي : المصدر السابق ، ج3 ، ص93.
- ¹⁰⁷ المازوني : المصدر السابق ، ج2 ، ص437.
- ¹⁰⁸ الونشريسي : المصدر السابق ، ج3 ، ص93.
- ¹⁰⁹ المازوني : المصدر السابق، ج2 ، ص498 ، الونشريسي : المصدر السابق ، ج3 ، ص87.
- ¹¹⁰ انظر المازوني : المصدر السابق ، ج2 ، ص ص 406-500 الونشريسي : المصدر السابق ، ج3 ، ص 10-120.

التكنولوجيا وتحديات تغيير قيم الموارد البشرية

دراسة ميدانية في مؤسسة

صناعة المواد والأدوية الجزائرية الخاصة بقسنطينة

سعيدة أعراب

جامعة سطيف 2

الملخص:

اهتمت الباحثة بتوضيح العلاقة بين القيم الثقافية والاقتصادية للموارد البشرية وعامل التكنولوجيا، هادفة إلى معرفة التراث النظري في هذا المجال وأبعاده العلمية والعملية الواقعية في المؤسسة الخاصة الجزائرية وإبراز فكرة الحتمية التكنولوجية وأهمية استغلالها بفعالية إذا تم اكتساب المعارف والمهارات التكنولوجية الحديثة

وتمشيا مع التقدم المادي الاقتصادي التكنولوجي العالمي في المؤسسات الصناعية ظهرت مجموعة من القيم الثقافية والاقتصادية الكلاسيكية المعدلة وأخرى مستحدثة تساهم في تغيير السلوكيات السوسيو- ثقافية اقتصادية و التنظيمية داخل المؤسسات الإنتاجية في جميع المستويات الإدارية التنظيمية والإنتاجية الذي أصبح من المحددات الرئيسية للتنمية المستدامة في الأقطار العربية. وذلك لمواجهة عوامة المؤسسات وسياسات الشركات الضخمة والأخطبوطية الاحتكارية في ظل النظام العالمي الجديد. فكانت النتائج الميدانية المتوصل إليها بالمؤسسة الخاصة لصناعة المواد والأدوية الحيوانية بقسنطينة إيجابية إلى حد بعيد حيث تعمل المؤسسة على تجسيد المقاييس الدولية للجودة، بما في ذلك الاعتناء بالموارد البشرية وتنمية مؤهلاتهم وقدراتهم الإنتاجية، وهذا يعود إلى التزامها ببرنامج زمني يخدم جميع العمليات الإنتاجية والأهداف المسطرة وعلى حسب المقاييس الدولية التي سنتها منظمة الايزو الدولية. ما أدى إلى الوصول إلى إنجازات عالية المستوى في ظرف زمني قصير نتيجة لتكاتف جهود فرق العمل ووعيهم الطبيعي بالأبعاد التنموية وتحدياتها العالمية.

Résumé:

Le chercheur se préoccupe d'éclairer la relation entre les valeurs culturelles et économiques des ressources humaines notamment la technologie, son objectif est le savoir de l'héritage théorique dans ce domaine et ses perspectives scientifiques et réels dans l'entreprise Algérienne. En effet de montrer la certitude technologique ainsi l'importance d'exploiter efficacement. Si on acquiert toutes les informations et les performances des nouveaux technologiques.

Les résultats de la recherche pratique dans l'entreprise privée de production des produits et médicaments animaux a Constantine, réalisent les mesures et les conditions de travail mondiale de la qualité, et tous qui concerne ainsi le développement des ressources humaines de leurs compétence dans la productivité.

Due a l'engagement de réaliser la programmation temporelle qui a influencé sur toutes les opérations et les objectifs signée d'après les mesures mondiales qui ont programmé par l'organisation ISO. Ce qui permis a l'entrepris de réaliser ses objectifs de hauts niveaux , dans une période restreinte due aux efforts fournit de la part des équipes de travail et leurs consciences naturelle des perspectives de développement et de déficit mondiale.

- مقدمة:

الموارد البشرية للدول هي من أهم العناصر وأكثرها تعقيدا، فهي إحدى العناصر الرئيسية التي يمكن من خلالها أن ينجح أو يفشل مخطط من المخططات التنموية، فالاعتماد على الذات في التنمية لا يتأتى إلا بتخطيط وتنظيم وتدريب وتقييم أداء الموارد البشرية لتنفيذ الإستراتيجيات المسطرة. وإن ما يحدث من تغيير وتطوير في التكنولوجيا والنظم الاقتصادية والصناعية والتغييرات في نظم القوانين، يؤثر مباشرة في المجتمع ككل. لأن منطق التكنيك والسرعة طغى على المنطق العام للتغيير الاجتماعي المخطط التدريجي، الذي يقوم على أساس المحاولة والخطأ بالتالي أصبحت القيم الثقافية و الاقتصادية لمجتمعاتنا مهمشة في واقع المؤسسات الإنتاجية. فالاختلال واضح بين التقدم في الميدان التكنولوجي و بين الركود أو التقدم البطيء في ميدان القيم السليمة، فرغم أن مجتمعاتنا مشبعة بالقيم الرفيعة، إلا أن نسبة و طريقة تطبيقها غير واضحة. مما أدى لإتاحة الفرصة للآخرين التشكيك في صحتها، أو حتى الدعوة إلى التخلي عنها في أوساط العمل خاصة؛ حيث يتواجد فيها أفراد المجتمع لأوقات طويلة تنشأ بينهم علاقات اجتماعية يعمها

الغموض في الكثير من الأحيان في حين أن التقدم والتحديث تعتبر عملية ديناميكية سائدة في المجتمعات المتقدمة حيث سلموا بمنطق التجديد المستمر سواء من الناحية المادية أو الناحية السلوكية النفسية والاجتماعية التي تضمن لهم تحويل ثرواتهم البشرية والمادية من حالة الجمود إلى حالة الاستثمار اللامحدود، والظاهر حاليا أن الدول النامية التي تطمح إلى تحقيق مخطط التنمية المستدامة تعمل على المحافظة على بعض ممتلكاتها الثقافية والاقتصادية وتسعى إلى تقليد الدول المتقدمة للاستفادة من بعض الفرص التي تطرحها التنافسية الدولية.

1- الإشكالية:

تغيرت ظروف وأساليب الحياة، وتنوعت فيها الخيارات والضغوطات التي أفرزتها العولمة التي أفلقت الجميع سواء المؤيدين أو المعارضين لها. ففرضت نفسها كنمط سياسي لنموذج غربي متطور، يسعى إلى تجسيد ثقافة عالمية موحدة، تحركها وتحافظ عليها، و تنميتها ثورة الاتصالات والمعلوماتية، و سلسلة الاكتشافات العلمية و التكنولوجية. هذه الأخيرة تتنافس حولها الكثير من المؤسسات خاصة الإنتاجية منها المشاركة في بحثها المستمر على أفضل الإمكانيات اللازمة للرفع من نسبة الإنتاجية و تضخيم نسبة الأرباح.

هذا الواقع الجديد أدى إلى ظهور الإنتاج الضخم، و انفتاح الأسواق عالميا، ودفع عجلة التنافس الحاد إلى تهميش أحيانا وإقصاء أحيانا أخرى كل المؤسسات الصغيرة أو الضعيفة منها، و هذه من القواعد التي عملت الرأسمالية على إرسائها من دون استثناء، معتمدة في جوهرها على التكنولوجيات الحديثة، كإحدى الركائز الرئيسية التي تتمتع بميزات الإنتاج الجيد و الكثيف و السريع، و على كفاءات بشرية عالية المستوى، و ثقافة مؤسساتية عصرية تنهض على مبدأ التنافسية لضمان بقائها. فأصبحت بذلك الدول النامية تواجه تحديات كبرى و متراكمة، في عصر عولمة اقتصاد السوق، وعولمة القانون الدولي، وقيام الشركات الاقتصادية و الصناعية الكبرى- الأخطبوطية - و سياسة الاحتكار التكنولوجي... بحيث استخدم التفوق التكنولوجي حاليا، كمحرك آخر للتمييز بين المجتمعات، فتعمقت بذلك الهوة الثقافية و الاقتصادية بين الدول. فشغلت هذه المسألة اهتمام الباحثين في العلوم الاجتماعية أمثال Phiplin و W.Ogburn... هذا الأخير الذي حاول تفسير الظاهرة على أساس أن التطور المادي

(التكنولوجي) أسرع تقدما من التطور اللامادي. و تعبيرا منه عن سوء الوضع، ركز أكثر على اتساع الفارق بينهما الذي ينتج في نظره ظاهرة التخلف الثقافي أو الهوة الثقافية. و هذا الرأي يمكن إدراجه من بين التفسيرات الغربية التي تبعد عن عمق واقع المجتمعات النامية. و مع مرور الوقت تزايد تطبيق الآلة ودخلت جميع عمليات الإنتاج لتقوم بمهام كان يعتقد إلى وقت قريب أنها مقصورة على الإنسان، فأصبحت تتخذ القرارات المناسبة استنادا إلى معطيات الكفاءة في الأداء، بالإضافة إلى كونها تتميز عن الإنسان بأنها لا تعرف الملل والمشاكل النفسية ولا تطالب بالإجازات والخدمات الترفيهية، كما أنها تستطيع القيام بأعمال لا يمكن للإنسان القيام بها من حيث الطاقة و السرعة، لهذا عرفت انتشارا واسعا ومؤيدين كثيرين. تتطلب كفاءات و مهارات تلزم مستخدميها التدريب المستمر لاكتساب المهارات التقنية لتسيير و تشغيل الآلات الحديثة، وتقتضي اكتساب المعارف والمهارات الثقافية والاقتصادية، تعني بالتشغيل العقلاني للآلة كعمليات الصيانة و المراقبة، و قياس العمل، مهام الآلات، وحساب معدل دوراتها.. وغيرها من العمليات الضرورية التي تدخل ضمن الثقافة الصناعية للمؤسسة ككل. فمن أجل تثبيت و استمرارية القيم و المعايير السليمة الناتجة عن التفكير الإنساني و تجاربه العلمية والتخلي على بعض القيم التي لم تعد مناسبة، حاول بعض المحللين و المختصين في تنمية الموارد البشرية، تقديم بعض النماذج التي تدعونا إلى التعرف على ميكانيزمات التحلي بالقيم و العادات البديلة الناجحة، الدالة على خصوصية البناء الثقافي القاعدي المتناسق، و المناسبة لثقافتنا المجتمعية التي تعزز السلوكيات الحضارية و تؤمن بالجوودة و الفعالية، و تترسخ من خلال التحويلات الضمنية في سبل و مناهج الأعمال الإنتاجية الفكرية و الإبداعية، على أساس أنها حركة تفاعلية ديناميكية لفكرة نفعية تنمي الدافعية للعمل الجاد و المتواصل. ما يعني أن هناك علاقة جدلية متبادلة بين التكنولوجيا و النمو المعرفي و الثقافي للموارد البشرية؛ أي أن التكنولوجيا هي مفتاح واسع للثقافة، وأداة اقتصادية قوية وفعالة، تحقق أشياء كثيرة، من أهمها تنمية الجوانب الثقافية والاقتصادية للعامل، حيث أنها تزيد من مهارته، وتصلق مواهبه المختلفة، وتعمل على إثراء تقنيات العمال لاحتواء التحديات والرهانات موازاة مع النمو التكنولوجي السريع؛ الذي عجل بإعادة هيكلة المؤسسات الخفيفة - ذات الإنتاج الخفيف - فمعظمها إن لم نقل جميعها مؤسسات خاصة خارجية تغزو الأسواق الداخلية. و بالرغم من كل الجهود المبذولة من طرف الدولة، في إرساء قواعد الإنتاج

الحلي، وتوفير الإمكانات المادية، و نقل أحدث التكنولوجيات، والكفاءات و الخبرات اللازمة، حتى أصبحت الآن تؤمن بأن النجاح في سياسة التنمية المستدامة يتم بإرساء نظام المؤسسات الخاصة الوطنية بدل العمومية. يأتي كل هذا تحت وطأة الإنتاج الضخم واقتصاد السوق العالمي وتحت الضغوطات والتحديات التكنولوجية العالمية. حيث أصبحت المؤسسات الوطنية الخاصة تستغل الفرص القليلة المتاحة لها، لتأخذ مكانا لها في هذا الجو التنافسي الحاد، محاولة الجمع بين الإمكانات التكنولوجية المتاحة و الكفاءات البشرية المحلية، والمحافظة على مبادئ التوازن و الفضيلة التي لم تعرفها البلدان المتقدمة في مراحلها الأولى لبروز قوتها الاقتصادية. ومالا شك فيه أن الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا سيفرض على المؤسسة و العامل على السواء التعامل معها، على اعتبار أن التكنولوجيا هي تقنية وقيمة في نفس الوقت تتطلب معرفة فنية، كما أنها ليست حيادية لأنها تحمل قيما ومعايير جديدة غريبة عن ثقافة مؤسساتنا المحلية. فقد تتفق أو تتعارض مع ما اعتاد عليه العامل خصوصا. هنا ينبغي طرح التساؤل التالي:

إلى أي مدى تؤثر التكنولوجيا على تغيير أو تعديل في الممارسات والسلوكيات التي تعتبر نتاجا للقيم الثقافية والاقتصادية الراسخة لدى العامل داخل المؤسسة الجزائرية؟ وللوقوف على مدى أهمية هذه القيم والمعايير إيجابا أو سلبا بالنسبة للمؤسسة كتنظيم أو بالنسبة لمواردها البشرية كمحرك رئيسي للعمليات الإنتاجية. اشتقت مجموعة من التساؤلات الفرعية في شكل مؤشرات واقعية لتسهيل إمكانية التحكم والسيطرة الميدانية لمتغيرات الموضوع وقد شملت الأبعاد التالية: هل تؤدي المستحدثات التكنولوجية إلى: - تغيير نظرة الموارد البشرية إلى قيمة العمل؟

- تغيير نظرة الموارد البشرية إلى قيمة الوقت؟
- تغيير نظرة الموارد البشرية إلى أهمية بعد الآلة؟
- ارتفاع نسبة وعي الموارد البشرية بأهمية تنافسية؟

2 - الفرضيات:

الفرضية الرئيسية: كلما زادت وتيرة التقدم التكنولوجي كلما أدى إلى تقدم وعي الموارد البشرية بالقيم الثقافية والاقتصادية.

الفرضيات الفرعية:

- يؤدي استخدام التكنولوجيا إلى تغيير القيم الثقافية؛
- ✓ كلما توفرت التكنولوجيا كلما زادت قيمة العمل لدى العامل.
- ✓ تحدث التكنولوجيا العالية تغييرا إيجابيا في تسيير الوقت لدى العامل.
- يؤدي استخدام التكنولوجيا إلى تغيير القيم الاقتصادية؛

- يؤدي توفر التكنولوجيا في المؤسسة إلى:

- ✓ تغيير نظرة العامل إلى قيمة وبعد الآلة.
- ✓ ارتفاع نسبة الوعي بأهمية التنافسية.

3- الأهداف العلمية والعملية: تحاول الباحثة فهم أبعاد الظاهرة وتداعياتها الآني والمستقبلية، وهي تتطلب دراسة طويلة المدى، وتعتبر هذه المرحلة الخطوة الأولى في معرفة على الأقل التراث النظري وأبعاده العلمية والواقعية في المؤسسات الجزائرية. كما تحدف إلى إبراز الحتمية التكنولوجية وتحدياتها، واستبعاد عنصر الخيار كحل غير وارد في مجال العلم والمعرفة، لأنها أصبحت من المعايير التي تقاس بها نسبة تطور المجتمعات. و من ثم نسعى إلى إبراز أهمية اكتساب المعارف التكنولوجية الجديدة، التي تضفي بدورها قيما جديدة ومرنة للمورد البشري وتساعد في تنمية وعيه الدافع إلى إنجاز الأعمال بأفضل السبل المتاحة، وفي وقت زمني قياسي وبالشروط المناسبة. هذا فيما يخص الأهداف العلمية أما الأهداف العملية فهي:

استجلاء نمو وعي المورد البشري بالقيم الثقافية، التي حددت في قيمة العمل و الوقت، ومدى تطبيقها في المؤسسة الجزائرية.

معرفة مدى اكتساب واستعمال المهارات الاقتصادية، كقيم مستجدة في ميدان العمل، التي حددت في قيمة الآلة، وقيمة التنافسية، التي تعتبر من بين المقاييس والمبادئ الاقتصادية العصرية لنجاح المؤسسات.

4- أهمية التكنولوجيا في المجتمع الحديث:

تشابك النظم الاجتماعية بحيث لا يمكن فصلها عن بعضها، باعتبارها أجزاء عامة من الثقافة، في علاقاتها المتبادلة تؤدي إلى قيام نمط ثقافي تتداخل التأثيرات بين الظواهر الناتجة عن تفاعلها؛ بحيث لا يمكن تفسير أو تمييز نتائج و مخلفات ظاهرة عن أخرى. فمن أبرز التغيرات الحاصلة نتيجة التطبيقات الواسعة لوسائل التكنولوجيا في مجالات مختلفة هي انتشار الصناعة، و توسع المدن أكثر على حساب الريف ما أدى إلى ظهور نمط حياة اجتماعي حضري بدل النمط الريفي، و الذي ترتب عنه هو كذلك آثار فرعية، نذكر أبرزها، التقسيم الاجتماعي للتغير التكنولوجي من حيث إمتلاك السلع التقنية المتطورة كعلامة للتمييز الاجتماعي، بالإضافة إلى خروج المرأة إلى مواقع العمل لتحل مكانة وظيفية ثانية في المجتمع؛ بما أن التكنولوجيا سهلت لها ترتيب أمورها الأسرية. و من ثم أحدث تأثيرا عميقا في النظام الأسري، وغيرها من التأثيرات التي سنتناول بعضها بتفصيل؛ ولا يمنع ذلك ذكر ما واجهته التغيرات الاجتماعية من مقاومة وعدم التقبل لها من قبل الكثير من فئات وأفراد المجتمع، و بانتشار التكنولوجيا، وجد المشرعون أنفسهم ملزمين بوضع أسس التوافق والتلاؤم الإجتماعي بهدف التقليل أو تجنب الصراعات، غير أن هذا لم يجد من ظهور أمراض إجتماعية كثيرة؛ كالشعور بعدم الإستقرار والأمن، و إرتفاع معدلات الغياب في المؤسسات، و التمارض، و التعتل، و الطلاق، و السرقة، و القلق والضيق وغير ذلك... (كرانبرج ملفين و وليام داقنبوث: 1975، 35)

- **ظهور المدن الكبيرة:** يقول Donald.J.Bougue " أن المدن العظمى قد أصبحت أساس التنظيم الاجتماعي و الاقتصادي للمجتمعات الصناعية و سمة من أهم سمات ثقافتها "
- **تعدد أوجه الإستعمارات:** طمعا في ثروات الدول المتخلفة و خلط مفاهيم المعونة الاقتصادية و المعونة العسكرية، فالمعونة الحقيقية لا تكون نوعا من المساومة بسلعة ما، بحيث كانت من قبل بالقمح و الغداء، و أصبحت الآن بالتكنولوجيات الحديثة.
- **المؤسسات الجديدة:** التي تتلاءم و المهام الجديدة و المتطلبات التي يصوغها التغير التكنولوجي و التأكد من أن المؤسسة تتضمن القيم التي تعتقد فيها و تحقق الأغراض التي نعتبرها صحيحة. و تكون إلى حد كبير في إطار التحكم البشري، وهي مسألة كيف أكثر منها نوع و من

بين هذه المؤسسات نجد الشركات المتعددة الجنسيات التي تعتبر القوة التنافسية الخارجية للمؤسسات المحلية (كرانزبرج ملفين و وليام داقنبوث: 1975، 34-74)

■ **قيام الرأسمالية:** أوجد حافزا أساسيا لإحداث ثورة في ميدان تكنولوجيا الإنتاج، كان المنتج المخترع الناشئ أعطانا الطاحونة البخارية، وبدورها أنتجت النظام الرأسمالي الصناعي، الذي عمل على تغيير الهيكل الاجتماعي والسياسي، ما أدى إلى تسهيل الإنتاج الوفير وبالتالي تحقيق التكنولوجيا الحديثة.

■ **توسع نظام السوق:** نتيجة للنمو المتزايد الوفير في الإنتاج الكبير و تنوع السلع، مما أدى إلى إبتكار أساليب جديدة وإتخاذ السوق إتجاهها أتوماتيا جديدا لإرضاء جمهور المستهلكين وترويج السلع بشتى وسائل النقل و الإتصال والإشهار أصبحت بعض السلع ضرورية، مما أدى إلى تغيير إتجاهات سلوك الإنفاق و الاستهلاك، وتحديد نوعية وكمية الطلب. (كرانزبرج ملفين و وليام داقنبوث: 1975، 35)

■ **الحساب الاقتصادي:** أو فكرة الرشادة الإقتصادية، هي الحساب أو التفضيل بين مختلف الإمكانيات المتاحة الذي أصبح أمرا ضروريا يدعم النظرية الإقتصادية في كيفية إتخاذ القرارات المتعلقة بإنتاج أكبر قدر من الربح وأقل خسارة بإختيار وسائل الإنتاج المناسبة والكفاءة الفنية لعناصر الإنتاج وبذلك أصبح الحساب الاقتصادي جزء رئيسي من حياة المجتمع (حازم البيلوي: 1972، 81).

■ **قيام العلوم و إزدهارها:** أصبحت قوة تاريخية عظمت، بسيادة الوعي الاجتماعي في مناخ علمي، ونظام دافع متزايد يوجهنا نحو مجتمع يتميز بدرجة كبيرة من التنظيم والسيطرة. و ساهمت التكنولوجيا في نشأة قطاع جديد وهو قطاع صناعة المعرفة يضم رجال الأعمال والمقاولين ولعلماء والباحثين الفنيين، مبرمجي الكمبيوتر المستشارين... وغيرهم من أصحاب المهن التي تعتمد على التفكير، وأصبح معمل الأبحاث والمخابر العلمية بصورة متزايدة عملا منفصلا يقوم بالعمل البحثي على أساس التعاقد لحساب العديد من الزبائن الصناعيين، ومن ثم فإن كل زبون قد يكون في حاجة إلى " مدير تكنولوجيا " كما أثر المناخ العلمي والتكنولوجي بصورة واضحة على هجرة الأدمغة من الدول المتخلفة لإنعدام الجو المناسب أو المساند للبحث وإشباع الرغبات والشغف العالمي. (كرانز برج: 1975، 35-63)

■ **إنتشار مفاهيم جديدة (ثقيلة) عالمية :** على سبيل المثال لا الحصر، الديمقراطية يقول فيها Lwis Mamford : "إنني أوضحت الميزات العبقورية التي نتجت عن تقنياتنا المبنية على أساس علمي لا يمكن المحافظة عليها، إلا إذا رجعنا إلى قطع النظام كله عند نقطة تسمح بالتبادلات البشرية، و التدخلات البشرية والأهداف البشرية، لأغراض تختلف كلية عن أغراض النظام نفسه، ولو أن الديمقراطية لم تكن قائمة في المرحلة الحاسمة الحالية لكان لزاما علينا أن نخترعها لكي ننقذ روح الإنسان، ونحني ثمارها". (كرانز برج، 1975، 53) ولكن يبقى هذا المفهوم نسبي يعبر عن رأي من الآراء، كما نجد مفاهيم أخرى لا يفهم معناها إلا المتخصصين مثل البيروقراطية، ومفهوم العلمنة التي تشير إلى التوسع المستمر والسريع للمعرفة العلمية بفروعها وتطبيقاتها التقنية في إنتاج السلع و الخدمات و مفهوم السيبرنطيقا: Cybernetics وهي علم التحكم الآلي في الأحداث وإمكانية التنبؤ لها وهي في الحقيقة أساس نظري الأتمتة Aoutomation أو السوسيو سيبرنطيقا: وهو علم التحكم في السلوك الإنساني، ويعتبر NorbertWiens أب السيبرنطيقا الذي حاول نقلها إلى دراسة الإنسان ويقول: "إذا أمكننا التحكم في سلوك آلة " صنعناها، يمكن أن نتحكم في سلوك إنسان ما ". (عصار: 2002، 35-95) والمفاهيم التي صاحبت تقدم التكنولوجيا كثيرة لا يمكن حصرها مثل الأنترانات Intranet وهي شبكات المعلومات الداخلية، Teleworking العمل عن بعد الإنسان الآلي، العولمة، التنافسية رأس المال البشري أو المورد البشري...

■ **انقسام العالم اقتصاديا وسياسيا:** تعددت التسميات والقالب واحد، فهناك من يسميه "شمال، جنوب"، "المتقدم، المتخلف أو النامي"، "الغرب، العالم الثالث"... المتفق عليه أن هناك تحلف واضح نتيجة لعدة عوامل من بينها التطورات التكنولوجية التي زادت الهوة توسعا. وفرضت قضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الفكر العالمي، والتي تتمثل في تحرير الشعوب من الاستغلال والتخلف، بعد سيادة سياسة التكتلات الدولية إقليميا و اقتصاديا وعلى حد تعبير **إدجار تين** " تستهدف التنمية تحقيق التكامل بين الإصلاح التنظيمي والإصلاح التكنولوجي" أصبحت التكنولوجيا في هذا العصر تنتمي إلى كل الدوائر المجتمعية، جميع أنواع المؤسسات الأسرية، الإنتاجية... في كل وقت و مكان، فهي من العناصر الحيوية الأساسية التي تساعد على تنمية القدرات البشرية على التغيير السريع.

4-1- التكنولوجيا وتغيير السلوك التنظيمي في المؤسسة: إن تناول موضوع التكنولوجيا في ضوء علاقتها بالمحتوى القيمي الثقافي لأعضاء المؤسسة، أمراً في غاية الصعوبة، لأنه يستدعي تفسير السلوك التنظيمي، الفردي والجماعي المتداخل من جهة، والتأثير الذي يحدثه التغيير التنظيمي على سلوك الفرد وجماعة العمل، سواء كان تغيير هذا السلوك مطلوباً في مراجعة المهام والعمليات اللازمة لتحقيق العمل، أو في الهيكل التنظيمي، أو في إستراتيجيات العمل.

فالتغيير التنظيمي المخطط الذي يقوم على جهود مستمر من طرف الخبراء في السلوك التنظيمي، الذي يهتم بتنمية مهارات الأفراد، وتهدف إلى فهم و تفسير والتحكم في سلوكياتهم، على إعتبار أن التكنولوجيا والمعارف الجديدة، هي أهم العوامل التي أثارت الاهتمام بإعادة الهندسة. حيث زاد إدراك المؤسسات بالتكنولوجيا الحديثة التي تسمح لها بالتعديل الجوهرى للعمليات التنظيمية؛ وذلك بهدف تحقيق تحسينات أساسية في عوامل مثل: الوقت، التكلفة، الجودة، الخدمة...، بمعنى أن العمل يعدل ليناسب القدرات التكنولوجية بدلا من جعل التكنولوجيا هي التي تتناسب مع الوظائف الحالية. كما تهدف إعادة الهندسة إلى تحقيق تخفيض عدد الخطوات الوسيطة في عملية ما، لجعلها أكثر كفاءة، بتخفيض متطلبات العمالة، والتخلص من العمالة الزائدة، وتخفيض نسب الأخطاء، وإسراع إنتاج المنتج النهائي. و تعمل على تقوية وتضافر الجهود بين الأعضاء القائمين بالعمل في وقت واحد، بدلا من العمل المتتابع في العملية الواحدة مما يخفض فرص الصراع وسوء الفهم. (رواية: 1999، 11-14) في المقابل نجد أن السلوك التنظيمي الذي يتأثر بقيم الإدارة والثقافة التنظيمية يسعى إلى تعديل المعايير الثقافية، والأدوار، من خلال دراسة شخصية الأفراد في مجال العمل، و إختيار الشخصية المناسبة للقيام بالعمل المناسب، ودراسة السلوك الجماعي في المؤسسة التي تكونها المؤسسة لتسهيل إنجاز المهام وتحقيق الأهداف.

ومن ثم فإن المؤسسة تكون جماعة العمل الرسمية، وتحدد دور كل فرد تفادياً لأي غموض أو صراع، كما تسن القوانين والمعايير التي تنظم شؤونهم الفردية والجماعية. تحمل جماعة العمل معايير اجتماعية وثقافية تتصف بالانساق والقدرة على تنبؤ السلوك، وتسمح بالقيام بالأعمال اليومية

دون أي تعطيل أو انقطاع، كما ينمي أعضاء الجماعة اتجاهاتهم وفقا للمعتقدات والقيم الخاصة بهم وبالمؤسسة، والتي تؤثر بصفة مباشرة على سلوكياتهم، وتصيح هذه الاتجاهات المشتركة أساس تكوين القيم المعايير الخاصة بجماعة العمل، ويتم الإذعان إليها والتمسك بها وتطبيقها في سلوكياتهم.

في هذا الإطار قام henrisavall، بالمعهد الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات والتنظيمات ISEOR سنة 1976، بدراسة الفرضية الأساسية لتحليل الاجتماعي الاقتصادي، يبحث في زيادة تقاطع بين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المتطابقة، فهذا المنحى الاجتماعي والاقتصادي يقوم على افتراض أن ظروف الحياة في العمل تخلق بعض الاتجاهات والسلوكيات الفردية والجماعية لدى العمال ويؤكد على وجود توازن ما بين النسق المزدوج [البنى - السلوكيات] ومستوى التشغيل السيئ. تعتبر هذه النظرية أن المؤسسة هي مجموعة معقد تشمل خمسة أصناف من البنى: " الفيزيائية، التكنولوجية، التنظيمية و الديموغرافية والذهنية ". وهذه تدخل في تفاعل مع خمسة أصناف من السلوكيات الإنسانية " الفردية والجماعية لنشاط ما، قطاعية، الجماعات المتشابهة، وكل المجموعة الإنسانية للمؤسسة. " (Henris : 1981، 132-0).

هذا التفاعل الدائم بين البنى والسلوكيات هو الذي يخلق الحركة والنشاط والدوافع إلى التغيير والتطوير في العمليات الإدارية والإنتاجية، بما يتناسب والمستجدات التقنية الحاصلة في المؤسسة، وبالتالي تغيير القيم الثقافية للموارد البشرية التي تجسد في السلوكيات اليومية في العمل التنظيمي، من أجل التحكم في عمليات إعادة الهندسة وإعادة الهيكلة وإدارة الجودة التي تتطلبها المؤسسة لضمان بقائها واستمراريتها.

ومن بين هذه التغيرات والتحولات العميقة التي تحدثها المؤسسة نتيجة للتطورات التقنية والثقافية التأهيلية على مستوى هيكل المؤسسة وعملياتها الإنتاجية هي كالتالي:

1- تغيير البنية الوظيفية في المؤسسة التي نظم ثلاث بنى هي: **بنية الإدارة العامة** أو مجموعة اتخاذ القرارات.

البنية التقنية وهي فئة ألياقات البيضاء بما في ذلك الخبراء والمهندسين والمشرفين ذوي الخبرة الكبيرة في الشؤون التقنية والتسيير والمالية والمحاسبة والتنظيم والتي تشارك بالضرورة في عملية اتخاذ القرارات. والبنية الصفراء: أو العمال على خطوط الإنتاج أو المنفذين للتعليمات والأوامر.

2- إعادة تصميم الوظائف وإثرائها بضم عدة وظائف في عملية واحدة وإعطاء الفرد سيطرة أكبر، بحذف المراجعة والفحص غير الضروري، تماشياً مع التوزيع الجديد للعمل و المدخلات التقنية المساعدة في التحكم في العمليات الثانوية والروتينية.

3- تطور الجانب الإداري التنظيمي، الذي يهتم بالموارد البشري ويعتني بتنمية مهاراته وزيادة معارفه ومواهبه الإبداعية تماشياً مع ونأثر التقدم التقني.

4- عمقت الإدارة المعاصرة من الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة لتحقيق الفوائد الرئيسية والتي يمكن حصرها في الإنتاجية العالمية والجودة الأفضل والتكلفة الأقل، والقدرة على التنويع والتحديث، الاستجابة الأسرع لتقلبات السوق والوصول الأسرع للعملاء، والتواصل الإيجابي مع الموردين. (علي السلمي: 0012، 25)

5- ساهمت برامج الكمبيوتر وشبكات المعلومات و الانترنت، وهندسة تشغيل الحسابات الجديدة، التي تسمح بإمكانيات هائلة في السعة والذاكرة والسرعة على تناقص أعداد العاملين اللازمين للإنتاج رغم زيادة الكميات المنتجة بفعل ارتفاع الإنتاجية.

6- استخدام أساليب علمية متعددة لتهيئة الظروف للاستقبال التكنولوجيات الجديدة والاستفادة منها إلى أقصى درجة، ما وجه المؤسسة إلى إعادة النظر في مواصفات أعضائها وقدراتهم المهنية والفنية والسلوكية المناسبة لمتطلبات العصر.

7- توجهت إدارة المؤسسات إثر الثورة التكنولوجية إلى استحداث أساليب جديدة تراعي التوسع في استخدام شبكات المعلومات الداخلية Intranet، والتوسع في أساليب العمل في بعد Teleworking والتوسع في إسناد الأعمال إلى الغير من أجل تخفيض أحجام العمالة وتوفير الجهد، بالتركيز على الأعمال ذات القيمة المضافة العالية. (دروكر: 9981، 522)

8- توضيح إستراتيجيات المؤسسة، ونوع العمل الذي تقوم به بدقة، وتعريف عملائها، والتوسع في الترابط مع الموردين بإدماج نظم الإنتاج مع برامج التوريد للتخلص من المخزون، واستثمار تكنولوجيا المعلومات في تطبيق نظم الإنتاج في الوقت. وتسعى إلى جانب ذلك في إطار التنافسية الخارجية والداخلية إلى نظام الإنتاج الضعيف الذي استحدثته شركة تويوتا اليابانية بجمعها بين كفاءة فرق العمل والآلات الحديثة لتحقيق إنتاجية أعلى، مع وضع حساب لتفادي مقاومة الأفراد لهذه التغيرات. (السلمي: 0012، 24)

إن عملية تغيير المكانة وإدخال تقنيات جديدة، تتطلب توفير مهندس متخصص وقيمة نقدية لاقتنائها وتتم العملية، ولكن تهيئة البيئة لاستقبال هذه التكنولوجيات من حيث تنمية الموارد البشرية وتغيير العادات و السلوكيات المتأصلة في عدد كبير من أعضاء المؤسسة، يتطلب مجهودات إستراتيجية علمية، تأخذ بعين الاعتبار كل المتغيرات الرئيسية والثانوية الداخلة في خصوصية الفرد والجماعة. بحيث أضحت هذه العملية من أعقد الأمور التي تعالج في المؤسسات، كما استدعت اهتمام الباحثين والمنظرين التي قدمت لنا بعض التفسيرات من بينها:

" إن العمل على تغيير العادات والسلوك يتطلب الاعتراف بالفضل، كما يستلزم منح المكافآت، وكل شيء فيما عدى ذلك فهو وعظ وإرشاد... ففي اللحظة التي يتحققون فيها من أن الهيئة تقوم بمكافآتهم عن السلوك السوي، فسوف يقبلونه " ويترسخ فيهم مع مرور الوقت. كما يوضح لنا **بيترف دروكر** مدى صعوبة تغيير ثقافة الفرد وعاداته المتأصلة في هذا المثال الواقعي فيقول " كان **كونراد أديناور** في العشرينات يتعرض لأشد الاعتراض على ألمانيا **فايمر** Weimar Germany بسبب قيمها البرجوازية وحشعها وماديتها وعبوديتها للمال والأعمال وعندما أصبح مستشارا لألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، بذل قصارى جهده متعمداً لأن يعيد برجوازية ما قبل عهد هتلر التي كان يكن لها كراهية مريرة، وعندما انتقده التقدميون أجاب: إن ألمانيا قبل هتلر وبغض النظر عن نقائصها، هي الثقافة الوحيدة التي يعرفها الألمان الذين مازالوا يؤدون دورهم، وليس لنا من

خيار إلا أن تستخدمها في بناء ألمانيا فيما بعد هتلر الجديدة ". (دروكر: 1998، 2942-97) وهذا المثال يحمل في طياته أبعاد كثيرة، من بينها:

- صلابة الثقافة من حيث رسوخ مقوماتها في أذهان أفراد المجتمع الألماني، وصعوبة إدخال بدائل أو تغيير بعض عاداتهم.
 - وكيف أن الثقافة الألمانية التي تشوبها كل تلك النقائص والقيم غير المرغوبة استطاعت أن تقوي شوكتها بعد الحرب، ماذا لو تقارب ونضع في نفس الصورة الواقع الثقافي لقيمتنا الاجتماعية؟.
 - إذا أردنا تغيير العادات فلا يمكن تغيير الثقافة التي تحوي أنماط تؤثر في تكوين وعي الفرد الوجودي.
- تبقى المؤسسة تهتم بشكل دائم بالسلوكات الجماعية و الفردية، خاصة بعد أي تعديل أو تجديد في بعض الماكينات أو المعدات التكنولوجية التي تغير بطريقة غير مباشرة و أحيانا بلا وعي في سلوكات الموارد البشرية. لكن مسألة تغيير الثقافة المكتسبة و إن صح التعبير مسألة تغيير القناعات المجتمعية الثقافية المجسدة في شكل سلوكات يومية، تحدد في كثير من الأحيان فائض القيمة و الإنتاجية الخاصة بالمؤسسة.
- لذلك يتوقف نجاح المؤسسة على الثقافة الفردية و الجماعية، التي تنتج تلك الفائدة من عملية التغيير التكنولوجي.

4-2- الآثار المترتبة عن التغييرات التقنية والثقافية في المؤسسة: إن المعارضين لاستخدام التكنولوجيا، بوصفها قد تؤدي إلى فساد القيم و ينادون بالتصدي للتكنولوجيا، إنما يعيدون إلى الذاكرة المعارضين الذين ظهوروا إبان الثورة الصناعية في إنجازات وطالبو بتخريب الآلات، للتخلص من المشكلات الاجتماعية المصاحبة، وأن زيادة التكنولوجيا تكون بالضرورة على حساب الأطر القيمة، وتخلق صدام بين المعايير والنظريات العلمية. (خاطر: 2002، 012-002)

في حين أن الاختراعات والتقنية والتجديد يتم من خلال الغزو العلمي لبناء المعايير القيمية، ويقويها إذا تم التكيف معه، وببذل الجهد الفكري والعلمي الرشيد في مسيرته، فمرونة التكنولوجيا تعني أن تأثيرها يتوقف إلى حد كبير على قيم الإدارة والثقافة التنظيمية التي تحضى بالاعتبار والتقدير، وأن التبدل التقني يتطلب كشرط مسبق التقبل الثقافي. و إلا سوف تعاني المؤسسة من الصدمة الثقافية التي تحدث نتيجة التغيرات المفاجئة في أنساق القيم السائدة واستبدالها بأنساق قيم مرنة جديدة، فتعكس بذلك مجموعة من التغيرات والمشاكل التي تؤثر مباشرة في المؤسسة وأعضائها وتمثل في التالي:

- انقسام أعضاء المؤسسة بفعل تكنولوجيا المعلومات والتنافسية إلى فئتين: * فئة التقنيين المسيطرين على التكنولوجيات الجديدة و المستفيدين من عوائدها الهائلة. * وفئة العمال البسطاء المنفذة لتعليمات الفئة الأولى دون فهم أدنى فكر عمى يحدث في العمليات، وهو ما أسماه ماركس بالاغتراب، يحدث نوعا من الصراع الخفي، أو محاولة الانتقال والالتحاق بالفئة الأولى وهو التفكير الإيجابي المطلوب.

- تقلص فرص العمل للموارد البشرية والاتجاه المتزايد إلى تخفيض القوى العاملة في منظمات الإنتاج خاصة ما يزيد ارتفاع نسبة البطالة.

- الميل للمحافظة على الامتيازات، حيث تظهر المقاومة للتغير من قبل الأفراد الذين يخشون زوال مصالحهم، يقول فوستر: «أن العمال قاموا بتحطيم الآلات في بداية الثورة الصناعية حيثما أخذت الآلة البخارية تأخذ محل الآلات اليدوية، لهذا قاوم العمال عملية التحديث الصناعي خوفا على مناصب عملهم».

- مقاومة الثقافة التقليدية لعمليات التجديد المادي والمعنوي بوجه عام، مثلا: تعطيل دور المرأة في المجتمع و تهميشه... (محمد الدقس: 1987، 98-92)

- ارتفاع تكلفة المخترعات التكنولوجية يحول دون تحقيق التنمية والتغير لأن توفر الرغبة لا تكفي، فالوعي الاجتماعي بأهمية المنتجات وضرورة اقتنائها لكن القدرة المالية تمنع تحقيق ذلك، يحدث نوعا آخر من الصدمات التي تخلق بدورها ظواهر سلبية عميقة. (محمد الدقس: 1987، 223)

- ويعلق إيلول بقوله " أن النظام احتزل كل شيء مما في ذلك أهدافنا وغاياتنا إلى وسائل... والأشياء التي في الطبيعة وفي طبيعة الإنسان تندرج تحت فكرة الاستثمار أو الاستغلال الصارم الذي لا يلين " وهو بكلمته هذه يختصر كل التعبيرات التي تبين التوترات التي أحدثتها التكنولوجيا وتأثيراتها الجانبية. (كرانزبرج: 1995، 93)

و ما تم إدراجه من آثار التكنولوجيا على المؤسسة لا يوضح جميع الأبعاد، لأن هناك الظواهر الأخرى التي لا يتسع المقام لذكرها لأنها تستحق التحليل و التفسير عند ذكر أي منها. لذلك اقتصرنا على توضيح بعض منها محاولين إظهار أهميتها في المؤسسة المحلية و فهم بعض التغييرات القيمة الثقافية و الاقتصادية التي أصبحت من التحديات البارزة للموارد البشرية.

3-4- آثار التكنولوجيا على المؤسسة الجزائرية: نظرا للموقع الاقتصادي الذي تحتله دول العالم النامي، أحست بضرورة القيام بعدة استراتيجيات تسمح لها بالانتقال أو التحرك في مسار يعدها عن التبعية التي تسهم بدورها في تعطيل حركة التقدم الفعلية. و من بين الخطط التنموية التي اعتمدت عليها هي سياسة التصنيع الواسعة التي جعلت للعالم التكنولوجي الأولوية، و هو ما تجسد في القرارات الرسمية.

3-4-1- إرادة التصنيع في الجزائر: يفسر تأخر الاقتصاد الجزائري في إنتاج التكنولوجيا إلى الفترة الاستعمارية بالدرجة الأولى، حيث لم تسمح فرنسا إلا بعد الحرب العالمية الأولى بأن تكون للبلد سياسة تعليمية واسعة، مع التدريب المهني الموجه نحو البناء والأشغال العمومية أو نحو المعالجة الأولية للمعادن. كما أن أي شيء من قبيل صناعة السلع الرأسمالية كان لا يناسب الوضع

الاستعماري. فما كان للسلطات الجزائرية بعد الاستقلال إلا أن تضع إستراتيجية للتنمية الشاملة ترجمت في عدة قرارات وبرامج أهمها:

1- برنامج طرابلس: الذي يعتبر أول وثيقة رسمية لسنة 1962، فركز على الخطوط العريضة التي تتعلق أساسا بالمحافظة على الاستقلال الوطني بتأميم كل المؤسسات التي كانت تابعة للمصالح الأجنبية وإتباع الاتجاه الاشتراكي كنظام خاص تسير عليه كل المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية (هني: 1991، 12)

ويهدف برنامج طرابلس إلى تلبية احتياجات الصناعة والزراعة الحديثة، دون إهمال عملية تطوير الكفاءات والمهارات الفنية التي يحتاجها كل من القطاعيين، وركز أيضا على تدخل الدول لتوجيه النمو الاقتصادي بما يخدم مصلحة المجتمع ويتمحور هذا التدخل بشكل أساسي على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج (ميثاق طرابلس، 1962، 33-44)

2- ميثاق الجزائر: هو ثاني وثيقة اعتمدها الجزائر لدعم مسارها الصناعي، بإتباع النهج الاشتراكي على إقامة مجتمع صناعي كقاعدة لبناء صناعة ثقيلة بالجزائر، والاعتماد على التكنولوجيا الحديثة. و توفير مواد الاستهلاك المحلي الذي يسمح بتخفيض الواردات، ورفع الصادرات لهذه الموارد طبقا لما تسمح به الربحية العامة للمؤسسة ما يؤدي بالضرورة إلى خلق مناصب شغل جديدة. (ميثاق الجزائر: 1976، 74).

3- الميثاق الوطني 1976: وحسب ما جاء في إحدى فقراته بإرساء قواعد للصناعات الأساسية، التي تمكن إقامة صناعات جديدة، يسمح توسيعها بخلق ديناميكية تنموية في الاقتصاد بصفة عامة. (الميثاق الوطني: 1976، 245) من ثم كانت البرامج والمواثيق القانونية تتبعها تنفيذ مشاريع قاعدية استلزمها إقامة هياكل قطاع البحث أكاديمي وقطاع الإنتاجي الصناعي. فأغلبيتها قد أنشئت بعد الاستقلال، عند نهاية الثمانينات بلغ عدد مراكز البحث التابعة للديوان الوطني للبحث العلمي اثني عشر مركزا وطنيا وسبعة وعشرون مركزا آخر للبحث على المستوى الوطني.

تشمل العلوم الطبيعية، والعلوم الدقيقة، والإنسانية، كما يسجل عليها أنها هياكل للتدريس أكثر منها للبحث، والبحث يجري بدون انتظام، وأحيانا بدون توفر أدنى الشروط. أما هياكل قطاع الصناعة، فاهتمت الجزائر بإنشاء نسيج للصناعة في ربوع وطنها مركزة على الصناعة الثقيلة لتعميق بناء الاقتصاد الوطني، لتشييد قواعد صناعية متينة باعتمادها على التكنولوجيا المتطورة. (الميثاق الوطني، 155-9861)

4- السياسة الوطنية للتكوين والبحث العلمي: إن التكوين المهني بالدرجة الأولى هو عملية اتصال تتشكل وظائفه من كليات تحول سلوكات الأفراد، وتتوازي مع عمليات اجتماعية أخرى مثل العمل الاجتماعي الذي يهدف إلى تغيير سلوكات الأفراد على مستوى الحياة اليومية في نفس السياق يؤكد أحد المسؤولين في منظمة العمل الدولية على أن "التدريب هو العامل البشري في التنمية، وأن معظم البرامج الاقتصادية لدول العالم الثالث لا تتضمن حتى مجرد فصل واحد عن التدريب، ومن دون هذا العامل البشري لا توجد فرصة كبيرة للعالم النامي ليتغلب على المشاكل المخيفة للبطالة والعملة غير الكاملة والفقر والجوع والمرض". (سلاطينية: ع2، 9991، 711)

يرجع تاريخ ميلاد سياسة التعليم والتكوين في الجزائر المستقلة إلى سنوات السبعينات، إذ عندئذ أنشئت أول وزارة جزائرية للتعليم العالي والبحث العلمي 9711، ولقد تناسب ذلك مع انعقاد الندوة العالمية الأولى للأمم المتحدة والخاصة بتطبيق العلم والتكنولوجيا للتنمية، في الوثيقة الرسمية التي قدمتها الحكومة الجزائرية إلى هذه الندوة، آنذاك برزت معالم سياسة التعليم والتكوين باعتبارها عملية استثمارية في حد ذاتها. حتى تلبية احتياجات المؤسسات الوطنية بمختلف أنواعها ومستوياتها، بإرسائها قوانين ديمقراطية التعليم وتعميمه، هادفة إلى تقليص نسبة الأمية، ورفع من خرجي الجامعات والمعاهد العليا. (الميثاق الوطني: 155-9861) لكن رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة إلا أنها أصبحت تعاني من مشكلات أعمق كإخفاض المستوى العام للتعليم، وعدم قدرة سوق العمل من استيعاب الطلب على التشغيل.

من ثم ساهمت السياسات المتبعة على تنمية الكفاءات المجتمعية، و عملت هذه الأخيرة بدورها على تغيير بعض العادات و التقاليد و القيم المعيقة للتنمية الشاملة للبلد، فعلاقة التعليم و التكوين و البحث العلمي بالمصنع، هي علاقة تداخل و تناسق لا يمكن الفصل بينهما؛ فهي

علاقة ديناميكية تطويرية تحتاج إلى إعادة التنظيم الذي لا يتأنى إلا بالتكوين و البحث المنهجي المسطر و المتواصل. و تترجم في سياسات و مخططات قصيرة و طويلة المدى متخصصة، و تتم كل واحدة منها بعامل معين يكون في خدمة العوامل الأخرى وينميتها أيضا. ما يثير الانتباه هو أن الجزائر اهتمت في المرحلة الأولى بعملية التصنيع قبل عملية التكوين رغم أهمية أبعادها المعروفة المختلفة، كيف يمكن للعامل أن يقوم بوظيفة معينة في مصنع متعدد العمليات و المراحل من دون تكوين، وهنا تطرح مسألة الأولوية في التخطيط و تطبيق الاستراتيجيات المسطرة من دون خبرة هي أيضا!

4-3-2- السياسة التكنولوجية بالجزائر: بعد أن طوت الجزائر صفحة الاستعمار الاستيطاني لبلد واحد، تجلت بوادر استعمارات متنوعة اقتصادية وثقافية خاصة، ومن أطراف متعددة، تستغل فرصة شعب منهك، خرج لتوه من مرحلة تعمها الفوضى وعدم الاستقرار الأمني والاقتصادي. هذا من جهة، ومن جهة أخرى كانت خيارات إعادة التنمية ضئيلة لا تدعوا للتفاؤل، لأن السياسة الاستعمارية خلفت مجتمع أمة وفقير.

أمام هذه التحديات المتداخلة والعميقة، اتبعت الدولة الجزائرية النظام الاشتراكي على أساس شعارات التعاون، والمساواة والتحدي أما ما يخص التصنيع سعت الجزائر إلى تنظيم إستراتيجية طويلة المدى باتخاذها جملة من القرارات منها: النهوض بتصنيع شامل ومكثف وإقامة الصناعات الأساسية التي تشكل دعامة التصنيع الحقيقي كما تشكل أحد الشروط اللازمة لضمان الاستقلال الاقتصادي. وتطوير الصناعات التي تضيف مزيدا من القيمة على المواد الأولية وتدعم دعما حاسما إنشاء وظائف جديدة. بالإضافة إلى توفير كل الإمكانيات التي تتيح إنشاء صناعات خفيفة. و توفير الظروف اللازمة للاستقلال الاقتصادي تقنيا، عن طريق البلوغ التدريجي إلى أعلى مستويات التكنولوجيا بحثا عن ترقية الإنسان ببلوغ كافة الميادين التي يصاغ فيها التقدم. (البيان الوطني: 9761، 324-255)

استنادا إلى آراء الباحثين و المختصين في المجال، فان هذا لم يحدث لأنه أصبح يتخذ شكل استعمار تكنولوجي جديد يتحكم بنسب غير معقولة في تكاليف التنمية ببلدان العالم الثالث، باحتكارهم التكنولوجيات الحديثة. ولأن سياسة التصنيع المتبعة من طرف الدولة الجزائرية لم تكن تحسب حسابا للوقت الذي تستغله في استيراد التكنولوجيا وتكوين الموارد البشرية، على اكتساب

مهاراتها والوقت الذي كانت الدول المتطورة تقدم أفضل ما لديها لتطوير صناعاتها وإبداعاتها التكنولوجية، كانت الدول النامية تغرق في استيراد التكنولوجيا التي تبتعد عن ما تنتجه الدول المتقدمة من تقنيات بأجيال. يحاول سعيد أوكيل في تحليله الاقتصادي اعتبار نموذج التنمية الصناعية الذي اختارته الحكومة الجزائرية بعد انقلاب 9651، أدى إلى التوجه حتما إلى الأسواق الأجنبية بغرض شراء أحداث المصانع والوحدات الإنتاجية الضخمة والعصرية وهو ما صرح به رسميا في الوثائق والخطب التي تؤكد ضرورة بذل الجهود لخلق - أو على الأقل - تقليص ما يسمى بالفجوة التكنولوجية التي تفصل الجزائر عن بقية البلدان وخاصة الصناعية منها. وتحقيق الاستقلال التكنولوجي، ومن ثم إنهاء ما يعرف بالتبعية في استيراد التجهيزات الوسائل والمعرفة الصناعية. (أوكيل، 1994، 314-144)

ولم تكتفي باستيراد التكنولوجيا فحسب إنما حققت رقما قياسيا في استيراد الدراسات و التصاميم، ووسائل التنفيذ والتدريب المهني. وسبق أن دفعت الجزائر في عام 9741 حوالي 800 مليون دينار جزائري أي حوالي 5٪ من ناتجها القومي الإجمالي لاستيراد تكنولوجيا أجنبية (براءات، تراخيص، وهندسة). ومقارنة بالبلدان النامية فهي تشتري 12٪ من حجم التكنولوجيا التي تصدرها الدول الصناعية، أي تفوقهم بـ 25 ضعفا بالنسبة لحصة البلدان الأخرى، ما يعني أن القدرات المالية والمادية كانت محل اهتمام المسؤولين أكثر من اهتمامهم بالموارد البشرية. رغم أنها اتبعت الأسلوب الاشتراكي الذي يدعوا إلى تقويم وتحسين مستويات العمال، مثلما تطرق إلى ذلك ماركس في قوله "القيمة المضافة تكمن في الرأس المال البشري وينبغي على الدول التي تملك هذا المورد أن تركز على تنميته و استثماره لتشغيل بقية الموارد المادية الأخرى.

3-3- النتائج السياسية التكنولوجية بالجزائر: تعددت المكتسبات والخسائر بالنسبة لجهود المبدولة في الاستراتيجيات المتبعة محليا، و انطلاقا من المراحل التي مر بها بعد الاستقلال توصلنا إلى إدراج بعضها: النتائج الإيجابية: يتضح جليا من أن سياسة الجزائر المتبعة في مجال نقل التكنولوجيا وفي مرحلة بعد الاستقلال، كانت تجربة وحسب لأنني بحثت طويلا عن بعض الإيجابيات ولم أجد تقريبا إلا النقاط التالية:

- تعدد وتطور مستويات الكفاءة المطلوبة في مختلف مراحل تصميم المشروعات الإنتاجية وتنفيذها وتشغيلها ولو بنسبة قليلة عما كانت من قبل.
- استفاد كثيرا قطاع البناء والأشغال العامة الذي أصبح أكثر ديناميكية ولعب دورا رائدا في نقل التكنولوجيا.
- بالإضافة إلى الصناعات الخفيفة التي كانت في الغالب صناعات السلع الاستهلاكية. كما شكل في هذه الفترة اهتمام الجزائر بتطوير القدرات الوطنية بالاعتماد أكثر بالتدريب والتكوين العالي، من أجل تحقيق التوافق بين كل من العلم والتدريب والتكنولوجيا استنادا إلى النصوص الرسمية مثل: " فلقد بوشر بحركة تدريب مهني وتكوين عالي المستوى واسعة النطاق اعتبارا من عام 1970 على الأخص، تناولت فئات الكفاءات اللازمة لتلبية احتياجات نظام الإنتاج. و ذلك على مستوى المعاهد والكليات بالنسبة للكفاءات العالية، وفي نطاق المعاهد التكنولوجية لإعداد الكفاءات المتوسطة الفنون أما تدريب العمال المهرة والحرفيين فهو يتم على مستوى مراكز التدريب المهني". (أوفريجة: من دون عدد، 1985، 192)

- **التأثير السلبي من الناحية الاقتصادية والسياسية :** تراكمت الصعوبات و المشاكل داخل المؤسسة الجزائرية، كما تعددت التحديات مع التقدم الفني و التقني. و رغم تعدد الإجراءات الإصلاحية إلا أن الأبنية و الهياكل القاعدية التي عانت من سوء التسيير الناتج عن انعدام المسؤولية في التكوين الفعال للعنصر البشري.
- ♦ الإفتقار الجزئي أو الكلي إلى العناصر البشرية القادرة على القيام بعملية التصنيع الواسعة بسرعة، الأمر الذي تسبب في استيراد ما يلزم من عمالة في شكل بيوت الخبرة الاستشارية والهندسية ومساعدة تقنية.
- ♦ تراجع كبير في العمالة الزراعية التي أصبحت تمثل أقل من 03% من العمالة الإجمالية عام 1971 مقابل 0,55% في 1966.
- ♦ مع خطة التنمية الرباعية الأولى والثانية بدأ النمو الحقيقي للعمالة الصناعية إلا أن هذه السياسة ومهامها كانت رشيدة فهي تحد من ظاهرة البطالة على المدى القصير وهي مشكلة تزداد تفاقم نتيجة لدور المؤسسات الأجنبية سواء المباشرة أو المختلطة.

- ◆ كثرة تنقل الكوادر والكفاءات المهنية، بسبب حدة التنافس على الأجور الممنوحة وتحول ظاهرة دوران اكتساب كفاءة معينة، في العمل بسبب الافتقار إلى الاستثمارية.
- ◆ إلى جانب ذلك فإن المستوى الفعلي للكفاءة لمجموع العمال دون المستوى المطلوب، وتظل مشكلة الخبرة الجماعية مطروحة، على الرغم من جهود المكثفة والمتنوعة.
- ◆ بالإضافة إلى ذلك فإن عدد العاملين الأجانب من أصحاب الكفاءات العالية لا يزال كبيرا.
- ◆ والأكثر من هذا فإن نشوء ظاهرة هجرة الكفاءات، مسألة أكثر عمقا مما تقدم، لأنه يمكن القول أنها الثمرة الوحيدة التي جنيهاها من السياسة التكنولوجية المتبعة منذ 04 سنة من مسيرة الجزائر الاقتصادية، وهي الآن ترحل من دون أدنى حساب.
- ◆ من الناحية المالية فإن من المهم جدا حساب تكلفة التكنولوجيا المستوردة، وإذا جمعنا المبالغ المدفوع لقاء المساعدة التقنية، ربما يكون ضئيلا جدا.
- ◆ وأدى تراكم رأس المال في الجزائر إلى توسيع و تنوع نمط الاستثمارات مما تسبب في الواقع إلى استعمال واسع للتجهيزات والسلع شبه المصنعة القادمة من الخارج، وتسببت أيضا في ازدياد المشتريات والتراخيص والدراية واستخدام العمال الأجانب في تركيب وتشغيل وصيانة هذه التجهيزات هذا ما جعل اتخاذ القرار فيما يخص اختيار الحقول التي يجب التمكن منها قبل غيرها.
- ◆ هذا من ناحية الكم أما من ناحية أخرى فلقد أوي التنوع إلى توظيف استثمارات جديدة في ميادين الإلكترونيات وهندسة الآلات الدقيقة البتروكيماويات حيث أصبح من الصعب التمكن من التحكم في الحزم التكنولوجية. (بومهرة: 2ع، 1999، 94-99)

■ **النتائج السلبية من الناحية الاجتماعية الثقافية:** بالنسبة للسلبات المتراكمة من الناحية الاجتماعية والثقافية، فهي كثيرة ويتعذر علينا عرضها، لذلك حاولت الباحثة تلخيص أهمها وتعتبر من بين عوامل ظهور الصدمات الثقافية على حسب تحليل وتفسير الباحث نور الدين بومهرة في مقالة الصدمة الثقافية.

و يؤكد ذلك الباحثون الاجتماعيون على ضرورة فهم الظروف الفنية والتنظيمية والاقتصادية العامة، كمطلب أول للدراسة السوسولوجية الجادة، من بينهم عالم الاجتماع Maxweber الذي

أوضح في كتابه نظرية التنظيم الاجتماعي والاقتصادي على الباحث أن يأخذ في اعتباره النتائج المترتبة على التغيرات التكنولوجية في الصناعة بالنسبة لحجم قوة العمل ونوعيتها ودرجة مهارتها إذ يجب أن لا تفترض أشياء دون الرجوع إلى العالم المحيط بها أو تجمع إحصاءات دون معرفة ما تنطوي عليه من دلالات، فهي تمثل في الحقيقة ظروف تؤثر في السلوك.

تعرضت الجزائر في مراحلها التنموية إلى تناقضات متراكمة منذ فترة الاستقلال؛ وكما سبق أن ذكرنا عملت الجزائر بقوة على إسرار عملية التنمية بإرساء قواعد صناعية كثيفة نتجت عنها تبعية اقتصادية واضحة المعالم، ومشاكل ثقافية اجتماعية معيقة للتنمية من بينها:

1- ظهور قوتين متناقضتين ومتعارضتين هما الطبقة التكنوبوروقراطية من جهة والطبقة العمالية من جهة ثانية، وتحلّى هذه التناقضات في: - النمو المتزايد للطبقة التكنوبوروقراطية التي استغلت حالة الشعور المترتبة عن هجرة المعمرين من جهة وسياسة التصنيع من جهة أخرى، اتسمت هذه المرحلة بنمو حالة من الشعور بالتمايز والتعالي عن الواقع الاجتماعي للمجتمع من قبل هذه الطبقة التي أصبحت تمثل، كما يرى البعض جدار تحنفي وراءه ممارسات احتكار النفوذ ومصدر لتعطيل كثير من القرارات الهامة وإفراغ التسيير من الصدق والنزاهة. يقابل هذا نمو متزايد لغضب الطبقة العاملة وإحساسها المستمر بالاغتراب والعزلة وتوزيع غير عادل للثروة، هذا لوضع أدت بالسلطة السياسية إلى تغيير في نمط تنظيم علاقات العمل بشكل جذري عرفت بقوانين التسيير الاشتراكي للمؤسسات التي أعادت النظر في مفهوم العمل والعامل، حيث تم إلغاء مفهوم العامل (الأجير) واستبدل بالعامل (المسير/المنتج).

و طبعا أثار هذا الوضع الجديد والمفاجئ غضب شريحة هامة من التكنو-بيروقراطي، اعتبرته مساسا لصلاحياتها واختصاصاتها، فلجأت إلى تبني سياسة التباطؤ و التماطل وتقوية الفرصة على أي سياسة أو إجراء من شأنه أن يدعم نظام التسيير الاشتراكي للمؤسسات بوجه خاص، لأنها الحليف القوي والمباشر للرأسمالية التي تحمل قيما منافية تماما للنظام الجديد، فحدة الصراع واضح تماما وكامن أحيانا، بذلك بدأت جسور الوفاق والتوحد تنهري وتآكل. في نفس الوقت ساهم

العمال في انتشار بعض المواقف و السلوكات السلبية، مثل الحضور الرمزي إلى مكان العمل، واستفحال ظاهرة التمييز وهدر الموارد، المال، الوقت، الأمر الذي أدى إلى تشويه السير الطبيعي للمؤسسات وساعد في تعجيل تدهور أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية. هذا يعني أن القرارات الفوقية(الرسمية)، قائمة في الأصل على افتراضات وهمية تجاهلت أهمية الإطار الاجتماعي والثقافي الموجه لسلوك وأفعال الناس المتأصل في شخصياتهم، ونمط علاقاتهم و احتمالات خطورة ردود أفعالهم نحو القرارات و الخطابات الرسمية.

2- خلال فترة الثمانينات شهدت المؤسسات الصناعية إصلاحات بلغت أوجها في مطلع التسعينات تلك السياسة التي أدت إلى ظاهرة تسريح العمال المتواصلة، والتي شملت مختلف الفئات المهنية للعمال، مكونة بذلك جيوش من البطالين و أشباه البطالين.(بومهرة: ع2، 1999، 99-091)

وتعتبر هذه الظاهرة نتائج لسياسة إسراع التنمية الصناعية التي تطرقنا إليها سابقا، في هذه الفترة اتجهت الدولة الجزائرية إلى تطبيق واسع وسريع لنظام اقتصاد السوق المخالف تماما للأنظمة السابقة. تخلت الدولة فيها عن مسؤولياتها و تدخلاتها لتغطية العجز والإفلاس الحاصل في المؤسسة الوطنية العامة، واقتنعت بجمية العولمة الاقتصادية، وتناست ذلك الشرح الواضح الذي حدث في الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسة الصناعية، التي حملت ترسبات وتراكمات سلبية تاريخية، ثقافية، و اقتصادية يصعب بما كان مسaire التطورات والتغيرات السريعة في العالم، التي أحدثت صدمة ثقافية واضحة المعالم في واقع المؤسسة الجزائرية.

وتحسبا لكل هذا أصبحت الجزائر تنحوا منحى سياسة الخصوصية، وإتاحة الفرص أكثر للمؤسسات الخاصة الوطنية بشروط واضحة تعزز سيادتها. يحاول المسؤولون و قادة المؤسسات الوطنية وإطاراتها العليا اتخاذ بعض الإجراءات قصد تحسين وضعهم كمسيرين، فعملوا على تكثيف علاقاتهم بمكاتب الخبرة و الاستشارة الوطنية منها والأجنبية، وأصبحت تحسب حساب

لكافة العمليات الضرورية للمؤسسة للوقاية أو للدخول في المنافسة العالمية، بنفس طویل و قوة تنظيمية أفضل.

5- القيم الثقافية والاقتصادية في المؤسسة الإنتاجية:

مر الإنسان بمراحل و حقب زمنية عصبية، حارب فيها شتى أشكال الضعف التي تمثلت خصوصا في الفقر المدقع، والجهل... وكل أنواع العوائق. فالتغيير التقني الذي يعتبر من أولى العوامل التي سرعت التطورات المتتالية هي إيمانه بالمعرفة العلمية والتقنية كحاجة ضرورية حضارية تغير واقعه إلى حياة أفضل، حتى سمي الإنسان بأنه حيوان تقني، لأنه لازم الآلة منذ القدم ومنه فهو أسلوب آخر للقول أن الإنسان حيوان ثقافي فتفاعلت التكنولوجيا والقيم الإنسانية الثقافية لتنتج مفاهيم وأفكار وتغير واقع المجتمعات كليا، وواقع المؤسسات بالخصوص فحلت محلها بدائل أكثر ما يقال عنها أنها مرنة وقابلة للتعديل هي أيضا.

وقصد فهم وتحليل هذه التغيرات الثقافية والاقتصادية في محيط المؤسسة وتأثيرها على سلوك الفرد العامل، حاولت الباحثة دراسة قيمة العمل والوقت، والتكنولوجيا وقيمة التنافسية كعينة من القيم الثقافية والاقتصادية، باعتبارها قيما إنسانية عالمية، تختلف النظرة إليها بين المؤسسات في طريقة اكتسابها وتلقينها، بالتالي فهي تختلف درجة تطبيقاتها ميدانيا وترجمتها واقعا في سلوك يومي.

5-1/ بعد قيمة العمل:

تختلف نظرة المجتمعات إلى قيمة العمل، وقد كانت النظرة القديمة في مجملها تنظر إلى العمل نظرة دونية، فبين أفلاطون مثلا أن العمل اليدوي من مهام الطبقة الدنيا وحدها. وسادت هذه الفكرة إلى وقت قريب، الأمر الذي حفز المصلحين للمناداة بنصرة العمال وتخفيف الأعباء عنهم وتحسين أوضاعهم المعيشية. أما بعد مرحلة التصنيع، ودخول الآلة حيز التنفيذ، وتلاشي العمل اليدوي المجهد وتوفير وسائل العيش للغالبية العظمى من الناس، وتقسيم العمل إلى عمليات جزئية

توفر الجهد والوقت، أصبح العمل يتصف بالتقدير والاعتزاز، وأصبح من أهم ركائز الاقتصاد القومي.

5-1-1- تعريف العمل: يرى Sorokin أن المهنة تعمل على تشكيل الإنسان فهي لا تحدد فقط مقدار دخله، أو تغيير من مظهره، أو تحدد ملبسه وسلوكه، بل وأيضا تشكل عملياته العقلية من إدراك وإحساس و انتباه بما يتلاءم وقدرته وظروفه، كما أنها تؤثر أيضا على معتقداته وتكيفه الفعلي وآرائه وأحلاقياته وإيديولوجيا. (السيد عبد العاطي السيد: 207، 9861) ودراسة العمل إصلاح يستخدم ليشمل الأساليب الفنية لدراسة الوسيلة اللازمة وقياس العمل التي تتضمن أحسن استخدام ممكن للموارد الآدمية والمادية اللازمة لتنفيذ نشاط معين، كما تتعدد تسميات العمل، الوظيفة، المهنة... (عبد الغفور: 872)

5-1-2-دراسة العمل في : تستخدم الإدارة أساليب فنية مثل دراسة العمل لتحسين استغلال الموارد القائمة، لكي لا تضطر إلى زيادة الاستثمارات لزيادة القوة الإنتاجية والسبب في ذلك أن دراسة العمل تختص أولا بالعملية التشغيلية، وتتناول دراسة الوسيلة وقياس العمل، ومادام أنها عملية منظمة تضمن الاستقصاء الدقيق بالملاحظة المباشرة لجميع العوامل المتصلة بكفاية عملية معينة. فإنها بهذه الطريقة تظهر النقائص، وتراقب تطورات جميع الأنشطة كقاط قوة التي تؤثر العملية قيد الدراسة فمثلا: قد تظهر الملاحظة أن وقت العامل في عملية إنتاجية ما، يضيع الوقت انتظار توريد المواد أو أنه يبقى عاطلا نتيجة تعطل الآلات أو... لذلك يتطلب مجموعة عمليات كدراسة العمل والمشرف والعمال ودراسة الآلة من جميع النواحي. فالغرض العام لقياس العمل يزود الإدارة بوسيلة لقياس الزمن الذي يستغرقه العامل في أداء العملية والمهمة، بطريقة تظهر الزمن غير المستثمر وتفصله عن الزمن المستثمر، ما يمكن من اتخاذ الإجراءات الملائمة لتخفيفه أو القضاء عليه. (عبد الغفور، 073، 972)

فالمؤسسة مجال البحث باعتبارها المؤسسة الوحيدة المنتجة للمواد والأدوية الحيوانية في الجزائر، حاولت استقطاب معظم الكفاءات الجزائرية على المستوى الوطني، ذوي التكوين الجيد. و سهرت على تدريبها في المؤسسات الأجنبية وعملت على توفير جميع شروط العمل المناسبة الفيزيائية والاجتماعية و التقنية، واتبعت النظام العضوي، القائم على إستراتيجية فرق العمل المتخصصة. فالجو الاجتماعي العلائقي يسوده التفاهم و التعاون الظاهر، على حسب الملاحظات المسجلة، ما زاد من نسبة الإحساس بالمسؤولية، و الثقة المتبادلة بين العمال والمسؤولين (الملاك)، و قلل من نسبة المراقبة والاضطرابات النفسية..

بالتالي فإن الفرضية الجزئية الأولى للبحث تحققت وبنسب عالية؛ على حسب المقاييس العالمية التي سنتها منظمة الإيزو الدولية، و هي من المؤسسات الصناعية الجزائرية الأولى التي حازت على جائزة الإيزو الدولية.

2-5/ **قيمة الوقت:** للوقت فلسفة ورؤية ومنهج فكري وسلوكي حاكم ومتحكم فيه. فهو ثروة فريدة، وإدارة الوقت مهارة، يقوم بها أي كانت طبيعة عمله. فوصفها AristoteTallis بأنه تعداد الحركة، ووصفها I.Newton بأنه شيء مطلقاً يتدفق دائماً بالتتابع و الاتساق. يعتبر القاسم المشترك بين جميع البشر، لديهم نفس الوقت المتاح أربعة وعشرون ساعة وهو غير قابل للتخزين ولا لتأجيل فهو يمضي سواء شئنا أم أبينا، والمطلوب هو استثماره واستخدامه بحكمة و رشاد.

2-5-1- **مفهوم إدارة الوقت:** "هي فن وعلم الاستخدام الرشيد للوقت، هي استثمار الزمن بشكل فعال، وهي عملية قائمة على التخطيط والتنظيم، والتنسيق والتحفيز والتوجيه والمتابعة والاتصال. وهي كمية ونوعية في ذات اللحظة ". وحتى نحسن إدارة الوقت في المستقبل علينا أن نقوم بتخطيط ذلك في الحاضر وعملية التخطيط تعني السيطرة الشبه الكاملة على كل شيء.

على أساس أن إدارة الوقت هي إدارة أندر عنصر متاح للمشروع، فإذا لم نحسن إدارته فإننا لن نحسن إدارة أي شيء آخر. (محسن أحمد الخضيرى: 71,0002)

2-2-5- أهمية إدارة الوقت: إن إدارة الوقت إدارة شديدة الذكاء، فهي تساعد وتعمل على تحقيق مناخ عمل جيد فعال، مناخ صحي يسمح بتفاعل إيجابي للقوى العاملة وللكوادر البشرية وتعطي بعدا ارتقائيا لضرورة التقدم العام لكل من العاملين والمشروع ذاته. فالقدرة غير المحدودة على زيادة الإشباع والاستمتاع الفعلية، تعطي لنا صورة كاملة عن الطريق الفائق السرعة للوصول إلى أكبر عائد وإنتاجية عالية. فإدارة لوقت تساعد على:

- تحديد جيد وسليم الاختصاصات، أي منع كل تضارب وتعارض، ومنع التدخل في أعمال الآخرين، أو الظلم الأعمى في توزيع المهام والأعمال، ومنع الازدواج في الأعمال...؛ أي تحقيق العدالة، أو القيام بأعمال المطلوبة في الوقت غير المحدد، كما تنظم الأولويات ويرتبه بالشكل الذي يساعد المشروع على: تعظيم الاستفادة من كامل الموارد، ورفع معدلات الإنجاز إلى أعلى درجاتها، وذلك بمعالجة أي عطل أو مهدد أو غير مستغل،

وباكتساب مزايا تنافسية فائقة وخارقة عن المنافسين الآخرين، والتمتع بقدرة أكبر على التواصل والاستمرارية.

- تعميق واع ومدرك بالشعور بالمسؤولية الإيجابية إتجاه النجاح العام للمشروع.

- استخدام التنسيق المسبق والمبكر وأساليب المشاركة والتفاعل والتفعيل البشري، وزيادة الإحساس بالآخرين العاملين في المشروع بأنهم شركاء وليس متنافسين، وتوطيد علاقة التعاون والاعتماد المتبادل؛ وليس تطاحن وظيفي. ما يساعد في تكون فريق العمل أو ما تسمى حلقات الجودة الإنتاجية.

- سلامة التخطيط المدرك لمدى قيمة ثروة الوقت، ومدى ارتباط هذا بالتصور والرؤية الدقيقة القابلة للتنفيذ.

- سلامة (التخطيط المدرك لمدى قيمة) التنظيم المرن للمتغيرات والمستجدات، ولطموحات الأفراد في الارتقاء الوظيفي والمهاري، وما يستوعبه ذلك من توظيف سليم إيجابي للوظائف.
 - دافعية التحفيز، أي مدى وفرة الدوافع والبواعث الذاتية والخارجية لتقدم الأفضل.
 - المتابعة المكانية والزمنية للأنشطة وتعميق الإحساس بالأمان وليس بالإرهاب بالتوجيه الإيجابي إلى أفضل السبل وأقلها جهدا لتحقيق الإنجاز المطلوب وليس بالسلطة.
 - إتاحة مجالات أوسع للمبادرة الفردية وللإبداعات الشخصية وللتعبير عن المواهب والمهارات لتحقيق الابتكارات والاختراعات.
 - زيادة الإنتاجية اللافردية والجماعية للعاملين للمشروع ككل ومن ثم تحسين قدرته على المنافسة.
 - تحسين الأداء العام بالقضاء على المعيب والفاقد والمهدر والضائع في العمليات الإنتاجية وبالتالي تحقيق مزايا خفض التكلفة وتحسين صورة المشروع، وامتلاكه مزايا تنافسية أكبر تساعده على غزو الأسواق المختلفة بفعالية. (محسن أحمد الحضيبي: 02، 0002-25)
- فاكتساب عادة إدارة الوقت تعتبر عملية تدريبية ذاتية على حسن استغلال الوقت وتنظيمه حتى يصبح الأمر عادة سلوكية لديهم. فالرغبة في التصحيح هي أولى الخطوات لتغيير العادات السلبية، والتحلي بالتفكير الإيجابي، والتخلص من مضيعات الوقت المذكورة وغير المذكورة، وتأتي مرحلة تحديد الأهداف القصيرة والبعيدة المدى، بالتخطيط المتوازن كمرحلة انطلاق دافعة.
- و من خلال ما سجلته الباحثة كملاحظات، أثناء قيامه بالجلوس الاستطلاعية وأثناء تطبيق المقابلات الحرة والاستمارة.. تبين أن جميع المؤشرات والملاحظات البيانات توضح مدى سعي الباحثين إلى ضبط وتسيير الوقت، وأن عامل التكنولوجيا قد حدد وبصورة أولية أوقات تنفيذ المهام، أي أن أوقات العمل قد حددت على حسب متطلبات الآلة المستعملة. وفي ذلك من الدراسات الميدانية الجزائرية التي تثبت نفس الخصائص التي يتحلى بها الموارد البشرية في المؤسسة الجزائرية، كدراسة "بمينة نزار" حول التكنولوجيا المستوردة وتنمية الثقافة الصناعية للعمال، رغم أنها قامت بدراستها في المؤسسة العامة الخاصة بالصناعات الثقيلة، وبالنسبة لمجتمع ميدان البحث

تعتبر من المؤسسات الخاصة الخفيفة الإنتاج، إلا أن النسبة المتوصل إليها لمجتمع ميدان البحث تعتبر عالية وقياسية تنافسية. ما يؤكد صحة الفرضية الثانية التي مفادها أن توفر التكنولوجيا يؤدي إلى وعي الموارد البشرية في المؤسسة بقيمة الوقت.

3-5 / قيمة التكنولوجيا:

فتح مجال التكنولوجيا آفاق واسعة وعميقة في الخيال والفن المعرفة، وفي الأعمال الإنسانية، فمنذ أن كان البحث قائما على الأدوات الوسيطة التي تسهل مشقات العمل، أصبح الإنسان يبحث عن آلات ومعدات أكثر دقة وكفاءة، تتولى فيها الآلة القيام بالعديد من المهام التي كان يؤديها العامل وقد تتفوق عليه وتحل محله، بما يمتاز بإنجازها بالسرعة الهائلة والكمية الكبيرة والجودة العالية، كما أنها غيرت مكانة العامل من العمل اليدوي البسيط المجهد، إلى المسير المتحكم عن بعد بأقل الجهود العضلية والفكرية.

تتميز الأعمال العصرية بنسبة عالية من التعقد، حيث نلاحظ تداخل غريب فيما بينها وتطلب شروط كثيرة وضرورية، أهمها التكوين الجيد والمتخصص وتليها عملية تدريب مستمرة تزيد من نسبة التمكن لتنفيذ المهام من دون صعوبات أو مشاكل أو تماطل، كما يساهم في اكتساب سلوكيات مهنية تسهل تسير عمليات الإنتاج و تجدد المعارف العامة الفنية والتقنية للعمال وتعمل على تطويرها بإتاحة فرصة المشاركة والابتكار.

أخذت المؤسسة مجال البحث هذا الموضوع مأخذ الجد بانتقائها الكفاءات العمالية المطلوبة وهو ما سجلناه في المقابلات الحرة التي تمت مع المديرية التقنية المسؤولة على عملية استقطاب الكفاءات. وبعدها تأتي مرحلة التدريب الأولية وبعد ذلك التدريبات التكميلية النصف سنوية والسنوية. وأقيمت في أفضل المؤسسات الأجنبية الأوروبية المنتجة لنفس السلعة. فكانت العملية ناجحة بنسبة 90% حيث كان التدريب يتناسب مع المهام الموكلة إليهم في المؤسسة. وسجلت الباحثة نسبة 77% من العمال الذين يرغبون في أخذ فترة تدريبية جديدة، ما يعني أن العمال في

حالة تبني لمبادئ و أهداف المؤسسة. لما فيها من تعدد أنواع الاتصال و التواصل بين عناصر أفراد المؤسسة. فهم شغوفين باكتساب المعارف الجديدة ما يساعدهم على التقدم التدريجي المنظم، والتوصل إلى مرحلة التحكم و الابتكار على ضوء ما هو متوفر من ظروف جيدة و منشطة ودافعة للعمل والعطاء أكثر. فالمؤسسة مجال البحث أخذت كل هذه الإجراءات بعين الاعتبار بحيث نجد أن انعدام نسبة مواجهة الصعوبات والمشاكل لدى العاملين تقدر بـ 87.5 %، وهذا يدل على فعالية المرحلة التدريبية الجادة والواعية بكل الأمور الثانوية الهامة، التي لا يمكن الاستهانة بها. وهناك بيانات أخرى تدل و بصفة واضحة على وعي الموارد البشرية داخل المؤسسة بدقائق الأمور الخاصة ببعده الآلة، سواء من حيث تشغيلها أو صيانتها أو مراقبة دوران عملها.... حيث نجد كل عضو من فريق العمل يعلم بكل العمليات التي تتم داخل المؤسسة، ما ينفي تماما نظرة Marx للتكنولوجية التي تحدث تقسيم دقيق في المهام و العمليات ما يؤدي إلى اغتراب العامل عن كيفية سير العملية الإنتاجية، ومعرفة فقط لمهمته الروتينية اليومية. لذلك فإن بعد الآلة كقيمة اقتصادية توضع بعين الاعتبار، بجدية متناهية في الحفاظ عليها وصيانتها. ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة التي مفادها أن توفر التكنولوجيا يؤدي إلى وعي الموارد البشرية في المؤسسة بأبعاد الآلة.

4-5/ بعد قيمة التنافسية:

أفرزت العولمة نظام أعمال جديدة، تتمثل سمته الأساسية في التنافسية، فهي من التحديات المعاصرة التي تواجه وتهدد كيان المؤسسات وبقائها. بالتالي كان لزاما عليها صياغة الإستراتيجية الكفيلة للحفاظ على مصالح المؤسسة، ولكن يكون ذلك ممكنا إلا إذا عكفت إدارة الموارد البشرية على دراسة الوضع الجديد، بما يوفره من فرص متاحة، وما يفرضه من ضغوطات ومعوقات.

5-4-1- تعريف التنافسية: المقصود بالتنافسية مختلف الجهود والإجراءات والضغطات، وكذا الإبداعات والابتكارات والتعدلات الإدارية والإنتاجية والتسويقية التي تمارسها المؤسسة المعارضة بهدف توسيع نطاق نشاطها، وتنفيذ المنافسة معنى الصراع والنزاع والسعي إلى التميز. ويمكن أيضا أن تعمل المؤسسة على منع دخول أو ظهور مؤسسات أخرى المنافسة، أو محاولة تثبيت قدراتها التنافسية (علي السلمي: 70،0012)

إن صياغة إستراتيجية يترتب على إدارة الموارد البشرية القيام بعدة عمليات أساسية منها: أولى هذه العمليات أن تطرح وحدة إدارة الأعمال المالية على طاولة التخطيط الإستراتيجي الموارد المالية المتاحة، وتقوم وحدة الهندسة بتقديم الاختيارات التكنولوجية المتاحة. وطاقم نظم المعلومات يطرح موارد معلومات العميل، ويعرض اختصاصي الموارد البشرية قائمة جرد المهارات والمعرفة التقنية، وقائمة جرد بحالات القوة وحالات الضعف بالمؤسسة، وتطرح أيضا طريقة معينة لتحديد الثقافة التي تحتاج إليها المؤسسة لتعظيم المتاح من الفرص التسويقية، والمنطق في خلق الثقافة التنافسية المطلوبة. ومنه فإن التحدي الرئيسي أمام إدارة الموارد البشرية هو التأكد من أن كل الممارسات التي تؤثر على القدرات الثقافية والتقنية في المؤسسة تعمل بصورة متكاملة، مركزة، وذات تدعيم متبادل. (عبد الحكيم الخزامي: 0032، 701-731)

إلى جانب المؤشرات التنافسية الجارية والكامنة التي حددت فأن التنافسية تقوم بأشكال مختلفة، وكل مؤسسة تضع معايير وقيم وإمكانات خاصة بثقافتها المؤسساتية والمجتمعية، ولكن تبقى بعض العناصر التي تشترك فيها جميع المؤسسات مهما كان نوعها أو مكانها، كمصدر للتنافس الحاد في امتلاكها وتقوية قواعدها الإنتاجية أو الخدمائية والفكرية، هذه المصادر هي المعلومات بالدرجة الأولى والتكنولوجيات الحديثة ونسبة التدخل الحكومي في الأسواق الداخلية خاصة. التي تقوم كلاهما على البحث والابتكار والإبداع المتواصل وبدأ التفكير في إستراتيجية البحوث والإبداعات، ومن خلال أساليب استخراج الأفكار، التي تمكن الفرد العامل من توليد مزيد من الأفكار الجديدة الأفضل، لمعالجة مشاكل معينة أو مواجهة تحديات بعينها. وهي أحد

أشكال التدريب على التفكير الإبداعي، مثل الأسلوب المعروف باسم "العصف الذهني" الذي قدمه Alex Osborn سنة 1953، ومنذ ذلك الحين أصبح يستخدم في أنواع عديدة من المؤسسات حول العالم. يقوم هذا الأسلوب على ملاحظة مفادها أن إحدى العقبات الرئيسية التي تقف دون نشأة الأفكار الإبداعية في المؤسسات هي الخشية من التقييم، والخوف من أن تواجه الفكرة الجديدة بالسخرية أو العدا، من جانب الزملاء أو الرؤساء لذا تبقى الأفكار حبيسة العقول.

من ثم اقترح أسلوب العصف الذهني أربعة قواعد في مرحلة توليد الأفكار هي: استبعاد النقد، الترحيب بالانطلاق، و الرغبة في الكمية أي تشجيع أفراد الجماعة بأن يطرحوا أقصى قدر ممكن من الأفكار. وفي الأخير الترحيب بعمل توليفات أو تحسينات، أي تشجيع الناس على بناء أفكارهم على الأفكار المقترحة من الطرف الآخر. ومع التغييرات التقنية، واتساع استخدام الحاسب الآلي ظهر مصطلح آخر وهو العصف الذهني الإلكتروني، الذي يتمثل في العديد من الحزم المبرمجة، وتتمتع بكثير من نقاط القوة، كأنها مثلا لا تعاني من مشكلة الخوف أو التقييم، ولكنها تزيد من فقدان التفاعل والاحتكاك الاجتماعي بين العاملين (نيجل كينج ن. أندرسون: 45،0002-61) في هذا الإطار أضحت المعلومة أكثر أهمية من الآلات التقنية، الأتوماتية أو الهندسية، لأن تحديد هذه الآلية لا تكون إلا بالمعلومة. لذلك تعتنى دول العالم بالتعليم الكفاء والأساليب المرنة في اكتساب الخبرات والمعلومات، حتى أن البروفيسور "ب.م.س بلاكيت" حذر قادة مؤتمر ريهوفوث في كتابه (العلم والأهم الجديدة): " أن هناك مخاطرة من الذهاب إلى الشراء من "سوبرماركت العلم"، إذ عليهم أن يعدوا ويصفوا قائمة شراء واعية، تتضمن اختيارا حكيما للأولويات. و إلا فإنهم يعودون إلى بيوتهم بكثير من المرى دون خبز وزيد" هذا القول يعني أن ما قد يحقق احتياجات الدول المتقدمة وخبراتها قد لا يناسب ظروف الدول النامية. التي تواجه تحديات تنافسية أكثر تعقيدا، من حيث الاهتمام بالأولويات والضروريات، أو من حيث تحديد المسار الإستراتيجي العلمي القويم... ولأن التنافسية ترتبط مباشرة بنمو الحصة

التجارية في الاقتصاد العالمي، وهو ما يعني إجراء تغييرات علي مستوى الهياكل التنظيمية و الاقتصادية و التقنية و الفنية داخل المؤسسة الجزائرية. و هو ما عملت علي تجسيده المؤسسة مجال البحث، حيث أشار إلى ذلك المدير العام للمؤسسة، بحيث تم إعادة هيكلة المؤسسة، بحسب الأصول العلمية و الإدارية العالمية المطلوبة وبتوفير المصادر المالية والظروف المناسبة للعمل، وتوفير التكنولوجيا العالية الحديثة. فلما تتوفر كل الإمكانيات والشروط الاقتصادية والثقافية والصناعية في الإدارة والتسيير، يمكن أن نتحدث عن التنافسية من جانبها التكنولوجي الذي يضيف عليها نوع من التقدم و النمو و الحركة. فالبنية التحتية و مؤشر التكنولوجيا و الطاقة الابتكارية و توطين التقانة، هما من بين العوامل الهامة في الوصول إلي تحديد مستوى التنافسية.

علي هذا الأساس تمكنا من معرفة أن المؤسسة مجال البحث تحتوى على عوامل ومؤشرات التنافسية العالمية على حسب المعطيات الميدانية، فهي تمتلك البنية التكنولوجية ومؤشر رأس المال البشرى الكفاء، وأيضا مؤشر الطاقة الابتكارية المتمثل في إنشاء مخابر علمية بمشاركة أعضاء الفريق في العمليات البحثية المتواصلة ما أدى إلي تجسيد العديد من الإنجازات الكبرى في ظرف زمني قصير كاستحواذ المؤسسة علي السوق الداخلية بنسبة عالية ودخولها بقوة في السوق الخارجية خاصة علي مستوى القارة الإفريقية والدول العربية. وتطمح في غضون عام 2006 تصدير منتجاتها إلي دول جديدة. هذه الإنجازات كانت نتيجة تكاتف فرق العمل المتخصصة ووعيمهم الطبيعي بالإبعاد التنموية التنافسية؛ ما يعني أن الفرضية قد تحققت.

6/الإطار المنهجي للدراسة و مجالاتها:

1-6- تعريف عام بالمؤسسة مجال البحث: يعود تاريخ هذه المؤسسة مجال البحث - صناعة المواد والأدوية الحيوانية- إلى سنة 1997، كانت تسمى Pharmavet، اختصت باستيراد المواد والأدوية الحيوانية. وهي ملك خاص لعائلة بالحاج مصطفى توفيق، وهو المدير العام للمؤسسة. يقول هذا الأخير في جريدة الوطن مايلي:

قررنا مع المجلس الإداري سنة 1999، وضع برنامج إنتاج الأدوية الحيوانية، وفي سنة 2001 عملنا على إيجاد وتوفير كل الشروط الممكنة لتشغيلها. بعد ذلك انتقلنا إلى مرحلة الإنتاج، بعد إعادة رسكلة كلية للمستخدمين في إسبانيا خاصة، أصبحت المؤسسة تقوم بعملية تحويل المواد الكيماوية السائلة والمسحوقة، لإنتاج المواد والأدوية الحيوانية بمختلف أنواعها. فتوصلت سنة 2003 إلى منتج 001% جزائري. يعود كل الفضل إلى التكوين الجيد Savoir-faire الذي أكتسب بمساعدة مؤسسة L'EDPME (1)، وحققت مستوى جيد من النوعية التي تتحلى بها الدول الأوروبية باستخدام برنامج Méda2 (2). في الوقت الذي لم تتجاوز معظم المؤسسات الجزائرية برنامج Méda1. مما أدى بها إلى تغطية نسبة 35% من السوق الوطنية. دخلت المؤسسة بقوة السوق الخارجية بـ 03 مادة من نفس النوع، و 15 مادة في طور الإنجاز، وتصدر إلى العديد من البلدان: طوقو، ليبيا، قطر، الصومال، الإمارات، اليابان،... و المغرب والسودان في المستقبل القريب، وتأمل المؤسسة إلى تصدير منتجاتها إلى 015 بلد في المخطط السنوي 0062.

حيث تصدر المؤسسة أكثر من 04 مليون أورو قبل ديسمبر 0062 ما يسمح لها بتغطية مجمل واردات المواد الحيوانية بالجزائر. وتحفز المؤسسة على الاستمرار والتقدم، بعض التقديرات والجوائز الوطنية والدولية حيث تحصلت على الجائزة الوطنية لإنتاج الأدوية الحيوانية الجزائرية. و الجائزة

(*) **L'EDPME** : مؤسسة تطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة « Entreprise développement petite et

moyen entreprise » هي مؤسسة شراكة وتعاون بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، من مهامها الرئيسية الرفع من المستوى العام للمؤسسة، تكوين وتأهيل الموظفين والعمال في كل الأقسام الإدارية والإنتاجية وفي الصيانة...، ويتوقف نجاح هذه الشراكة على حسب نسبة مشاركة المؤسسات الجزائرية في هذه المؤسسة حيث تدفع 20% ونسبة 80% يدفعه الاتحاد الأوروبي.

(*) **Méda2 Méda1**: هو برنامج خاص بإعادة هيكلة للمؤسسات عامة، ويساعد هذا البرنامج على رفع المستوى العام للمؤسسات في كل جوانبها الإدارية والإنتاجية. ويختلف Méda1 عن Méda2 من حيث بعض البنود، كما تنتهي المدة الزمنية لبرنامج Méda1 في سنة 2006، في حين يمتد برنامج Méda2 إلى غاية 2013.

العالمية «Good Manufacturing practice» GMP أي أحسن مصنع منجز، وهي تعادل جائزة ISO الدولية وتزيد عنها من حيث فرض شروط إضافية والتشدد في التحكم. El 2005.13 watan. Juin.

6-2- المنهج: كان البحث في البداية قائما على أسلوب دراسة حالة إلا أنه يتطلب تفاصيل دقيقة عن الحالة، من حيث تاريخ المؤسسة، ويتطلب أيضا التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة، أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها. "قصد الوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة، بذلك فهو يعتمد اعتمادا كبيرا على عنصر الزمن". (محمد طلعت عيسى: 1971، 802-872) لذلك ارتأت الباحثة إلى استخدام أسلوب المسح الشامل الذي يعتبر إطارا مرجعيا ضروريا للعديد من الأعمال والأبحاث، تماشيا ومتطلبات موضوع البحث على أساس أنه يدرس جميع وحدات مجتمع البحث الذي يتكون من 73 فردا، ما عدى 15 فرداً منهم الذين لا يتعاملون مع التكنولوجيا ويعتبرون من عمال النظافة، الدهن... فهي فئة قليلة يمكن دراستها على حسب معطيات وفروض البحث والإمكانات الاقتصادية والزمنية المتاحة.

7- نتائج الدراسة:

عاد التقدم التكنولوجي بالفائدة الكبيرة على المؤسسات الإنتاجية التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني. حيث سمحت للبلد على مد خطوة سليمة لتدرك خط التبعية. فالتغييرات والتحديات تسهم وبقوة في تنمية أنواع مستويات التطبيق الواسع لها. وتمنع بذلك دخول الشوائب والعناصر اللاوظيفية إلى مجتمع المصنع، وتسهل عمليات الاكتساب والتكيف مع المستحدثات التقنية والفنية التي تهيئ البنية القيمية الثقافية والاقتصادية للصناعة. وهو ما دعا إليه ماركس في تحليله الديالكتيكي الذي يفترض تنفيذ السلوك، الذي أكتسب من قبل. والذي يزول مباشرة بعد تغيير السلوك وتعديله وتكييفه مع قوى الإنتاج التي تنشأ بدورها تناقضات جديدة. وفي نفس السياق يرى Parsons أن القيم الثقافية رغم ثباتها إلا أن عملية التغيير التدريجي المنظم عملية تتم بفعل عوامل علمية وتكنولوجية أساسا، والتي تمثل مستوى ثقافيا وقيميا محددًا. يتفق كلا من Parsons و

Marx على أن هناك بعض القيم التي تتغير عند الانتقال من المجتمع إلى المؤسسة. بطريقة منتظمة و تدريجية، فالنظام الداخلي للمؤسسة يصقل و يعدل بعض العادات و السلوكيات و يرفض كل ما يعيق حسن سير العمل.

لتسهيل عملية التغيير فإن Sorokin يرى ضرورة التوعية والدعوة إليها أولاً، ثم يبدأ تأثيرها على أعضاء المؤسسة وعلى السلوك الجماعي لتأتي المرحلة التدريجية الفاعلة التي تسمح بنقل التكنولوجيا وتطبيقها داخل المؤسسة. ما يعني وجوب انتشار الثقافة الجديدة وبعدها يأتي تطبيقها ميدانياً، ما يسهل عملية الانتقاء التي وضعها في دراسته قصد التحكم في عملية النقل أولاً وتهيئة الأرضية والجو المناسب لاستقبال التكنولوجيا كمرحلة أولية تمهيدا لمرحلة التخطيط والتطبيق والتسيير لتفادي الوقوع في التناقضات الناتجة عن تلك التغيرات المادية المتلاحقة التي تطرق إليها في تناوله لقضية النمو الديالكتيكي.

يبقى اختلاف المجتمعات والثقافات العامل الذي يحول دون عموم النظريات، فالدول المتقدمة، تتمتع بقوة ثقافية ذات تاريخ طويل في الميدان الصناعي. حيث استفادت من التجارب الماضية التي مرت بها؛ على العكس تماماً ما واقع في المجتمعات النامية، التي كانت محور اهتمام أصحاب نظرية التحديث. التي خلصت إلى نتيجة أن إرادة الالتحاق بالركب الصناعي، تفرض على الدول النامية التخلي عن ثقافتها الخاصة التي تعيق في نظرهم عملية التغيير والتقدم الصناعي، واستيراد الثقافة المادية واللامادية الغربية والتقيد بعناصرها وعواملها الفكرية والتنفيذية لإقامة مؤسسات إنتاجية تحتوي على المقاييس الدولية التنافسية المعاصرة. وفي المقابل يرى R.Bastide الذي يوضح أن القضية هنا قضية تلاقي الثقافات المختلفة ومن المفروض أن تحدث بينها ظاهرة الانتقاء لأن العناصر الثقافية ليست في مستوى واحد، فمنها ما هو مقبول ومنها ما هو مرفوض. وهو الرأي المعمول به في المؤسسة مجال البحث على حسب المعطيات والإحصاءات و التفسيرات التي استنتجتها الباحثة. فالتخطيط في المؤسسة اعتمد أساساً على عملية استقطاب الكفاءات في التوظيف و عملية التكوين و التدريب في المستويين الإداري والإنتاجي. فتحت بذلك المجال للموارد البشرية في المؤسسة لإدراك قيمة عملهم الحقيقية في حياتهم الشخصية العملية والوطنية. تبين من خلال البحث أن اهتمام المسؤولين في المؤسسة بدراسة العمل و تطويره واضح جداً في شتى العمليات التي يقومون بها. فعملية التوظيف تقوم على أسس علمية سليمة واضحة. حيث

أن التوظيف يتم على حسب المؤهلات العملية والخبرة، رغم ما لاحظناه من نقائص في الهيكل التنظيمي الذي يبين أن هناك كثرة المسؤوليات في وظيفة واحدة، ما يدل على أن عملية توصيف الوظائف غير معمول بها في بعض الوظائف الإدارية، ومعمول بها إلا في العملية الإنتاجية. بالإضافة إلى العناية الكاملة في توفير شروط وظروف العمل المناسبة بأحدث الوسائل التكنولوجية واليدوية التي تضمن سير العمل المحسوب، مثل: الكمرات، الأجراس ضد الحوادث، الألبسة الخاصة بالمهام الخطرة، أحدث الأجهزة الخاصة بالكمبيوتر والأنترنات. بنسبة عالية جدا تقارب المائة بالمائة. ما أدى إلى ارتفاع الروح المعنوية والارتياح والرضي الوظيفي و انعدام نسبة دوران العمل. التي تعتبر من النتائج الإيجابية على المستوى الداخلي للمؤسسة، كما سبق أن تطرقنا إلى أن المؤسسة ركزت على الجانب التكويني والتدريبي للعاملين الذين استفادوا منها بفاعلية. حيث اكتسبوا أثناء ذلك ميزة الدافعية، وطرق ضبط الوقت في العمل وخارجه. استنادا على المقابلات التي أجريت مع بعض العاملين، وعلى الإحصائيات المتحصل عليها وأيضا الملاحظات المسجلة، بفضل التحرك المستمر داخل المؤسسة سمح للباحثة باستقصاء واقع الظروف المهيأة لإمكانية تحديد الأوقات وضبطها والالتزام بها. وإمكانية تغيير بعض المهام و تعديل بعض الأوقات في الحالات الطارئة بمرونة عالية من دون أن يتأثر سير العمل. و يعود ذلك إلى المهارة المكتسبة الثقافية والتكنولوجية المستخدمة من حيث العمليات الضرورية الإدارية والإنتاجية وحتى الآلات و المعدات المستخدمة في الرقابة والصيانة والأمن الصناعي... هذه المعطيات تسلم بأن أثر التكنولوجيا في المؤسسة مجال البحث ساهم بقدر كبير على تنمية ووعي الموارد البشرية بأهمية العمل وإدارة الوقت. بما أنهم يسرون بمنهج النظام العضوي الذي يعتمد على فرق العمل، وهم أعضاء دائمين يسمح لهم بإنشاء علاقات اجتماعية يحس فيها العامل بالانتماء والمسؤولية الكاملة.

ومنه فإن المؤسسة استطاعت إرساء ثقافة صناعية متينة تقوم أساسا على عنصر رأس المال البشري، واستغلال التكنولوجيا الحديثة بجميع خدماتها التي أصبحت من العناصر التنافسية الضرورية، التي تستلزم دراسة وتحليل عميق قبل اقتنائها وبعد امتلاكها وأثناء تشغيلها. من خلال توعية وتدريب المشتغلين على هذه الآلات، والعمل على إمكانية تنمية قدراتهم لاستقبال التغيرات الحاصلة والتكيف معها؛ بمعنى تهيئة العامل ليصبح متميزا مرنا باستغلال طاقته الخاصة و تنمية

روحه الإبداعية الكامنة فيه. فرغم الجهود المبذولة من طرف المؤسسة، إلا أنها لم تصل بعد إلى تقسيم المهام والعمليات على حسب التخصصات الجديدة بعد استخدامها للآلات الحديثة. ما يعني أن توفر الكفاءات البشرية المتخصصة وذوي الخبرات وتوفر التكنولوجيا العصرية، لا يكفي إذا كان هناك نقص في عنصر رأس المال، الذي يسير العملية الاقتصادية للمؤسسة ككل و الذي يفتح المجال لتوظيف عمال جدد يشغلون الوظائف التي صاحبت ظهور التكنولوجيا. وبذلك فإن توفير الشروط المناسبة للموارد البشرية المحلية، المتمثلة في الظروف الفيزيقية المالية و الاجتماعية والثقافية والتكنولوجية تؤدي إلى وعي تام بالقيم الثقافية والاقتصادية الصناعية الحديثة الواجب تنفيذها داخل المؤسسة، ومنه فإن الفرضية الرئيسية تحققت وبنسبة عالية.

خاتمة:

تعلم الفرد من المجتمع أن يحترم بعض القواعد والقوانين التي أصبحت عادات وأعراف متفق عليها فحازت على تقدير وتقديس في بعض الأحيان، فمن الصعوبة بما كان تغييرها أو التخلي عنها. حتى أصبح البعض من الأفراد داخل المجتمع أو خارجه يعتبرونها قيودا لا بد التحرر منها، فيستغلون أي فرصة أو أي وسيلة تساعدهم على ذلك. في المقابل هناك آخرون يعملون على تثبيتها وتطبيقها بطرق جديدة بمزيد من المنهجية العلمية تساعد في خلق روح إنسانية نموذجية مثالية. بالتكيف والتأقلم مع المنتج الفكري والمادي الذي يوحى بعملية التغيير التدريجي الإبداعي الابتكاري، يحوم حولها المعارضين لها لعدم قدرته على التكيف معها، ويسيرها المؤيدون لها لقدرتهم الفائقة على التكيف معها، ما يولد جوا خفيا من الصراع تارة والتنافس تارة والحياد تارة أخرى. في هذا المحيط القيمي الثقافي الاقتصادي تظهر التكنولوجيا كعامل من عوامل التغيير بأساليب الحياة فتفتح بذلك مجالا آخر للنقاش والجدال في الكثير من الأحيان. حاولت الباحثة فهم هذه العلاقة بين ما هو مادي متطور وما هو معنوي ثابت، فقامت بهذا البحث المتواضع الذي أظهر المبدأ في الأساس الوظيفي الخدماتي المفروض للتكنولوجيا، كمسار طبيعي في إنجاز الأعمال في المقابل حاولت الباحثة توضيح الضغوطات والتحديات التي تفرضها التكنولوجيا على الموارد البشرية في المؤسسة الخاصة الجزائرية، بمعالج بعض القيم والأبعاد الثقافية والاقتصادية، تتحد في

العناصر التالية: أولا الخاصة بالقيم الثقافية وهي قيم العمل والتخصص والوقت. ثانيا الخاصة بالقيم والأبعاد الاقتصادية و هي قيم الآلة وبعد التنافسية.

توصلت الباحثة على حسب المعطيات والبيانات النظرية والميدانية إلى أن عامل التكنولوجيا هو من العوامل الرئيسية التي أدت إلى تجسيد الأفكار واقعيًا، وسرعت عملية الانتقال من النظري إلى التجريبي وتنفيذ المهام والعمليات بدقة وفاعلية. أين يقيم المورد البشري المتخصص المحرك الرئيسي لكل هذه العمليات النظرية "الفكرية"، والميدانية "التنفيذية"، على حسب الإستراتيجيات المسطرة.

في الأخير ترى الباحثة أن هذه المؤسسة الخاصة الجزائرية لصناعة المواد والأدوية الحيوانية تعتبر من النماذج الحية الناجحة التي تستحق الإقتداء بها والتعلم من تجربتها التي أظهرت نتائج مرضية؛ رغم الصعوبات والمعوقات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تحيط بها، كما أثبتت أن المؤسسات الخاصة المحلية تسهم بقدر كبير في تنمية الاقتصاد الوطني.

المراجع المعتمد عليها:

- 1- أحمد مصطفى خاطر : التنمية الاجتماعية - المفاهيم الأساسية نماذج ممارسة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002.
- 2- أندروديسيزيلاقيومارك حي ولاست جعفر أبو القاسم أحمد : السلوك التنظيمي والأداء معهد الإدارة العامة 1999
- 3- جاسم مجيد : التطورات التكنولوجية والإدارة الصناعية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004.
- 4- دروكر بيترف، ت : بطرس صليب : الإدارة لمستقبل التسعينات و ما بعدها، الدار الدولية للنشر و التوزيع، القاهرة، 1998.
- 5- هني أحمد : اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
- 6- حازم البيلاوي : المجتمع التكنولوجي الحديث، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1972.
- 7- خير الله عصار : مدخل للسبرينطيقا الإجتماعية - محاولة التحكم في السلوك الإجتماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.
- 8- كرانزبرج مالفين ووليام ه. دافنبوث، ت. محمد عبد المجيد نصار : التكنولوجيا و الثقافة-مقالات و مقتطفات مختارة، مؤسسة فراكلين للطباعة و النشر، مصر، 1975.
- 9- محسن أحمد الخضيرى : الإدارة التنافسية للوقت، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000.

- 10- محمد طلعت عيسى : تصميم و تنفيذ البحوث الاجتماعية، ط.1، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1971.
- 11- محمد متولي الدقس : التغيير الاجتماعي بين النظرية و التطبيق، ط1، دار المجد اللوى، الأردن، 1987.
- 12- السيد عبد العاطي السيد : التصنيع و المجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1986
- 13- سعيد أوكيل : الإبداع التكنولوجي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.
- 14- نيجل كينج و نيل أندرسون.ت.محمود حسن حسني : إدارة أنشطة الابتكار و التغيير، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2003.
- 15- عبد الحكيم احمد الخزامي : إدارة الموارد البشرية HRM إلأين؟التحديات التجارب التطلعات، ط1، القاهرة 2003
- 16- علي السلمي : إدارة الموارد البشرية الإستراتيجية، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة، 2001.
- 17- راوية حسن : السلوك في المنظمات، الدار الجامعية للطباعة و النشر، الإسكندرية، 1999.
- ❖ المجالات و الدوريات و الوثائق الحكومية الرسمية :
- 18- أوفريجة فاطمة : مجلة السياسات التكنولوجية في الأقطار العربية- بحوث و مناقشات، ط1، الندوة العلمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سبتمبر، 1985.
- 19- نور الدين بومهرة : مجلة الباحث الاجتماعي، العدد الثاني، منشورات جامعة قسنطينة، سبتمبر، 1999.
- 20- الميثاق الوطني، جبهة التحرير الوطني، 1986.
- 21- ميثاق الجزائر، 1964.
- 22- الميثاق الوطني، المعهد التربوي الوطني، 1976.
- 23- ميثاق طرابلس، 1962.
- 24- Henri Mendras – Michel Forse : Le changement social Tendances et paradigme, 3^{eme} Tirage.Ed.Amond Colin.Paris.1983

السيمائيات واستراتيجية بناء المعنى

د. نصر الدين لعياضي

جامعة الشارقة - الإمارات

المقدمة:

بدأت السيمولوجيا تفرض نفسها على الدراسات الأدبية والثقافية والإعلامية والفنية منذ السبعينيات من القرن الماضي. وشكلت تيارات مختلفة تنوعت حسب مواضيع الدراسة مثل: السرد الصحفي، الشريط المرسوم، الكاريكاتير، الإظهار، المسرح، السينما، الفنون التشكيلية، الصورة، التلفزيون، المرئيات، المودة واللباس، الفن التشكيلي، الإعلام الجديد والتفاعلية، والثقافة....

يرى بعض المختصين البنيوية والسيمائيات في حالة تشابك نظري. فالخفاوة التي حظيت بها البنيوية في الأوساط الفكرية والأكاديمية، في الستينيات من القرن الماضي، تعود لكونها تستطيع أن تضيء طابعا علميا على العلوم الاجتماعية. لذا لا غرو أن تجد السيمولوجيا، كعلم ناشئ، شرعيتها في ظلال علم مرموق وقسم مثل اللسانيات. لذا اتجهت إلى دراسة المواضيع الجديدة وفق نموذج¹.

يرجع البعض هذا الاشتباك النظري إلى اشتراك السيمائية في استخدام جل المفاهيم التي تستخدمها البنيوية. وقد رأى بعض السيمائيين، مثل الباحث فيرو إيليسيو VéronEliseo، منذ مطلع السبعينيات من القرن الماضي، في هذا الاشتباك سببا لما أسماه بـ "الانحراف البنيوي" للسيماء". لقد كان يعتقد أن الإفلات من هذا الانحراف مرهون بالتخلص من بعض المفاهيم الأساسية في الفكر البنيوي مثل: العلامة، والمدونة.² ويبدو أن سيمولوجيا السينما بقيادة متس كرستيان Metz Christian قد ابتعدت قليلا عن بعض مفاهيم البنيوية، بل رأت أنها غير ملائمة لموضوعها، حيث يصعب ترحيلها من السياق اللساني إلى السياق السينمائي. فالدال في السينما يكون في علاقة تشابه مع المدلول. ويستحيل أن تتماهى السينما في اللسانيات، خاصة في جانبها

اللساني الذي يشدد على التتمفصل Articulation. فخلافا للسانيات لا تملك السينما تمفصلا مزدوجا. بمعنى أنه يصعب تقطيع الصورة إلى وحدات صغرى في المبنى وأخرى في المعنى، أي يصعب اعتبار الصورة كلمة، والمشهد السينمائي جملة لأن الصورة السيمائية قد تعادل جملة أو العديد من الجمل مرة واحدة. أما المشهد السينمائي فيشكل قطعة معقدة من الخطابات نظرا لتعددية مدوناته: اللسان، الصوت، الحركة، التحسيم، الألوان، زوايا التصوير، اللقطات، موقعه في عملية المونتاج.

يمكن أن نختصر إشكالية هذا البحث النظري في التساؤلين التاليين: هل أن المفاهيم التي تستخدمها السيمائيات تملك المعاني ذاتها في البنيوية؟ وإذا كان استجلاء المعنى من السلوك البشري والظواهر الاجتماعية والمنتج الثقافي والإعلامي هو ضالة السيمائيات والبنيوية، فهل الآليات المستخدمة للوصول إلى المعنى تختلف في السيمائيات عن البنيوية؟

إذا يروم هذا البحث الكشف عن آليات إنتاج المعنى في السيمائيات، والكشف عن رهاناتها الاستمولوجية والفكرية ومحاولة اسقاطها على بعض الجزئيات من التراث الثقافي العربي.

إن الوصول إلى هذا الهدف يتطلب تفكيك العدة المفاهيمية التي ولدت من رحم البنيوية وعملت السيمائيات على تطويرها وإخضاعها إلى منطقتها واستراتيجياتها في بناء المعنى.

حقيقة إن السيمائيات تستخدم جل العدة المفاهيمية التي تستخدمها البنيوية. لكن الاستحمام لهذه العدة لا يدل قط على تطابق السيمائيات والبنيوية، لأن الأمر يتجاوز تشغيل المفاهيم، ويتعلق بالمحتوى الذي يعطى لكل مفهوم، أي الواقع الذي يغطيه كل مفهوم. وموقع هذا الأخير في سلم قراءة الظواهر الاجتماعية والثقافية.

اللسان ثم اللسان:

يفضل البنيويون الكلام على اللسان لأن اللسان مؤسسة اجتماعية ونظام من القيم لا يستطيع الإنسان بمفرده خلقها ولا تغييرها، بينما الكلام فعل فردي. واللسان لا يستطيع أن يكون كاملا وشاملا في كلام هذا الشخص أو ذاك مهما بلغ من المقدرة على التعبير، وامتلك من ثراء القاموس اللساني. فاللسان يتضمن القواعد والمعايير التي تبيّن مختلف الاستعمالات. وليس الكلام/ الفعل الفردي هو الذي يقوم بذلك. إن العلاقة بين اللسان والكلام علاقة تبادل

واعتماداً، فلا يوجد لسان بدون كلام ولا يوجد كلام بدون لسان. فاللسان هو كنز أنشأته ممارسات الكلام للناطقين به.³

يولي السيميائيون أهمية إلى الكلام مقارنة باللسان. فولان بارث Roland Barthes في دراسته المرجعية " عناصر من السيمولوجيا " يؤكد أولوية دراسة الكلام بالنسبة للسان، وذلك لأن أحداث الكلام تسبق تاريخياً أحداث اللسان، بمعنى أن اللسان يتطور بفعل الكلام.⁴

كما أنهم يعتبرون أن الكلام، كممارسة فردية، تقود إلى معنى التلفظ. وذلك لأن المعنى لا يأتي من اللسان في حالته الثابتة، بل في وضعه المتحرك، أي من خلال الاستعمال الذي يفتح المجال للعديد من القراءات. بمعنى أننا نستخدم الكلمات ذاتها الموجودة في قاموس لسان معين، لكن المعنى المستخلص من هذا الاستخدام يكون مختلفاً من متكلم إلى آخر. إذا، المعنى ليس واحداً وثابتاً، بل متحركاً ومتغيراً حسب قصد المتكلمين، ومن سياق إلى آخر، ومن عصر إلى آخر.

إن القراءة لدى السيميائيين هي البحث في الكلام الذي يأخذ شكل نصلبناء المعاني من داخله. البحث المتناغم الذي يبعث على الانسجام الدلالي. لقد يميز بول عطا الله، بقوة، السيميانيات عن البنيوية بالقول أن البنيوية تركز على المعنى بدون فاعل، والسيميائية تركز على الفاعل الذي يبحث عن المعنى.⁵

لا تزامن بدون تعاقب.

إذا كان البنيويون يهتمون بالتزامن على حساب التعاقب انطلاقاً من تصور بأن اللسان لا يكشف عن قواعده، أي بنيته، عبر تاريخه، أي عبر تعاقبه، بل انطلاقاً من وضعه الراهن: من خلال موقع الكلمات وعلاقتها ببعضها البعض ضمن البنية الكلية للسان. فإن السيميائيين لا يرون تعارضاً بين ثنائية التعاقب والتزامن. فالانشغال بالمعنى يدفع للتفكير في ماضي العلامات اللسانية ووضعها الحالي. ومحاولة القبض على ما يدل عليه المدلول في صيغته الراهنة، واستعماله الفردي لا يمنع أبداً الرجوع إلى التغيرات التي عاشها. إن هذا الربط بين التزامني والتعاقبي يثري دلالة العلامة سواء كانت لسانية أو غير لسانية ويجدد، أكثر، مساهمتها في تشكيل بنية المعنى. لتوضيح هذه الأمر، عرض رولان بارث مثلاً بعيداً عن عالم اللسانيات، إذ أكد بأن علم الفلك تزامني، أي يدرس النجوم في وضعها الحالي علماً بأنها متحركة ومتحركة. بينما الجيولوجيا هي علم تعاقبي، أي تهم

بتشكيل طبقات الأرض عبر الحقب التاريخية، لكننا نستطيع التوقف لدراسة لوحات صخرية راهنة.⁶

إن ثنائية التعاقب والتزامن تحيلنا إلى التفكير في المرجع والعلامة. فالسيمائيون لا يبلغون دور المرجع أصلاً في تشكيل الدلالة رغم قناعتهم بالعلاقة الاعتبارية التي تجمع العلامة بالمرجع. والسبب في ذلك يعود إلى تصورهم للمرجع. إذ لا يرونه في صورة ثابتة، لأنه متغير، ومتبدل، يترك ظلاله في ديناميكيته على تشكيل الدلالة.

رهانات المدلول:

تقبل السيميائيون تعريف دو سوسير للعلامة وعمموها على كل المجالات غير اللسانية، لكنهم نظروا إلى وجهتها؛ أي الدال والمدلول، من زاوية تختلف عن الزاوية التي رأي منها البنيويون الذين يعتبرون الدال أولى بالاهتمام من المدلول لأنه هو الأصل، والمدلول تابع له. والدال الثابت يستطيع أن يساهم، كعنصر في تشكل البنية. بينما يميل السيميائيون إلى تفضيل المدلول لأنه ليس سجين معنى واحد ووحيد، ومنفتح على التأويل والقراءات المتعددة. إن هذا التفضيل يجد مبرره في إيمانهم بأن المعنى ليس معطى منتهي البناء، وفي حالته المنحزرة، وإفرازا وظيفيا للبنية، وإنما هو نتيجة اجتهاد فردي، وترجمة لاستقلالية الفاعل. فبدون مدلول يستحيل، في نظر السيميائيين، بناء المعنى، وتتفني غائية الفاعل المتمثلة في الكشف عما تبوح به المدلولات أو ما يعتقد أنها تبوح به بمراودتها.

إن أولوية المدلول بالنسبة للدال تحيلنا إلى الثنائية المذكورة أعلاه والمرتبطة بالعلاقة بين اللسان والكلام. فاللسان هو جملة من تراكيب الدوال، بينما الكلام يطمح إلى تجاوز نقل الدوال قصد طرح مجموعة من الدلالات التي تعبر عن تجارب فردية وجماعية وفلسفة ورؤية تتغير بتغير السياقات والأزمة. هذه الحقيقة لا تثير الكثير من الجدل على مستوى العلامات غير اللسانية. فالسيمائي الفرنسي، رولان بارث، يؤكد هذه الحقيقة بالقول أن اللباس يستخدم لستر أجسامنا، والطعام وجد لتغذية أجسامنا، لكن هذا لم يمنعهما من حمل قيم دلالية.⁷ إنهما يفصحان عن ثقافة ما، وتخط معيشة معين، ومكانة اجتماعية، وانتماء جغرافي، وعقيدة دينية، وحتى تصور عن وضع الرجل والمرأة في المجتمع. فإهمال المدلول والاكتفاء بالدال فقط هو البقاء في حالة الوصف للأشياء

والظواهر، وذلك لأن الدال ليس سوى وسيطا لتوصيل المعنى. فهل يمكن الاكتفاء بالوسيط للقبض على المعنى؟

إن انشغال البنيويين بسر الفهم المشترك للسان أدى بهم إلى الإيمان بالمعنى الجماهيري والوحيد للمعنى. وهذا يتعارض مع المعاني المتشذرة والمتحركة لدى السيميائيين.⁸ والنتيجة عن جملة من الممارسات للتحكم في المدلول أو تطايره عبر الثقافات.

لكن كيف يولد المعنى في نظر السيميائيين؟

ترتكز آليات بناء المعنى في نظر السيميائيين على المفهوم المركزي لـ "السيموزيس" *semiosis*. فالسيمائي إيسيو فرو Eliseo Veron يرى إن العالم الذي تحيل إليه العلامات عالم ينمو ويكبر ويضمحل داخل نسيج السيموزيس.⁹ إن هذا التأكيد ينطلق من المقاربة البنائية التي ترى أولوية الإدراك على الواقع، حيث أن الإدراك هو الذي يوجه فهمنا واستيعابنا للواقع، وليس العكس؛ أي أن الواقع لا يسبق إدراكنا له.

يعد سارل سنلدس برس Charles S. Peirce أول من استخدم مفهوم *Semiosis* في نصه المعنون: *Pragmatism* في سنة 1907، أي قبل صدور كتاب دو سوسير المذكور بتسع سنوات. ويقصد به "حركة العلامة في تقدمها من أجل بروز علامة جديدة. فهذا التقدم يبدو بدون نهاية.¹⁰ إذا السيموزيس هو عملية تشكيل العلامة ذاتها أو فعل الدلالة. إنه استدلال بواسطة العلامات. فمضمون السيموزيس يدل على عدم تنبؤ العلامة، وديناميكيته، وطابعها التوليدي.¹¹

يوضح سعيد بنكراد مفهوم السيموزيس، بشكل أكثر تبسيطا، بالقول أنه مسار متحرك لإنتاج الدلالة وتداولها واستهلاكها، والذي ينتهي إلى الذوبان في التقاليد وأشكال السلوك، ويتحول مع الزمن إلى عادة لدى الفرد، وقانونا داخل المجتمع.¹²

يملك هذا المفهوم بعدين: البعد التركيبي *syntagmatic* ويقصد به العلاقة بين العلامات، أي المعنى الذي تنتجه هذه العلاقة، والبعد التداولي *Pragmatic*، والمقصود به طريقة استخدام العلامات وتأويلها.

يشكل هذان البعدان فيالسيموزس جسرا للانتقال من الواقع إلى الحقيقة والذي يتم بفضل المدونات الثقافية *CulturalCodes*. فكل مجتمع يملك القدرة على التعبير عن وجوده الاجتماعي

بشكل رمزي بفضل جملة من العلامات. وغني عن القول أن هذه العلامات تختلف من ثقافة إلى أخرى.

يمكن التسليم بأن العلاقة بين الدال والمرجع علاقة تعسفية، لكن العلاقة بين الدال والمدلول تحتاج إلى توضيح قد يزيحها قليلا عن قدرية العلاقة التعسفية. بمعنى أن المدلول يكون، في الغالب، نتيجة نوع من الإجماع الضمني الذي يمنحه معنى محددًا. وبالاستعمال يتخلى المدلول عن معانيه الأولى ليكسب معاني أخرى، تظل رهن استقرار العلاقة بين الدال والمدلول. هذا الاستقرار الذي تدل عليه الممارسة الدالة،¹³ والتي يمكن أن نسميها من باب الاستعارة خطابًا.

فإذا تغيرت هذه العلاقة تخلى المدلول عن المعاني السابقة واستبدلها بمعانٍ أخرى، فالأمر لا يتم بدون وعي مستخدمي الدوال، بل يتم نتيجة اتفاق ضمني تجسده الممارسة الدالة، ويبقى المدلول، بدونه، محتفظًا بمعناه "الأصلي". هذا الاتفاق يتم في الغالب نتيجة ميزان قوابل اجتماعي وثقافي لترجيح المعنى.

المثال البسيط الذي يستشهد به أساتذة السيميائيات في منطقة المغرب العربي، والذي أصبح تاريخيًا، يتمثل في اسم فاطمة. أي اسم علم لابنة الرسول عليه الصلاة والسلام، وزوجة رابع الخلفاء الراشدين الإمام علي بن أبي طالب. لكن مدلوله لدى أسر المعمرين الفرنسيين في الجزائر تحول إلى "الشغالة". فعندما تقول إحدى زوجات المعمرين لجارتها لم تأت فاطمتي، فمعناه أن خادمتها لم تأت. لأن معظم الخاديمات في بيوت المعمرين كانوا من النساء الجزائريات اللواتي يشتركن في حمل اسم فاطمة. فهذا التضمين لاسم فاطمة فرضه ميزان قوى زال بزواله، أي بالقضاء على الاستعمار.

إذا، إن تطوير اللسان بفضل التجربة الشخصية والاستخدام الشخصي لا يتم على مستوى توليد الكلمات وإثراء القاموس اللساني بكلمات دخيلة أو أجنبية أو مشتقة أو مبتكرة فحسب، بل يتم أيضا على مستوى المدلولات، أي أن الكلمات ذاتها تكتسب معاني جديدة من خلال العلاقة الجديدة التي يقيمها المدلول والدال.

إذا المعنى لدى السيميائيين يتوقف على الفاعل الاجتماعي وعلى التجربة الذاتية، بينما البنيوية تزيج البعد الذاتي في إنتاج المعنى. فالبنيويون ينطلقون من البنية للوصول إلى المعنى غير الذاتي، والسيميائيون ينطلقون من الفاعل للوصول إلى المعنى غير البنيوي.¹⁴

تضمين التضمين:

يعتمد السيمانيون في بناء المعنى على التمييز بين الثنائية التالية: التعيين Denotation و التضمين Connotation. فالمعنى لا يوجد على مستوى التعيين، كما هو معروف، بل يكمن في مستوى التضمين. وهذه حقيقة تكاد أن تكون من المسلمات لدى السيميائيين. إنها واضحة ولا غبار عليها وإن كانت تستفز بوضوحها وتحت على التساؤل عن العدة المفاهيمية في ترحيلها من الاتصال اللفظي إلى الاتصال غير اللفظي، وما يترتب عنها، وتكشف عن لعبة المعنى لدى السيميائيين، مما يدفعنا إلى التوغل في التساؤل على مستويين اثنين:

هل يمكن الفصل، بكل يسر وسهولة، بين التعيين والتضمين على مستوى اللسان والكلام؟ وهل يمكن تعميمه على كل مجالات تطبيق السيميانيات؟ إن التعيين في معناه البسيط والواسع هو المعنى الحرفي والثابت للعلامة، و يعترف بمراعاته للسجل القاموسي، بينما التضمين يحيل إلى المعنى المشترك في الاستخدام بين المتصلين. هذا المعنى هو نتيجة تعاقد ضمني أقل ثباتا واستقرارا.

لا ينفي أحد رواد مدرسة الدراسات الثقافية، سيورت StuartHall يسر الفصل بين التعيين والتضمين فقط، بل يشكك حتى في وجود التعيين في " حالة الصفر"، على حد تعبير رولان بارث. إذ يقول: (إن الأمثلة التي تبين العلامات المنظمة في خطاب، والتي تملك حصريا معنى حرفيا Lateral، أي توافقي، بشكل يكاد يكون كونيا، نادرة جدا في العالم الواقعي. ففي الخطاب الواقعي تجمع جل العلامات الجوانب التعينية والتضمينية).¹⁵

إذا كانت الدلالة هي عقد Convention يجمع الدال والمدلول، فالسيمانيون يرون أن هذه الدلالة لا يمكن أن تغطي كل الحقل الدلالي في الاتصال. بمعنى أن فعل الدلالة لا يتوقف عند حد معين إلا توقفا ظرفيا، وبالتالي لا يستنفذ. وهذا ما يؤكد بأن التضمين ليس شيئا مغلقا لأن المدلول منفتح على التأويل. فالمدلول يمكن أن يعتبر، وفق هذا الطرح وفي مستوى معين، دالا يبحث عن مدلول، وهكذا ذلك إلى درجة أن المدلول يفقد كل معنى. كذلك الأمر بالنسبة للتضمين. لقد سبق وأن أوضحنا كيف أن بعض المختصين شككوا في وجود جدار فاصل بين التعيين والتضمين، خاصة في مجال الاتصال المرئي. واعتقدوا أن التشكيك في وجود التضمين في حالة انغلاق على مضمونه مشروع أيضا. وفي هذه الحالة ينتقل الحديث من التضمين إلى " تضمين التضمين"، متخذًا شكلا دائريا لا يتوقف إلا ليستأنف من جديد! فإذا سلمنا بهذا الأمر، فإن

بناء المعنى لدى السيميائيين يتحول إلى مجرد " لعبة " تستند إلى منطق بناء المعنى الذي يكون، في آخر المطاف، صنعة المؤول، أي الذي يؤول التضمنين، ومهاراته. إن غرض هذه اللعبة يتعدى بناء المعنى أو تشكيله. فالباحث البريطاني هول ستورت يرى أن التعيين والتضمنين مجرد أدوات تستخدم في سياق محدد ليس للإقرار بحضور الإيديولوجيا أو غيابها في اللغة، بل للتمييز بين مختلف المستويات التي تلتقي فيها الإيديولوجيا والخطاب.¹⁶

من باب تشخيص الفروق بين البنيوية والسيمائية في استجلاء المعنى يمكن القول أن السيمائيات لا تؤمن بوجود المعنى كمعطى جاهز ومكتمل وكامن في البنى، بل تعمل على تحرير الفكر والتصور لبنائه. هذا البناء لا يتحقق بدون ممارسة دالة. فالثقافة ليست مجموعة من البنى كما تؤكد البنيوية، بل جملة من الممارسات. بمعنى أن البحث البنيوي يسعى للوصول إلى البنى العميقة التي تتشكل منها الثقافة، بينما تسعى السيمائيات إلى الكشف عن دلالات الممارسات في الحقل الثقافي والفني¹⁷. وعلى هذا الأساس يثرى المعنى ويتحدّد.

إن المعنى حسب السيميائيين يوجد في التجارب الخاصة، ويتشكل نتيجة الفعل الذاتي، فهو يتوقف على الفاعل وتجربته الاجتماعية والثقافية، بينما ترى البنيوية أن التجربة الشخصية، أو نشاط الفاعل يتوقف على البنية.¹⁸

على الصعيد الملموس، عندما يدرس السيميائيون فيلما سينمائيا، أو سردا صحفيا لا يستخرجون البنى التي تنظم عناصره، وتشرح دلالاته؛ أي البنى العامة الحاضرة في كل المنتجات السينمائية أو الصحفية، بل يسعون إلى بناء المعنى من عناصر النص (الفيلم أو السرد الصحفي)، فيكشفون عن خصائص النص، وسماته: أسلوبه، أشكال تعبيره، طريقة تلفظه، وما يميزه عن بقية النصوص المشابهة.

السيمائيات ونصنصة الإعلام والثقافة

إن المنبت اللساني للسيمائيات جعلها تنظر إلى كل الممارسات الدالة على أنها نصوص؛ أي نصنصة Textualization كل ما تصادفه من ظواهر وإنتاج ثقافي أو فني أو إعلامي. بمعنى اعتبارها مجموعة من الدوال التي تظل دلالتها مفتوحة.¹⁹

تكتسي النصنصة قيمة جوهرية لدى كل المهتمين بالدرس السيميائي، فالباحث السيميائي هلمسيف Hjelmslev أوحى بأنه لا يوجد أي شيء يفلت من تشكيله كنص. فالنص يشكل موضوعا للسيمائيات وحدها...²⁰

إن البنيويين يجدون البنية حاضرة في كل شيء بعد أن رؤوا أن السلوك البشري، والظواهر الاجتماعية، والمنتجات الثقافية، والسرديات تحاكي اللسان في منطق تنظيمه وقواعده، بينما يرى السيميائيون في كل شيء نصا لاعتقادهم بمحاكاة المنتجات الثقافية والإعلامية والجمالية للنص. لئن كانت رؤية الظواهر الثقافية أو الممارسة الدالة من زاوية النصنصة أو النصوصية، التي يجدها عبد الله الغدامي،²¹ تخدم غاية أساسية هو التأكيد على لا محدودية المعنى، فتعميم النص على مختلف الظواهر الثقافية والإنتاج الإعلامي والفني يطرح الكثير من التساؤلات، ويثير الكثير من التحفظات، بعضها أثاره الباحث بول عطا الله من خلال تأويله للنصنصة، حيث رأى أن السيمائيات لم تقطع صلتها بالأدب. فالنصنصة مستوحاة من النص، الذي يرتبط بالأدب. إن المنتج الثقافي والإعلامي والفني هو نتاج مؤسسة. لكن مفهوم المؤسسة في الأدب مفهوم غامض إذا لم يشير إلى التقاليد الأدبية، خلافا لمفهوم المؤسسة الإعلامية التي يتداخل فيها الصناعي والثقافي، الإعلامي والسياسي، الإداري والمهني.²² إن الاستقلالية التي يعاني منها الأدب، حتى وإن كانت نسبية تجاه السوق، لا يمكن أن تقارن بالاكراهات المفروضة على إنتاج الأخبار، والبرامج التلفزيونية، والأفلام، والمسلسلات، والمسرحيات، ناهيك عن مساواتها.

بصرف النظر عن الضغط الذي يمارسه الإعلان أو المجموعات الضاغطة المختلفة (بدءا من القوى السياسية المتدافعة للحصول على السلطة، وصولا إلى التكتلات المهنية، بما فيها الصحفيين) على المؤسسات الإعلامية والذي يترك بصماته على منتجاتها، إن هذه الأخيرة ليست نظاما مستقلا بذاته، ومغلقا على ما يملكه من عناصر داخلية، إنها منفتحة على العالم الخارجي وتحولاته، وتمتدح ضمن منظومة إعلامية. وتأخذ موقفا معارضا أو مكتملا لوسائل إعلام أخرى. ولصحافييها علاقات مع بقية الصحفيين قد تتوحد حول أحداث وقضايا ومواقف وتباين،²³ تكون لها تبعات على مستوى مضمون الكتابة الصحفية وشكلها. إن الفاعل الاجتماعي في النص الأدبي غير الفاعل في الإنتاج الثقافي والفني.

تطرح الإحالة إلى الأدب إشكالا إضافيا في البيئة الثقافية العربية. فمفهوم الأدب في الثقافة العربية الإسلامية ينفرد بكونه يرتبط بالآداب؛ أي الأخلاق والفضائل، وعلى النسق الذي يجب مراعاته في المعاملات مع الغير.²⁴ فغائية الأدب بهذا المعنى غير غائية وسائل الإعلام المعاصرة التي أصبحت تتنافس من أجل الإعلام، والترفيه، والإشهار، والفرجة. وهذا ما يؤدي بنا إلى البحث عن معنى النص.

قد يبدو من أول وهلة أن الجميع يتفق على معنى مفهوم النص، لأنه يحظى بإجماع واسع، لكن هذا الاعتقاد يتبدد بمجرد الاستماع إلى الإجابة على السؤال البسيط التالي: ما هو النص؟ ينبهنا الناقد عبد الفتاح كيليطو إلى الدلالة النسبية لهذا المفهوم. فما يُعد نصا في هذه الثقافة لا يعتبر كذلك في ثقافة أخرى،²⁵ لأن الثقافة تزودنا بجملة من المفاتيح الموضوعية والذاتية التي تسمح لنا بالتعامل معه كنص و فهمه. ووجود النص يفترض وجود اللانص.²⁶

لا يشير هذا الافتراض إلى الصمت أو عدم إنتاج الكلام، بل يحيلنا إلى البحث عن المنطق الذي يصنف منتجات الاتصال إلى نص ولا نص. يتفق المشتغلون في حقل الأدب على مجموعة من الآليات التي تعطي شرعية لهذا المنتج وتعتبره نصا، وتستبعد ذلك، وتتعامل معه على أساس أنه مجرد قول، أو لا نص. يمكن القول، من هذا المنطلق، أن الكثير مما تنشره وسائل الإعلام يندرج في حانة اللانص في نظرهم. فالنص في وسائل الإعلام يرتبط بقيمته السياسية المضافة أكثر من قيمته الثقافية، خاصة في المنطقة العربية، وذلك لأنه يُعد من الحوامل النشيطة لسلطة القول، على حد تعبير عالم الاجتماع الفرنسي بيار بورديو Pierre Bourdieu. لتأكيد هذه الفكرة يمكن القول أن الأحداث المتنوعة، والتي يطلق عليها الفرنسيون مسمى "Faits divers": جرائم القتل، السرقة، الاغصاب، وغيرها لا تتحول إلى مادة صحفية في العديد من عناوين الصحافة العربية إلا إذا وظفت سياسيا. ولا يهتم بها إذا لم تسمح بهذا التوظيف رغم قيمتها السردية والثقافية المضافة.

فالقول أو السرد في التراث العربي الاسلامي لا يرتق إلى مستوى النص إلا إذا جسد مضمونه الأدب بالمعنى الذي حددناه أعلاه، أي إذا نطق بالحِكْم والعبر أو انتمى إلى عيون البلاغة والبيان، بينما يصعب على منتجات وسائل الإعلام أن تفي بهذه الشروط لأنها تلاحق الأحداث والقضايا اليومية المختلفة وتنقلها بلغة مباشرة وملموسية، هي أقرب إلى لغة عامة الناس. فهل أن هذه المنتجات ليست نصوصا؟

إن قراءة النص سيميائيا تفترض الأخذ بعين الاعتبار، بشكل علني أو ضمني، الأشكال التعبيرية السائدة. وتقتضي بناء معناه انطلاقا من مكتسبات الكتابة الأدبية أو ما يتجاوزها أو يخالفها. فما هي حدود قراءة الفيلم السينمائي أو المسلسل التلفزيوني كنص؟ ألا تكتفي بملاحقة العلامات والرموز التي يفيض بها النص/ الفيلم / المسلسل التلفزيوني؟ ألا تستبعد ظروف إنتاجه، وتغيّب العوامل المؤثرة في محتواه، وأطر توزيعه، والإكراهات المالية والإدارية والتقنية التي تتحكم في مسار إنتاجه وبثه.

إن علاقة العلامة بالمرجع في الأدب تختلف عنها في الإنتاج الإعلامي، والتعاطي مع الخطاب الإخباري كأنه نص أدبي، معناه عمليا تجاهل طبيعة العلاقة التي يقيمها كلاهما بالواقع. فالخطاب الإخباري يقيم علاقة بالمرجع - الواقع الأميركي - تكاد تكون شفافة، بينما علاقة النص الأدبي بمرجه تتسم بالغموض، بصرف النظر عن درجة واقعيته أو مستوى تخيلها. إن التحليل السيميائي هو تحليل محايت يحاول القبض على شروط تكوين الدلالة بإقصاء كل ما تحيل إليه خارج النص: ظروف إنتاج النص، كاتب النص، سياق تلقي النص.. فالعنى يظل حبيس منطق شبكة العلاقات التي تقيمها العناصر المكونة للنص.

إن النصنصة Textualization تستبعد، عن قصد، الأخذ بعين الاعتبار السياق. إن القراءة السيميائية للنص الأدبي تغفل سياقه في خضم انحطاطها في تفكيك النص وإعادة تركيبه بشكل يساهم في تجليات المعنى. فالعنى لدى السيميائيين ينطلق من النص، ويستخلص منه. والتعامل مع منتجات وسائل الإعلام والثقافة كأشياء نصوص يسقط في الحسبان عاملا مؤثرا وحاسما في تشكيل المعنى، وهو عامل السياق. إن الحدود بين النص Text والسياق Context غير محددة بدقة، ومتداخلة.²⁷ ومن الصعب الفصل بين المادة الإخبارية وسياقها، لأن عنصر الزمان والمكان، على سبيل المثال، كمحددان للسياق يعدان من الأركان الأساسية للمشكلة للمادة الخبرية. وغني عن القول أن دراسة المادة الإعلامية خارج سياقها يفقد معناها.

إن مفهوم التسييق Contextualization قد حظي باهتمام بالغ من قبل علم الاجتماع الألسني، وأثنوغرافية الاتصال، وغيرها، وبرز كمفهوم أساسي في إنتاج المعنى، هذا رغم التحذير من توظيفه كمرادف لوضع الاتصال، أو لصعوبة تحديده وتشخيصه على صعيد جغرافي حيث يتداخل المحلي والوطني والكوني. فالعنى لا يستشف من خارج السياق، لأنه يساهم في صقل الدلالات بما هو

متبادل في أثناء عملية الاتصال. إنه ثمرة مسار معقد ومتعدد، ووليد عملية بناء مشترك بين أطراف الاتصال ضمن سياق يؤثر بدوره في بنائه.

إن استخدام السيميائيين المتواتر للنص والنصنصة على حساب الخطاب يؤكد على أن السيميانيات، رغم ثراء ممارساتها وتاريخها، لم تتمكن من إحداث قطيعة معرفية مع المرجعية الأدبية. إن النص، كما هو معلوم، ينتمي إلى المجال اللغوي، بينما ينتمي الخطاب إلى المجال الاجتماعي.²⁸

هل إحلال النص بدل الخطاب في القسم الأكبر من الدراسات السيميائية يمكن تفسيره بأن رولان بارت لم يتطرق إلى الخطاب في كتابه المرجعي: محاضرات عامة في اللسانيات؟

حقيقة إن مفهوم الخطاب لم يستقر على حقيقة واحدة، وينطبق على واقع شاسع وممتد، لكونه يستعمل للدلالة على أفعال ومنتجات لسانية وغير لسانية. بل أن البعض يراه مرادفاً للسان، و البعض الآخر يراه رديفاً للمفوضات، ومطابقاً لمفهوم النص، كما هو الأمر بالنسبة للباحث في اللسانيات، هلمسيف لويس²⁹ وأتباعه. فالخطاب، في نظر آدم جون ميشال، على سبيل المثال، هو ملفوظ يمكن تمييزه بخصائص نصية، بكل تأكيد، لكن يمكن أن نميزه، أيضاً، كفعل منجز في وضع محدد: (مشاركون، مؤسسات، مكان، زمان).³⁰ ويرى الفيلسوف الفرنسي ريكور بول Ricoeur Paul أن استخدام مفهوم الخطاب بدل الكلام يأتي من باب التمييز بين السيمياء وعلم الدلالة.³¹ ما يهمننا من الإشارة إلى عدم استقرار مفهوم الخطاب هو اعتباره "كنوع خاص من الملفوظات".³² والقصد من صفة خاص هو التأكيد على ما ذهب إليه الفيلسوف الفرنسي، ميشال فوكو، الذي رأى الخطاب في أشكال الحياة الثقافية وتصنيفاتها، لأن الخطاب أو القول لا يدرك لذاته، كما يرى السيميائيون، بل في علاقته بالأقوال الأخرى وخطابات الغير.³³

هكذا نرى أن مفهوم النص لا يستوعب خصوصية المادة الإعلامية لأنها أقرب إلى الخطاب. فمفهوم الخطاب الصحفي أو الإعلامي يتعدى النص، كمنتج مفرد مكثفي بذاته، بل يدل على حزمة من النصوص التي تلتقي في الرؤية والتوجهات وتستند إلى القصدية ذاتها، وتشارك في طريقة التلطف. فالخطاب يتعدى، مجازاً، ما يتضمنه النص الصحفي الواحد بكل العناصر التي تشكله، ويتعدى الجمع البسيط للعديد من النصوص. فدراسة الخطاب لا تتعلق بتراكيبه ونحوه وصرفه، بل تتمركز حول ظروف إنتاج ملفوظاته.

بجانب النصنصة، اتجه البحث السيميائي إلى استخدام مفهوم السرد Narration في دراسة المنتجات الصحفية: التغطيات الصحفية، والصور الصحفية، والريپورتاجات الصحفية، والأفلام، والمسلسلات، والبرامج التلفزيونية والإذاعية، وغيرها. وتوطد هذا الاستخدام ليتحول إلى مقارنة تحليلية " للنصوص " الإعلامية.³⁴

استلهمت مختلف استخدامات السرد Narration من رولان بارث الذي اعتقد بأن السرد ليس سوى جمعا للأحداث التي لا يمكن الحديث عنها سوى بالعودة إلى فن الحكاكي أو الراوي (الكاتب) ومهارته وعبقرية، أو اقتسام بنية سهلة التحليل والدراسة مع السرديات الأخرى... فحامل السرد يمكن أن يكون لسانا، بصيغته الشفاهية أو المكتوبة، وصورة ثابتة أو متحركة، وإيماءات.³⁵ وقد استنتج الباحث السيميائي ألجرداس جوليان غريماس Algirdas Julien Greimas من هذا القول مقدرة السيميائيات على دراسة كل المنتجات الثقافية والأدبية من منطلق أنها اشكال سردية.

نعتقد أن التعامل مع الظواهر الثقافية والمنتجات الإعلامية والفنية من منظور السرد، يعيدها إلى نطاق الأدب ويخصها لمنطقه الذي يختلف عن منطق الإعلام.

رغم التأكيد على الفصل المعرفي بين مفهوم الخطاب والسرد، وذلك بالاعتماد على عنصرين أساسيين، وهما: عنصر الزمن واستعمال صيغة الماضي في السرد الشفاهي أو المكتوب مما يؤكد بأن السرد هو الانتقال من أوضاع متتالية من الما قبل والما بعد، وانحاء المخاطب في السرد ليترك الأحداث تتكلم عن ذاتها، إلا أن الممارسة النقدية للمنتجات الأدبية والثقافية دكت الحدود بين الخطاب والسرد، وهذا ما يتجلى من خلال التعريف المقدم للسرديات بأنها مظهر تتابع الحالات والتحويلات المسجلة في الخطاب، وضامن لإنتاج

المعنى.³⁶ وهذا ما يؤكد تطور تحليل الخطاب على الصعيد النظري وفي مرجعياتهم منهجياته. لقد كان مرتكزا على الخطاب السياسي بمعناه المؤسساتي: أحزاب، مؤتمرات، صحافة، ثم امتد إلى السرديات الشفاهية والمرئية: السرد الصحفي، الحملات الانتخابية المتلفزة، التوكشو Talkshow المتلفز، وغيره.³⁷

يتفق الكثير من الباحثين على ضرورة قراءة المادة الإعلامية والاتصالية ضمن التناس، Intertextuality. وإن كان تطور وسائل الاتصال الحديثة قد ذهب بالتناس إلى أبعد حدوده

نتيجة البروز الاستعراضي لأشكال تعبيرية جديدة: المودنات الإلكترونية (Blogs)، والفيس بوك Face book، وماي سبيس My space، وغيرها، من شبكات الاتصال الجديد.³⁸ فالخطاب الصحفي هو تجسيد للتناص قبل ظهور هذا الإعلام، كما سنوضح ذلك لاحقاً.

استخدمت الباحثة كرستيفا جوليا Julia Kristeva مفهوم التناص لأول مرة في المجلة الأدبية الفرنسية المسماة "تال كال" Tel Quel في 1969. وكانت تقصد به أن كل نص يبنى كفسيفساء من الاستشهادات والاقتباسات، فهو ابتلاع لنص آخر وتحويله.³⁹ وبعد خمس سنوات أعطى رولان بارث مشروعياً لاستخدام التناص في النقد الأدبي، بتعريفه للنص على أنه تناص. لعل هذا التعريف هو الأقرب إلى حقيقة المادة الإعلامية. فالمادة الأولية التي تتشكل منها الصحفية هي عبارة عن مجموعة من النصوص تتجسد عبر سلسلة من الاقتباسات من مصادر مختلفة، وإعادة صياغة بيانات من مؤسسات مختلفة، ومقابلات صحفية. فالمادة التي تقدمها المصادر تعاد صياغتها وتدمج في النص الصحفي.⁴⁰ هنا دون أن ننسى ما تقوم به الصحفيون وسائل الإعلام المختلفة من نقل عن بعضها البعض.

على هذا الأساس من الصعب أن نتعاطى مع الظواهر الثقافية انطلاقاً من فهمنا لها على أنها نص، فالمادة الصحفية هي المجال الذي يتجلى فيه العمل الجماعي، وتتقاطع فيه النصوص وتتفاعل. كيف؟

إن المساهمين في بناء النص الصحفي: مصادر إخبارية، خبراء، فاعلون اجتماعيون... لا يعملون على إنتاج خطابهم فقط، بل يعملون على التأثير على الخطاب الذي تنقله المادة الصحفية⁴¹، التي تتموقع ضمن خطابها السابق، والخطابات المتواجدة في الفضاء العمومي. فما يُقال، وما يجب ألا يقال في المادة الإعلامية، وشكل القول الإعلامي، لا يخضع للعناصر الداخلية التي تتشكل منها فقط، مثل قوانين للكتابة الإعلامية، وطبيعة موضوع الكتابة، وتقاليد العمل الصحفي التي تحولت إلى معايير نمطية، بل يخضع أيضاً لطبيعة الجمهور، والقوى الاجتماعية والاقتصادية التي تتحكم في توجهات المؤسسة الإعلامية.

تأسيساً على ما سبق، يبدو أن التحليل السيميائي يظل قاصراً لأنه يعتبر المادة الإعلامية نصاً وليس تناصاً من جهة، ومن جهة أخرى، فإنه يحاول أن يستنبط المعنى من داخل النص دون التساؤل عن امتدادات التناص ودوافعه.

يستند الفعل الاتصالي أو الإعلامي إلى جمهور كما يتصوره الفاعل أو بينه في ذهنه. وهناك فرق بين الجمهور المتصوّر أو المأمول والجمهور الفعلي. هذه الحقيقة البسيطة تقفز عليها السيمائيات لأنها تتحدث باسم الجمهور. وتؤول ما تريد تأويله نيابة عنه.

رغم أن السيمائيات تؤكد على تعددية دلالة العلامة، إلا أن تحليلها للنص الصحفي يزيح هذه التعددية ويتشبث بأحادية المعنى المبني على نوع من القراءة البارعة والمنهجة للكتابة الصحفية. إن المراجعة البسيطة للخبرة المكتسبة في تحليل النصوص سيمائيا تكشف ذاك البون الشاسع بين الجمهور النموذجي، ذي الوعي السيمائي الذي تتحدث السيمائيات باسمه، والجمهور الذي يتحدث عنه علماء الاجتماع من منظور الاستخدامات.

يصعب على كل دراسة سيمائية جادة لأي نص إعلاني أن تتجاهل طريقة رولان بارث في تحليل الصورة الإشهارية لمادة "السابغتي" "spaghetti" من ماركة بنزلي "Panzani".⁴² لكن هل يستطيع أي قارئ لهذه الصورة الإعلانية أن يستخلص ما استخلصه رولان بارث؟ لقد كشف هذا الأخير كيف أن هذه الصورة تعبر عن الروح أو النزعة الإيطالية، من خلال استقراء ألوان المواد الموجودة في الصورة. فماذا يحدث إذا لم يصل القارئ إلى المعنى الذي بنائه الطرف الثالث؛ المحلل السيمائي؛ أي الوسيط الضروري والمؤول الثقافي النهائي لكل فعل اتصالي؟ هل ينتفي الاتصال؟ هل يصبح المعنى ضربا من تخمين السيمائي، حتى وإن كان موفقا؟ هل تُشرّع السيمائيات وجود الاتصال أو الإعلام الذي يركض وراء المعنى بعيدا عن الجمهور؟ هل تنتهم الجمهور بالغباء والعجز عن كشف المعنى الذي توصل إليه السيمائي؟ ثم ألا يحاول التحليل السيمائي أن يكتشف ملامح الإيديولوجيا في النص الإعلامي انطلاقا من قناعة بأن هذا النص يمثل مرآة الإيديولوجيا المستشرية في المجتمع، والتي تهيمن على منتج النص ومتلقيه بدون وعيهما.

ألا يقوم الفعل الاتصالي على مفهوم "عقد القراءة" Reading Convention الذي يجمع المرسل مع المتلقي؟ ألا تخضع عملية الاتصال إلى الحقل الدلالي الذي يجمع أطراف عملية الاتصال. لماذا تكثفي السيمائيات باستنباط الحقل الدلالي للمرسل أو المتصل من إيجاءات دلالات النص فقط ولا تتساءل عن موقع المتلقي في هذا الحقل الذي من المفروض أن يكون مشتركا؟ إذا، تتوقف مسألة استنباط المعنى على "شطارة" الباحث السيمائي انطلاقا من تأويله للنص، علما أن المعنى المستنبط يتحمل استقرارات جديدة للوصول إلى معنى المعنى. إن عملية توليد المعنى

بدون توقف تعد معطى تكوينيا للسيمائيات، مما يدفعها لتكون ضربا من ميتا اتصال Meta Communication أو لغة شارحة للاتصال؟ ما يعطي شرعية لهذا السؤال ليس لأن السيمياء تُعد لغةً تضمّ العديد من اللغات، بل لأن المعنى الأولي المستنبط من التحليل السيميائي يحتمل أن يتضمن معنى آخر، فالمعنى يولد معنى، وهكذا دواليك.

يمكن في هذه الحالة أن يعيش الاتصال حالة من التمزق أو الضياع إذا ثبت أن المعنى الذي توصل إليه السيميائي غير ذلك الذي قصده المرسل، ويختلف عما فهمه الجمهور. فنظرا لمرجعيتها الأدبية فإن السيمائيات تنطلق مما يسمى القارئ الضمني؛ الذي يعرفه الناقد المغربي عبد الفتاح كيليطو بالقارئ الذي يتخيله الكاتب عندما يكتب، والذي تظهر خصائصه من خلال النص وليس من خارجه⁴³. إن هامش وجود هذا القارئ ضيق في الكتابة الصحفية، وذلك بحكم اختلاط الصحافي بالقراء وتفاعله معهم.

إن السيمائيات كضرب من الميتا اتصال تدفع جزءا من الجمهور ليعيش حالة من الانفصام. لقد قامت مدرسة بالو ألتو PaloAlto الأمريكية بمعالجة هذا المرض باعتباره يجسد خلافا اتصاليا ويعبر عن حالة من ضياع الشخص في فوضى الاتصال، لأنه يكون عاجزا عن الفصل بين الاتصال والميتا اتصال؟

رغم أن السيمائيات تركز على عملية بناء المعنى من النص، إلا أنها تسعى، عمليا، للاقتراب من تأثير النص على المتلقي، انطلاقا من قوته المحاينة. فماذا فعل بارث في مجمل نصوصه التي جمعها في كتابه الموسوم: "مثنولوجيا" والذي صدر في 1958؟ ألم يتصدى إلى تفكيك المثنولوجيا الحديثة التي تصنعها المواد الإعلامية والثقافية والطقوس الاجتماعية من خلال الكشف عن تذويب الايديولوجيا البرجوازية في الممارسة الاجتماعية اليومية، وتحولها إلى شيء طبيعي؟ ألا يعد هذا التذويب تجسيدا لسلطة النص؟ أليس مفهوم "سلطة النص" تعبيرا مجازيا عن تأثيره البديهي؟

لقد أكد رولان بارث مبكرا بأن البحث السيميائي يشترط القبول منذ البداية بمبدأ تحديدي... الإقرار بوصف الأحداث المجمععة من وجهة نظر واحدة، وبالتالي عدم الأخذ من الأحداث غير المتجانسة سوى تلك التي تهم وجهة نظر هذه⁴⁴.

إن ارتحان الفكر المعاصر إلى العقل الأداتي دفع مؤسسات التسويق المادي أو الرمزي إلى الاستعانة بما توصلت إليه السيميائية من عُدّة منهجية، ومقاربة نظرية، وذلك لترسيخ الاتصال النفعي أو الآداتي في المجتمع.

إن استثمار الإرث السيميائي في دراسات التلقي يتطلب عدم الاكتفاء بدراسة رسائل الاتصال من منظور الشفرات الخاصة بالمرسلين، والقيام بتحليل مضمونها انطلاقاً من الشفرات الخاصة بالجمهور. فالتلقي يجري على مستويين متمايزين: ففي المستوى الأول تجري عملية فك الشفرات من قبل المتلقي، والمستوى الثاني يمتد إلى التفاعل مع المضامين، بشكل امبريقي وليس من باب تخميني.

لعل ما سبق تحليله يكشف عن الاختلاف الجوهرى بين البنيوية والسيمائية، مما يوحي بأن كل محاولة التوفيق بينهما تبدو صعبة أن لم تكن مستحيلة، لاختلاف أسسهما الفلسفية. هذا لم يمنع قيام بعض المحاولات الجادة، ضمن أفق ورؤى جديدة، تحت لافتة عريضة وهي: " السيميائية البنيوية".

إذا كان البعض يطلق مسمى البنيوية السيميائية تجاوزاً للتأكيد على مرجعها اللساني، وتوظيفها للإرث المفاهيمي الدو سوسري (نسبة إلى دوسويسر).⁴⁵ فإن القليل من استخدمها ضمن أفق نظري مختلف. ففي هذا الإطار تأتي مساهمة الباحث السيميائي، غريمالغيرداس جوليان Algridas Julien Greimas، الذي سعى في كتابه المعنون: " السيميائية البنيوية: بحث عن منهج"، في 1966 إلى البحث عن الوحدات الصغرى المشكّلة للمعنى. واقترح تحليل عالم الدوال من الداخل مع الاستعانة بالمساهمات الخارجية التي تتدخل في ميلاد المعنى، وتساعد في استجلاء رؤية النص للعالم. هذه الرؤية ليست إسقاطاً للمحتويات الخاصة التي تلون العالم المدرك. إنها عبارة عن شبكة للقراءة، ومبدأ تنظيمي ذي بعد عام، والذي يتشكل من خلاله العالم فينتج المعنى. إن هذه الشبكة تهيكّل الرؤية للواقع وتظهره كعالم دال يجعل من العالم والحياة " استعراضاً صغيراً" Show Small يعاد إنتاجه بملايين النسخ.⁴⁶

قدمت البنيوية السيميائية الكثير من المفاهيم التي طورت الدرس السيميائي لاحقاً، مثل: العامل Actant***، والتشاكل أو النظير Isotopy***، والعقد Contract، و الخطاب Discourse وأثرت مسيرة البحث عن المعنى. لكنها لم ترسخ، في اعتقدنا، لتفرض تياراً متكاملًا

ومتجذرا في مجال دراسة العلامات والرموز المختلفة يخرج الدرس السيميائي من اعتكافه على النص والاستعانة بالعوامل الخارجية التي تساهم في تشكيل المعنى. بمعنى أن ما جاء به الباحث السيميائي " غريمس " لم يستطع أن يربط بين البنائية والبنوية، كما هو الأمر بالنسبة لعلم الاجتماع. فالبنائية البنوية التي ساهم عالم الاجتماع الفرنسي بيار بورديو في ترسيخها تركز على ضرورة الربط بين الموضوعي والذاتي. فالموضوعي يتمثل في البنى القائمة في الواقع الاجتماعي بمعزل عن إرادة ووعي الأشخاص والتي توجهه أو تعارض أنشطتهم. أما الذاتي فيتمثل في حركة الأفراد الواعية في بناء الواقع. وقد تبلور هذا الربط في صياغة مفهوم " Habitus الذي يدل على حضور البنية الاجتماعية غير الواعية بالنسبة للفرد والمحددة بالمبادلات بين الأشخاص⁴⁷

الخاتمة:

رغم أن السيميائية قدمت إنارة جديدة لفهم المنتجات الإعلامية والثقافية والفنية إلا أن البحوث العلمية في مجال علوم الإعلام والاتصال في المنطقة العربية لم تفتح، كثيرا، على الدرس السيميائي.

ففي هذا الإطار تبين متابعة ما كتب عن السيميائيات وتطبيقاتها في المجالات التي اهتمت بها، مثل: الفكر المعاصر (الكويت)، وفصول (مصر)، وعلامات (المغرب) و علامات في النقد (السعودية) أو في شبكة الانترنت، إن قسما كبيرا منها هو عبارة عن ترجمة لكتابات المختصين في السيميائيات من لغات أجنبية: الفرنسية، والانجليزية، والاسبانية. والبقية هي نتاج نقاد وأساتذة الأدب. أما مساهمة أساتذة الاتصال والإعلام فهي جد متواضعة. إن المهتمين بالأدب هم الذين انشغلوا، أكثر، بالدراسات السيميائية للإعلانات، والصورة الثابتة والمتحركة، والمسرح، والخطاب، والتمثيلات الثقافية، والدعاية السياسية، والاتصال، ولزالوا مهتمين بما تطرح من إشكاليات نظرية وتساؤلات منهجية.

إن القسم الأكبر من الدراسات الإعلامية في المنطقة العربية مازال رهين الرؤية البرسلونية (نسبة إلى عالم الاجتماع الأمريكي، برنارد برسلون B.Bereslon) للمحتوى الظاهر التي سحنته في تكميم العلامات والرموز دون مساءلة أبعادها الضمنية. والبحوث الإعلامية القليلة التي حاولت أن تنفلت من الحصر الكمي للمحتوى، وتقدم قراءة جادة للسرد الصحفي والخطاب المرئي مازالت تبحث

عن شرعية علمية في المنطقة العربية، وفي فضاء أكاديمي لم يتمكن بعد من مقارنة الظاهرة الإعلامية من منظور المعنى وليس التأثير، لأنه البنائية كمنهج وتصور لم تتبلور بعد في الدراسات الإعلامية العربية.

إن التعامل مع وسائل الإعلام من زاوية التلقي في المنطقة العربية يتطلب الإطلاع على القضايا والإشكاليات التي تطرحها البيوية والسيمانية في استجلاء المعنى، وتوظيفها لتوسيع الأفق المعرفي لعلوم الإعلام والاتصال.

أخيراً، نتمنا أن يساهم هذا البحث في فتح النقاش العلمي في المنطقة العربية عن وسائل الإعلام ضمن أفق جديد يستثمر المكتسبات العلمية في مجال إنتاج المعنى.

المراجع:

- ¹-VéronEliseo (1994): De l'image sémiologique aux discursivités , Le temps d'une photo- Revue Hermès ; France; P46
- ²-Ibid , p 50
- ³-Barthes Roland (1964): Eléments de sémiologie générale, Revue communication, Volume 4, N1; p94
- ⁴Ibib
- ⁵-Attalah Paul (1991): Théories de la communication, Sens, Sujet, Savoirs, éd presse de l'université du Québec, télé-université – Canada; p287
- ⁶-Barthes Roland(1964): Eléments de sémiologie générale, Revue communication, Volume 4, N1; p110
- ⁷-Ibid, p 106
- ⁸- Attalah Paul (1991): Théories de la communication, Sens, Sujet, Savoirs, éd presse de l'université du Québec, télé-université – Canada; p295
- ⁹- VéronEliseo(1994): De l'image sémiologique aux discursivités , Le temps d'une photo- Revue Hermès ; n 13-14, Edition CNRS, France; P71
- ¹⁰-Jean Fissette: SÉMIOSIS/Semiosis; Retrieved, mayo 21,2007; from http://www.flsh.unilim.fr/ditl/Fahey/SEMIOSIS_n.html
- ¹¹-Ibid

¹²-سعيد بن كريد (1998) : السميوزيس والقراءة والتأويل، عدد " علامات، 10 ، بتاريخ 2008/9/12 من الموقع: <http://saidbengrad.free.fr/al/n10/4.htm>

¹³-Attalah Paul (1991): Théories de la communication, Sens, Sujet, Savoirs, éd presse de l'université du Québec, télé-université – Canada; p297

¹⁴-Ibid, p 309

¹⁵-Hall Stuart (1994): codage et décodage, Revue réseaux; Paris; N 68; Retrieved, March 10,2006, From: <http://enssibal.enssib.fr/autres-sites/reseaux-cnet/68/02-hall.pdf>

¹⁶- Ibid

¹⁷-Attalah Paul (1991): Théories de la communication, Sens, Sujet, Savoirs, éd presse de l'université du Québec, télé-université – Canada; p293

¹⁸Ibid;p290

¹⁹-Ibid;p305

²⁰-نقلا عن سمير بدير – أنظر

SémirBadir(2007): La sémiotique aux prises avec les médias », Semen, 23, Sémiotique et communication. Etat des lieux et perspectives d'un dialogue, Retrieved, October , 8, 2009,from

URL : <http://semen.revues.org/document4951.html>.

²¹ - لقد ورد مصطلح النصوصية كمرادف للمصطلح الأجنبي Textualization، على ما نعتقد، في أكثر من موقع في كتاب حكاية الحداثة في المملكة العربية السعودية، ونخص بالذكر ص178 - أنظر عبد الله الغدامي، مصدر سابق.

²²- Attalah Paul (1991): Théories de la communication, Sens, Sujet, Savoirs, éd presse de l'université du Québec, télé-université – Canada; p305

²³- Charron Jean; de BonvilleJean (2002:Le journalisme dans le « système » médiatique; Les Études de communication publique; Université de Laval; Canada; Numéro 16; p 36

²⁴ - عبد الفتاح كيليطو (2007): الأدب والغربة، دراسة بنيوية في الأدب العربي، دار توفيق للنشر، المملكة المغربية، ص

21

²⁵ - المرجع ذاته، ص 16

²⁶ - المرجع ذاته، ص 17

²⁷-Ibid, p 30

²⁸ - غونتر كريس (2007): البنى الإيديولوجية في الخطاب، ترجمة عادل الثميري- تم استرجاعه يوم

2008/10/18 من الموقع: <http://saidbengrad.free.fr/al/28/28-14.pdf>

²⁹-HjelmslevLouis(1971):Essaislinguistiques, LesEditionsDeMinuits,Paris43-44

³⁰- Adam Jean Michel (1990:)Éléments de linguistique textuelle, théorie et pratique de l'analyse textuelle, deuxième éd, Liège, Pierre Mardaga ; p 23

³¹ - بول ريكور (2006): نظرية التأويل، الخطاب وفائض المعنى، ترجمة سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي، المغرب، ص 11

³²-Alpha Ousmane Barry) 2002): Les bases théoriques de l'analyse du discours, mayo 21,2007; from; <http://www.ieim.uqam.ca/IMG/pdf/metho-2002-01-barry.pdf>

³³-إيان كريب (1999): النظرية الاجتماعية: من بارسونز إلى هيرماس، ترجمة د محمد حسين غليوم، عالم المعرفة، عدد 244ابريل، ص 276

³⁴-الأمر لا يقتصر على الكتابات السيميائية التي تتوسل مفهوم السرد، بل تعدى إلى عناوين المجلات الورقية والإلكترونية، حيث نذكر على سبيل المثال، مجلة الإلكترونية للسرد المرئي:

Image and Narrative :Online Magazine of the Visual Narrative ,
www.imageandnarrative.be

³⁵-Barthes Roland(1966):Introduction à l analyse structurale des récits, Revue Communications, Volume 8, Numero 1; p 23

³⁶- Groupe d'entrevernes(1984): Analyse sémiotique des textes, Presses universitaires de Lyon, ,P.14

³⁷-Jost François; Bonnafous Simone (2000) : Analyse de discours, sémiologie et tournant communicationnel; Réseaux, Volume 18, Numéro 100, p530

³⁸- الصادق الحمامي (2009): تجديد الإعلام، فرضيات حول هوية الصحافة الإلكترونية، المجلة العربية للإعلام، المملكة السعودية، عدد يناير 2010

³⁹- Walezak Emilie Dupont Jocelyn (2009): Qu'est-ce que l'intertextualité?, Texte introductif aux Actes de la Journée d'étude sur l'intertextualité dans le roman contemporain de langue anglaise Journée d'étude organisée le 19 juin par le CARMA (Universités Lyon 2 – FranceRetrieved, October 10,2009,from, http://cle.ens-lsh.fr/83534886/0/fiche___pagelibre/&RH=CD

⁴⁰-Charron Jean; de BonvilleJean (2002:Le journalisme dans le « système » médiatique; Les Études de communication publique; Université de Laval; Canada; Numéro 16; p 31

⁴¹ - Ibid

⁴²- Roland Barthes (1964) , Rhétorique de l'image,COMMUNICATIONS, France,

Novembre n 4-, Retrieved, mayo 3,2005,
from<http://comstudies.files.wordpress.com/2007/10/barthes-panzani.pdf>

لقد أصبحت طريقة بارث في التحليل السيميائي للنص الإعلاني مرجعا علميا اعتمدت عليه جل الدراسات السيميائية للإعلان، يمكن ان نذكر على سبيل التوضيح، ما يلي:

Durand Jacques (1970): Rhétorique et image publicitaire, revue Communications, France, n° 15, p. 70-95

Eric Sciolli (1994): Analyse d'une image publicitaire selon les catégories de Barthe, Retrieved, Mrch 3,2002, from, <http://tecfa.unige.ch/~sciolli/staf13/analyse-pub/analyse.pub.html>

⁴³-عبد الفتاح كيليطو المصدر ذاته، ص80

⁴⁴- Barthes Roland(1964): Eléments de sémiologie générale, Revue communication, Volume 4, N1; 132

⁴⁵- هذا ما يستشف من شرح الباحث ناتيز جون جاك لماهية السيمولوجيا، أنظر:

Nattiez Jean-jacques(1975): Le point de vue sémiologique, Cahier de linguistique, France, N 5, 1975, P 49-76

⁴⁶- نقلا عن

Landowski Eric (2007):Le papillon tête-de-Janus : à propos de Sémantique structurale, quarante ans après. Nouveaux Actes Sémiotiques, Retrieved, November, 11, 2009 ; from<<http://revues.unilim.fr/nas/document.php?id=342>>

⁴⁷- أنظر الرابط:

Bourdieu Pierre (1980): Le sens pratique, Paris, Éditions de Minuit – Extraits- Retrieved, February , 9,2008,fromhttp://classiques.uqac.ca/collection_methodologie/bourdieu_pierre/habitus/habitus_texte.html

المادة غير اللغوية في المعاجم العامة

"دراسة نقدية"

د. خالد هدنة

جامعة سطيف 2

الخلاصة

كل المعاجم على اختلافها و تنوع أهدافها تصبو إلى غاية واحدة وهي كشف المعنى هذه الغاية تجدها أكثر جلاء في المعاجم اللغوية العامة، بالإضافة إلى المعلومات الصرفية والنحوية والصوتية هذا في نظرنا أهم ما يقدمه المعجم من معلومات لقارئه ولكن لا يمنع هذا أن يتضمن بعض المعلومات غير اللغوية والمعارف العلمية والتعريف بالأعلام والبلدان إلا أن هذه الأخيرة ينبغي أن تفصل عن المداخل اللغوية الأخرى حتى لا يخرج المعجم عن مهمته الأولى مهمة بيان الدلالة وما يتعلق بها.

Résumé

Tous les dictionnaires conçus pour détecter le sens se butts nous le trouvons plus dans les dictionnaires général, ainsi que la phonétique et des informations morphologiques et grammaticales et dans notre avis. Se la a une grande importance pour les lecteurs, mais ça n'empêche pas le dictionnaire d'avoir certaines informations non linguistiques et des connaissances scientifiques ainsi que les noms propres celui-ci doivent être séparés des entrées lexicologique afin de ne pas sortir de la tâche principale du dictionnaire.

مقدمة

بذل علماء العربية جهدهم في خدمة اللغة، فجمعوا ألفاظها ورتّبوها وفق طرائق متنوعة ومتكاملة تفننوا في وضعها فنظروا إلى الألفاظ فرأوا أنها تتألف من تسعة وعشرين حرفاً لا يخرج عنها أية كلمة، فاعتمدوا هذا المعيار في حصر اللغة بترتيب هذه الحروف في نظام ثابت، اختلف باختلاف وجهات النظر والغاية من التأليف المعجمي سعياً منهم إلى تيسير عملية البحث عن مواضع الكلمات ودلالاتها في هذه المؤلفات التي اصطلح على تسميتها بالمعجم.

أما المعاجم التي اهتمت بقضايا اللغة العامة من دلالة في المقام الأول، ونحو وصرف ومعلومات صوتية تسمى بمعاجم اللغة العامة لأنها لم تختص بموضوع بعينه، وأما التي جاءت مداخلها محصورة في مجال معرّفي واحد تسمى بالمعاجم الخاصة أو ما يعرف عندنا في تراثنا اللغوي بمعاجم المعاني أو معاجم الموضوعات.

وإذا اعتبرنا ان الدلالة هي المهمة الأولى للمعجم سواء أكان عاماً أم مختصاً فإن حدودها تختلف في كلا المعجمين، إذ إننا نجد في الأولى ذات مفهوم لغوي بحت لا يهتم بخصائص الدال من حيث المرجع وذكر خصائصه أما الثانية فمدلولها معرّفي يحوي تعاريف لا تمت إلى النفهمة اللغوية بصلة ولكن السؤال الوجيه في المسألة هو: هل يمكن أن نجد مفاهيم غير لغوية كالتعاريف الاصطلاحية والتعريف بالأعلام في المعاجم العامة؟ أم أن ذلك سيخرج بالمعجم عن وظيفته الأولى التي تتمثل في دراسة المداخل دراسة لغوية.

1- مفهوم المعجم

والمعجم كلمة مشتقة من مادة (عجم) التي يقصد بها في اصل اللغة: العَضُّ تقول عجمت العود أعجمه، إذا عضضته لتعلم صلابته من خوره.¹

وهي كذلك الغموض وعدم البيان قال الأزهري: "وأخبرني أبو الفضل عن أبي العباس أنه سئل عن حروف المعجم: لم سمّيت مُعْجِماً؟ فقال: أما أبو عمرو الشيباني فيقول: أَعْجَمَتْ أَبْهَمَتْ. قال: والعَجْمِيُّ مُبْهَمُ الكلام لا يَتَبَيَّنُ كلامه"².

والمراد بالإعجام تمييز الحروف المشابهة بوضع نقط لدفع اللبس قال الأزهري: "وقال الليث: المِعْجَمُ: الحروف المقطّعة، سمّيت معجماً لأنها أعجمية. قال: وإذا قلت كتاباً معجماً فإنّ

تعجيمه تنقيطه لكي تستبين عُجمته وتَضِح³، فالهمزة في "الإعجام" للسلب والنفي، أي لإزالة العجمة كما في قولك :

أقذيت عين فلان إذا أزلت ما بها من قذو وأقسطت بمعنى عدلت أي أزلت الظلم. ومنه قوله تعالى: "فإن فاءت فأصلحوها بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين" [الحجرات9] وبهذا يكون معنى أعجم : أزال العجمة أو الغموض أو الإبهام، ومن هنا أطلق على نقط الحروف لفظ الإعجام لأنه يزيل ما يعترضها من غموض، ومن هنا أيضا جاء لفظ المعجم بمعنى الكتاب الذي يجمع كلمات لغة ما ويشرحها ويرتبها بشكل معين.

2- ظهور المصطلح

لم يكن اللغويون أول من استعمل لفظ "معجم" عنوانا لكتبهم، وإنما سبقهم إلى ذلك علماء الحديث النبوي فقد وضع أبو يعلى (307هـ) معجم الصحابة، ووضع البغوي (317هـ) المعجم الكبير والمعجم الصغير في أسماء الصحابة، ووضع أبو بكر النقاش الموصلي (351هـ) المعجم الكبير والأوسط والصغير في قراءات القرآن. ولعل أول من جعل المصطلح عنوانا لكتابه من اللغويين هو ابن فارس (395هـ) في "معجم مقاييس اللغة".

3- بين المعجم والقاموس

ذهب بعض الدارسين من لغويين ومعجميين ومصطلحيين إلى تخصيص هذين المترادفين -إن صحَّ التعبير- والتفريق بينهما، خاصة وأن علم المصطلح الحديث يسعى إلى تخصيص مصطلح واحد للمفهوم الواحد في الحقل العلمي الواحد، بحيث لا يعبر المصطلح الواحد عن أكثر من مفهوم واحد، ولا يعبر عن المفهوم الواحد بأكثر من مصطلح واحد. وهذا يتطلب التخلص من الاشتراك اللفظي والترادف في المصطلحات.⁴

المعجم في اللسانيات الحديثة هو اللفظ المقابل للمصطلح الأجنبي lexicon أو lexique يورد صاحب القاموس في مادة "قمس" أنها تعني "الغوص"، وأن "القاموس" هي (بئر تغيب فيها الدلاء من كثرة مائها)، أما القاموس فهو "معظم ماء البحر".⁵

ويشرح لويس معلوف كلمة "القاموس" بمعنى "البحر" وهو أيضا "كتاب الفيروز آبادي في اللغة" ثم يضيف "ويطلقه أهل زماننا على كل كتاب في اللغة، فهو عندهم يرادف كلمة معجم وكتاب لغة"⁶، ويعيب د. إبراهيم السامرائي هذا الاستعمال، ويرى أن الصواب هو استعمال كلمة "معجم" للتمييز بين كتاب "الفيروز آبادي" المشهور، والمؤلفات المعجمية الأخرى. إلا أن د. عبد العلي الودغيري يرى أن هذا الاستعمال (القاموس) قد شاع حاليا، وقد انتهى تطور اللفظة من حيث الدلالة إلى المعنى الدال على الكتاب الجامع لألفاظ لغة ما مرتبة ترتيبا معينا، فبعد أن كانت كلمة "قاموس" تعني "وسط البحر أو معظمه، ثم أصبحت علما على كتاب الفيروزبادي"، صارت تعني أخيرا "كل كتاب لغوي يحتوي على طائفة من الكلمات المرتبة والمشروحة". يجب إذن الفصل بين "قاموس" و"معجم" فيستعمل المصطلح الأول للدلالة على كل كتاب أو تأليف له هدف تربوي وثقافي ويجمع بين دفتيه قائمة من الوحدات المعجمية (المداخل) التي تحقق وجودها بالفعل في لسان من الألسنة ويخضعها لترتيب وشرح معيّنين ويقابله في الفرنسية كلمة (Dictionnaire)، أما مصطلح معجم فيرى أنه أنسب للدلالة على المجموع المفترض واللامحدود من الوحدات المعجمية التي تمتلكها جماعة لغوية معينة بكامل أفرادها، بفعل القدرة التوليدية الهائلة للغة، ويقابله في اللغة الفرنسية (Lexique).⁷

ويسير د. إبراهيم بن مراد في نفس الاتجاه الذي يدعو إلى التمييز بين المصطلحين، هذا الاتجاه الذي يعتبر مصطلح "القاموس" بأنه الصناعة التي تتوق إلى حصر لائحة المفردات ومعانيها أما "المعجم" فهو المخزون للفرداني الذي يمثل جزءا من قدرة للتكلم/للمستمع اللغوية.

"فإبراهيم بن مراد" يعبر عن مجموع الوحدات المحصورة في كتاب، والمرتبة ترتيبا معيّنًا بالقاموس، أو المعجم المدوّن، ليفرق بينه وبين المعجم اللساني يقول في هذا الشأن: "فإذا أخذ المعجمي من ذلك الرصيد العام الجامع جزءًا - سواء كبر أم صغر - فدوّنه في كتاب أو خزّنه في مكنز سمي ما دونه معجما مدوّنا أو قاموسا، حسب الاصطلاح الشائع. ولا يمكن للمعجم المدوّن... أن يستوعب المعجم اللساني كلّ".⁸

فابن مراد يعطي للمعجم مفهومين: الأول عام ويقصد به مجموع الوحدات المعجمية التي تكوّن لغة جماعة لغوية ما تتكلم لغة طبيعية واحدة وهو مقابل للمصطلح الفرنسي lexique

والثاني خاص وهو أنه مدوّنة corpus المفردات المعجمية في كتاب مرتّبة ومعرّفة بنوع ما من الترتيب والتعريف.⁹ ويرى كذلك أن القاموس امتداد للمعجم، وليس هو بمستقلّ عنه. فهو رصيد معجمي جزئي مستخرج من المعجم الذي هو الرّصيد اللّساني العامّ، الذي تكوّن الوحدات المعجمية فيه الوحدات اللّغوية الأساسية في لغة أيّ جماعة لغويّة.¹⁰ وهو الذي يطلق عليه الودغيري مصطلح القاموس ويرى ضرورة التفرقة بين المصطلحين في اللسانيات الحديث ويبرر ذلك بما يلي:

- 1- أن الإحاطة بمعجم الجماعة المتكلمة مستحيل عمليا.
 - 2- أن جامعي اللغة ومدوّنيها كان هدفهم هو الاقتصار على وصف جانب من اللغة المستعملة دون جانب آخر.
 - 3- أن الوسائل العلمية التي استخدمت في الجمع والاستقراء كانت وسائل محدودة جدّا. نخلص من هذه الآراء أن التفرقة بين المصطلحين غرضه رفع اللبس سواء فيما ذهب إليه السامرائي أو ما ذهب إليه كل من الودغيري والفهري وابن مراد. أما الأول فكان غرضه إزالة اللبس الحاصل بين القاموس للفيروزبادي وبين سائر المعجمات.
- وأما الثاني فكان غرضهم التفرقة بين ما هو ممكن وما هو غير ممكن، بين ما هو بطبيعته شامل، وما هو قاصر وجعلوا العلاقة بين القاموس والمعجم علاقة العام بالخاص.
- والذي نذهب إليه هو تفضيل التفريق بين المصطلحين، وكلمة المعجم خاصة تتحدد من السياق المستعملة فيه فإذا قلنا معجم اللغة العربية أو معجم جماعة معينة في زمن معين فإننا لا نقصد بذلك الكتاب الذي يحوي على ألفاظ هذه اللغة أو هذه الجماعة؛ ذلك لأنه من المستحيل حصر اللغة. أما إذا قلنا معجم المصطلحات الطبية أو معجم الخليل فإننا نقصد به الكتاب أو المعجم المدوّن، الذي يحتوي على طائفة من الوحدات اللغوية. وفي أحيان كثيرة يستعمل الدارسون اللفظتين بوصفهما مترادفتين.¹¹

4- أركان التأليف المعجمي

تقوم المعاجم أساسا على ركنين هما الجمع والوضع على حد تعبير ابن منظور، والجمع هو تكوين المادة المعجمية، والوضع هو معالجة المداخل التي يتكوّن منها المعجم، وركن الجمع في المعجم يقوم

على أسّين: أولهما ما يعرف بالمستويات اللغوية، والركن الثاني هو ما يسمى بالمصادر اللغوية. أما المستويات اللغوية فهي: الفصحح وهو ما ثبت عن الأعراب وانتمى إلى دائرة الاحتجاج، والمولّد وهو ما خرج عن دائرة الاحتجاج ونسب إلى المولّدين، والعَمّي وهو ما نسب إلى العامة أو كان فصيحاً وحرّفته العامة، الأعجمي أو الأجنبي وهو المنسوب إلى اللغات الأعجمية.

والأس الثاني من ركن الجمع هو المصادر فكل تأليف معجمي لا بد أن يجمع مادّته من مصادر، ومصادر المعجم العربي خاصة القديم ظاهرة والتي تتمحور حول القرآن الكريم والحديث النبوي، وما ثبت عن العرب الفصحاء من شعر ونثر.

والركن الثاني من ركني التأليف المعجمي - هو الوضع، أي معالجة المدخل المعجمية - وجدناه يقوم هو أيضاً على أسّين: أولهما هو الترتيب، وثانيهما هو التعريف. وهذان الأسان هما اللذان يحددان هوية المعجم الحقيقية. إذ لا يمكن للمعجم أن يشتمل على مدخل غير مرتبة بأي ضرب من الترتيب المنهجي الذي يشاء المؤلف، وغير معرفة بحسب ما تقتضيه الوحدات المعجمية من التعريف. وإذا خلا المعجم من هذين الأسين - وخاصة من التعريف - وجب أن يطلق عليه اسم آخر غير المعجم مثل "قائمة المصطلحات (Nomenclature)" أو "المسرد (Glossaire)".

فالتعريف في المعجم عامة صنفان: الأول يسمى "التعريف اللغوي" وهو يستعمل في تعريف ألفاظ اللغة العامة، أو في تعريف المفاهيم بألفاظ لغوية عامة، فيقوم على تبيان خصوصية المدخل اللغوي من حيث بنيته - أو شكله - ودلالته، وهذا الصنف هو المعتمد في المعجم اللغوي العام. والصنف الثاني هو "التعريف الموسوعي"، وهو يستعمل في تعريف الأشياء والمفاهيم، أي في تعريف المصطلحات من حيث هي مرجعة إلى أشياء ومفاهيم تسمى مراجع (Référénts)، وهذا الصنف يقوم على الإخبار عن خصائص المرجع المعرف من نواح عدة كالشكل والأبعاد والحجم والمقدار والوظيفة... إلخ.

وتجرنا هذه النقطة إلى الحديث عن مصطلحين مهمين في الدراسات المعجمية الحديثة هذان المصطلحان هما: الموسوعة والقاموس.

فالموسوعة هي قواميس أو معاجم مدوّنة اشتملت على ضروب من المعارف العامة أو الخاصّة غير اللّغوية المحضّة.¹²

وقد بحث بعض اللغويين المحدثين في العلاقة بين القاموس والموسوعة فوجدوا ثلاثة مستويات في علاقة القاموس بالمعجم:

الأول: الموسوعة، حيث تقدّم معلومات عن العالم أو الكون، أي عن تجربة الجماعة اللغوية في الكون.¹³

الثاني: القاموس اللغوي، وهو يقدّم معلومات عن اللغة التي تستعملها الجماعة اللغوية

الثالث: القاموس الموسوعي، وهو جامع بين المستويين الأول والثاني.¹⁴

والترتيب هو الطريقة أو المنهج الذي يتبعه المعجمي في تنظيم المادة اللغوية حتى يستطيع مستعمل المعجم المطلع على ذلك المنهج العثور على بغيته بسهولة وسرعة. وكلّما كان المنهج محكما كان الوصول إلى الهدف أيسر وأسرع.

وفكرة الترتيب هذه ليست غريبة عن الذهن العربي، فقد أدرك اللغويون العرب هذا الأمر فابتدعوا أنماطاً للترتيب، وتفننوا في وضع المعاجم وفي طرق تبويبها، وتعددت مناهجهم حتى كادت تستنفد كل الاحتمالات الممكنة، وكانوا منطقيين حينما لاحظوا جانبي الكلمة وهما اللفظ والمعنى، فرتبوا معاجمهم إجمالاً إما على اللفظ وإما على المعنى، وبهذا وجد قسمان رئيسيان هما :

1- معاجم المعاني.

2- معاجم الألفاظ.

5- المادة العلمية (غير اللغوية) في المعجم العام

أ- المصطلح العلمي في المعجم العام:

من الواضح أن أعظم ثورة لغوية كانت بعد مجيء الإسلام وما نتج عنه من العلوم والمعارف المتعدّدة وتوسّع في نمط الحياة ورفي في مجال الحضارة، الشيء الذي استدعى كما هائلاً من المصطلحات العلمية؛ إذ أصبح لكل علم من العلوم الإسلامية ألفاظه الخاصة ومصطلحاته الجديدة.

- مفهوم المصطلح العلمي

والمصطلح العلمي هو اللفظ الذي خصص لعلم من العلوم، أو فن من الفنون فحصر في مفهوم معين، فإذا استعمله أصحاب ذلك العلم أو الفن كان المقصود به ما اصطلاحوا عليه وتعارفوا على مدلوله، دون ما سوى ذلك من المدلولات الشائعة بين عامة المتكلمين أو ما هو معروف في اللغة المشتركة.

والحق أن المصطلح العلمي كان غائبا عن القواميس العامة القديمة ولم تحتضن إلا القليل منها، وكانوا يبهون على مثل هذه المصطلحات بقولهم: مولد، أو محدث، أو معرب، وعذرهم في هذا حسب اعتقادنا أنهم كانوا يرون أن هذه الألفاظ مكانها ضمن قواميس مختصة في العلوم والفنون وليس قواميس اللغة العامة.

لهذا السبب واجه صاحب القاموس المحيط انتقادات شديدة حين أدرج في كتابه مجموعة من المصطلحات الخاصة بمجال الطب والفقه والنحو والعروض والحديث الذي نحسه القاموس الوحيد الذي اختص بذكر هذه المفاهيم... فخرج المجدد عن القاعدة التي اتبعها أغلب أصحاب القواميس الذين سبقوه.

ب- أمثلة عن المصطلحات العلمية في المعجم العام (القاموس المحيط أنموذجا):

- قال في مادة (بيء): "...وفاء المولي من امرأته: كَفَّرَ عن يمينه ورجع إليها."¹⁵
- وقال في (رقب): "والرقي كيشري: أن يعطي إنسانا ملكا، فأيتها مات رجع الملك لورثته، أو أن يجعله لفلان يسكنه فإن مات ففلان وقد أرقبه الرقي، وأرقبه الدار: جعلها له رقي."¹⁶
- وقال في مادة (سبب): "والسبب الحبل، وما يتوصّل به إلى غيره، واعتلاق قرابة، ومن مقطّعات الشّعر: حرف متحرّك وحرف ساكن."¹⁷
- وقال في مادة نصب: "والنّصب العلم المنصوب... وفي القوافي: أن تسلم القافية من الفساد، وهو في الإعراب كالفتح في البناء، اصطلاح نحوي. وقال في المادة نفسها: والنّصاب: الأصل والمرجع... ومن المال القدر الذي تجب فيه الرّكاة إذا بلغه."¹⁸
- وقال في تفسير لفظة الحج: "القصد، والكف، والقدم... وقصد مكة للنسك."¹⁹
- وقال في مادة (ر و ح): "وترويحة شهر رمضان سمّيت بما لاستراحة بعد كلّ أربع ركعات."²⁰

ج - المصطلحات الطبية في المعجم العام:

ومما احتوته بعض المعاجم قضايا الطب وألفاظه، وفوائد بعض النبات والأعشاب في التمريض، وذكر أنواع الأمراض وأنواع الأدوية، وقد لاحظنا هذا الأمر بشكل كبي في القاموس المحيط وقد توسع فيه بقدر زائد ومن ذلك قوله:

في مادة (الثوم): بالضم بستائي وبسري ويعرف بثوم الحية وهو أقوى وكلاهما مستخّن مخرج للتفخ والدود، مدرّ جدّا وهذا افضل ما فيه. جيّد للنسيان والتبو والسعال المزمن والطحال والخاصرة والقولنج وعرق التّسا، ووجع الورك والنقرس، ولسع الهوامّ والحيات والعقارب، والكلب الكلب، والعطش البلغمي، وتقطير البول، وتصفية الحلق باهيّ جدّاب، ومشويّه لوجع الأسنان المتآكلة، حافظٌ صحّة المبرودين والمشايخ، رديء للبواسير والرّحير، والخنازير، وأصحاب الدقّ، والحبالى، والمرضعات والصّداع، إصلاحه: سلقه بماء وملح، وتطجينه بدهن لوز، وإتباعه بمصّ رمّانة مرّة.²¹

وقال في مادة (صرع): "والصرع علّة تمنع الأعضاء التّفيسة من أفعالها منعا غير تامّ، وسببه سدّة تعرض في بعض بطون الدّماع، وفي مجاري الأعصاب المحرّكة للأعضاء من خلط غليظ أو لزج كثير، فتمتّع الرّوح عن السلوك فيها سلوكا طبيعيا، فتشجّع الأعضاء."²²

وقال في الرّكام: "الرّكام بالضمّ، والرّكّمة: تحلّب فضول رطبة من بطني الدّماع المقدمين إلى

المنخرين."²³

وقال في مادة (الفلفل): "والفلفل كهدهد، وزبرج: حبّ هندي، والأبيض أصلح، وكلاهما نافع لقلع البلغم اللّزج مضغا بالزّفت، ولتسخين العصب والعضلات تسخيننا لا يوازيه غيره، وللغصص والنفخ، واستعماله في اللّعوق للسعال، وأوجاع الصّدر، وقليله يعقل، وكثيره يطلق ويجفّف ويدرّ، ويبدّد المني بعد الجماع، ويفسد الرّزّع بقوّة."²⁴

ولو نلاحظ دلالة هذه المواد نجد أن أكثر أهل اللغة وأصحاب المعاجم لم يتعرّضوا لها، لذلك اعترض أكثر من تناول القاموس المحيط بالدراسة والنقد على هذه الدلالات لأنهم كانوا يرونها أنها ليست من لغة العرب؛ أي ليست من اللغة القديمة ولكنها من المحدث، أو كما سماها السيوطي الألفاظ الإسلامية، ولأن الموضوع الذي ينبغي أن تذكر فيه هو القواميس الخاصة، أو كتب الفنون والعلوم، أو ما يعرف في الدراسات الحديثة بالمعاجم المتخصصة.

ولكن هذه التبريرات تبقى ملزمة لأصحابها، لأنه في رأينا لا مانع من احتواء القاموس العام قدرا من المصطلحات العلمية التي تكوّن فكرة عامة للقارئ، ولا نطلب من القاموس أن يستوعب كلّ المصطلحات، أو أن يقدم لنا تعريفات دقيقة لها. وما فعله المجد هو عين الذي ذكرناه، فهو لم يعرف المصطلحات السالفة الذكر وغيرها التي لم تذكر تعريفا ماثلا لتعريف المتخصصين البالغ الدقة، وإنما اكتفى بالتعريفات العامة التي من شأنها أن تفيد القارئ العادي.

د- الأعلام في المعجم العام:

العَلَم في اللغة العربية هو أحد المعارف السبعة، ويقسمه النحاة بحسب القوّة أو الضّعف في تعيين المسمّى إلى قسمين: عَلم عين وعَلم جنس.

يقول ابن مالك في ذكر خصائص الاسم: "وهو لعين أو معنى اسما أو وصفا"²⁵

فعلم العين ويسمى علم الشخص، أو العلم الخاص، وهو الذي يعين به المسمى ويشخص به

دون سائر أشباهه يقول ابن يعيش: "... يختص شخصا بعينه لا يشاركه فيه غيره."²⁶

وعليه تدخل تحت هذا النوع من العلم:

- أسماء الإنسان كمحمد، وأبي بكر، وعمر، وعبد الله...
- أسماء الحيوان كالأسماء المعينة للخيل والطير، وغيرها...
- الأسماء الخاصة بالقبائل والأمم والشعوب رغم دلالتها على مجموعة من الأفراد إلا أن وظيفتها تعيين أولئك الأفراد مجتمعين في شيء واحد.
- أسماء الملائكة والجن كجبريل وميكائيل ومالك وهاروت وماروت...
- وأما علم الجنس فهو يعين صنفا من أصناف الأجناس المختلفة سواء كان محسوسا أم معنويا كلفظ: إنسان، وحيوان... في الأول ولفظ: الشجاعة والحياة والموت في الثاني، وهو في الحقيقة (علم الجنس) لا يرتقي إلى درجة علم العين، فهو علم معرفة من جهة اللفظ نكرة من جهة المعنى وفي هذا الشأن يقول ابن يعيش: "اعلم أن العَلَم في هذا الفصل واقع على الجنس بخلاف ما تقدّم من الأعلام، فإنّه واقع على الأشخاص كزيد وعمرو... وعلم الجنس يختص كل شخص من ذلك الجنس يقع عليه ذلك الاسم، نحو أسامة وثعالة فإن هذين

الاسمين يقعان على كل ما يخبر عنه من الأسد والثعلب. "27 ثم قال بعد أن جاء بأمثلة كثيرة على هذا النوع من العرفة: "واعلم أن هذه الأشياء معارف على ما ذكرنا إلا أن تعريفها أمر لفظي وهي من جهة للمعنى نكرات لشياعها في كل واحد من الجنس، وعدم اختصاصها بشخص بعينه دون غيره.²⁸ بعد هذه المقدمة التي نراها ضرورية في تحديد معنى العلم، ومرتبة كل نوع من الأعلام فإنه لا نكاد نجد قاموسا لغويا من القواميس القديمة يخلو من ذكر بعض الأعلام، خاصة الشخصية سواء كانت بشرية أم جغرافية، ولكن لم يكن ذلك يشكل ظاهرة تستحق الوقوف عندها، لأنها شكلت نسبة ضئيلة مقارنة بالمواد اللغوية الأخرى الموجودة في أي قاموس قديم. أما المعجم الذي أكثر من هذه المادة فهو القاموس المحيط للفيروزآبادي، فقد أكثر بشكل ملحوظ من أسماء الأعلام البشرية والجغرافية، مما تسبب له في الانتقاد الشديد لخروجه عن المؤلف في القواميس التي سبقته، ولكي نتأكد من هذه المبالغة أجريت مقارنة بين القاموس المحيط وصحاح الجوهري من خلال مراجعة باب واحد ليكون عينة تقاس عليها بقية الأبواب.

- ورد في الصحاح حوالي سبعين علما ما بين أسماء الأشخاص وأسماء الأماكن، والقبائل والحيوانات وغيرها.
 - أما القاموس المحيط فقد ورد فيه ما يقارب ألفا وأربعمائة علم ففاق الصحاح بنحو عشرين مرة. وبإجراء استقراء بسيط في وحدة معجمية من هذا الباب نخرج بصورة واضحة عن مدى شغف القاموس المحيط بالأعلام، وتجاوزه كل الحدود التي التزمته القواميس العربية القديمة ومثال ذلك مادة (حب) احتوت على أربعة وثمانين علما توزعت ما بين أسماء أعلام بشرية، وأسماء أماكن ويقاع، واسم جن (حباب)، واسم سيف (الحباج: سيف عمرو بن خلي)، واسم قبيلة (حباب: حي من بني سليم).
- وذكر في مادة أخرى من باب القاف في مادة (برق) مائة وستة وخمسين اسم علم على اختلافها. من أجل هذا وجدنا كثيرا من اللغويين المشتغلين بالصناعة المعجمية انتقدوا الفيروزآبادي على هذا الإكثار، وفي طليعتهم ابن الطيب الفاسي الشرقي الذي يرى أنه ليس من خصائص تأليف القاموس العام ذكر ألفاظ ليست من اللغة في شيء، مع العلم أن المكان المناسب لمثل هذه الألفاظ هو كتب الطبقات والرجال والجغرافية وقواميس البلدان والحيوان وغيرها.²⁹

فهو يقترح الاستغناء عن ذكر الأعلام على اختلاف أنواعها، لأن الحديث عنها ليس من مهمة اللغوي ولا من اختصاصه.³⁰

وهذه أمثلة عن رفض ابن الطيب ذكر أسماء الأعلام في دواوين اللغة. قال الجدي في مادة (لؤلؤ) من باب الهمزة فصل اللام: "وأبو لؤلؤة: غلام المغيرة قاتل عمر رضي الله عنه."³¹ قال ابن الطيب معلقا على ذلك: "هذا الخبيث لعنه الله غير محتاج لذكره في دواوين اللغة، ويكفي ذكره في كتب السير والتواريخ."³²، وأورد الجدي في مادة (رسته) علما من الأعلام قال: رسته، بضم الراء لقب عبد الرحمن بن عمر بن أبي الحسن الزُّهري الأصبهاني.³³ فعلق ابن الطيب قائلا: "هو أيضا من الألفاظ الأعجمية وبيانه في التواريخ لا اللغات."³⁴

ونجد عالما آخر من اللغويين المعاصرين يرفض بشدة ما أفحمه الجدي قاموسه من الأعلام وما سماه هو - الشدياق - حشوا وفضولا. فقد عقد فصلا في الجاسوس سماه: (النقد الرابع عشر فيما ذكره من قبيل الفضول والحشو والمبالغة واللغو) فيعتب ما أورده صاحب القاموس المحيط من الأعلام ضمن هذا الفصل لذلك يقول: "ومما ذكره من أسماء الأعلام مما موضعه غير كتب اللغة، قوله في كهف: وأصحاب الكهف (مكسلمينا)، (المبخا)، (مرطوكش)، (نوالس)، (سلنوس)، (بطنبوس)، (كشفوظط)³⁵ وبعد أن تكلم الشدياق عن ضبط هذه الأعلام والخلاف الحاصل حولها يقول: "وليس شيء من هذه الأسماء في التهذيب ولا الصحاح ولا المحكم ولا التكملة ولا اللسان."³⁶

وانتهى صاحب الجاسوس إلى الانطباع نفسه الذي انتهى إليه ابن الطيب، وهو أن الجدي كان مولعا بذكر الأعلام إذ يقول: "وحسبك بهذا دليلا على أن المصنف كان يحرص على أسماء الفقهاء والمحدثين أكثر من حرصه على الألفاظ اللغوية."³⁷

ومن المعجميين المعاصرين الذين كان لهم موقف مماثل للذي ذهب إليه ابن الطيب والشدياق علم من أعلام القرن التاسع عشر وصاحب قاموس (محيط المحيط) الذي اختصره في (قطر المحيط)

بطرس البستاني حيث قال فيما يذكر حسين نصار عن منهج البستاني أنه: "حذف البقاع وأسماء الأشخاص والقبائل، وأبقى بعض الألقاب وأسماء الفرق وبعض اللغات التي أوردها في المواد."³⁸ ونجد أيضا سعيد الخوري الشرتوني صاحب قاموس (أقرب الموارد في فصيح العربية والشوارد) قد قسمه إلى قسمين: الأول قسم مفردات اللغة الصرفية، والثاني قسم المصطلحات العلمية والكلم المولد والأعلام. وهذا التقسيم دليل على أن المؤلف كان لا يجذب ذكر الأعلام والمصطلحات العلمية مع ألفاظ اللغة العامة في موضع واحد. يقول في مقدمة قاموسه: "وقد قسمته إلى قسمين: الأول في مفردات اللغة الصرفية، وهو الذي انتشر إعلانه، والثاني في المصطلحات العلمية والكلم المولد والأعلام."³⁹

وفي بدايات القرن الحالي ألف الأب لويس معلوف قاموسه المسمى: (المنجد) وقد خصصه لألفاظ اللغة، مقلا من ذكر الأعلام حتى جاء المستشرق (فردنان توتل) سنة 1930 الذي وضع له ملحقا فسماه: (المنجد في الأدب والعلوم) ففي هذا الملحق أورد أسماء الأعلام.⁴⁰ وقرّر مجمع اللغة العربية بالقاهرة وضع معجمين (المعجم الكبير)، الذي اقترحوا فيه إدخال الأعلام البشرية والجغرافية، مما أثار حفيظة بعض الدارسين كما يتضح ذلك في موفق الأستاذ حسين نصار؛ إذ يقول بعد أن ذكر منهج اللجنة المكلفة بهذا القاموس: "فنحن نختلف معهم في أسماء الأماكن والأعلام، ونحب ألا تدخل في المعجم اللغوي إلا إذا ارتبطت بالتراث الثقافي العربي، بأن أخذت منها صفات أو مشتقات، أو ضربت بما الأمثال أو ما مائل ذلك، وأما ما عدا ذلك فتفرد له معاجم خاصة به."⁴¹ ثم ينتهي إلى القول: "الأعلام والأماكن لا صلة قوية بينها وبين المعاني اللغوية التي تتصل بها في حالة اشتقاقها، ولا تأثير لها في مادتها ولا تطور لها كالألفاظ اللغوية المتصرفة. لذلك نحب أن نبعدها عن الألفاظ اللغوية. فإذا ما أصر المجمع على إدخال الأعلام والأماكن، فليضع قاعدة محكمة لاختيارها، لأنه بطبيعة الحال لن يدخل الأعلام جميعها، وليحتسب في هذه القاعدة من القاموس والتاج والعباب وأمثالها التي كان همها الأول أعلام المحدثين والفقهاء. ولعله يحذف من أسماء الأماكن مالا تحديد له، أو لعل الأوفق أن يكفي بأن

يعرفها بأنها موضع، فإذا أراد الباحث الدقة في التحديد رجح إلى معاجم البلدان.⁴² أما المعجم الثاني فهو (المعجم الوسيط)، والذي كان اتجاه الجمع فيه ذكر ألفاظ اللغة العامة على أن يجعل له ملحقا خاصا بالأعلام على اختلافها، ثم استقرّ الرأي على إلغاء الأعلام بالكلية، يقول إبراهيم مذكور في مقدمته: "وقد أغفل الجمع في هذا المعجم منذ البداية ملحق الأعلام الذي أشرنا إليه من قبل، وقصر همه على اللغة قديمها وحديثها."⁴³

ومع كل ما ذكرناه في شأن الأعلام في القواميس القديمة والحديثة، وأنها في العموم تنجح إلى تجنب دمجها مع ألفاظ اللغة العامة، فإنه لا يمنع من وجود ألفاظ لا تكاد تقارن أمام الكم الهائل للألفاظ العامة في هذه القواميس.

هذا أهم ما تمكنا جمعه حول موقف المعجميين العرب القدامى والمحدثين من قضية الأعلام على اختلافها. وللإشارة فإن الموقف نفسه نجد في قاموس لاروس (LepetitLarousse) وقاموس (le petit robert) ومن قبلهما قاموس الأكاديمية الفرنسية (dictionnaire de l'académie française) فقد نص منذ صدوره سنة 1694م على أن أسماء الأعلام البشرية وأسماء المواضع لا يذكر منها شيء إلا ما كان الاستعمال المجازي قد حوّله إلى ألفاظ عامة وعادية (noms communs)، أو حوّله إلى صفات تدل على نعوت معينة. ونقرأ في الملاحق (annexes) التي كتبها (آلان ري) A. Rey على قاموس Lepetit Robert أن مشتقات الأسماء الخاصة بالمواضع والأشخاص، لم يؤخذ منها إلا ما كانت له أهميّة، أو دلالة تؤهّلانه ليوضع في مكانة خاصّة. يقول Rey "عند تناوله أسماء الأعلام والبلدان": "ils ne méritent pas de définition propre dans le corps du dictionnaire ,

mais leur forme exacte mérite d'être répertoriée"⁴⁴

لقد أصبح بإمكاننا القول أن المنهج المتبع مع أسماء الأعلام هو إخراجها من دائرة الألفاظ اللغوية العامة، وهو مذهب اللغويين القدامى والمعجميين المعاصرين سواء كانوا عربا أم غربيين، كما اتضح جليا مع المعجميين الفرنسيين مع تعويض ذلك بوضع ملاحق تضم أسماء الأعلام التي تم الاستغناء عنها.

الهوامش

- 1 الجوهري، الصحاح، تح : شهاب الدين أبو عمر، دار الفكر، بيروت لبنان، ط1، 1998، (ع ج م)
- 2 الأزهرى، تهذيب اللغة، تح : محمد عوض مرعب، مادة (ع ج م)
- 3 الأزهرى، تهذيب اللغة، تح : محمد عوض مرعب، مادة (ع ج م)
- 4 علي القاسمي، المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 2003، ص : 7
- 5 الفيروزآبادي، القاموس المحيط، مادة (قمس)
- 6 لويس معلوف، المنجد في اللغة، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ط19، مادة (قمس)
- 7 عبد العلي الودغيري، دراسات معجمية نحو قاموس عربي تاريخي وقضايا أخرى، 2001، ص : 20، 21
- 8 إبراهيم بن مراد، قضية المصادر في جمع مادة المعجم، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مجلد78، ج : 1، ص : 786
- 9 إبراهيم بن مراد، مقدمة لنظرية المعجم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1997، ص : 7
- 10 إبراهيم بن مراد، من المعجم إلى القاموس، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط1، 2010، ص : 114
- 11 علي القاسمي، المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، ص : 11
- 12 إبراهيم بن مراد، من المعجم إلى القاموس، ص : 99
- 13 ينظر في ذلك Georges mounin : dictionnaire de la linguistique , p : 125
- 14 إبراهيم بن مراد، من المعجم إلى القاموس، ص : 99
- 15 الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تح : المرعشلي، مادة (بيء)
- المصدر نفسه، مادة (رقب)61
- 71 المرجع نفسه، مادة (سبب)
- 81 لفيروزآبادي، القاموس المحيط، تح : المرعشلي، مادة (نصب)
- المصدر نفسه، مادة (ح ج ج)91
- المصدر نفسه، مادة : (ر و ح)02
- 12 المصدر نفسه، مادة : (الثوم)
- الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تح : المرعشلي، مادة (صرع)22
- المصدر نفسه، مادة (الزكام)23
- 24 الفيروزآبادي، القاموس المحيط، (الفلفل)
- 25 محمد بن عيسى السلسلي، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تح : عبد الله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط1، 1986، ص : 101
- 62 ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، د.ط، د.ت، ج1، ص : 35
- ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص : 27 35
- 82 المصدر نفسه
- 29 الودغيري، قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب، ص : 232

- 30المصدر نفسه
- 13الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تح : المرعشلي، مادة (اللؤلؤ)
- 32الودغيري، قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب، ص : 235
- 33الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تح : حمد عبد الرمن المرعشلي، مادة (رسته)
- 34الودغيري، قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب، ص : 235
- 35أحمد فارس الشدياق، الجاسوس على القاموس، مطبعة الجوائب ن د.ط، د.ت، ص : 305
- 63المصدر نفسه
- 37المصدر السابق، ص : 73073
- 38حسين نصار، المعجم العربي نشأته وتطوره، ج2، ص : 712
- 93سعيد الخوري الشرتوني، أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد، مكتبة آية الله العظمى المرعشي، قم إيران، 1403هـ، المقدمة
- 40الودغيري، قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب، ص : 238
- 41حسين نصار، المعجم العربي نشأته وتطوره، ج2، ص : 739
- 24المصدر نفسه، ص : 739
- 34مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 2004، تصدير الطبعة الأولى لإبراهيم مذكور
- Le robert pour tous ,dictionnaire de la langue française, concours de 44
Alain Rey ,rédaction de Danièle Morvan et Françoise gerardin. 1994
Dictionnaire le robert ,paris ,p : 1240

ثبت المراجع

- إبراهيم بن مراد، قضية المصادر في جمع مادة المعجم، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق.
- الجوهري، الصحاح، تح : شهاب الدين أبو عمر، دار الفكر، بيروت لبنان، ط1، 1998، (ع ج م) - - الأزهرى، تهذيب اللغة، تح : محمد عوض
- إبراهيم بن مراد، مقدمة لنظرية المعجم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1997.
- إبراهيم بن مراد، من المعجم إلى القاموس، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط1، 2010.
- ابن يعيش، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، د.ط، د.ت،
- أحمد فارس الشدياق، الجاسوس على القاموس، مطبعة الجوائب ن د.ط، د.ت،
- الودغيري، قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب،
- حسين نصار، المعجم العربي نشأته وتطوره،
- سعيد الخوري الشرتوني، أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد، مكتبة آية الله العظمى المرعشي، قم إيران، 1403هـ.
- عبد العلي الودغيري، دراسات معجمية نحو قاموس عربي تاريخي وقضايا أخرى، 2001.

- علي القاسمي، المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق.
- علي القاسمي، المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 2003
- لويس معلوف، المنجد في اللغة، المطبعة الكاثوليكية، بيروت.
- مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 2004، تصدير الطبعة الأولى لإبراهيم مذكور
- محمد بن عيسى السلسيلي، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تح: عبد الله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط1، 1986،

Georges mounin : dictionnaire de la linguistique ,

Le robert pour tous ,dictionnaire de la langue francise,concours de

Alain Rey ,rédaction de Danièle Morvan et Françoise gerardin.1994

Dictionnaire le robert ,paris.

النص القصصي الشعبي والنص الثقافي

"قراءة في التعالق"

دريدي مبروك

جامعة سطيف2

ملخص:

تنتج القراءة النص الأدبي، فهي فعل يحقق المعنى الذي فيه، إذ يتم ترهينه و تحصيله وضبطه، فهي نشاط يقارب قول النص في سيورة الفهم ويستكمل معادلة التفاعل التواصلي، وذلك بتجميع قصد الناص وقصد القارئ في بؤرة قصد النص. وما دام الأمر - في مجال القص الشعبي - لا يخرج عن هذه المقتضيات الأساسية لإنتاجية النص وقوله فإنّ معادلة التفاعل بين النص القصصي الشعبي والنص الثقافي نشاط يقارب اكتشاف تعالقهما داخل عناصر الإنتاج الثلاثة (مبدع، لغة، قارئ) و حصر كل علاقة وشرحها وتأولها في الفهم، فمن علاقة الوجود إلى علاقة الحدوث وصولا إلى علاقة المعرفة، يكتشف نشاط القراءة، عبر الشرح والفهم، شكل تموضع النص الأدبي القصصي الشعبي ونصه الثقافي وذلك من خلال تحديد توزيع عناصر إنتاجه.

Summary:

The Reading as a process tries to produce the literary text and its meaning. It is a work which approaches the text in its different understanding; completes the equation of communicative interaction, by collecting the tendencies of the author and the reader inside the tendency of the text. Although the domain of popular stories doesn't get out of these necessary requirements, the interaction between the popular fiction text and the cultural text as an activity tries to discover their correlation inner the three elements of production (Creator - Language - Reader). It restricts, explains and interprets every relation in understanding.

علاقات النص القصصي الشعبي بالنص الثقافي:

تأطير:

يعد النص القصصي الشعبي إنتاجا إنسانيا و حدثا توصليا تم في الفضاء العام المعبر عنه بالنص الثقافي، و هو بذلك مؤطر ومحكوم بالمعايير التي أوجدته إنتاجا وتداولاً، مما يعني ارتقائه لسياق context البنية الموسوعية للثقافة Universalisme، و هو المفهوم الذي يجعل النص الأدبي في صميم منظور المقاربة المنهجية للقراءة الثقافية، و التي تنطلق من مجاوزة الاتجاهين؛ البنيوي و السياقي⁽¹⁾ في تتبع و استقصاء المعنى الذي يقوله النص، و ذلك في صيغة توفيقية بينهما.

تؤسس القراءة الثقافية للنص الأدبي الشعبي منهجها في حدود الوعي بأنه "معطى متأخر مقارنة إلى بقية المعطيات التاريخية: الاقتصادية-الاجتماعية، معطى تال و لاحق لا أولي و سابق"⁽²⁾، و لذلك يقعد الدرس الثقافي للنص الأدبي فعالية تجمع بين العمليات الإجرائية التفسيرية والتأويل القائم على الفهم السيميائي للعلامة، من منطلق أنّ للنص مظهران: لساني خطابي، و دلالي معنوي، وهو ما جعل المنعرج القرائي للدرس السردى يؤول إلى مجالين هما: سرديات الخطاب، والسيميوطيقا السردية؛ إذ المجال الأول وصفي إجرائي يعتمد لغة المنهج التقني؛ والمنطق الحصري، و الثاني سيميائي تأويلي منطقه مدارسة العلامة بما هي دال مفتوح ومتعدد العلاقات يربط الدال النصي بمدى المدلولات الثقافية، و هو ما أرسى الممارسة النقدية للنشاط السيميائي في استنفهام انتظام النص داخل نظام الثقافة.

في هذا السياق لابد من الإشارة إلى التفكير الفلسفي الأنثروبولوجي الذي أعاد ترتيب فواعل المعادلة النصية، و ذلك حين رأى أنّ قراءة النص الأدبي لا يجب أن تقع في ظلام الأنطولوجيا المتعالية التي تكتفي باكتشاف اللّغة المغلقة، وواجب حذرهما من الذهاب في الأفق المفتوح بلا ذات، والذي يسميه بول ريكور "التعالي بلا ذات"⁽³⁾، وبين المحذورين و الوعي باتجاهات القراءة الثقافية انبثق السؤال المركزي إزاء النص السردى ليقول: "هل السرد عمد من أعمدة نظرية المعرفة؟"⁽⁴⁾

يكتسي هذا السؤال شرعية نقدية و منهجية من حيث هو مسار واصل بين التفسير و الفهم، ينطلق من الوجود الودوج لبنية النص و دينامية التراسل بين نحوه البنيوي و نحوه الثقافي، و في هذا ليس القصص الشعبي سوى ترهين في مسنن نصّيّا في الترسيمة السردية⁽⁵⁾، يعبر عن تحقق

القاعدة المركزية ذات الثلاثة فروع⁽⁶⁾: كيف نتصرف؟ كيف نعيش؟ لماذا نوجد؟ والتي يضع السرد لها معادلات نصية تستوعب الأجوبة الممكنة و المفترضة: الفعل LeFaire، العيش LeVivre، الكينونة L'être. و في ذلك تصبح اللّغة بما هي موجود موسوعي استجابة تواصلية لرغبة السرد في إدماج جدل السؤال و الجواب في إمكان حركة فعل التلفظ، لينتج عنها نص في "شكل لساني للتفاعل الاجتماعي (...). والذّي هو ترهين (Actualisation) للمعنى المحتمل"⁽⁷⁾

يوجد النصّ السردّي، عموماً، و القصصي الشعبي لوجود السيورة الثقافية للكائن البشري، كما يقول الدرس الفلسفي الحديث، فهو موجود -نحو الموت، و لذلك يحكي، لأنّ الحكي "يستجيب للحاجة الأكثر أهمية لدى الإنسان، و هي الرغبة في تفادي الموت"⁽⁸⁾، مما يعني أنّ القصص، بناء على هذه الرغبة، مقسور على تتبع الحركة الزمانية⁽⁹⁾، ليكون تواصلًا لغويًا معبرًا عن الوجود الإنساني، في صيغة تناغم النحو الفكري و اتساقه مع النحو اللساني الذي يعلنه.

تمتد سيورة الحركة الإنسانية على مدى وجود بالقوّة (الإنسان) يجادله وجود بالفعل (الذات)، و بين الطرفين كان السرد جنسًا مبدعًا يرهن تاريخية الوجود البشري في تسجيل زمن الكينونة في زمن الوجود، و ذلك في حدود الصفة العقلية الجذرية ذات المسار الدينامي للكائن السارد، التي هي جوهر الماهية المركزية المتجلية في صيغة تفاعل ذاته مع قوانين الوجود، و التي يتفرد فيها عن الوجود الميكانيكي للطبيعة، ففي ضمنها يتوسع و يستمر بكينونته الثقافية، ويرتبط القصص الناشئ عنه قناة للهوية السردية بين كونه دالا و بين كون مدلولاته الثقافية من حيث هي حاصل اشتغال إبداعي يرتكز على ابتكار الترميز و تحديد أشكاله، وقد جسّد الإنسان السارد هذه العملية بفعل تسليخ verbalization الثقافة في اللغة، فكان نصه الأدبي الشعبي أهم نتيجة لتواصله في الاجتماع الواعي⁽¹⁰⁾.

لا يمكن، في ظل ما سبق، أن يكون القصص الشعبي محفلاً للعلامات الدالة إلاّ بمباشرة القراءة الوصفية و التحليلية، و توسيع طاقات التأويل في حدود المعطى الثقافي، ذلك أنّ القول لا يصير نصًا إلاّ "إذا انضاف إلى المدلول اللغوي مدلول آخر، مدلول ثقافي يكون قيمة داخل الثقافة المعنية"⁽¹¹⁾ ممّا يمكن من فهم دلالة القص في تجليه النصي، عبر استفهام بنيته الخطابية و ارتباطها بالمدار الثقافي للعلامات.

يتحدد النص من حيث هو واقعة تواصلية في التداول بما يقوم عليه من أسس شرطية لوجوده، و التي هي الذات باعتبارها الإنسان في حالة التنصيص، و كذا النظام اللغوي بما هو نسق تبادلي/تراسلي لاستعمال العلامة، و ثالثا الثقافة التي تمنح النسق اللغوي علة انتظامه من حيث هي بنية تستغرق المنصوص و تجعله دالا في نظامها السيميائي. فكيف يتم ذلك؟ و ما هي تجلياته؟

ليبان ذلك يستقصي البحث أهم العلاقات الحاصلة بين الذات و اللغة و الثقافة في النص القصصي الشعبي، و يقترب قرائيا من فهم التفاعل بينها:

1- علاقة الوجود:

يوجد الإنسان وجودا يتضمن التّصين معاً؛ الأدبي والثقافي، و لا تكون القراءة بذلك إلا إجراء يطلب استفهام الذات من حيث هي تحقق يعيه الفعل الإنساني و يعلنه، لأن خروج الإنسان من حال وجوده الكامن إلى حال وجوده المتعيّن هو حاصل وجود الأثر الدال على مؤثره، و هكذا فكل قراءة للنص تؤول إلى الثقافة بما هي شرط لفعل التأويل، و من حيث هي تمثل المرجعية الجبرية لكل استفهام يتحرك بالقراءة نحو إدراك البنية النصية و نحوها، و بيان التفاعل بين نظام النص و نظام الوجود الواعي للثقافة لدى حاملها، و ذلك ما يمثل المسار الحيوي لمجال التداول العملي للفاعل الأول؛ الذي هو الذات الحية للمفكرة و للكلمة من منطلق أنّها صاحبة الكفاءة الإنجازية للنص حدثا وتواصل و معنى.

إذ تحاول القراءة ضبط مفهوم قاعدي للوجود حتى تنتج الفعل الدّرسى، فإنّها تحدّد أولا منطلقها في اتجاه هذا الضبط تأسيسا منها لآليات المعالجة التي رهانها الأول الفهم، و الذي هو مركز الوعي القرائي، ليكون بذلك نشاط القراءة قناة مركزية للتخاطب مع المدونة و تبادل السؤال والجواب معها، وهذا حتى لا يغرق البحث في خطاب فلسفي مفتوح لا تقوله المدونة و لا تؤيّده، فالوجود ضمن هذا هو وجود النصّ، والقراءة هي تشغيل هذا النصّ في قول ذاته وكشف طبيعته مادة و فضاء، ثم ما يقود إليه في مجرة وجوده بما هو موجود في فضاء و حادث في حدود ذلك الفضاء.

تأسيسا على منطق القراءة الثقافية و منهجها، يلتزم البحث باستعمال النشاط القرائي استعمالا معياريا و دلاليا، يستنطق القانون اللساني الخطابي، و يبني على وعي عناصره و علاقته قوله الدلالي ضمن خطاب اللّغة، و قوله المدلولي في إعراب معناه ثقافيا، و هذا في سياق اعتبار القراءة نظاما للأسئلة الممكنة⁽¹²⁾.

يوجد كل من النصّ الثقافي و النصّ اللّغوي الأدبي في فضاء واحد محله الذات الواعية، وحدوده مساحات الفكر والفهم والمعنى و الوعي، و مجاله النصّ من حيث هو يشكّل "إمكانا للتفكير أو وسطا للفهم أو ملتقى للحقائق"⁽¹³⁾، و يآزرنا في هذا الطرح، فضلا عن كونه إلزاما طبيعيا، ما أجمعت بشأنه النشاطات المعرفية و الفكرية و الفلسفية، و التي تقر على اعتبار النصّ في قاعدته الأولى موجودا ناتجا عن وجود الذات العاقلة في حالة التكلم، و ما ينشأ عن تنصيب الكلام في نحو المتواليات اللفظية تعبيرا من الذات عن حالة الفهم التي أدركتها، لذلك فالفهم ليس فقط "نمطا في المعرفة ModeDeConnaissance"، وإنما هو "نمط في الوجود كذلك Moded'être"⁽¹⁴⁾، و يستتبع ذلك أنّ حقيقة الفهم النصي لا تظهر إلّا عبر اللّغة التي يستعملها وينتج شروطها، ليكون مدركا في تحقّقها و تعيّن بنائها الدلالي، مرهنا شبكة من العلاقات التواصلية التي لا تكون إلّا "انطلاقا من الاستعمال الإنساني للخطاب"⁽¹⁵⁾، و هو ما يشكّل الاتفاق على قاعدة الخطاب وحدوثة اللّغوي في إنجاز المشروع التواصلية الإنساني، منطلقا لمقاربة الدّرس الإجرائي و المنهجي في تحديد غايات التوصيف و التجريد، و اقتراح البرامج التداولية في فهم جماعة المتواصلين داخل مجموعة التعريف اللّغوية الثقافية الواحدة، ولأنّ تاريخ الإنسان في هذه الممارسة بعيد جدّا فقد عدّ ذلك من طبيعته بسبيل استنطاق التأكيدات الخلقية والاجتماعية فيه، لا بسبيل البحث عن الدليل المادي و الأثر الأميركي، و ضمن هذا تمتد الشفاهية و آثارها اللغوية في المستوى النفعي، وكذا في المستوى الفنّي، أبعد مسافة من الآثار المكتوبة، وإن كانت لم تحظ بتسجيل تدويني يستبقي نصوصها في الآثار الحيّة، إلى غاية استيقظ الوعي و الانتباه بأفاق العمر اللامحدود للأعمال و الإنجازات الفنّية الراقية لدى الأجهزة الإيدولوجية و التربوية عند حضارات معينة.

قد يستغرق المسح التاريخي للموجود النصّي و مواده، في شغله لفضاء الوجود، ركامات من الإحصاء و الأرشيفات اللامتناهية، غير أنّ بحثا في المعادلة الوجودية للذات النّاصة بمجرد حقيقة

قاعدية، ويسمح باستخدامها بصيغة التعميم المنهجي في مفهومة ما نبحت عنه في مجالنا، ليمكن لنا بذلك البحث في النص القصصي الشعبي مرتكزين على واضح من المعالجة بخصوص وجوده. النص القصصي الشعبي موجود تداوليا، وهو أثر تتلقاه القراءة وتتواصل معه الذوات ثقافيا واجتماعيا، غير أنّ البحث لا يقف عند هذا الجواب الذي يتموقع في المسلمات العامة ولا يجد غير التسليم إجابة، والبحث في مستوى الواقعة البيوغرافية استجابة، فالبحت يؤشكل الموجود النصي من آخر عنصر في سلسلة وجوده، ليكشف في نسق تصاعدي اختزالي عن الارتباطات المترتبة في مراحل التوحيد الإنساني للنص.

بناء على سلسلة الترابطات السببية للموجود النصي يعتبر جمع المدونة وتسجيل نصوصها أول حدث لانطلاق البحث، و في هذا تكون الحقيقة الأولى التي يعيها جمع نصوص القصة الشعبية حقيقة لغوية، لأن اللغة موجود سابق على النص، وهي موجودة في الموجود الحامل الذي هو الذات العاقلة المتكلمة، والتي هي موجودة و متحققة في ضمن فضاء وجودي يتوافر على شروط وجودها وتحققها واستمرارها.

يقتضي الترتيب المنهجي تحديد كل رتبة في معالجة إشكالية وجود النص القصصي الشعبي، و هو ما يضبطه مسار القراءة العاملة في اتجاهها المعاكس للقراءة النسقية القائمة على تتبع تسلسل متوالية التلغظ السردية Séquence، كما هو الأمر في علم السرد⁽¹⁶⁾، ليصبح اتجاه البحث إلى خارج النص من داخله، و أول ما يحرك هذا القصد و يطلقه هو الحقيقة القاعدية للوجود، حيث هو "لا ينفك عن كينونته اللغوية ولا يمكن إدراكه إلا في هذه المساحة الرمزية والدلالية بوصفها عالما مفتوحا وأقفا ممتدا⁽¹⁷⁾، وفي ضمن هذا، يقبض نشاط القراءة، في إدراكه علاقة الوجود للنصين الأدبي القصصي و الثقافي، على أول المفاتيح وهو اللغة؛ التي تمثل الفهم محمولها الساكن في المعنى القصد به، والذي بدوره هو استجابة للوعي الناطق الذي يكون في الذات داخلا وخارجا، كما عبّر عنه فلاسفة النص⁽¹⁸⁾ بقولهم: "جوانية الانتظار وبرانية الحوار"، وبهذا يتأسس الجواب في الانطلاق من القول بأن اللغة توجد في موجود الذات، والذات مقدوفة في الوجود، و بتوسط النص في معادلة الوجود، يصبح الموجودان (اللغة/الذات) متحركين بتبادل الفعل في النسق الرمزي المستمر، فلا توجد الذات المفكرة الفاعلة إلا في اللغة، فهي مأوى الوجود⁽¹⁹⁾، كما لا تنتقل اللغة من حال كمونها إلى تحققها إلا باستعمال الذات لها.

بما أنّ القراءة هي جهاز طرح الأسئلة الممكنة على النصّ في سياق التواصل معه، فإنّ تحديد اتجاه هذه الأسئلة هو من الضرورة بما يجعل النصّ مقروءاً، واسترسالاً في المساءلة تكون كلّ الأسئلة التي تطرح بشأن وجود النصّ و موجوده مكثفة في الصيغتين الأساسيتين: كيف يوجد النصّ القصصي الشعبي؟-ماذا يقول وجوده، أو ما الذي يوجد بوجوده؟.

إنّ الاتجاه الأول يبحث في شيئية النصّ القصصي الشعبي و معيارته، و وسيلة البحث إزاء ذلك هي الآليات الإجرائية التي جرّدها المخطط اللساني في مستوييه المعروفين: الجملة/النصّ، و هدفه هو التفسير، بما هو تفكيك لبنية العناصر اللغوية و انتظامها، و نسقتها المتظهر في اشتغال النظام النحوي في تشييد الجملة؛ التي تعتبر القاعد النواة لوجود إمكانية ارتباط الجملة الحادثة بحدوثها، وهو ما يمكن تسميته بنحو التجامل، وهو المستوى الذي تبحث فيه الكلمة مادة وطبيعة و علاقة و انتظاما و بناء، و فيه يتم التفسير وتنجز مهمة فكّ النحو اللغوي و بيان السنن اللساني.

أمّا المستوى الثاني الذي ينتقل فيه البحث إلى حصول مقول القول أو دلالة البناء النصّي، فهو مستوى يهدف إلى تحصيل علّة وجود النصّ القصصي، حيث يلقي البحث سمعه لاشتغال الكلمات في إنتاجها للمعنى، ويستخدم البحث لذلك نتائج القراءة التفسيرية للسنن اللساني لبلوغ فهم القول النصّي في وعيه الذي اتجه إلى محمول اللّغة و ارتباطاتها الثقافية، وهو المستوى الذي يكشف فيه البحث إنتاج العلاقة بين القاصد (الذات) والشيء (اللّغة: صوت/حرف)، لأنّ اللّغة تجاوز العلاقة الشيعية إلى قول محمولها من المعاني، فالذي يحدث إنّما هو بناء مادي يصل درجة من الاقتدار تكون فيه اللّغة أحاطت بكفاءتها البنائية مقولة المعنى، فتحمل المادة المفاهيم و الأفكار، و تنطلق من الذات العاقلة/المتكلمة إلى ذات من جنسها موصوفة بصفاتهما؛ الأولى أنجزت الخطاب والدلالة حين ركبت بين المعنى المجرد والكلام المشييء، والثانية تؤدي وظيفة تفكيك/قراءة العلاقة، لذلك قال البحث في النصّ بأنّ الصوت (السمع) و الحرف (البصر) يتلاشيان في أفق العقل متى وصلت اللّغة إلى حدّها الأقصى في مجال المحسوس، و استكملت وصولها إلى منطقة انتهاء الشيء، حيث تبدأ هناك محمولات المعاني في التحوّل إلى أصلها في ذات الاستجماع/المتلقي، و تصبح مجردة كما كانت قبل انتقالها في قناة المادية اللغوية، وعندها لا تصبح شيئاً بل معنى و مفهوماً⁽²⁰⁾.

إذن، وجود النص الأدبي الشعبي في نوعه القصصي هو وجود لغوي أولاً، وهو الوجود الذي يتبادل حركته بين الذات العاقلة، وفضاءها المعروف/المجهول، و النص الثقافي الذي يحدده مدار هذه الحركة، حيث تؤدي اللغة في مخاطبته وظيفته ترهينه Actualisation، وهكذا تسعى القراءة على امتدادها إلى إحاطة السنن اللغوي المادي لانبناء اللغة، وكذا السنن الثقافي الذي ينعكس فيه ويشير إليه و يتضمنه، و بذلك تنطلق القراءة في اتجاه التفسير و اتجاه الفهم، دون الخروج عن مدار علم السرد، حيث يزواج في علاقة تخطيطية بين سرديات الخطاب، وسميوطيقا السرد، في بعد تفاعلي لعناصر النص.

يتقدم الفهم على التفسير في بحث علاقة الوجود بين النص اللغوي الأدبي، ضمن نوعه السردى الشعبي، والنص الثقافي، إذ الفهم هو القاعدة التي يتشيد عليها الخطاب بما هو تنضيد وموافقة بين العلامات، مما يجعل التبيين الخطابي هو سطح المحكي المنسجم والمنسوج في وحدة الفهم⁽²¹⁾، لأنّ الكفاءة التواصلية La Compétence communicationnel، هي قاعدة و منطلق الكفاءة اللسانية La compétence linguistique، بما يعني أنّ المستوى التداولي هو تحقق النص الذي يكون في لحظة الفهم، و يقود إلى مساءلة تراتباته الصوتية والتركيبية والدلالية⁽²²⁾، و هكذا، فالفهم هو المستوى الأساس لمقول النص، وهو جملة إرادة اللغة في توصيل مقاصدها الدلالية وتحقيق معانيها، وإدراج مفاهيمها في مساحة تعقل الذات الثقافة (متكلمة/مستمعة)، و لذلك فإنّ شيئية النص في تشكّل المادي اللغوي منطقة سابقة على دلالته، غير أنّ الدلالة تتقدم على المستوى الخطابي من جهة التواصل، حيث يملك كلّ من النص القصصي و النص الثقافي طاقة التجادل بامتلاك كلّ واحد منهما زاويته في التواجد، وليست المساحة التي يتجسد فيها هذا الدياليكتيك المعنوي و الدلالي سوى الذات الموجودة من حيث هي منتج الشيء الحامل للمقولة الدلالية، وكذلك من حيث هي تمتلك قدرة قراءة الشيء/العلامة في فهرس المعاني.

بهذا المعنى يكون الفهم هو محرك التواصل و محققه، وهو القناة التي عبرها يحدث التخاطب، ويتبادل المتخاطبون/المتناصون البث والتلقي، لأنّ النص، في التزامه المعياري بنظام التلاسن في حدود السنن المادي/القانوني للغة، يعبر عن هدفه في تحصيل التفاهم؛ الذي هو مشاركة في الفهم، وبهذا يسبق الفهم التفسير لأنّه منطقة تأسيس النص في إحداث من طرف الذات لترجمه شيئية اللغة، و لذلك فإنّ ما يجعل الفهم طاقة في إنتاجية النص و طاقة في قراءته ليس هو "الأنا

اللغوي" وإنما هو "النحن التراثي"، فالنص القصصي الشعبي موجود في هويته الزمنية وله فرادته التركيبية، لكنّه يفقد ذاته نصّاً ودلالة إذا قرئ قراءة آلية في مستوى وجوده في منطقة السنن اللساني فقط، ممّا يجعل وجوده اللغوي مرهون بوجود السنن الثقافي، و هو ما يجعل وجود الفهم مزدوجاً بين شيئية المعيار وغيرية النص الثقافي، مما يسمح بتشغيل قبليّة التأثير وغيرية النص في فعل القراءة⁽²³⁾، حين يتموقع المتلقي/القارئ في حيّزه السابق للنص، وفهمه الموجود وجوداً قبلياً في نصّه الثقافي (نحن التراث)، عند ذلك يتمكن النص من الظهور في غيريته، ويشغل الحركة المنتجة للمعنى.

إنّ وجود اللّغة مادة و معياراً مؤسس بوجود الذات فهما وتفسيراً، ولهذا الوجود بين النصّ الأدبي القصصي الشعبي لسانيا وبين وجود النصّ الثقافي فهما، منطقة جامعة تؤسّط مقولة النصّ الدلالية، ذلك هو الوجود التاريخي للنصّ القصصي الشعبي، حيث تسجّل الذات وجودها في لغة النصّ، وتكتب تاريخها الذي وعته و تعرفته في أرشيف النصوص المتراكمة تمثيلاً لحياة الإنسان الخلاق⁽²⁴⁾، وتواصلًا يترجمه التلقي إلى مفهوم ومعنى بطريق الفهم و التفاهم، وتشيّد ذاكرة للمحتوى الثقافي، فهذه المعادلة التفاعلية لوجود النصّ وحياته هي مداره بين الذات والذات مرورا بالمعيار اللساني و الفضاء الثقافي المشترك، لينبسط عالم النصّ في فهرس القراءة، و تتحقّق مقولته الدلالية، وينضاف إلى مرجعية الوجود التواصلية، فتكف منزلته الأنطولوجية عن الكمون حيث يتشكل الفرد والجماعة معا في هويتهما من خلال الاستغراق في السرود و الحكايات التي تصير بالنسبة لهما تاريخهما الفعلي.⁽²⁵⁾

لعلّ النظر في مقال وجود النصّ القصصي الشعبي لسانا و ترهينه للنصّ الثقافي في علاقة توحيد التواصل وإحداث الخطاب، يستدعي تدليلاً عملياً لبيان هذه العلاقة واستنطاق تحقّقها الفعلي، وهو ما تتيحه إجرائية تمثيلية في مستوى استعمال المدونة، أو نصّها منها، وفي هذه العملية يمكن أن نكتفي بالظواهر العامة دليلاً، حيث نرصد ما تخبر به المدونة في اشتراك نصوصها في نمط القول معياراً وثقافة، ولنلاحظ ما تكرر النصوص جميعاً وتركز عليه دالّها ومدلولها؛ إنّه الفعل "قال" الذي يتموقع في مركز إنتاج النصّ لغةً، ويشكّل محركاً ثقافياً يحتم على المتلقي فهمه و وعي بعده الزمني و المكاني، فنصوص المدونة التي تسجل التقاطا من ميدان التداول تفتح كلّها مناطق عوالمها

بالقول "قالك"⁽²⁶⁾، و يمكن أن نقرأ في مستوى الاستعمال النصي معيار هذه العبارة، وكذلك بيان تزهينها للنص الثقافي.

في التفسير اللساني ثمة فعل "قال" و فاعل مستتر "هو"، ثم في المرتبة التالية للجملة جار ومجرور هما حرف "اللام" و "كاف الضمير المخاطب المتصل"، ومعلوم أنّ حروف الجرّ تجرّ معنى الفعل قبلها إلى الاسم بعدها، واللام منها أفادت الاختصاص في عبارتنا "قال لك"، فالجملة فيها فعل ماض وفاعل (ضمير مستتر) وحرف جرّ وضمير متصل مبني (كاف الخطاب)، ويمكن بيان الأمر بترتيبه كالآتي: (27)

1 - **الفعل**: دالّ على معنى في نفسه مقترن بزمن، وهو الحدث الذي يحدثه الفاعل، وهو في عبارتنا فعل ماض مبني على الفتح اللازم.

2 - **الفاعل**: وهو هنا ضمير مستتر جوازا تقديره "هو".

3 - **اللام**: حرف جرّ تفيد الاختصاص (اختصاص الفعل بالمخاطب)

4 - **الكاف**: ضمير متصل مبني في محل الجرّ.

و بهذا فالعبارة موجودة بوجود لغتها لفظا (الكلمة) وتركيبا معياريا (جملة) استوفت قانونها في النظام اللساني.

أما في مستوى القراءة الثقافية، القائمة تأسيسا على البناء السنني اللساني، فإننا ننتقل إلى دلالة القول، وفي هذه العبارة عتبة مهمّة جدّا في تأويل عبارة "قالك" التي تنشر نصوص المدونة و تجمعها؛ تنشرها دلالة وتجمعها في فهرس التأويل الثقافي، تلك العتبة تنطلق من السنن اللساني في بناء نحو الكلام إلى السنن الثقافي في إنجاز نحو النصّ، وهي وقوع ما بعد الفعل "قال" جملة مفعولا به مقولا للقول، ومقول القول في النحو الثقافي المنبثق عن النحو اللساني هو النصّ منظورا إليه جملة مبنية في برنامج سردي قصصي شعبي تداولي.

يسوغ لنا في التأويل الثقافي، في مقام اكتشاف علاقة الوجود بين النصّ القصصي الشعبي و النصّ الثقافي، أن نقل ضمير الفاعل المستتر في "قال" إلى حال التعيين بالإجابة عن السؤال: من هو؟ لنقول إنّه الراوي، ونسأل من يخاطب؟ إنّه يخاطب متلقيا (جمهور) ومرّة أخرى صيغة الغائب (هو) نقلها متكلم حاضر؛ فمن هو؟ ولماذا يخاطب بالوساطة؟ وما الذي يجمع الراوي و الوسيط (الحاضر) و المخاطب (الجمهور)؟.

يتكلم النص عبر صوت حاضر مباشر هو الذي يتوسط بين الذي قال (الراوي) والمعني بالقول (المخاطب)، فالأول ضمير مستتر، فهو فاعل للحكي والقصّ أخفاه الزمن الماضي، كما دلّت على ذلك صيغة الفعل وضمير الغائب، والثاني مخاطب ظاهر غير معين إلا في اللحظة التداولية لاستعمال النص، ومن المؤكد أنّ الذي ينقل النصّ ويوسّطه بين الماضي والحاضر، وبين المستتر والظاهر، و يحقّق استعماله، كان متلقيا كذلك في إحدى حلقات وجود النصّ، غير أنّ الذي يشدّ علاقة الثلاثة فيما بينهم ويشيّد مساحة تفاعلهم هو النصّ دالاً و ملولاً، في مستوى وجوده اللساني، وفي مستوى وجوده الثقافي.

في سياق ما تحدّد من حقيقة وجود النصّ القصصي الشعبي، وفي قراءة التعالق اللساني بالثقافي، وبنية الاكتمال النصي، يتقرر أنّ النصّ من زاوية المفتاح "قال" هو جملة مقول القول واقعة مفعولا به لسانيا، غير أنّ إعرابها وتوضيح مضمونها يجاوز النحو اللغوي إلى نحو النصّ، بما هو بناء فكري متمظهر في بناء اللّغة، وما يقوله النصّ تقرؤه الثقافة التي ينتمي إليها مصدرا وإنجازا و استعمالا و تلقيا، فالنص القصصي الشعبي حدث سياقي ينتمي إلى فضاء موسوعي هو ثقافة الحكي والخبر .

و تأتي، عادة، عبارات إغلاق النصّ جملة معيارية لسانيا تدلّ على الوجود الثقافي للنصّ، تلك العبارة هي قول الرّواة "هذا ما سمعنا وهذا ما قلنا"، وهي صحيحة في ميزان النحو صحة تامة، إذ هي جملة اسمية من مبتدأ وخبر مكررة لسانيا في سننها نحوي، مختلفة في دلالتها:

• الجملة الأولى: هذا ما سمعنا.

• الجملة الثانية: هذا ما قلنا.

فالنصّ الأدبي القصصي الشعبي هو المشار إليه "هذا" الذي يكون المتلقي للمخاطب/الستمع/القارئ قد تواصل معه، و يقول الراوي أنّه سمعه قبلا، وبعد اخترازه وفهمه بثه قولاً إلى غيره، وسلسلة وجود النصّ هذه حركة لسانية ثقافية بين جماعة المنتمين أفقا (مكانا) وعمودا (زمانا)، وما يلفت العناية في هذه الجملة هو ما يوهم به الراوي من وجه للمطابقة بين التلقي (سمعنا) والبث (قلنا)، غير أنّ ذلك واقع من جهة وغير واقع من أخرى، فالنصّ مطابق في سلسلة انتقاله الثقافي لنصه العام، وهو غير مطابق في تخزيجه للتجدد لسانيا وتلاوليا.

2- علاقة الحدوث:

ضمن حركية المنهجية النقدية للنص، على عموم خطابه، كان طموح التخطيط العلمي الدراسي هو اكتشاف الذات في فكرها المعلن لغة، وهو الأمر الذي دفع بالاهتمام الانطباعي والذوقي، الذي ساد لفترة طويلة، إلى تراجع مهمة لصالح المراجعات النقدية لدفاتر الدرس السياقي في طرحه الكلاسيكي التقليدي ذي البعد التاريخي الاجتماعي، وأصبح المنظور النقدي المحايث هو رهان الاتجاه الجديد للنقد الأدبي بدءاً من مطالع الشكلانية، وكان تخليص النص من تناول الخارجي رهانا و طموحا و محركا، و تأكد ذلك حين اقتنعت الحركة النقدية، في مجال معالجة النص الأدبي، بعدم جدوى الرصد البيوغرافي، وعقم الإحصاء التاريخي الجغرافي لمحيط النص، وبرهن التعاقب الإنجازي المنهجي في هذا الاتجاه على أن الحقيق بالدرس والمعالجة المنهجية هو النص لا غيره، ولم يعد في قائمة النقد نتائج مسبقة وإسقاطات جاهزة، وانتهت الحركة الدراسية إلى إنتاج الجدل المعرفي العلمي في مستواه التجريبي، ليستقر الدرس النقدي الجديد في طبعته البنيوية في إطار حقيقة نحو النص وكفايته.

تدخل القراءة برفق في مقارنة الاتجاه النقدي النصي باستخدام انتقال منهجي في فهم حدوثه بما هو ترهين لغوي/فني للذات المتكلمة من محتوى نصها الثقافي، وفي إطاره وضمن حدوده، فكل نص في مجال المعالجة النقدية هو إنتاج للذات المفكرة المتكلمة بما هي ذات للفهم والتواصل تنتجها وتحققهما، لذلك تعتبر هذه الذات، قبل كل تقرير أو دراسة، ذاتا اتصالية تبث وتتلقي مادة النص في سبيل أن تكون موجودا متصلا له كفاءة التفكير والتعبير، ومحققا لمركزيته الثقافية اللسانية في السيرة الزمنية للوجود، وفي ذلك وصل الطرح الدراسي إلى أنموذجه التخطيطي في ضبط العناصر و العلاقات الاتصالية و تحديد مواقعها و وصف طبيعتها و حالاتها، وكذا استخلاص وظائف الجهاز الاتصالي وخطاباته و توجيه تفاعله، كما سمح هذا الاختبار المنهجي باشتقاقات متخصصة كانت مادتها جزءا من الجهاز الاتصالي المأخوذ في بنيتها المترابطة، وبالاقتراب عمليا من التسمية العلمية للنظرية الاتصالية نجدها في صورتها و ترسيمها الأوضح عند رومان جاكسون الذي رسم أنموذجا تجريديا غاية في الدقة يسع كل تطبيق تعييني، وهو ما لم يحجز القراءة عن الأخذ به في فهم النص الأدبي القصصي الشعبي، لأن الترسمة التجريدية لهذا

المشاركة/المفاعلة من خلال اشتغالها التواصلي من حيث هو نشاط اجتماعي ينتظم بحسب المواضع اللغوية والمقتضيات اللسانية في حدود خصائصه المؤثرة⁽³²⁾، والتي هي:

- الاشتراك في العلاقة الحية داخل إطار الزمان والمكان.
- الوجود الطبيعي أو السميائي.
- التبليغ.
- التواضع الاجتماعي بين جماعة المتكلمين/المتواصلين.

يستتبع التناول المنهجي للنص باعتباره حدثا استكمال حدوثه بقراءة طرفه المتلقي الذي ينقل النص من حال حدوثه لغة/لسانا إلى حدوثه معنى ودلالة، لأنه "إذا أُبْجِزَ كُلُّ خِطَابٍ كَحَدِثٍ، فَإِنَّ كُلَّ خِطَابٍ فَهْمٌ فَهُوَ بِمَثَابَةِ دَلَالَةِ"⁽³²⁾، و الدلالة و المعنى؛ وهما الوجه القاصد والمقصود لكل نص، لا يتحققان إلاّ بحصول الرسالة في مستوى فهم المتلقي ومشاركته للباط في إحداث وجودها. لأهمّما، بدءا و انتهاء، يتقاسمان فضاء الوجود زما و مكانا وثقافة.

فالنص القصصي الشعبي في حدود هذا التناول المنهجي هو حدث تواصلي، ممّا يجعل النظر في مركبه التعريفي يعي فهما ماهية الحديثية، وكذا حدود دلالة التواصل، و لا تظمن القراءة إلى اعتبار الحديثية مسلمة لا تستدعي البيان والإحاطة، لذلك يتأسس السؤال طرحا وصياغة في مقولته الأولى، ويتجه إلى اشتقاقاته الممكنة في تحصيل الإجابة: فماذا يعني أنّ النص حدث؟، ومن العام إلى الخاص: كيف يحدث النص القصصي الشعبي، أو كيف حدث؟.

تعتبر الإجابة التاريخية واقعة بيوغرافية، وفي ذلك تعتبر عملية جمع المدونة القصصية الشعبية، كفاية عملية في مستوى التحقق، فالنصوص القصصية واقعة في تاريخ الذات الممارسة لها والمتواصلة عبرها، لكنّ بيان حدوث هذه النصوص يقتضي النظر إليها باعتبارها نتيجة لشروط فاعلة، وهو الاتجاه الذي يفرضه البعد التداولي للنص في قول الثقافة و مضمونها.

تستكمل القراءة هندسة الفهم بمحاوزة علاقة الوجود، التي تقرر أنّها معادلة متحركة في مدار ثلاثي الأطراف، الذات (الموجود الحي)، النص الثقافي (السنن الثقافي)، النص اللغوي (السنن اللساني)، فما يؤسس الوجود في العلاقة السابقة هو الحدوث، و للبيان لا يجب أن نكرّر القول في توضيح الوجود، ممّا يجعل القراءة في مقام فهمها للتمايز بين علاقة الوجود والحدوث تدقق قصدتها وتحدد

هدفها، فالمقصود بالحدث و الحدوث و الحديثة، هو التواصل الذي يحققه النص ويتحقق فيه وبواسطته، فالنص موجود بوجود الذات التي تفهم الثقافة واللغة وتنتجها وتمارسها عمليا، لكن النص القصصي الشعبي عند هذا الحد لا يعتبر حدثا، وإنما بلوغ علاقة الوجود حدّها الأقصى في الاكتمال يكشف طرفا رابعا يضاف إلى المعادلة المتحركة، ذلك هو المخاطب/المتلقي/القارئ، والذي هو في مجالنا الجمهور.

لا يكون أي نص حدثا تواصليا إلا بوجوده في حالة الاشتغال، وتحققه في المجال التداولي عبر علاقات الاستعمال، وإن كان يمكن أن يسمى بالحدث القابع أو الكامن في مستوى علاقة الوجود، لكنّه الكمون الذي يستدعي أن يوصف النص عنده بـ "لا حدث"، حيث "تبقى منزلته الأنطولوجية معلقة، فهي مجرد مدخل من حيث العلاقة مع البنية، واستباق من حيث العلاقة مع القراءة"⁽³³⁾، فمن جهة البنية يمكن فحص النص /اللاحدث في سننه اللساني، ومن جهة القراءة يكون مجرد افتراض غير معيّن، وهو ما يخر به التراث البلاغي ويؤكدده فيما يسميه بمصطلح الإسناد من علاقة قائمة في سياق الاستعمال الواعي للكلام، الذي هو استعمال لإسناد ينطلق من القدرة ويتجه إلى الفهم، حيث "إنّ القائل النابه والمستمع النابه هما رتبا البلاغة، والبلاغة لا تعيش برئة واحدة"⁽³⁴⁾ و واضح أنّ علاقة الإسناد كما شرحتها المدونات العلمية البلاغية ذات اتجاهين؛ بين المتكلم/الذات والكلام، وكذلك بين المستمع/الذات والكلام، ففي المقام الأوّل علاقة الوجود، ثمّ في المقام الثاني علاقة الحدوث، وهو الأمر الذي خاضت فيه التداوليات الحديثة في منهجها حين تصدت لشرح استراتيجيات الخطاب و التّصووص بضبطها للمستويات الثلاثة:⁽³⁵⁾

• النحو أو التركيب (Syntax): علاقة العلامات ببعضها.

• الدلالة (Semantic): علاقة العلامات بالأشياء التي تؤول إليها.

• التداولية (Pragmatics): علاقة العلامات بمستعملها ومؤولها.

يحدث النص القصصي الشعبي، الذي تباشره القراءة، حين يتلقاه جمهوره ويفهم مضامينه ويفكك دلالته، وينشره في مجال التداول، فالنحو و التركيب بنية نسقية قانونية استقامت في الهندسة الترابطية للأشياء/ العلامات (صوت/حرف)، والدلالة هي ما تقوله هذه العلامات في علاقة الإحالة، أما التداولية فهي حدوث النص بكفاءته النحوية و الدلالية في مساحة الفهم،

وقد سبق البيان بأنّ الفهم هو منطلق التفسير، فما لا يفهم لا يفسّر أو لا داعي إلى تفسيره، وتحقق المدونة حدوثها عمليا في التاريخ الثقافي واللغوي لمجال تداولها، والقراءة بهذا تؤكد عمليا على أنّ النصّ "إوالية Mécanisme بطيئة أو اقتصادية تعيش على فائض قيمة المعنى الذي يدخله فيه المتلقي"⁽³⁶⁾، ممّا يركي القانون السميولوجي القائل إن (الأنا) و(الأنث) مرسل ملفوظ ما وملتقيه، يظهران دائما معا.

3- علاقة المعرفة:

اقتضت القراءة، اعتبار النصّ القصصي الشعبي حاصل وجود الذات العاقلة المتكلمة/النّاصة، واستخدامها للغة بما هي علامات ذّالة تبث المعاني إلى ذات تنتمي إلى الشروط ذاتها، غير أنّ الاستقصاء والذهاب في اتجاه استكمال علاقات النصّ الأدبي الشعبي في نوعه القصصي بالنصّ الثقافي، ومحاولة ضبط ترابطهما وارتباطهما يؤول بالنشاط البحثي، والاستخدام المنهجي في استتمام كشف واكتشاف معادلة الإنتاج النصّي، إلى الوصول بالعلاقتين السابقتين (الوجود/الحدوث) إلى علاقة ثالثة يكتمل بها وفيها مخطط القراءة، وتتضح معها معالم النصّ باعتباره إنتاجا إنسانيا مقصودا بالوعي، ومحققا بالممارسة والاستعمال، لتكون بذلك المعادلة النصّية في وجودها اشتغالا حادثا، وفاعلا متحركا يستوفي شروط الانتقال في الزمن والمكان، مادامت النصّية بعناصرها وبنيتها هي اللازم الإنساني في اتجاه النمو والتطور والتجدد والتوارث. مرّ معنا فيما سبق طرح الإشكال الذي يثوّر قضية المعرفة بالنسبة إلى علّة انتظام اللّغة فيالنصّ، وبنائها خطابا دفع المعنى إلى الظهور وإحداث التواصل بين معرفة الذات بالسنن اللّساني و نشرها لما تريده أن يدل في السنن الثقافي، باعتبارها عملية تأخذ اتجاهها المزدوج بين المادة و التشكيل، و تلك هي بؤرة تساؤل المشتغلين بأنطولوجيا السرد وبتسمولوجيا النصّ السردية، ولعلّ السبب الذي فتح للفلسفة التدخل في طرح إشكالات المعرفة في النصّ السردية من جهة أنّها اشتغال بالمفاهيم، وهو الأمر الذي سمح بتوسيع النصّ السردية عموما إلى حدود قضية في مساحات التفكير الثقافي الدلالي، و استنطاق إمكانات قوله وأدائه للمعنى، فقيل في تأسيس هذا الطرح بمبدأ التجاوز للمناولة و المعالجة الشكلية و ذلك في سياق تعاقب الكفائتين؛ الخطابية والتواصلية،

ولم يعد، مع هذا المدّ، الوصف كافياً، وانبسط المجال لسيمياء الدراسات النصّية، ومثل المستوى التداولي رهانا يوجد المعنى في حدوده، وانضاف بذلك إلى الإحاطة الوصفية البعد الإنتاجي للنصّ في علاقته بمواد تشكيله (اللغة والثقافة)، وفي علاقته بوجوده وحدوثه في فضاء استعماله وتداوله، ويشكّل في ضمن هذه المعالجة الرّصيد الإحصائي لعمليات الجمع الميداني لنصوص الأدب الشعبي، والقصص منه بخاصة، تلبية للمعرفة التداولية والاستدلال العملي، وبيان ارتباط النصّ بثقافة الذات، و الحركة السميائية لعلاماته.

من جهة حصر السؤال الإشكالي في مجال السرد و نصّه، يسوغ لنا في مقام البحث حدّه وضبطه في صيغة تنصب على مادة قراءتنا، والتي هي النصّ القصصي الأدبي الشعبي ضمن المدونة الحية في الاستعمال، ليقول السؤال: ما الذي يعرفه النصّ القصصي الشعبي و يتعرّفه ويريد تعريفه؟، وما هي علل ومنطلقات هذه المعرفة، وما حدودها؟، ومن ذلك، ما هي نتائج هذه المعرفة في البعدين المتعالي والمتحقق للتاريخ الموجود والحادث في النصّ؟

يفرض التراتب الإنجازي في بحث و مباحثة الجواب عن السؤال الإشكالي، المتصل بالطموح الدّراسي في تحصيل نتائج وجود النصّ وحدوثه عند محطة ما يقدّمه، وضع كلّ التراكم النظري في حالة الاشتغال العملي، وهو ما ستحاول القراءة فعله، ويقضي التأسيس العودة إلى الخلفية التفكيرية في الوجود المادي والتشكيل النصّي للقصص الشعبي، وفي محاولة ذلك يحتم الإدراك المنهجي على البحث الانطلاق من ظاهر خطاب النصّ، وهو ما يسمح بقراءة المدونة في مخطط العلل.

يفصح النصّ الأدبي الشعبي في نوعه القصصي منذ البداية عن علّة وجوده القاعدية، أو لنقل العلّة النواة أو المنطلق، وذلك حين يفتح خطابه وعوالمه التشييدية في اتجاه الزمن، ولعلّ هذا التحديد يأتي في سياق الإنتاجية الفنية الواعية بانبنائها النوعي، وقد بيّن النظر النقدي حدود الفنون من باب الفضاء و تراوحه بين الزماني والمكاني، وكذلك الجمع بينهما في صيغة تأليفية كانت النصّ الأدبي⁽³⁷⁾ في نوعه السردية، و استخدام هذا المنظور التحديدي للفضاء في تصنيف الفنون، بموضع الوعي النقدي للقراءة باعتبارها نشاطا دارسا، و يلزمها بالمنطلق القاعدي في ترتيب دوائر العمل الفنيّ الذي تتلقاه، و البحث في النصّ القصصي الأدبي الشعبي في معالجته لإشكاليات المعرفة بكونها علاقة سببية تجمع بين اللغوي و الثقافي، يحدّد صنف النصّ القصصي الشعبي ضمن فضاءه الزمني

أولاً، ثم المكاني باعتباره اقتضاء للزمن ولازماً له، وارتكازاً على علاقة الوجود حيث الذات العاقلة /النّاصة موجودة في الزمن، فهي تنصّ باستعمال اللّغة/السنن اللّساني، وتنقل وجودها من القوّة إلى الفعل، وتبحث عن تحقيقها في الوجود بما هي موجود باحث، لذلك قيل: "السرود يوجد حيثما يوجد بحث في التابع الخطي الذي ندعوه بالزمان⁽³⁸⁾"، ويحقق إنتاج النص القصصي الشعبي بهذا معرفة الذات بذاتها في دائرة أنطولوجية تستوعب عدداً من الموجودين في حدود ما يسمّى بالهوية السردية "إذ يتشكل الفرد والجماعة معا في هويتهما من خلال الاستغراق في السرود والحكايات التي تصير بالنسبة لهما تاريخهما الفعلي⁽³⁹⁾"، فالمعرفة الجوهرية التي يحقّقها النص القصصي الأدبي الشعبي هي مباشرة علاقة تموضع الذات زمنياً وتمكنها من معرفة حقيقتها الزمنية، وهو ما تنصّه المدونة في افتتاح نصوصها بعبارة "كان يا ما كان" ..وهو ما يمكن اعتباره جواباً أساسياً يفتتح سلسلة من الأجوبة تناظر، في مستوى النص الظاهر المتداول، سلسلة الأسئلة التي تكمن سبباً في استولاد الفعل النصي وتنسيق بنياته في إطار بينته الأساسية الكبرى، تلك البنية يشكّلها السؤالان متى؟ وأين؟، لأن المبدع في هذا المقام ينتج مشروع الإبداع في حدود مشروع الوجود، لذلك "ما كان ومتى كان" هو المنطلق الذي يستثمر الذاكرة الوجودية لوعي الفاعل/النّاص، لأنه العنصر الذي يحرك طموحه المعرفي في اتجاه معرفة ذاته بذاتها وفي مجال مسبباته وشروط وجوده، وأولها الزمن.

لقد أصبح قارا في المنظومة النقدية لعلم السرود ومخططاته الابتسمولوجية اتفاقاً بأنّه إنتاج للمعرفة بسبيل تمثّلها داخل نسق العلامات الخطابية، ولذلك قيل بأنّ السردية تشيّد مشروعاً يختصّ بإنجاز الفهم، حيث تشتغل الذات النّاصة في اتجاه فهم ذاتها وسيورتها ومشروعها⁽⁴⁰⁾، لأنّها الكائن الوحيد الذي يمتلك حس الأرخنة بتعبير بول ريكور، فالفهم الذي تريده الذات النّاصة هو في المقام الأول فهم للوجود والحدوث الزمنيين، وهو الإرادة الواعية التي تستثمرها الذات العارفة/النّاصة في قطع المسافة الزمنية للحركة التاريخية، وكذا الاستغراق في بحث نتائجها وإعادة إنتاجها في صيغ مختلفة، لذلك اعتبر فلاسفة الفكر أن الزمن أو الزمانية هي الإمكان الفاعل في تحقيق وتحقيق الإرادة الواعية، وبذلك تراكم هذه الإمكانية/الزمانية مجموع العناصر الثقافية، ويتشكل بها وفيها التراث في اتجاه التبلور والتحوّل؛ والذي هو مرجعية للفهم وإمكانية منتجة له⁽⁴¹⁾، وتعدو في ظل هذا المفهوم مجموعة النصوص القصصية الشعبية مدونة تراث يوحد فهم

الجماعة الممارسة له، وتكون تبعا لذلك مجموعة الذوات المتماصفة فيه وداخل حدوده ذات فهم مرجعي للزمانية، ممّا يؤسس لهم توحيد الفهم المبني على ذلك، وكذا التفاهم على ما يوجد ويحدث في فضاءه.

تستخلص القراءة بهذا معرفة قاعدية بانطلاقها الواعي ضمن المعرفة الخطابية⁽⁴²⁾ التي يولدها الفهم و تولده في آن معا، وذهابا وعودة تشكّل النصوص تفاهما قاعديا ومرجعيا يبسط للمتخاطبين المستعملين للسنن اللساني والثقافي تأويل وتفسير وجودهم وحدوثهم العقلي والوجداني والحضاري. تشكّل بهذا نصوص القصص الشعبي حاصل علاقة معرفة بين الذات العارفة وموضوعة الزمن القابل للتمثل والمعرفة، فهذه النصوص وسيط يسمح بممارسة الذات لتعلقها المتجه لكشف وجودها وحدوثها زمنيا في المقام الأول، وتتعدد النصوص بتعدد تجربة اللّغة في تحقيقها للمفكر فيه ثقافيا ممّا يشكل "عقلا سرديا" يمثل "محتوى هذه التجربة الإنسانية بتجميع أشتات الزمن ورواية فصوله وفصائله"⁽⁴³⁾، وتتحرك التجارب في نسق من المضاهاة والتساوق، حيث تتوازي المعارف وتزامن، كما تندمج وتتوالد، وتتصف النصوص بصفاتها.

يندرج ضمن علاقة المعرفة، التي محورها الزمن ومولدها الزمانية، معارف أخرى لا تبتعد عن معرفة الزمنو وعي الذات الناصّة/العارفة به، فكّل الذي استقر في النص القصصي حين رهنته الذات الناصّة في التحقق اللّغوي، كان حاصل ما نقله العقل السردى من النص الثقافي الذي فكر فيه وداخله وفي حدود إمكانه، لذلك استدعى هذا العقل، وهو يرهن الثقافي في اللّغوي، معرفته بالمكان كذلك وما يحتويه، وما يوقره لوجود الوقائع والحوادث الناتجة عن حركة الأشياء فيه وفي الزمن، لذلك تكون مقارنة البحث في قراءة الزمن منطلقا لتأويل العلامات اللّغوية الدالة على ثقافة المكان والشخصيات والأشياء والوقائع المفردة والمندمجة الحاصلة بحركتها المؤتلفة والمختلفة، وقد أسس علم السرد لاصطلاحات هذه العناصر، ولكن بإضافة سيموطيقا السرد تخرج القراءة عن السرديات الحصرية، وتبحث في معرفة تلك العناصر ثقافيا وفهرستها داخل منظومة المعرفة الكلية لانتماءات النص الحضارية، فاسم العلم مثلا داخل الواقعة النصية يسمى شخصية، لكن في مدى الفهم الزمني الذي تعرفه الجماعة وتوظّف فيه إرادتها يفسح لقراءة يكون النص معها منطلقا لا وصولا، وبهذا الاتجاه من النص إلى مداه الثقافي، تضبط القراءة رهاثا في تأويل منسق وهي تحوّل المعرفة التي استعملت الخطاب إلى معرفة تسبق الخطاب وتنتجه فيما يمكن تسميته بمعرفة المعرفة.

قائمة المراجع :

- 1- د.عبد الفتاح أحمد يوسف، قراءة النص وسؤال الثقافة، استبداد الثقافة و وعي القارئ بتحويلات المعنى، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2009 ط1، ينظر : ص14.
- 2_عبد الصمد بلكبير، في الأدب الشعبي، مهاده نظري . تاريخي، ط1، اتصالات سبو، مراكش، المغرب، 2010، ص219.
- 3- بول ريكور، الزمان والسرد، الزمان المروي، ج3 ط1. تر : سعيد الغانمي، دار الكتاب الجديد المتحدة، الجماهيرية، 2006، ط1، ينظر : مقدمة المترجم، ص02.
- 4- المرجع نفسه، ص01.
- 5- سعيد بنكراد، النص السردي، نحو سمياتيات للإديولوجيا، دار الأمان، الرباط المغرب، 1996، ط1، ينظر ص43 و ما بعدها.
- 6- محمد بوعزة، هرمينوطيقا المحكي، النسق و الكاوس في الرواية العربية، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، 2007، ط1، ص74.
- 7- سعيد يقطين، افتتاح النص الروائي، النص و السياق، المركز الثقافي العربي، المغرب، لبنان، 2001، ص1،
- 8- محمد بوعزة، هرمينوطيقا المحكي، ص36.
- 9- بول ريكور، الزمان و السرد، ص03.
- 10- أحمد علي مرسي، الأدب الشعبي وثقافة المجتمع، ط1، دار مصر المحروسة، القاهرة، 2008، ينظر ص29.
- 11- عبد الفتاح كيليطو، الأدب و الغرابة، دراسة بنوية في الأدب العربي ط4، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 2007، ط1، ص17.
- 12- بول ريكور، الزمان و السرد، ص247.
- 13- علي حرب، نقد النص، المركز الثقافي العربي، المغرب، لبنان، 2005، ط4، ص13.
- 14- محمد شوقي الزين، تأويلات و تفكيكات، فصول في الفكر الغربي المعاصر، المركز الثقافي العربي المغرب، لبنان، 2002، ط1، ص71.
- 15- حسن مصدق، يورغن هابرماس و مدرسة فرانكفورت، النظرية النقدية التواصلية، المركز الثقافي العربي، المغرب، لبنان، 2005، ط1، ص16.
- 16- عبد الفتاح كيليطو، الأدب و الغرابة، ص42،43.
- 17- محمد شوقي الزين، تأويلات و تفكيكات، ص24.

- 18- هانز غيورغ غادامير، فلسفة التأويل، الأصول، المبادئ، الأهداف، تر : محمد شوقي الزين، منشورات الاختلاف، المركز الثقافي العربي، الجزائر، المغرب، لبنان، 2006، ط2، ص23.
- 19- حسن مصدق، هارماس و مدرسة فرانكفورت، ينظر : ص85.
- 20- د. طه عبد الرحمن، فقه الفلسفة 1- الفلسفة و الترجمة، المركز الثقافي العربي، المغرب، لبنان، 1995، ط1، ينظر : ص73،74.
- 21- بول ريكور، من النص إلى الفعل، أبحاث التأويل، تر : محمد برادة، حسن بورقية، مكتبة دار الأمان، الرباط، المغرب، 2004، ط1، ينظر : ص15.
- 22- حسن مصدق، يورغن هارماس و مدرسة فرانكفورت، ينظر : ص127.
- 23- هانز غيورغ غادامير، فلسفة التأويل، ينظر : ص124،125.
- 24- إبراهيم الحيدري، إثنولوجية الفنون التقليدية، دار الحوار للنشر و التوزيع، سورية، 1984، ط1، ص96.
- 25- بول ريكور، الزمان و السرد، ص372.
- 26- قالك : قاف مفخمة للفعل "قال" و جار و مجرور "لك".
- 27- جمال الدين بن عبد الله الأنصاري، شرح شذور الذهب، مراجعة و تصحيح : يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2003، 1425، ط1، ص27.
- 28- د. عبد الله الغدامي، الخطيئة و التكفير، من البنيوية إلى التشريحية، النادي الأدبي الثقافي، جدة، 1412هـ. 1991م، ط2، ص07 و ما بعدها.
- 29- د.حلمي خليل، دراسات في اللسانيات لتطبيقية، دار للغة الجامعة، الإسكندرية، 1420هـ. 2000م، ط1، ينظر : ص56.
- 30- بول ريكور، من النص إلى الفعل، أبحاث التأويل، ص72.
- 31- عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية، دار لكتاب الجديد للنحلة، بيروت، لبنان، ط1، ينظر : ص10.
- 32- بول ريكور، من النص إلى الفعل، أبحاث التأويل، ص72.
- 33- بول ريكور، الزمان و السرد، الزمن المروي، ص238.
- 34- د. محمد محمد أبو موسى، مراجعات في أصول الدرس البلاغي، مكتبة وهبة، القاهرة، 1426هـ. 2005م، ط1، ص59.
- 35- عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب، ينظر : ص21.
- 36- طرائق تحليل السرد الأدبي، سلسلة ملفات، منشورات اتحاد كتاب المغرب، الرباط، 1992، ط1، أمير تو إيكو : القارئ النموذجي، تر : أحمد بوحسن، ص158.

- 37- سعيد يقطين، قال الراوي، البنيات الحكائية في السيرة الشعبية، المركز الثقافي العربي، المغرب، لبنان، ط1، ينظر :
ص239.
- 38- بول ريكور، الزمان و السرد، الزمن المروي، ص03.
- 39- المرجع نفسه، ص372.
- 40- محمد بوعزة، هرمينوطيقا المحكي، ص241.
- 41- هانز غيورغ غادامير، فلسفة التأويل، ص23،24.
- 42- طائع الحداوي، سمياتيات التأويل، الإنتاج و منطق الدلائل، المركز الثقافي العربي، المغرب، لبنان، ط1، ص12.
- 43- محمد شوقي الزين، تأويلات و تفكيكات، ص81.

خطاب التجاوز وتحولات المعرفة في النظرية النقدية المعاصرة في تفكيك النسق المفهومي .

د. عبد الغني بارة^(*)

جامعة سطيف 2.

ملخص

إنّ ما تتغيا هذه المقاربة بلوغه، بوساطة الرؤية التفكيكية، هو الوقوف على مسارات الخطاب النقدي المعاصر، من خلال النسق المفهومي، بما هو خطاب إكراهي، يتحول كل حين، مغيرا وجهته. ومن ثمّ الوصول إلى القول إن هذا الخطاب لا يملك أن يتشكل خارج حلقة المفاهيم. بل إنّه بما آل إليه هذا الخطاب، بوصفه كذلك، أضحى خطاباً مفهوماً بامتياز.

Résumé

Cette approche vise, par le biais de la déconstruction à suivre le processus du discours critique contemporain. Et ce, par le système conceptuel, en le qualifiant de discours aporétique qui se transforme souvent, en changeant ses itinéraires. Pour l'aboutissement de dire que ce discours ne peu se former en dehors d'une sphère conceptuelle.

مقدّمات منهجية :

إنّ المتأمل في المشهد الثقافي لحضارة هذا القرن، القرن الحادي والعشرين، يدرك مدى تداخل المفاهيم وتشعب النظريات، بل إلغاء الحدود بين حقول المعرفة المختلفة، ممّا يحمل على الإقرار بأنّ الوثوقية، أو اليقينية أضحت بضاعة مزجاءة، لا مكان لها في هذا العالم المِعْوَم/ المرْتَمَن، ومن ثمّ تصبح كلّ دعوة إلى الموضوعية محفوفة بالمزالق والعقبات، بل إنّ متبنيها، حينذاك، يغلق على نفسه في سجن الدوغمائية Dogmatisme. كما كان حال البنيوية. فيقع حبيس أنساق وأنظمة متخيّلة، تزعم امتلاك الحقيقة القارّة الشافية التي تتسلط بما تعتقده. ومن أوضح ما يرفد هذا التحوّل في منظومة المفاهيم، ما عُرف أواخر القرن الماضي بـ"اتجاهات ما بعد البنيوية" Post

Structuralisme، أو ما بعد الحداثة Post Modernité، أو ما يُعرف اليوم بـ"الحداثة الفائقة" Hypermodernité، حيث تمّ الإعلان، من خلالها، عن تشظّي معاني النصوص وانتشارها، بل وتشتتها. فالحقيقة/ المعنى وهم من أوهام القارئ الاستهلاكي، والنصّ مجموعة نصوص متداخلة (تناص) Intertexte، ومن ثمّ غياب الأحادية/ الحرفية Littéralité في المنهج؛ لتصبح العلاقة بين التفكيكي والأسلوبي، والسيميائي، والفلسفي، والإيديولوجي، والتاريخي، والاجتماعي، والتفسي، والثقافي، من التشابك بحيث يصعب إدراك الحدود والتخوم التي يقف عندها هذا المنهج أو ذلك. بل يُحتفى، اليوم، بميلاد مشروع جديد أسموه "التقد الثقافي"، ليكون بديلاً عن "التقد الأدبي"، ويشيع حديث "النهايات/ البدايات"؛ نهاية الإنسان المؤنّسن وميلاد الإنسان المرفقمن/ المرفقمن، نهاية الحدود/ الجغرافيا، وميلاد الفضاء/ اللامكان، نهاية المثقف، وميلاد النجم، نهاية النصّ وميلاد النصّ الإلكتروني/ المترابط/ الفائق.

وقد عبّر عن هذا التحوّل في الأجهزة المفهومية للنظرية النقدية المعاصرة، ليف من الباحثين، حينما اتخذوا "اجتياز الحدود" Passage des frontières، عنواناً لندوتهم، التي خصّصوا بها بالدراسة والبحث مشروع استراتيجي تفكيكي احتفاءً بفيلسوف الاختلاف والغيرية، الفرنسي "جاك دريدا" Jaques Derrida⁽¹⁾ (1930. 2004)، الذي يُعزى إليه فضلُ تقويض مركزية العقل الغربي Logocentrisme، وإشاعة فلسفة الشكّ والعدمية، معبّرًا بذلك عن إفلاس أورغانون Organon هذا العقل، وهشاشة فروضه. فكان نتيجة ذلك، إهماله للآخر/ المختلّف/ المظموس/ الهامش/ اللاعقل، كوجود وكيونة أزاحه هذا العقل/ المركز وغيّبه عن الظهور. ومن ثمّ أضحي من الأحكام الجارية مجرى البدايات والمسلمّ بما إخضاع كلّ معرفة تتنوع بالعلمية أو العقلية، حتّى تلك التي تُعرف بالعلوم الدقيقة أو الصحيحة، للمساءلة، والعمل على تفكيك أنظمتها المركزية لتجلية المظمور/ المغيب فيها، فرمياها، بعدئذٍ، بـ"التسبية".

إنّهُ السؤال؛ سؤال الفلسفة، حيث لا وجود لحقيقة ثابتة إلّا بقدر ما يستطيع كشف الحقائق الخافية، تلك التي أزاحها العقل المركزي عندما أعطى لنفسه حقّ امتلاك الأجوبة عن كلّ الأشياء، مُقفيلاً، بذلك، باب السؤال، فتحوّلت المعرفة معه إلى حقيقة يقينية/ ثابتة/ وثوقية. فكان من ثمار هذه الفاشية، أن تشكّل نظام معرفي، مرجعه الإجمالي عقل يقيني/ شمولي، تسيّحت داخله المعرفة، وتحوّلت، بفعل التهميش، إلى خطاب إيديولوجي قاهر، لا غاية له إلّا التمرکز حول ذاته المتعالية/

العارفة، مهاجماً سائر العقول المناهضة له، بما أقره من يقينيات وحقائق، دون أن يطرح على ذاته وعلى هذا العقل/ الآخر، من يكون هو، ومن يكون هذا الآخر الذي أزاحه بفعل التعالي، وكان عليه أن يستوعبه، ويفتح معه باب الحوار، ولم لا التواصل، وأن ينقد، في الآن نفسه، فروضه، في إطار ما يعرف بـ"نقد العقل المحض"، الذي أرساه إيمانويل كانط⁽¹⁾ Emmanuel Kant (1724-1804) في إطار فلسفة التعالي La Philosophie De La Transcendance، بوصفها تأسيساً للعقلانية النقدية.

والحقيقة، فإنّه لا فكاك لأية دراسة ترنو إلى فتح مغاليق المعرفة ومجاهيل نصوصها من رؤية تأويلية، تؤسس لفلسفة السؤال الذي لا ينتظر إجابات، وتدحض كل خطاب جاهز لا يسمع إلاّ صوته، ولا حقيقة إلاّ كلامه. «الواحد الذي يتكلّم وحده، لا يتكلّم حقاً، لا يكتب، لا يقرأ. إنّه النصّ الذي لا نصّ له. وحده النصّ المتكلّم وحيداً هو الأصمّ الأبكم الذي يصير كلامه مجرد أصوات فيزيائية ترتدّ إلى أذنيه. والخطاب الجاهز يعجز أن يكون له نصّ. لأنّ النصّ في ماهيته هو قابلية القراءة»⁽²⁾. فالجاهزية قتل للتعدّد وحبس لصوت الآخر، بل هي، والقول لصفدي، تفترض الانتهاء قبل الشروع في القراءة. فماذا يقرأ القارئ في النصّ المقروء سلفاً، فهو عندما يتكرّر يستحيل أصواتاً خارجة من الفم أو متصوّرة في المخيال اللغوي. فما الحاجة إلى النصّ ما دامت فعالية القراءة ملغية مقدّمًا⁽³⁾.

إنّ الاحتفال بالسؤال، هاجساً معرفياً وديناميةً كشفيةً، في مشروع النظرية النقدية المعاصرة في زيتها التأويلي، أسهم في بلورة فلسفة الفهم. لا كنمط معرفة وإتما بما هي نمط وجود. بوصفها الغاية التي لأجلها قامت الردة المنهجية في أنطولوجيا الدازين أو الفنومولوجيا الهرمينوطيقية مع هيدغر، الذي يعدّ بحق مؤسس الهرمينوطيقا في زيتها الفلسفي، وصاحب الفضل في كسر الطوق الذي أحاطت به فلسفة التعالي التفكير الفلسفي، فغدا معها مجرد مفاهيم إجرائية باهتة، قصارى ما تملكه، هو التغيّي بالموضوعية العلمية كروية منهجية جديدة، تعمل على جعل المعرفة الإنسانية قابلة للقياس والبرهنة، ومن ثمّ الادعاء بامتلاك الحقيقة كاملة، والإحاطة بهذا الوجود/ العالم علمًا. وهذا يعبر، في الحقيقة، عن غبطة العقل الغربي، أو بالأحرى عن طبيعته النقدية إذ ما يلبث أن ينشئ مقولةً أو يضع مفهومًا حتى يزجّه مسلطاً عليه من يفوقه تفكّلاً، ويتجاوزه تقلّباً، وكأني بهذا العقل يُخرج من ذاته عقلاً معادياً يجاريه يُلغي بوجوده حضوره. وبدل أن يرضى الأوّل بهذا الواقع،

ويسلم بالطبيعة التقديرة أو التأويلية التي تميّز عمله، ينبري مناهضاً العقل المنتج الذي أخرجه من صلبه، وهو، إذ ذاك، يعتقد بأنّ هناك إمكاناً للعثور على ذاته في هذا العقل، وبينما هو في غمار هذا المنظور التسلسلي ذي الطابع النرجسي يجد نفسه أسيراً في سجن عقلايته المتعالية تتلقفه الموضوعية حيناً وتتصيده المشاريع الإيديولوجية والأفكار الطوباوية أحياناً أخرى.

هذا التحيز لا يولد إلاّ تحيزاً مضاعفاً، يتبدى في شكل ما يُعرف بالمشاريع العدمية، باعتبارها حدثاً بعدياً تصحح مسار الحداثة التي تبقى، دائماً وأبداً، صوت العقل الباطن وضميره القلق الذي يأبى الصمت ويرفض الظهور. فقوة الحداثة، إذاً، في ارتحالها وعدم القدرة على تعييدها، وفي طابعها الإبداعي/ المهروي الذي يسكنها، الذي به تتجاوز صفة الجمود/ السكون التي تطاردها، ومعها تصوير مشروعاً بعدياً، وجملةً بدائل تنزاح بها عن المعهود، وتُظهر بما ثوراتها المتلاحقة، تجريباً وخلخلةً، كإعلان عن ميلاد البديل الفجائي، الذي يعدّ تلك اللحظة النقدية الملازمة للحداثة.

لكن ألا يمكن اعتبار هذا التحول المستمر في منظومة العقل الغربي حالةً جنونيةً تُدخل مشروعه المعرفي سجنًا أدهى من سجن الموضوعية / العلمية وأمرّ، إنّه سجن العدمية Nihilisme الذي تبدّت ملامحه في أنطولوجيا هيدغر، حين دعا إلى مناهضة مفاهيم الميتافيزيقا التقليدية، وإزاحة/ إعدام الذات المتعالية من مركز التفكير الفلسفي، وإشاعة الإنصات والتسليم والمشاركة والانفتاح مفاهيم بدائل لتجاوز هذه الأفكار/ الأصنام، أو لتوجيه الأنظار إلى الوجود بما هو سابق على الذاتية، ذلك الوجود الذي حبسته الميتافيزيقا في وعيها المزعوم وتصوراتها الواهية. أم إنّ العدمية، بما هي كذلك، تكون بمثابة المنهج الذي أخذ بيد هيدغر، وقبله نيتشه، لتأسيس مشروع الفونومولوجيا الهرمينوطيقية، وفضح إيديولوجيا التعالي، وكشف ذلك الوجود المنسي/ المغيّب، حجباً وقهراً. وكأنّ العقل الغربي يأبى، بنعته كلّ مشروع مختلف/ غيري يُنتجه بالمرتدّ أو العدمي، الإقرار بأنّ العلمية أو الإمبريقية التي يحتمي وراءها ستكون الموت/ العدم الذي ينتظره، ألا يشهد العالم الغربي اليوم سيطرة التقنية/ الآلة، بوصفها ثمرةً قدّمتها العقل بديلاً للإنسان ليسعد بها ويبي مجتمعه الجديد؛ المجتمع التقني/ الآلي، ويسكن وجوده المبتكر؛ الوجود المادّي/ الاستهلاكي، حيث لا مكان للإنسان المؤمنسن. فإذا أُنهم نيتشه بدعوته إلى موت إله العقل/ الميتافيزيقا، وهيدغر وفوكو وبارت ومن لف لفهم من الفلاسفة الجدد، الذين نُعتوا بالعدميين، بـ"موت الإنسان/ المؤلف" موتاً رمزياً، فهامي التقنية تجعله شيئاً/ معادلةً/ مُتعةً/ جسداً، بل إنّ ما يُعرف اليوم بالعقل الرقمي

Raison Numérique كتطور طبيعي لمسار العقل المتعالي/ الأداتي، يُعلن ميلاد مجتمع جديد، هو المجتمع الأثري/ الافتراضي Virtuel، السبراني Cybernétique، الوسائطي Médilogique، الكوكبي Universel، الذي لا مكان فيه إلا لإنسان جديد تخلى عن دلالاته السابقة، أو ما يُطلقون عليه مرحلة ما بعد الإنسان Posthumain، أو "الإنسان العابر" l'hommealéatoire حسب عنوان كتاب فرانك تينلاند⁽⁸⁾ Franc Tinland. فأين نحن أمام هذه الثورة التقنية من عدمية أولئك الفلاسفة، ألا يمكن اعتبار دعوتهم العدمية نبوءة بما سيؤول إليه الإنسان في ظلّ السجون التي كان يتردد عليها كلّ حين، ليُحال على سجن التقدّم والتكنولوجيا، تنمّة لمسيرة الخلاص والسعادة الأبدية التي وعدته بها الميتافيزيقا، حيث غدا فيه إنساناً جديداً يُطارد الإنسان نفسه، ويهدّد وجوده وهويته، بل، كما سيتمّ بسطه في ما بعد، إنّ التفكير الفلسفي، بما هو إبداع للمفاهيم، ونقد لذاته وتأويل لمعرفته وتجاوز لمقولاته، تراجع وبدا غريباً أمام هذه الكائنات الجديدة، وتعالّت الأصوات بنهاية الفلسفة وتراجعها أمام هذه الكائنات/ الأشباح.

هكذا، لم يعد للتفكير الفلسفي، في ظلّ هذه التحولات المعرفية، تلك السلطوية، أتره يُمسك بيد المشاريع العدمية، في نسختها التأويلية، أم إنّه يرضى ويسلمّ بهيمنة هذا الكائن الجديد، الذي أطلق حديث النهايات/ البدايات ؛ نهاية الفلسفة/ التاريخ/ الإيديولوجيات/ النقد الأدبي/ المثقف/ الإنسان، كبيان تأسيسي manifeste على تعيّر المشهد الثقافي السائد ؛ الحدائتي/ ما بعد الحدائتي، وميلاد ثقافة العولمة Mondialisation/ Globalisation أو الحدائتي الارتدادية Modernité Réflexive، أو الفائقة Hypermodernité، أو السوبر حدائتي Super modernité. وهي كمفاهيم تعبّر عن صراع التأويلات داخل مناطق العقل الغربي، الذي يبدو أنّه استسلم لسيطرة هذا الشبح التقني البديل، الذي اكتسح حياة المجتمعات الغربية، اقتصادياً، سياسياً، اجتماعياً، ثقافياً، معلناً عن إفلاس دوغمائيته وانهايار مشروعه الثقافي الذي لم يكن سوى إيديولوجيات متلاحقة، بدءاً من سلطان المؤسسة الدينية (المسيحية)، مروراً بالمرحلة التنويرية التي أنشأت العلوم التجريبية/ المادية، وصولاً إلى هذه المرحلة، حيث توارت سلطة الذات، تيولوجيةً كانت، أو متعاليةً، أو عارفةً، أمام سلطة الآلة ومنطق التبادل وقانون السوق ومجتمع الاستهلاك.

إدّاً، باتت الحدائتي، بما هي فلسفة تأويل بامتياز، مطاردةً في هذا المجتمع الجديد، وإنّ بدت في مشروع حدائتي ارتدادية/ فائقة، لأنّ قانون الاستهلاك ومنطق التبادل هو، في المحصلة، وجه المركزية

الغريبة الجديد، الذي لا تتردد في تغييره أو إعادة تحميله كل حين. فهو، بمنطق التمركز، إيدولوجيا مغايرة خرجت من عباءة المشاريع المزاحة لتؤكد منطلق الاحتكار وسلطة الأنساق المعرفية التي يعيش في رحابها العقل، أو الميتافيزيقا التقليدية التي تقف وراء كل تحول، داعية إلى الوثوقية والمطلقية والمعنى الأحادي، وواحدة التفسير/الشرح، بدل منطق التعدد والاختلاف، والنقد، ونقد النقد، والحوار التساؤلي، والفهم/التأويل، وتأويل التأويل. وقد كان أول من عبّر عن هذه الردة، أو بالأحرى "المرض التاريخي" من فلاسفة الغرب، حسب مطاع صفدي، هو هيغل، «تحت مصطلحه الشهير: شقاء الوجدان، أو الوجدان الشقي. ذلك أنّ التاريخ أصبح يعني سيطرة مطلقة للوعي على الأحداث وتوجيهها. غدا له معنى وحيد هو التقدم. والتقدم مقياسه حصائل التغيرات المادية التي تتحقق في مجال الصناعة والعمل والتنظيم الاجتماعي. في حين يسيطر التاريخ هكذا على مسيرة الإنسان، يحتويه من كل جانب، يوجهه الاتجاه الوحيد المعقول، فإنه لا تبقى ثمّة وجود لكل تلك العناصر أو القوى التي لا تجد لها تفسيراً أو تجسيداً في خطاب التقدم وإنتاجاته»⁽⁴⁾.

فهو نمط من التاريخ المتعالي، الذي يعمل على إزاحة كل فكر مناوئ لمركزيته أو إبداع تاريخ جديد منفتح يعبر عن طبيعة الإنسان التفاعلية مع الوجود، وقدرته على صناعة تاريخه الخاص بوصفه، أولاً وقبل كل شيء، كائنًا تاريخيًا ينظر إلى الماضي من خلال أفقه الخاص ويسير في الزمان باتجاه المستقبل، ككائن تأويلي يرفض التسليم أو الوقوف على الدلالات القديمة التي تسلمها من سلفه حقيقة واحدة كاملة لا يلحقها قصور. وهو الحاصل في هذا التاريخ المكتوب الذي يقتل، بفعل الحضور والأسبقية، كل تاريخ جديد أو معاش، فهو التاريخ «الذي ينشئه الوعي عن وقائع تقدمه يصير هو الدالّ الوحيد الذي لا يمكن لأية فعالية أن تحوز على ثمّة كيان دون أن ترجع إليه، وتدخل في شبكية تعليقاته [...] فالتاريخ المكتوب أي ما يمكن لثقافة معينة أن تعقلن عبره مسيرتها وأن تحدّد اتجاهها المتصور، وتفترض أسباباً وغايات لكل أحداثه، إنّما هو نتاج عقلانية الوعي المسيطر»⁽⁵⁾. فيكون، بهذا الصنيع، عقبه في وجه تاريخ مختلف كما كان في أول عهد هذا العقل مع الحكماء الطبيعيين، أو حتى مع سقراط، حين كان سؤالاً/تأويلاً لا إجابة/علمًا.

المعرفة النقدية وعالم الصورة الرقمية :

إدًا، غدا لزامًا علينا تأسيسًا على ما تمّ ذكره الالتفات إلى أهم قضية تواجه المعرفة النقدية بوصفها فلسفةً تأويلية بامتياز، ويتعلّق الأمر بمصيرها داخل هذا العالم الجديد ؛ عالم الصورة الرقمية، أو ما يُعرف في تكنولوجيا الاتصال بـ"الميديائي أو الميديولوجي" Médiologique، حيث يتمّ التواصل بين البشر عبر نظام الوسائط، ويشيع حديث النهايات/ البدايات أو النهايات/ البعديات ؛ نهاية التاريخ/ ما بعد نهاية التاريخ⁽⁶⁾، نهاية الحداثة/ ما بعد الحداثة/ الحداثة الفائقة أو بعد ما بعد الحداثة⁽⁷⁾، نهاية الفلسفة بالمفهوم التقليدي، أي بما هي، والقول لهيدغر، ميتافيزيقا تفكّر في الوجود من خلال تفحصها للموجود، وميلاد خطاب فلسفي جديد أعلن الثورة على كلّ تمام l'achèvement ميتافيزيقي أو صرح يزعم معانقة الحقيقة وبلوغ اليقين⁽⁸⁾، بل إنّ الفلسفة في ظلّ هذا العالم التقني تشهد تشكّل عالم أخروي Eschatologique أقلّ ما يوصف به أنّه تجسيد لفكر كارثي حلّ بهذا العالم الحديث، حيث غدا الخطاب المشترك بين كلّ المجالات هو الانخيار أو السقوط والموت والنهاية (انخيار الشيوعية، انخيار الاتحاد السوفياتي، سقوط جدار برلين...)، وكأنّ الأمر يتعلّق بقيامة على مستوى المعرفة، أو بالأحرى القيامة/ الرمز بوصفها إيماء لقيامة أخرى لما تأت، هذا الحديث عن خطاب النهاية في الفلسفة يسمّيه دريدا بـ"القيامة الحديثة" l'apocalypse modern (نهاية التاريخ، نهاية الإنسان، نهاية الفلسفة)، وقد وضع أساس تقاليد النهاية هذه، حسب دريدا، هيغل، ماركس، نيتشه، هيدغر⁽⁹⁾.

كما انتهى دور الإنسان المؤنسن، بما هو إنسان فلسفة الميتافيزيقا يُفصح المجال لإنسان جديد، ليس إنساناً الحداثة (موت الإنسان كما رأينا مع فوكو)، ولا إنسان ما بعد الحداثة الذي يعمل على إسراف طاقاته وتدمير إنسانيته ليلبغ أقصى ممكن فيه فيستنفده، بل إنّ إنسان الحداثة الفائقة ؛ الإنسان المرقمن/ المعوم الذي تنكّر لذاتيته بحثًا عن الكونية عبر نظام الوسائط، إنسان شائه تتلقّفه التقنية أحيانًا والبيولوجيا أحيان أخرى : إنسان بيوتقني Hommebiotechnique، أو إنسان الخلايا العصبية Hommeneuronal كما يبدو الآن في ظاهرة الاستنساخ أو أطفال الأنابيب، أو ظاهرة الشذوذ الجنسي⁽¹⁰⁾ Homosexualité، التي فسّرت من منظور جيني، فأضحى الفرد من هؤلاء يملك الحقّ في إجراء جراحة تمنحه وجودًا بيولوجيًا جديدًا (التحوّل من ذكر إلى أنثى)، بل أضحت هذه الفئة تطالب المجتمع اليوم بأن يعترف بها، وهو ما بدأ ينتشر

حقيقةً في بعض المجتمعات الغربية (إقرار زواج الرجال من الرجال والنساء من النساء في الدانمارك والسويد وأمريكا...). إنّ الإنسان الذي تقلّب كموضوع فلسفي، أي بوصفه ذاتًا متعالية/عارفة/مفكرًا، هو اليوم وراثي، فهذا الإنسان الأخير، قد فهم على أنه جينوم، خريطة وراثية وليس ذاتًا متعاليةً، إنه ميلاد جديد للإنسان الأخير، الإنسان الإمبراطوري، بوصفه تجاوزًا لمراحله السابقة. وليس «الطف أمانة ولا أقوى حجة على الطابع الإمبراطوري للإنسان الأخير مثل طابعه الوراثي والإيكولوجي: إنّّه ليس سوى سلسلة من الكروموزومات نجحت في التجمّع والعمل في أفق متوالية من الأماكن والمساحات التي ليست وطنًا لأحد. لقد أصبح الإنسان فحأة حمصًا نوويًا يُبحث عنه تحت الأنقاض في البقايا الحيوانية التي تفوح من شوارع الحروب الإمبراطورية. وليس ردّ الإنسان إلى مجرد حمض نووي سوى الافتراض النهائي بأنّه كائن إمبراطوري، في معنى أنّه حيوان أرضي ليست صفاته العرقية أو الثقافية أو العقدية غير أعراض مؤقتة وسطحية على ما يفترض أنّه هويته»⁽¹¹⁾.

إنّهُ، بعبارة أخرى، إعلان عن موت الإنسان ككائن تاريخي أسس وعيه داخل أحداث التاريخ، تحوّلًا وتقلّبًا، وميلاد كائن بيولوجي لا ماضي له ولا أصل، كائن الآن واللحظة يعمل لصالح المادي والاقتصادي بدلّ الروحي والإنساني، كائن يسعى إلى أن يكون نجمًا unestar يُحتفى بنموذجه النجمي ولو على حساب الجميل أو الفتيّ، وكأنّهُ إعلان عن موت المثقّف النخبوي ونهاية الثقافة، ليأتي دور النجم والنجومية، أو قل ثقافة الصورة بديلاً عن ثقافة الكتابة؛ إذ بإمكان المرء أن يشاهد أي صورة دون حاجة إلى لغة ولا يحتاج إلى سياقات ثقافية ولا فكرية كي يفهم الصورة، وهذا أطلق إمكانيات التأويل الحرّ مثلما وسّع دوائر الاستقبال وساوى بين الناس في ذلك وتراجعت النخبة أو لعلّها سقطت وسقطت معها الوصاية التقليدية ورموز الثقافة التقليديين الذين كانوا يحتكرون الحقّ في التأويل وإنتاج الدلالات»⁽¹²⁾. فالانتقال من الرمزية في زمن الكتابة إلى النجومية في عالم الصورة اقتضى موت الإنسان، أيضًا، مثقّفًا وفردًا، لأنّ النجم لا يُقصد به الفرد وإنّما هو مجموعة من «المواصفات الفنيّة والثقافية لدور يمثله نجم أو نجمة لا بقدراتهما الذاتية الحرّة والمستقلّة، ولكن حسب قدرة أيّ منهما في تمثيل الصفات وتمثّلها، حتّى إذا تراجعت قدرات النجم الصوتية أو الشكلية تمّت إزاحته ليحلّ محله نجم آخر، كما هو شائع لدى الفنانين في الإعلانات وعروض الأزياء والمديعات وهو في عالم الرجال أيضًا ليس في الفن

وحسب بل في السياسة أيضًا وفي كافة صيغ الاتصال الجماهيري»⁽¹³⁾. فالثقافة هنا، إذًا، والقول للغدامي، «لا تُلغي الرمز القديم لتضع مكانه نَجْمًا رمزيًا جديدًا ولكنّها تُلغي دور الفرد من أصله وتُحلّ محلّه منظومة ثقافية لها طابع نجومى نموذجي ونمطي في آن واحد، وهي تمثل كتلة ثقافية ذات مواصفات فنية وتجارية تبحث دومًا عن رقم يمثّلها ويؤدّي الدور الذي صار ثابتًا بوصفه دورًا مطلوبًا وهو متغيّر من حيث من يتمثلونه ويؤدونه بشرطه التام»⁽¹⁴⁾.

والميدولوجيا Médilogie، بوصفها تخصصًا مُستحدثًا كما يزعم دوراي Debray، يدرس العلاقات بين الشروط الاتصالية وانتشار الأفكار تعدّد الأساس المرجعي الذي يستقيم به حال هذا العالم التقني؛ إذ غدا ضروريًا أكثر من وقت مضى الالتفات إلى البعد الميدولوجي الذي يبدو أساسيًا لتحليل الخطاب، بل إنّه لا يمكن للخطاب أن ينتشر بعيدًا عن هذا النظام الوسائطي⁽¹⁵⁾، فقوة الفكرة، وفق هذا التصوّر، لا تكمن في مدى وجاهتها بقدر ما هي مرتبطة بقوة مادية ومؤسسية تجعل للكلام أو الفكرة سلطة أو قوة حضور ولو لم تكن ذات شأن. فالتواصل في هذا العالم لم يعدّ منحصرًا في بعض الرموز والعلامات ولاسيما اللّغة لتبليغ المعنى وخلق التبادل داخل الجماعة التواصلية فإنّ الزمن المعاصر أنتج أنماطه الخاصّة للتواصل حيث عملت العقلانية التقنية على التحكّم في الأمكنة والأزمنة بشكل هائل وأصبح سلوك الإنسان الناتج عن هذه الأنماط التواصلية تابعًا لشبكات معقّدة توجهها فئات محدّدة ضمن توازنات النظام وأولويات اختياره. ومن ثمّ فإنّ ما يُسمّى بوسائط التواصل أصبحت لها دور وجودي كاسح ومؤثر في سلوك الأفراد والجماعات. لدرجة أنّها خلقت، داخل المجتمع الصناعي ما سمّاه هيربرت ماركوز "مجال الخطاب المغلق"⁽¹⁶⁾.

فكأنّ ماركوز Marcuse أدرك مدى الخطر الذي يحيط بالإنسان المفرد داخل هذا المجتمع التقني، فالتواصل المرعوم، لا يعبر في الحقيقة إلّا عن هيمنة نموذج أحادي للمؤسسة أو السلطة التي بيدها توجيه رغبات الناس وتكريس ثقافة توحيد الأدواق والاختيارات في أنماط العيش، كلّ هذا عبر الإشهار كصورة زائفة/ مخادعة تؤسّس لنموذج التماهي/ السحري الذي يمارس الإغواء لفرض منتجاته وإلغاء منتجات غيره. إنّ هذا النظام الوسائطي «خلق نوعًا من الصدمة الثقافية أُرمت كثيرًا من النماذج والمرجعيات لدرجة يمكن القول إنّ أزمة اللّغة والتواصل، في الزمن الراهن هي، في العمق، أزمة الكائن البشري في نظره لذاته وللآخرين وفي تعامله مع الواقع ومع تحولات المعنى. إنّ

التواصل باعتباره حالة تفاعلية تجمع بين كونها أداةً وغايةً، يمكن أن يصبح عائقًا أمام ما يُفترض أن يقوم به، أو يغدو وساطة تحكم على الفرد بالانعزال أكثر مما تسهم [...] بمعنى أنّ التكنولوجيا المستخدمة في وسائط التواصل الحديثة تجاوزت الثنائية الميتافيزيقية بين الشكل والمضمون، أو بين النصّ والأداة، كم أنّها تخلق، في كلّ مرّة، وشيئًا فشيئًا، محيطًا بشريًا يختلف، باستمرار عن سابقه»⁽¹⁷⁾.

إنّ هذا التحوّل لا يعدو أن يكون تجسيدًا لنموذج معرفي جديد لا يكاد يختلف عن المشاريع السابقة، أو بالأحرى هو إيديولوجيا جديدة تبدّت في رزي مغاير، إنّه مجتمع الفرحة Société de spectacle، بما هو مجتمع صنعته الصورة وجعلته بديلاً عن الواقع الحقيقي، أو قل إنّ الواقع لا يكاد يبرز إلاّ في شكل صور وأحداث متلاحقة ينفي اللاحق منها السابق، «ذلك أنّ الثورة الإعلامية هي الآن بصدد إرساء عالم مغاير وبالتالي علاقة جديدة للإنسان بذلك العالم»⁽¹⁸⁾. هذا، والحال إنّ المعرفة في ظلّ هذه التحولات الكبرى غدت مرتبطة بتكنولوجيا عالم الصورة، «فتراحم الصور وتشابك القنوات التي تنقلها يولدان اليوم رؤية بلورية تبدّل تماثلنا وحساسيتنا، وتتيح لمخيلتنا العمل في فضاءات جديدة. إنّ الإنسان، وهو أمام الشاشة الصغيرة، يدرك العلائق ويربط ويفهم و"يتذكر" بكيفية مخالفة لما يقوم به وهو أمام نصّ مكتوب. ولعلنا اليوم نفتتح، أكثر من أيّ وقت مضى، أنّ الصورة تتيح نطًا مختلفًا لبلوغ المعرفة والتمكّن منها. إنّها أقوى بلاغة وأكبر قدرة على تكثيف المعاني وعرضها ونشرها»⁽¹⁹⁾.

ثرى هل يمكن اعتبار الواقع الذي تصنعه الشاشة واقعًا زائفًا يحمل على القول إنّنا أمام تشكّل مجتمع جديد، لا يختلف شمولية أو كليانية عن المجتمعات القديمة، إنّه مجتمع الصورة، بما هو تأسيس للفرجة كإيديولوجيا بلا منازع. ذلك لأنّها «فن جعل الواقع مفعول ما يصوّر به وما يُقال عنه. إنّ المنطق المتحكّم هنا هو منطق غريب يمزج بين الحلم والواقع، ويخلق الواقع الذي يتنبأ به فينبئ عنه. الإيديولوجية هي ما يجعل الأشياء حقيقة بمجرد التأكيد الدائم على أنّها كذلك. والفرجة انفراج وفوهة وابتعاد. مجتمع الفرحة هو مجتمع يُعاش فيه الشيء مبتعدًا عن ذاته، مفوضًا بديله وصورةً عنه. إنّها لبّ لا واقعية المجتمع الواقعي، "لبّ سريرية الواقع". هو إذًا واقع يفقد شيئًا من الواقعية، واقع يتلبّس الوهم، ويتحوّل إلى سينما»⁽²⁰⁾. ومن ثمّ فليس غريبًا أن تتحوّل اليوم الشاشة إلى صورة بديلة عن الواقع، «إنّ لم تكن هي الواقع ذاته في مباشرته وحيويته وحياته

InLive، مع ما يتمخض عن ذلك من تحوّل لمفهوم الحدث نفسه حيث تصبح الأحداث الجسام وقائع متنوعة تتكرّر وتجتزّ، مع ما يتولّد عنها من تهوين للأهوال، ممّا يجعل الفرد عاجزاً أمامها عن أن يحسّ الإحساسات التي كان ينبغي أن يحسّها، ولا أن يستشعر المشاعر التي كان يلزم أن يستشعرها، ولا أن يرد ردود الأفعال التي كان يتوقّع أن يردّ بها. فكأنّ الفرد يفقد حس الواقعية، بل حسّ التمييز بين ما ينبغي أن يفعل وما لا ينبغي، ما يمكن أن يقبل، وما لا يمكن، ما ينبغي أن يُقال وما لا ينبغي، ما يلزم أن يستنكر، وما لا يلزم، ما يبعث الألم وما لا يبعث، ما يلهب المشاعر، وما لا...»⁽²¹⁾.

إذًا، هذا هو الحال الذي آلت إليه المعرفة في الثقافة الغربية، ردّة على كل ما هو ميتافيزيقي، إنّه خطاب يحوم حول حديث النهايات والموت، أو بعبارة دريدا، خطاب تشكيلي في بلاغة الحدود⁽²²⁾، تبدأ هذه الحدود بمعضلات وتنتهي بإكراهات، وكأنتنا، حسب دريدا، نقف عاجزين مشدوهين أمام ما يحدث داخل هذه التخوم، حيث يكون العالم الأخرى قد أحاط بهذا الوجود وأطبق على كلّ مفهوم يمت بصلة للميتافيزيقا أو الأصول، خطاب يفضح كلّ مستور ويعرّي كلّ ما لا نشاء أن نبوح به ولو أمام ذواتنا بوصفها الآخر المختلف، هذا الذهول يجعلنا نسير في طريق مجهول لا نعلم مبتدأه ولا منتهاه، إنّه معبرٌ مسدود non-passage لا نملك إزاءه القدرة على حماية ذواتنا ولا اللجوء إلى من يأوينا أو يتمثلنا من الأفكار التي ندين بها، فلا وجود إلاّ للمكان الإكراهي aporétique الذي يفضح سرائرنا وييدي سوءاتنا⁽²³⁾. إنّها بداية نهاية الفلسفة وتمام حدودها كما يقول هيدغر، أو الوقوع في مأزق وحرّج كما يقول دريدا، هذا ما يجعل الفلسفة، بما هي بحثٌ مستندٌ عن الحقيقة وسؤالٌ أبدي يتعدّد أسئلة/ إشكالات، دومًا قلقًا بشأن هذا العالم وما سيؤول إليه، فتكون هذه الحيرة بمثابة الاستعداد لهذا الشيخ التقني الذي يطارد الفلسفة، والذي بدأت طلائعه تلوح في الأفق من خلال النزعات العلمية، فمهمة الفلسفة، حسب هيدغر، تكمن في نزعة الارتباب التي بما تبقى من السؤال وإبداع المفاهيم، ومن ثمّ الاتصاف بطابع الحيطّة والتهيهؤ لا التأسيس sa tache n'a que le caractère d'une préparation et nullement d'une fondation، أي أنّه يتعيّن على الفلسفة أن تترك أوهام ميتافيزيقا الكشف والحقيقة المطلقة التي تطاردها لتحرك في الإنسان يقظة التهيهؤ من أجل عالم ممكن تسكنه العتمة، قدومه مشكوك فيه ولكنّه ليس مستحيلًا⁽²⁴⁾. فتحذير هيدغر، إذًا، وقوله بوصول الفلسفة إلى تمامها، أي نهايتها،

وقول دريدا بالوضع الإكراهي، لا يعني بلوغ الكمال بقدر ما هو تفكير فيما يتوجب القيام به لمواجهة هذا العالم / الشيخ المقبل والاستعداد له.

هكذا يبدو حديث النهايات وهما تدفع به الاتجاهات المعاصرة المناوئة لفكر الاختلاف والغيرية؛ للفلسفة بوصفها فن المساءلة بامتياز، لذا فالقول بموت الفلسفة إنما هو حديث عن بلوغ تمامها، لتعيد تجديد آلياتها وتفحص أدواتها، ومن ثم فهي تموت لتبعث من جديد، أو بالأحرى، والقول لدريدا، فإن مسار الفلسفة نفسه يتمثل في أنها تمشي ظاهراً على رأس الموكب، في الآن نفسه، الذي يقود سير جنازتها وموارثها التراب، تنتظر على أي حال، أن تنهض وتقف على رجلها ثانية "بعث" *résurrection*، مثيرة *exaltation* القضايا / الإشكالات من جديد⁽²⁵⁾. إذاً، يؤسس دريدا ومن شايعه من فلاسفة الاختلاف خطاباً حول خطاب النهايات (النبرة الأبوكاليبسية)، يسألونه، تقويضاً وخلخلةً، فهو بما يثيره من دعاوى لا يعدو أن يكون تزيماً مكروهاً، وكلاماً مستهلكاً⁽²⁶⁾، يخفي وراءه نزعة دوغمائية لا تختلف عن الستالينية وغيرها من النزعات الشمولية / الكليانية؛ كالشيوعية، التي تدعي أنها جاءت لتحاربها حتى لا تعود من جديد، فأنت لها أن تطارد طيقاً لم يكن له وجود البتة⁽²⁷⁾. ولتأتى لهذا الخطاب، الذي يجد مرجعيته في الليبرالية، ترسيخ وجوده في هذا العالم ينبغي التعجيل بإعلان القيامة والتخويف من أهوالها، وكأنها أفنت عالماً لا تريد له أن يعود لتقيم عالماً خالداً لا يفنى، إنه خطاب الليبرالية والرأسمالية بما هو إيديولوجيا جديدة تزعم قتلها لإيديولوجيا الشيوعية / الطيف، أي المزعومة بدورها، وكأنها ديانة تبشيرية جديدة تحمل أخباراً سارة للإنسان عن عالم أخروي لا مكان فيه للشيوعية، هو إنجيل جديد يبي رؤيته على موت متخيّل ويبشّر بالديمقراطية الليبرالية ويقدمها على أنها الخير السار الذي يجب أن يُحتفى به ويُتبى لأنه النظام العالمي القادر على إزالة الفوارق بين الثقافات والشعوب المختلفة⁽²⁸⁾.

إذاً، تقيم هذه النزعة الإسكتالوجية عالماً وهماً على أنقاض عالم شبح / طيف لا وجود له وهي، حينذاك، تدعو إلى عالم ما بعد القيامة *mondepost-eschatologique*؛ عالم الخلود الأبدي، حيث لا إنسان إلا إنسان التقنية، ولا تاريخ إلا تاريخ هذه النزعة الجديدة، ولا عالم إلا هذا العالم الدوغمائي / الوهم / الطيف، الذي يوهم الإنسانية بأن هناك عدواً يقف بينها وبين حياتها في هذا العالم الجديد غير الفاني، لذا يتوجب إفناء هذا العدو وإعلان نهايته. وحتى يكتمل مشهد هذا العالم الجديد فإنه يصطنع خطاباً يمثل إيديولوجيته، إنه خطاب العولمة لهذا العالم المعوّم، الذي

بشّر بقدومه هيدغر وحدّر من مخاطره ؛ إذ اعتبر أنّ نهاية الفلسفة أو تمام الميتافيزيقا وبلوغها مرحلة الموت، بوصفها مأزقاً أو إشكالاً يواجه الفلسفة، إنّما كان نتيجة سيادة النزعات العلمية التي تقود هذا العالم الجديد ذا الطابع السبراني cybérnetique، أي التقني، حيث بدأت تأخذ في الانتشار نظرة علمية للإنسانية، فاعلة في الوسط الاجتماعي⁽²⁹⁾. إنّنا بصدد تحوّل أنطولوجي على مستوى المقولات، فمقام أو سكنى الإنسان، بما هو إنسان إمبراطوري لم يعد «مدينة» اللوغوس اليونانية ولا مدينة "الملّة" اللاهوتية ولا مدينة "الدولة" الحقوقية الحديثة. إنّ هذا المقام هو "العالم" متى أخذ مأخذاً مدنيّاً جذريّاً بما هو اليوم، كما سمّاه أنطونيو نغري وميشال هاردت بحق، عالم الإمبراطورية⁽³⁰⁾.

فهذا العالم الإمبراطوري، بوصفه مرحلة ما بعد إمبريالية، هو بحقّ العالم / الشبكة - le monde réseau ككينونة جديدة تعبر عن صيغة التقلّب والترحّل الجذري le nomadisme في مسارات التحوّل داخل العقلالغربي، الذي لا يؤمن بغير طابعه التفلّتي الهروي من كلّ مكان، بحثاً عن إقامة عالم يكون فيه اللاوطن واللابيت واللاإقامة والمنفى صفات وجودية لمقام الإنسانية الجديدة. فالإمبراطورية لا تعدو أن تكون شكلاً عالمياً جديداً من السيادة على البشر، «فهو جهاز حكم بلا مركز ولا إقليم ولا حدود، إنّ نظام يؤبّد الوضع الراهن للقضايا ويغلّ إلى أعماق اليومي ويقضم فضاء العالم كرتة بعد أخرى ويخلق في كلّ مرّة ملامح العالم الذي يسكنه. إنّ سلطنة حيوية تسبح في الدماء لكنّها تهدي عملها للسلام. سلام دائم وكوني يقع خارج التاريخ»⁽³¹⁾. إنّ هذا الميلاد الجديد للإنسان بما هو إمبراطوري، بقدر ما هو تعبير عن هذا التحوّل الطبيعي داخل مناطق العقل الغربي فإنّه حمل أخباراً غير سارة لهذا العالم الذي أخرجته من رحمته ولفظه، فهذا العالم ؛ عالم الرقمنة "الديجتال" لم يكن ليتوقّع الأحداث التي وقعت في 09/11، مع كلّ ما حملته من دلالة حيوية وواقعية على صفة المباشرة InLive التي ينشدها هذا العالم، فقد كانت بمثابة الكابوس التاريخي الذي أيقظ أمريكا من حلم إمبراطورية الديجتال التي أخذت أمريكا تتأهب لفرضه على بقية الإنسانية، وهو كابوس لأنّه ليس حلماً يستمدّ من الأفق الحقوقي للدولة / الأمة أدواته، بل هو واقعة قبل . حديثة، من جهة المحرّك اللاهوتي الذي ينطلق منه، وما . بعد . حديثة من جهة الاستيلاء العدمي على آلة الديجتال وتوجيهه ضد "الهائل" le gigantesque التقني الذي تفتخر به إمبراطورية الديجتال⁽³²⁾.

إدًا، هذا هو حال المشهد الفكري في الثقافة الغربية ؛ تحولات في المعرفة فسحت المجال لعالم جديد البروز وبسط هيمنته، عالم النهايات/ البدايات، أو عالم الخلود بوصفه عالم ما بعد القيامة، حيث تدقّ سيل من الخطابات حول انخيارات متلاحقة داخل العقل الغربي إبدانًا بموت ونهاية مشاريع فكرية باتت غير صالحة لهذا العالم الجديد؛ عالم الخلود إنّه الفكر الكارثي الذي يزعم فضحه وتعريته للخطابات الدوغمائية وإزالتها. هذا، والحال إنّ هذه الأحداث المتلاحقة التي صحبت هذا العالم الجديد ودشنت من خلاله الرّدة الوجودية على كلّ ما هو إنساني أو تاريخ أصيل لم تكن لتتجسّد لولا إمبراطورية الصورة الرقمية ؛ إذ «إنّ الطائرات التي فُجّرت على برجيّ نيويورك ليست وسائل نقل عادية ؛ بل هي كائنات رقمية لم يعدّ ممكنًا فهمها بالاعتماد على التصرّؤ الأثرولوجي . الأداّي للتقنية ؛ إنّ هذه الطائرات التي وُجّهت ضد "الهائل" الذي اخترعه عصر التقنية . أي ضدّ البديل التقني عن معنى "الجليل" Jesublime الذي خلقتة الأديان . هي حيوانات ديجتال استطاع المسلم الأخير أن يدجنّها "بموته الخاص"، بفن مستحدث تمامًا ما موت الذكي، أي الرقمي، الذي لا علاقة له بأيّ نمط من الأنماط الحديثة للموت [...] فإنّ الموت القيامي للذين فجّروا أنفسهم على "الهائل" ما . بعد . الحديث هو موت شخصي جدًّا، لأنّه موت ذكي هو نفسه خاصيّة طريفة في العنصر الإنساني لم تكن ممكنة قبل عصر الديجتال»⁽³³⁾. إنّ العالم اليوم يشهد، عبر وسيط الرقمنة، ميلاد موت جديد مختلف عن الدلالات المتعدّدة للموت، «فهناك موت طبيعي، وموت ما . بعد . طبيعي أي تأملي، وهناك موت طبيّ وموت قانوني وهناك موت تاريخي وموت سياسي ؛ وموتات عدّة يخبئ وراءها ممثّل وحيد هو الجسد الذي يعلن عن فساده وتُمت شهواته وتُستعمل رمزيته في الفضاء العمومي ويقرّر الطبيب غيبوته اللأمتناهية ويُشهد قانونيًا على غيابه الدائم. لكن ما وقع يوم 11 / 09 هو نوع جديد تمامًا من استعمال الموت ومن ثمّ نوع جديد تمامًا من الإقامة في الجسد: إنّه الموت الرقمي. إنّه موت ذكيّ هو استعمال طريف تمامًا للجسد بوصفه كميًّا تقنيًّا»⁽³⁴⁾.

تُرى هل هذه الصيحات المتعالية بموت القيم التي أقامتها الفلسفة في نسختها الميتافيزيقية، بأنّ اكتملت وبلغت حدودًا ينبغي ألاّ تتجاوزها، تجعل النظرية النقدية في نسختها الهرمينوطيقية، بدورها أيضًا، بما هي فلسفة تأويلية بامتياز، والعنصر الحيوي الذي به يحيا العقل ويتجرّد من تعاليه تملك مع من شملتهم الصيحة، خاصّة وأنّ الهرمينوطيقا جاءت لتستعيد إنسانية الإنسان، وتؤسّس

أدبيات التفاهم والحوار على نحو كوني، كما أنّها في صورتها الغاداميرية أعلنت الحرب منذ البدء على النزعات الموضوعية وكلّ ما يمت بصلة إلى العلمية والمنهاجية في مجال العلوم الإنسانية؟ أم إنّها، أي الهرمينوطيقا، تملك الأدوات التي بها تواصل مسيرتها في المساءلة والحوار، ألم يكن بقاء الصراع/ الجدل داخل العقل الغربي إلّا لأنّه عقل تأويلي، وإنّ تعدّدت أشكاله ومرجعياته، فهو عقل جدلي/ تساؤلي لا يكاد يؤسّس مفهومًا أو مقولةً حتّى ينقضها أو يخرج من رحمها المختلف/ الغيري الذي به يبقى منتعشًا يرتحل عبر العصور والأزمنة ليصير عقلاً آخر، فالتأويل «هو ارتحال عبر الممكنات التفسيرية غير ملتزمة مُسبقًا إلّا بنزوع الاستطلاع وإرادة البحث والكشف. فالتأويل لا يخرج عن ذاتيّ هدفه. أي أنّه لا يرى نفسه خارج تساؤله الذي يخصّه وحده. وهكذا فالفلسفة التأويلية أعفت نفسها، بصورة عامّة، من أعباء البرهنة. فهي ليس لديها من الحقائق النهائية التي تقسرها على برهنتها وتثبيت تصديقها؛ ذلك أنّ التأويل جاء في أصله يأسًا من استراتيجية مكرّسة بكلّ قفوسها للنطق بالحقيقة، و(تسويغ) منطوقها»⁽³⁵⁾. كما أنّ النهاية، كما تبيننا مع هيدغر ودريدا، وإنّ بدت، من جهة، ردّة على كلّ ما هو إنساني/ فلسفي/ تاريخي، أو له صلة بالمعرفة الميتافيزيقية، فإنّها كانت، من جهة أخرى، بمثابة إعادة مراجعة العقل لمبادئه وتصحيح مسار المعرفة التي بلغت مع فكر ما بعد الحدائثة مرحلة الجنون والعدمية، وهذا، كما أضحنا سلفًا، يعدّ مظهرًا صحيًا داخل العقل الغربي أو حالة طبيعية، كون هذا العقل من التشابك والتلاحم بحيث لا يستوي كذلك إلّا وهو يقيم مشروعًا ويزججه معلنًا عن البديل، وهو بذلك يعبر عن طبيعته التأويلية التي تجعله لا يرضى بالجاهز أو يسلم بالخطاب الوثوقي/ اليقيني. فهي، أي التأويلية، حسب صفدي، «كانت آخر محاولة لاستنقاذ الكوني، وتجديد تشغيل المتعالي ضمن حدود المحايثة، وفيما يخصّ مسافة الالتباس بين الذات والعالم؛ ولم يُفَرِّضْ مصطلح الكينونة بالخلل الفلسفي الأول من جديد، وبعد غيبوبة طويلة، ترجع بدايتها إلى ما قبل الحدائثة الكلاسيكية نفسها، إلّا بعد أن أخذ(الموضوع) كامل حقوقه مع العلم وكاد أن يأخذ معها حقوق الذات كذلك، ويخلقها هكذا مجرد شبح هائم، يعبر بأطراف (ذاتوية) مطلقة، فاتحة على حسابها الجاري، عالمًا خاضعًا كليًا لسيطرة ألفتها المستعارة من عصر الألفنة التيولوجية»⁽³⁶⁾.

كما أنّ هذا العالم الجديد هو عالم افتراضي، أو بلغة دريدا طيفي/ شبحي spectral أزاح عالمًا وهما ليقيم وهما بديلاً، أو دوغمائية مضادة. وغادامير نفسه، حتّى في آخر كتاباته، بقي يدافع عن

حقّ العلوم الإنسانية في تأسيس منطقتها التأويلي الخاصّ، الذي يقوم على منطق الجدل أو السؤال والجواب، لأنّه يعتقد جازماً بأنّ النظريات العلمية مهما تزيّت بالموضوعية فإنّ لها حدوداً تقف عندها، كما أنّه إذا كانت المعرفة في العلوم الدقيقة تقوم على ما هو يقيني فإنّ الأمر خلاف ذلك في العلوم الإنسانية، فضلاً عن أنّ العلم الحديث أثبت إفلاس رؤيته اليقينية وأعلن، عبر فيزياء الكوانتا مع هايزنبرغ والنسبية مع أنشتاين، أنّ الحقيقة متعدّدة. إذا كان هذا الشبح التقني؛ العالم المتعدّد قد اكتسح العالم وضمّ الثقافات الأجنبية والشركاء في السكن الأكثر بعداً في هذه الأرض، فإنّ هذا يجعلنا نتوخى الحذر، ويفرض علينا أن نتعلّم أكثر فأكثر في المستقبل، لأنّ غايتنا الإنسانية أكبر من أن تزيلها حضارة تقنية أرسلت إلينا كما لغيرنا، والتي رسمت، في الآن نفسه، معالم قيادتنا للحياة. فليس أماناً، إنّ أردنا أن نعيد لعالمنا هذا توازنه، إلّا أن نوظّف قدراتنا في الفهم والمعرفة المشتركة في نشاطاتها الجديدة حتّى يتسنى لنا خلق أنظمة جديدة. وليس يوجد من العلوم من هو أقدر على تحمل هذا العبء والإسهام في بثّ هذه القدرات من العلوم الإنسانية، فهي تواجهنا دون أن نتوقف مع ثراء نسق كلّ ما هو إنساني، وكل ما هو إنساني مُفَرِّط⁽³⁷⁾. لكنّ هذا لا يعني، بالمقابل، أنّ هذا الخطاب الجديد لم يأتِ إلّا للترهيب ومحو آثار الماضي وإزالة المشاريع الكبرى؛ إذ إنّّه لا يعدو أن يكون تقويضاً للنموذج التقليدي الفلسفي حول الإنسان والإنسانية، فهو، حسب هوسرل، نموذج فلسفي ينزع نحو معرفة كونية للعالم والإنسان، وذلك بتحريره من كلّ روابط الأسطورة ومن التقليد بوجه عام، وكذا الفروض المسبقة، فالفلسفة بما هي نظرية لا تحرّر الباحث فحسب، بل كلّ موجود مثقّف حيث تكون الثقافة فلسفيّة. فمن الاستقلالية النظرية تنشأ الاستقلالية العملية، ممّا يجعل العقل، من منظور هذا النموذج الفلسفي الكوني، يتحرّر لا في ذاته إطبقيّاً فقط، ولكنّه يُضفي على العالم الإنساني في مجموعه هذا الطابع التحرري؛ في الوجود السياسي والاجتماعي للإنسانية⁽³⁸⁾

إنّالفلسفة، حسب هذا الطابع التقني الجديد، فقدت صفتها كنموذج كوني قادر على إقامة الصروح، أو تأسيس فكر إطلاقي ميتافيزيقي، إذ إنّ التأسيس الأصلي للفلسفة الجديدة هو في الحقيقة تأسيس لإنسانية أصلية أوروبية حديثة، معارضة للإنسانية السابقة، الإنسانية القروسطية والعتيقة، إنسانية ترغب في أن تتحدّد جذريّاً بهذه الفلسفة الجديدة دون سواها. فليس غريباً، إذًا، من منظور هوسرل، أن يتشكّل خطاب فلسفي جديد يتيح للإنسان أن يعيد النظر في إنسانيته

كمعضلة ميتافيزيقية شغلت الفلسفة القديمة⁽³⁹⁾، ويتساءل عن كينونته ككائن تاريخي، لكن أنى يكون له ذلك والتقنية قد استحلت دم هذه الإنسانية الضاربة في عمق التاريخ، داعية إلى إنسانية جديدة لا حظّ فيها إلاّ للإنسان الأبدي/ الخالد، الإنسان السبراني بوصفه ردة على الإنسان التاريخي/ الكينوني المتجّه نحو الموت. وعليه، فالفلسفة خلعت ثوبها القديم ذا الطابع الميتافيزيقي لترتدي زيّاً حديثاً تواكب به هذه التحولات، فهي الآن تبحث عن ذاتها الضائعة من خلال سؤالها القديم ؛ أي البحث عن الحقيقة، حقيقة الإنسان وحقيقة هذا الوجود، وهذا، فيما أحسب، أجمع سبيل يعيد للفلسفة عافيتها وينتشلها من براثن هذا الشبح الجديد، وإلاّ ستبقى مجرد آراء عابرة ينتجها فلاسفة أفراد، لا وجود لوسائل الحوار بينهم وبين قرائهم، وبدل أن تتصدّر الفلسفة قافلة البحث عن الحقيقة تبقى غارقة في مشكلاتها، التي وإن عدّت جزءاً لا يتجزأ من عملها فإنّها تصبح عائماً في مثل هذه الحال، يحول دون إبداعها للمفاهيم أو إنتاج النظريات وممارستها⁽⁴⁰⁾.

هوامش :

(*) أستاذ محاضر ، قسم اللغة والأدب العربي، كلية الآداب واللغات ، جامعة سطيف2، الجزائر.

(1) Malabou Catherine , Jaques Derrida , in : *Encyclopaedia universalis, France, 2002. S.A.*

(2) مطاع صفدي، نقد العقل الغربي(الحدائث ما بعد الحدائث)، مركز الإنماء القومي، بيروت/ لبنان، 990، ص 27

(3) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.

Franc Tinland, L'homme Aléatoire, Paris, P.U.F. 1997.

(4) مطاع صفدي ، نقد العقل الغربي ، ص 229.

(5) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.

(6) إنّ حديث النهايات لا يقوى على استيعابه معنى بعينه ، ولكنّ أقرب معنى أو بالأحرى المعنى الجامع بين هذا

المعاني المتعدّدة ذلك الذي نجده عند جوسيلين بينوا *Jocelyn Benoist*، حيث يقول : «La fin dont il est alors

question, ce n'est plus celle de l'histoire comme mouvement réel, ni même comme nécessité (théorique) de ce mouvement, mais celle de l'histoire comme paradigme de ce mouvement et de sa nécessité. Le fait particulièrement grave et important qui pourrait s'énoncer à travers la formule-cliché de la «fin de l'histoire» en ce sens le suivant : à un certain moment, nous avons cessé de croire à l'histoire...». Jocelyn Benoist et Fabio Merlini (éd.), *Après la fin de l'histoire (Temps, monde, historicité)*, Librairie Philosophique J. Vrin, Paris, 1998, p.9. cf. Gianni Vattimo, *Éthique de l'interprétation*, Traduit de l'italien par Jacques Rolland, Éditions La Découverte, Paris, 1991, notamment le premier élément de la première partie: (Post-modernité et fin de l'histoire), pp.13,29. cf. Gianni Vattimo, *La fin de la modernité (Nihilisme et herméneutique dans la culture post-moderne)*, Traduit de l'italien par Charle Alunni, Paris, Éditions du Seuil, 1987, pp.169, 185

(7) يُنظر ، بشيء من التفصيل ، في هذا الصدد المؤلّف الجماعي : بعد ما بعد الحداثة أية فلسفة ؟ لا سيّما مقال Peter Horák, Josef Krob, François Rivenc, Après le post . الحداثة وما بعد الحداثة". modernisme quelle philosophie? Université Massaryk Brno, Paris I - Sorbonne, 2003, pp.181, 204.

(8)Voir: Martin Heidegger, Questions III et IV, Traduit de L'allemand par Jean Beaufret, François Fédier, Julien Hervier, Jean Lauxerois, Roger Munier, André Préau et Claude Roëls, Paris, Éditions Gallimard, 2002,(1^{ère} édition 1976),p.282,283

(9)Jacques Derrida, Spectres de Marx (L'État de la dette, le travail du deuil et la nouvelle Internationale), Paris, Éditions Galilée, 1993, p.37.

(10)Voir: Yves christen, L'Homme bioculturel (De la Molécule à la civilisation),Éditions du Rocher, Monaco, 1986, notamment le 7^{ème} chapitre: De l'homme au surhomme: biologie de l'avenir, pp.152,174. cf. Francis Fukuyama, La fin de l'homme (Les conséquences de la révolution biotechnique), Traduit de l'américain par Denis-Armand Canal, Paris, Éditions de la Table Ronde, 2002, notamment la deuxième et la troisième partie, pp.159, 299. cf. Francis Fukuyama, Le grand bouleversement (La nature humaine et la reconstruction de l'ordre social, Traduit de l'américain par Denis-Armand Canal, Paris,Éditions de la Table Ronde, 2003, pp.207, 224.cf. Michel Foucault, Histoire de la sexualité II , L'usage des plaisirs, Paris, Éditions Gallimard, 1984, p.288.cf. Michel Foucault, Histoire de la sexualité III , Le souci de soi, Paris, Éditions Gallimard, 1984, pp.280, 302.

(11) فتحي المسكيني ، الفيلسوف والإمبراطورية (في تنوير الإنسان الأخير) ، المركز الثقافي العربي ، بيروت/ الدار البيضاء ، ط 1 ، 2005 ، ص 46.

(12) عبد الله العازمي ، الثقافة التلفزيونية (سقوط النخبة ويوز الشعبي) ، المركز الثقافي العربي ، بيروت/لدار البيضاء ، ط 1 ، 2004 ، ص 11.

(13) المصدر نفسه ، ص 12.

(14) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.

(15)Dominique Maingueneau, Les termes clés de l'analyse du discours, Paris,Éditions du Seuil, 1996,p.55.

(16) محمد نور اللّين أفايه، للتختيل والتواصل (مفارقة العرب ولعرب)، دار للتخب لعربي،بيروت، ط1، 1993، ص173

(17) المصدر نفسه ، ص 176.

(18) عبد السلام بنعبد العالي ، ضد الراهن ، دار تويقال للنشر، الدار البيضاء ، المغرب ، ط 1 ، 2005 ، ص 34

(19) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.

(20) المصدر نفسه ، ص 6.

- (21) المصدر نفسه ، الصفحة نفسها.
- (22) Jacques Derrida, *Apories: Mourir s'attendre aux limites de la vérité*, Paris, Galilée, 1996, p.15.
- (23) *Ibid.*, pp.31, 32.
- (24) Martin Heidegger, *Questions III et IV*, Traduit de L'allemand par Jean Beaufret, François Fédier, Julien Hervier, Jean Lauxerois, Roger Munier, André Préau et Claude Roëls, Paris, Éditions Gallimard, 2002, (1^{ère} édition 1976, pp.287, 288.
- (25) J. Derrida, *Spectres de Marx, (L'État de la dette, le travail du deuil et la nouvelle Internationale)*, Paris, Éditions Galilée , 1993, pp.66, 67.
- (26) *Ibid.*, p.37.
- (27) *Ibid.*, p.71.
- (28) *Ibid.*, pp.100, 101. cf. J. Derrida, *L'autre Cap (suivi de La Démocratie Ajournée)*, Paris, Les Éditions de Minuit, 1991, pp.67, 68 , et pp.103, 124.
- (29) Martin Heidegger, *Questions III et IV*, p.385. cf. H.-G. Gadamer, *Esquisses Herméneutique (Essais et Conférences)*, Traduction de Jean Grondin, Paris, Librairie Philosophique J. Vrin, 2004, p.242.
- (30) فتحي المسكيني ، الفيلسوف والإمبراطورية ، ص ص50 ، 51 .
- (31) المصدر نفسه ، ص 51 .
- (32) المصدر نفسه ، ص ص180 ، 181 .
- (33) المصدر نفسه ، ص ص181 ، 182 .
- (34) المصدر نفسه ، ص ص182 ، 183 .
- (35) مطاع صفدي ، الكوني ذلك المجهول (الفكر وحالات من فكاره) ، مجلة الفكر العربي المعاصر، مركز الإنماء القومي ، بيروت/ باريس ، ع 106 ، 107 ، 1998 ، ص 31 .
- (36) المصدر نفسه ، ص 30 .
- (37) H.-G. Gadamer, *L'Herméneutique en rétrospective (I^{re} & II^e parties)*, Traduction, présentation et notes de Jean Grondin, Paris, Vrin, 2005, p.277.
- (38) Edmund Husserl, *La crise des sciences européennes et la phénoménologie transcendantale*, Traduit de l'allemand et préfacé par Gérard Granel, Paris, Éditions Gallimard, 2004, (1^{ère} édition 1976), p.12.
- (39) *Ibid.*, pp.17, 18
- (40) *Ibid.*, pp.22, 23.

تأويل الخطاب الإباضي بين التزام النص وحجية إعمال الرأي - مقارنة في المقولات الكلامية -

عبد الرحيم عزاب

جامعة سطيف 2

ملخص:

تَسَعَى هذه الدراسة إلى التعريف بالمنهجية النظرية الاستدلالية التي استخدمها المذهب الإباضي من خلال المباحث المتعلقة بأصول العقيدة الإسلامية وأركانها المعروضة في أجلّ مضامها العلمية.

تحت عنوان: تأويل الخطاب الإباضي بين التزام النص وحجية إعمال الرأي - مقارنة في المقولات الكلامية - وقد قسّمت هذه الدراسة إلى مستويات ثلاثة، هي: المفهوم الإباضي للإباضية من حيث الاشتقاق اللغوي والمسرد التاريخي. مراحل التأسيس والشخصيات المرجعية. مدخل إلى العقائد الدينية والفكرية للإباضية في ضوء نظريات علم الكلام. وقد اقتضت الدراسة الاتكاء على النظرة النقدية وفق المنهج التحليلي التفسيري.

Résumé :

Le thème de cette étude concerne la définition de la méthode théorique de l'inférence pratiquée par la doctrine IBADITE à travers les articles relatifs aux origines dogmatiques de l'islam.

Son intitulé est la notion herméneutique du discours IBADITE entre l'obligation du texte et l'inférence opiniâtre - Approche dans les catégories Monothéismes.

Cette étude se subdivise en trois figures :

La Doctrine de l'IBADITE entre la dérivation linguistique et la Narrativité historique.

Les stades de Fondation et ses personnages référentiels.

Introduction aux dogmes religieux et conceptuels selon la lumière Monothéisme. Cette étude est basée sur une vision critique selon la méthode Analytique descriptive.

المقدمة

موضوع البحث ودوافعه:

يُعدُّ البحث في تاريخ التراث الإسلامي، وخاصة في الجانب الكلامي المتعلق بالعقائد وما يكون تبعاً لها أمراً ذا بالٍ، إذ ليس من الحق الاعتقاد بأن أقلام الباحثين وعقولهم قد تحقق لها الكشف والإسفار عن جميع حقائقه سواء فيما يتعلق بمادته العلمية أو بالمناهج المستعملة والمطبقة فيه، ولا سيما فيما انشعبت إليه آراء ومذاهب أكابر المفكرين من علماء الإسلام الذين تركوا رصيда علميا يمثل مجرا زاحرا يَمُورُ بمختلف النظريات والأحكام المتعلقة بشتى فروع المعرفة في هاتيك الحقب من التاريخ، وهذا ما يحض الباحث العلمي ويدفعه إلى التفتيش عنه، خصوصا في القرون الثلاثة المحجرية المتوالية وما جاورها حتى القرن السادس، وهي الفترة الذهبية الأثيرة والمتسمة بالفردة والتميز والتي تحققت فيها الازدهار والألق العلمي اللامع للمسلمين ما لم يتحقق في سواها من القرون، فكانت الملكات العلمية نضيجة راسخة والإنتاج الفكري ثرا غزيراً، وهو ما عبّرت عنه خير تعبير صراعات المذاهب الفكرية واحتكاكاتهما وما خلّفته نزعاتهما من أفانين الجدل في مختلف شؤون الحياة ومناهجها الدينية والعقلية والسياسية.

وما حوت من تخالفات فكرية بين الفرق التي حفلت بها تلك الفترة - القرن الرابع المحجري تحديداً - وكانت بما ملأى خصوصاً بين كبريات الفرق السياسية والدينية التي جرى بينها اختصام وصراع فكري وسياسي بسبب ما اعتقدته من أصول الدين وقواعده يتخرج فهمها للدين ومسائله على ضوء هاتيك القواعد والأصول كالإباضية والمعتزلة والخوارج والأشاعرة وسائر خدينتاتها من الفرق الإسلامية التي تطوح بينها الخلاف إلى أقصاه.

" ولا عجب فقد انعكست أصول فهم الدين لتلك الفرق على واقع العمل بعد واقع الفكر فراحت كل فرقة سياسية ودينية تُؤسِّسُ أُسسًا وتُقعد قواعد وتؤصل أصولاً في سبيل بناء منهجها والدعوة إليه وتتحمل المشاق العلمية والعملية من أجله...¹. وما من شك في أن هذا الصراع الفكري الذي استعر أواره في تاريخ تراثنا الديني قد أفرز ركائماً هائلةً من الأفكار والمناهج تشد

القارئ له والمطلع عليه إلى البحث فيه شدةً " خصوصاً في المناهج والأفكار التي انتسبت إلى علماء سمّت بهم مكانتهم العلمية إلى مستوى التجديد والاجتهاد والفهم والتأصيل والتأويل في مجال علم الأصوليين: علم أصول الدين أو ما يسمى بعلم الكلام أو التوحيد وأصول الفقه ومناهج الاستنباط"².

فمن ثمة رأينا ضرورة التعريف بالمنهجية النظرية الاستدلالية التي استخدمتها الإباضية من خلال المباحث المتعلقة بأصول العقيدة الإسلامية وأركانها المعروضة في أجلّ مضامها العلمية، ومن ثمّ فإن الإشكال الرئيس الذي يدور عليه موضوع البحث هو: ما هي ضوابط الإباضية في الاحتجاج والاستدلال على كليات مسائل العقيدة والشريعة وأصولهما؟.

وما هي الدوافع الموضوعية والمؤثرات الفلسفية التي صاغت الشخصية الإباضية في منظومة الجدل العلمي؟ وما هي أهم المقولات الإبستيمية التي يتكئ عليها الخطاب الإباضي في إثراء البرنامج العقدي والتشريعي للفكر الإسلامي؟.

لقد رأينا أن ما يلفت النظر إلى الدراسات المقدمة في مجال علم الكلام أو ما اصطلاح عليه ابستيميا في عرض مسائل العقيدة الإسلامية والدفاع عنها بمنهج الاستدلال العقلي، يجدها من النزرة والقلة ما يدخلها في حكم الدراسات غير الكافية على مستوى الآثار والإسهامات في مجالات العلوم الشرعية أو في مجال المنهج الذي اعتضدت به الإباضية وشاركت من خلاله في تشييد البنية الاستدلالية للعقيدة الإسلامية داخل مذهبي المعتزلة والحوارج " الذي كان حدثاً فكرياً ودينياً متألّقا في تاريخ الفكر الإسلامي. فهو ميلاد جديد للمنهج الاستدلالي المتوسط بين العقل ودليال النقل"³. أو كما يدل عليه العنوان بين " التزام النص وحجية إعمال الرأي". هذه كبرى التساؤلات الرئيسة لهذه الدراسة المتفرعة من الإشكال الرئيس والمتمثل في إجماء الطبيعة النظرية والصيغة المنهجية التي اعتمدها المذهب الإباضي في الحجج على العقيدة الإسلامية بطريقته السننية.

منهج البحث:

رغبة منا في طرق ما لم يكن مطروقا، لسد فراغ علمي، فضلنا أن تكون الدراسات في مجال علم الكلام من جهة المنهج النظري الذي تعرض به تعبر من أقل الدراسات التي تتناول بالمعالجة والتحليل التراث النظري الذي خلفه علماء الكلام والفلسفة الإسلامية، السبب الذي يفضي إلى قلة إحاطة بأصالة مناهج علمائنا في هذا المجال، وخصوصاً عند أئمة الإباضية؛ التي ما تزال أرضية بكرًا لم تحظ بما هي جديرة به من الدرس والتمحيص، وجلّ ما حظيت به من بحوث دراسية قليلة وإشارات علمية لطيفة إنما كان ينصبُّ - بوجه خاص - على دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية في ضوء البحث في المؤثرات الفلسفية بين المذاهب وفق المعطى التراثي؛ إذ لم نجد من تعرّض لمنهج الإباضية الاستدلالي على مسائل العقيدة بصورة كافية توجب الاعتبار. وهذا ما دفعنا على طرق هذا الموضوع والتبحر في لجّته معتمدين على المنهج الذي يتلاءم مع طبيعة البحث ويوائم مادته العلمية ألا وهو المنهج التحليلي التفسيري مع انتهاج منهج النقد والحفريات التاريخية أحياناً فيما يكون داعياً له. " على اعتبار أن التحليل والتفسير هو السبيل الكاشف عن الطبيعة النظرية لمنهج أي نسق معرفي"⁴. سواء كان مذهباً فقهياً أو تياراً فكرياً.

لذلك كان الاعتماد كثيراً على الدراسات في مجال العقيدة الإسلامية وعلم الكلام والفلسفة وعلم الفقه وعلم البلاغة العربية وعلوم اللغة واللسان التي اتخذت من جهود الجويني إمام الحرمين (ت 478 هـ) في: "الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد". وحجة الإسلام أبو حامد الغزالي (ت 505 هـ) في: "المنقذ من الضلال وإحياء علوم الدين". والشهرستاني (ت 548 هـ) في: "الملل والنحل على هامش الفصل لابن حزم الأندلسي". وشيخ الإسلام تقي الدين بن تيمية (ت 728 هـ) في: "مجموع الفتاوى". وعضد الدين الأيجي (ت 756 هـ) في: "المواقف في علم الكلام وشرحه للسيد علي بن محمد الجرجاني". وعبد الرحمن بن خلدون (ت 808 هـ) في: "المقدمة". وقطب المذهب الإباضي الشيخ محمد بن يوسف أطقيش (ت 1332 هـ) في: "التل وشفاء العليل". وعرفان عبد الحميد في: "دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية". واللواء حسن صادق في: "جذور الفتنة في الفرق الإسلامية منذ عهد الرسول حتى اغتيال السادات". ومحمد عبد الحليم عبد الفتاح في: "موسوعة الأديان". وعبد المنعم الحفني في: "موسوعة الفلسفة والفلاسفة". والشيخ محمد الغزالي في سلسلة: "جرعات الحق المر". ومحمد بومعيزة في: "منهج

الإمام الجويني في الاستدلال على العقيدة - رسالة الماجستير في العقيدة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 2002/2001. مرجعية لها. أما خلال محاولة ضبط الجهاز الاصطلاحي للبحث فقد كُنَّا نعود باستمرار إلى لسان العرب لابن منظور ومعجم مصطلحات الإباضية وذلك لبساطة هذه المعاجم اللغوية والكلامية وراثتها وبعدها عن التعقيد في المفاهيم.

♦ مدخل إلى علم الكلام الإسلامي

• تعريف الكلام:

■ الكلام: القول، وقيل: الكلام ما كان مكتفياً بنفسه وهو الجملة، والقول ما لم يكن مكتفياً بنفسه وهو الجزء من الجملة. ومن أدل الدليل على الفرق بين الكلام والقول إجماع الناس على أن يقولوا: " القرآن كلام الله " ولا يقولوا: " القرآن قول الله ". ثم إنهم قد يتوسعون فيضعون كل واحد منهما موضع الآخر⁵.

■ الكلام: هو ما سمع وفهم، وقيل: هو حروف مؤلفة دالة على معنى⁶. وهو " ألفاظ تشتمل على معاني تدلّ عليها ويعبر عنها "⁷.

فاللغة وسيلة التفاهم وأداة للتعبير عن المعاني، وهي تتكون من كلمات، وكل ما تركيب من كلمتين أو أكثر، وأفاد معنى تاما يسمى - في اصطلاح النحاة - كلاما، أو جملة مفيدة. هذا من حيث الاشتقاق اللغوي لمصطلح الكلام أما من حيث الدلالة البلاغية " فلعل الكلام حول مفهوم الخير والإنشاء قد نشأ مع نشأة الجدل في عصر المأمون حول فتنة القول أو الكلام بخلق القرآن "⁸.

وينحو مفهوم الكلام في أدلة الفلاسفة وأقطاب الفرق والعقائد الإسلامية مدلولاً ابستمياً آخر، فهو صفة أزلية قائمة بذاته تعالى، هو بما أمر وناهٍ ومخبر، دل على ذلك ما أوحاه إلى رسله في القرآن والتوراة والإنجيل، وهذا الكلام عند الجويني إمام الحرمين (ت 478هـ) لا مفتتح لوجوده، قال في ذلك: " وأطبق المنتمون إلى الإسلام على إثبات الكلام، ولم يصر صائر إلى نفيه ولم ينتحل أحد في كونه متكلما نخله نفاة الصفات، ثم ذهب المعتزلة والخوارج والزيدية والإمامية ومن عداهم من أهل الأهواء إلى أن كلام الباري تعالى عن قول الزائفين حادث مفتتح الوجود "⁹.

" وكلام الله تعالى على قياس هذا الأصل واحد غير متعدد، قديم غير مجدد، متعلق بجميع المتعلقات، ولم يصير أحد من أهل الإسلام إلى إثبات كلام متجدد فهو صالح لأنه تتعلق به جميع المتعلقات المتجددة، ولم ينحصر إمام الحرمين عند هذا الحد من السير، بل امتدت هجمته الجدلية إلى المعتزلة الذين زعموا أن كلام الله مخلوق كما يخص قول من امتنع من تسميته مخلوقاً مع القطع بجدته"¹⁰.

من هنا تتبين ماهية الكلام من حيث بنيته في النفس حيث يمكن الاستدلال له من جهة اللغة وإطلاق اللسان، لأن العرب تسمى ما جال بالبال كلاماً قائماً بالنفس ويؤيد هذا الطرح المعري قول الجويني: " وإن رددنا إلى إطلاق أهل اللسان عرفنا قطعاً أن العرب تطلق كلام النفس والقول الدائر في الخلد وتقول كان في نفسي كلام، وزورت في نفسي قولاً وإشتهار ذلك يغني عن الاستشهاد عليه بنشر نادر أو شعر شاعر وقد قال الأخطل:

إن الكلام لفي الفوائد وإنما *** جعل اللسان على الفؤاد دليلاً.

وكلام الله تعالى القديم ليس هو بحروف أو أصوات غير مشابه لكلام المخلوقين، وليس يقع بجارحة متعلق بالمأمورات والمنهيات والمخبرات ولا يتحدد في نفسه، بل المتعلقات هي المتجددات¹¹. ويبدو واضحاً مما تقدم أن علم الكلام هو ذلك العلم الذي يختص بموضوع الإيمان العقلي بالله تعالى. حيث يشكل عرضه العام الانتقال بالمسلم من التقليد إلى اليقين وإثبات أصول الدين الإسلامي بالأدلة المفيدة لليقين بها.

ومن خلال هذه المقاربات المعرفية حري بنا أن نسط المفهوم الإبستيمي لعلم الكلام من منوال علم الكلام الإسلامي، حيث اختلف تعريف العلماء حوله اختلافاً يوازي اختلافهم في وجهات النظر:

فالإمام حجة الإسلام أبو حامد الغزالي (ت 505هـ)، يعرفه بقوله: " علم الكلام مقصوده حفظ عقيدة أهل السنة، وحراستها عن تشويش أهل البدعة. فقد ألقى الله تعالى إلى عباده على لسان رسوله عقيدة هي الحق على ما فيه صلاح دينهم وديانهم. كما نطق بمعرفة القرآن والأخبار، ثم ألقى الشيطان في وساوس المبتدعة أموراً فلهجوا بها، وكادوا يشوشون عقيدة الحق على أهلها، فأنشأ الله طائفة المتكلمين وحرك دواعيهم لنصرة السنة بكلام مرتب يكشف تلبسات أهل البدعة المحدثة على خلاف السنة المأثورة فمنه نشأ علم الكلام وأهله"¹².

ويعرفه عضد الدين الأيجي (ت 756 هـ)، بقوله: " علم يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية بإيراد الحجاج ودفع الشبهة، والمراد بالعقائد: ما يقصد فيه نفس الاعتقاد دون العمل، وبالدينية المنسوبة إلى دين محمد صلى الله عليه وسلم، فإن الخصم وإن أخطأناه، لا نخرجه من علماء الكلام"¹³.

ويعرفه التهانوي (ت 1158 هـ)، بقوله: " علم الكلام: علم يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية على الغير بإيراد الحجج ودفع الشبه، وفي اختيار إثبات العقائد على تحصيلها، إشعار بأن ثمره الكلام إثباتها على الغير وبأن العقائد يجب أن تؤخذ من الشرع ليعتد بها، وإن كانت مما يستقل العقل فيه"¹⁴.

ويعرفه ابن خلدون (ت 808 هـ)، بقوله: " علم الكلام: هو علم يتضمن الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية والرد على المبتدعة المنحرفين في الاعتقادات عن مذهب السلف وأهل السنة"¹⁵.

ويعرفه الجرجاني (ت 816 هـ)، بقوله: " علم يبحث فيه ذات الله تعالى وصفاته، وأحوال الممكنات من المبدأ والمعاد على قانون الإسلام، والقيود الأخير لإخراج العلم الإلهي للفلاسفة أو علم باحث عن أمور يعلم منها المعاد، وما يتعلق به من الجنة والنار والصراف والميزان والثواب والعقاب، وقيل: الكلام هو العلم بالقواعد الاعتقادية للكسبية عن الأدلة"¹⁶.

وتأسيساً على هذه للمقاربات المعرفية للمختلفة لعلم الكلام يمكن استنتاج جملة من أمور هي:

أ- "إن علم الكلام يأخذ بمنهج البحث والنظر والاستدلال العقلي كوسيلة لإثبات العقائد الدينية التي ثبتت بالوحي ولهذا فهو يعرف أحياناً بـ"علم النظر والاستدلال"
ب- إن وظيفة علم الكلام إنما هي دفع الشُّبُه ورَدِّ الخصوم والاحتجاج العقلي على صحة العقائد الإيمانية كما يراها السلف وأهل السنة"¹⁷.

ج- من العلماء من يرى أن لعلم الكلام وظيفتين مزدوجتين هما:

* - أولاً: إثبات العقائد الدينية بالأدلة العقلية.

* - ثانياً: دفع الشبه ورد الخصوم عنها.

" وهذا الخلاف الأخير يرجع كما يقول الأستاذ المرحوم مصطفى عبد الرزاق: " إلى الاختلاف في مسألة: هل أن العقائد الدينية ثابتة بالشرع، وإنما يفهمها العقل والشرع ويلتمس لها بعد ذلك

البراهين النظرية ؟ أو هي ثابتة بالعقل بمعنى أن النصوص الدينية قررت العقائد الدينية بأدلتها ؟
"18".

ومن أشهر أسماء علم الكلام، أنه سمي النظر العقلي في العقائد الدينية بأسماء مختلفة، منها:
الفقه الأكبر: حيث سماه بهذا الاسم الإمام أبو حنيفة (ت 150 هـ) في كتابه الموسوم بـ " الفقه الأكبر " حيث يذكر الإمام بأن " الفقه في الدين أفضل من الفقه في العلم، لأن الفقه في الدين أصل والفقه في العلم فرع، وفضل الأصل على الفرع معلوم "19.

علم النظر والاستدلال: سمي بهذا الاسم باعتبار المنهج الذي يعتمده والذي يقوم على التأمل الفكري والنظر والاستدلال في مباحثه وموضوعاته²⁰.

علم التوحيد والصفات: سمي بهذا الاسم باعتبار الموضوع، إذ أن مشكلة التوحيد والصفات الإلهية تكونان أشهر مباحث هذا العلم وأهمها.

ويسمى أيضا بعلم أصول الدين: لأنه يتعلق بالنظر في أصول العقيدة الدينية وأركانها، مقابل علم "الفقه" الذي يتعلق بالفروع العملية للشريعة الإسلامية.

يقول الشهرستاني (ت 548 هـ) : " قال بعض المتكلمين: الأصول هي معرفة الله تعالى بوحدايته وصفاته؛ ومعرفة الرسل بأياتهم وبيئاتهم... ومن المعلوم أن الدين إذا كان منقسما إلى معرفة وطاعة، والمعرفة أصل والطاعة فرع، فمن تكلم في المعرفة والتوحيد كان أصوليا. ومن تكلم في الطاعة والشريعة كان فروعيا. والأصول هي موضوع علم الكلام؛ والفروع هي موضوع علم الفقه"21.

أما الاسم الشائع لهذا العلم فهو " علم الكلام " وذلك لجملة أسباب هي:
إن أهم مسألة وقع الخلاف فيها في العصر الأول، كانت مسألة كلام الله تعالى، وهل هو أزلي قائم بذاته ؟ أم مخلوق حادث ؟ فسمي العلم بأهم مسألة فيه.

أو إن مبناه كلام صرف في المناظرات على العقائد وليس يرجع إلى عمل.
أو إنه في طرق استدلاله على أصول الدين أشبه بالمنطق في توضيحه مسالك الحججة في الفلسفة، فوضع للأول اسما مرادفاً للثاني وسمي كلاما في مقابل كلمة " منطق ".

أو إن أبوابه عنونت بـ " الكلام في كذا ".

أو إنه لقوة أدلته صار كأنه " الكلام " دون ما عداه من العلوم، كما يقال للأفوى من الكلاميين هذا هو " الكلام " .

ولعل أوجه الأسباب في تسميته بالكلام أن أصحابه تكتموا حيث كان السلف يسكت فيما تكلموا فيه. فقد أورد السيوطي (ت 911 هـ) في كتابه الموسوم بـ " صون المنطق "22. عن مالك بن أنس - رضي الله عنه - قوله: " إياكم والبدع ؟ قيل يا أبا عبد الله وما البدع ! قال: أهل البدع الذين يتكلمون في أسماء الله وصفاته وكلامه وعلمه وقدرته، ولا يسكتون عمّا سكنت عنه الصحابة والتابعون لهم بإحسان " وأورد عنه ابن عبد البر، قوله: " الكلام في الدين أكرهه، ولا زال أهل بلدنا يكرهونه وينهون عنه، نحو الكلام في رأي جهم والقدر، وما أشبه ذلك ولا أحب الكلام إلا في فيما تحته عمل، فأما الكلام في دين الله، وفي الله عز وجل، فالسكوت أحب إليّ لأني رأيت أهل بلدنا ينهون عن الكلام في الدين إلا فيما تحته عمل "23.

وروي ابن بابويه القمي عن الإمام جعفر الصادق - رضي الله عنه - قوله: " إذا انتهى الكلام إلى الله فأمسكوا "24. وفي نفس السياق يمكن إيراد قوله صلى الله عليه وسلم: { إن الله شرع لكم أمورا فأتوها ونهاكم عن أشياء فانتهاها عنها وسكت عن أشياء رحمة بكم لا نسيان منه فلا تسألوا عنها }25.

ويدل على ذات السياق قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنَ أَشْيَاءٍ إِن تَبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ وَإِن تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنزَلُ الْقُرْآنُ تَبَدَّ لَكُمْ عَمَّا لِلَّهِ عَنْهَا وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ. قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِّن قَبْلِكُمْ ثُمَّ أَصْبَحُوا بِهَا كَافِرِينَ ﴾ (سورة المائدة، 101، 102).

♦ الدلالة الفلسفية للمقولات: Catégories

بعد الإفاضة المفهومية لكل من القول والكلام معجميًا ودلاليًا ومحاولة سحب المصطلحين على موضوع بحثنا، نقفز رأسًا إلى بسط المدلول الإبستيمي للمقولات فهي تطلق ويراد بها " أنواع الصفات المضافة أو المسندة أو المقولة، أي المحمولات المعرفية التي نستطيع أن نصف بها فردًا كائنًا ما كان. فإذا سأل سائل عن أي شيء ما هو ؟ كان حتمًا أن يقع الجواب تحت واحد منهما، فالمقولة معنى كلي يمكن أن يدخل محمولاً في أي قضية.

واختلف الفلاسفة في عددها، فأرسطو الفيلسوف اليوناني يجعلها عشرة تقابل جميع الأجوبة لجملة الأسئلة التي يمكن أن تثار بصدد شيء ما. وهذه الأسئلة عشرة يجاب عنها بعشرة محمولات هي:

الجوهر، والكم، والكيف، والإضافة، والفعل، والانفعال، والمكان، والزمان، والوضع، والحال. فإذا سألت عن سقراط مثلاً، ما هو؟ وكان الجواب بأنه إنسان فيلسوف، فقد علمت جوهره. وإذا سألت عن شيء وكان الجواب ثلاثة أمتار، فالجواب وصف لكميته. وقد يوصف الشيء بكيفيته فيقال بأنه أبيض. وقد يوصف بإضافته إلى شيء آخر فيقال إنه أكبر أو أصغر منه أو بمكانه فيقال إنه في أثينا، أو بزمانه فيقال القرن الخامس قبل الميلاد، أو بوضعه فيقال إنه جالس، أو بملكه أي بحالته فيقال بأنه شاهر السلاح، أو بالفعل فيقال إنه يجادل، أو بالانفعال فيقال إنه غاضب. وكانط الفيلسوف الألماني يجعل المقولات معانٍ ابستمية رابطة بين الظواهر المعروضة في المكان والزمان، ويجعلها أربعاً، هي: الكم، والكيف، والإضافة، والجهة، وتنقسم كلٌّ منها بدورها إلى ثلاث:

فالكم ينقسم إلى الوحدة والكثرة والجملة، والكيف إلى موجود وسلب وحدّ، والإضافة إلى جوهر وعلية وتفاعل، والجهة إلى مكان وضرورة واستحالة²⁶.

♦ مفهوم الإباضية بين الاشتقاق اللغوي والمسرد التاريخي

تمهيد:

الحديث عن الإباضية يقودنا حتماً إلى البحث في الفرق والعقائد الإسلامية وهو بدوره يسعى إلى توثيق التراث الديني والفكري لرسالة الإسلام العالمية، ويقيناً منّا " بأنّ العمل المصطلحي شديد الأهمية لتلمس مفاتيح المذهب، كما أنه شديد الأهمية في المقارنة من خلال المصطلحات والمفاهيم مع المذاهب الأخرى، وهو أخيراً مُهمٌ لأنه يضع خريطة لركائز المذهب، وللقواعد والأصول والأدلة التي استخدمت عبر العصور.... كما هو عمل مهم يتعرف من خلاله النارسون على أصول للمذهب ومفاهيمه، وآليات وأدوات الاجتهاد فيه"²⁷.

• مفهوم الإباضية معجمياً ودلاليًا:

ورد مصطلح الإباضية في الحقل المعرفي الخاص بالحضارة والعقيدة والفقهاء والمذاهب بكسر الهمزة أو فتحها، يقول القطب أطفيش (ت 1332 هـ) أشهر مراجع الإباضية: " الإباضية بكسر الهمزة على أنها الأصح ".

وهي تسمية اصطلاحية تطلق على أتباع الإمام أبي الشعثاء جابر بن زيد الأزدي (ت 93 هـ/711م) في العقيدة والفقهاء والحضارة.

جاء في معجم أعلام الإباضية (قسم المغرب)، "... عُرِفَ أتباع (الإباضية) في التاريخ منذ صدر الإسلام، وكانت جماعتهم تُسمَّى أهل الحق وأهل الدعوة وأهل الاستقامة، ولم تختَر لنفسها اسم الإباضية، بل دعاها به غيرها، نسبة إلى عبد الله بن إباض التميمي، ثم قبلته نزولاً على الأمر الواقع، فكان الإباضية ينسبون أنفسهم إلى الفكرة لا إلى زعيم أو إمام، ويعتقد الإباضية أن منهجهم هو الفهم الصحيح للإسلام كما أوضحته مصادره الأساسية من الكتاب والسنة وسيرة الخلفاء الراشدين"²⁸.

• مسرد تاريخي للمذهب الإباضي:

" الإباضية مذهب إسلامي صحيح، تصدر المذاهب والفرق الإسلامية في نشأته، وكان ذلك على يد الإمام التابعي جابر بن زيد الأزدي (ت 93 هـ)، ولكنه يُنسب إلى عبد الله بن إباض التميمي (ت 705 هـ/86م) نسبة غير قياسية، وإنما بسبب ما اشتهر به ابن إباض من مراسلات سياسية دينية، مع الخليفة عبد الملك بن مروان، ونقده لأسلوب الحكم الأموي، الذي ابتعد عن نهج الخلفاء الراشدين، ودعوته الحكام الأمويين للعودة إلى سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين من بعده أو اعتزال أمر المسلمين. كما عُرِف بمواقفه الحازمة ومواجهته الصارمة لانحراف الخوارج عن الفهم السليم لأحكام الإسلام وتعاليمه.

وظهر عند الناس بمظهر الزعيم؛ فُعُرِف أصحابه بأتباع ابن إباض أو الإباضية، وغدت بذلك هذه التسمية، نسبة اصطلاحية يُعرف بها أتباع الإمام جابر بن زيد، الذي يمثل أسس مذهبهم في العلم، وهو ما اتفقت عليها المصادر الإباضية"²⁹.

إن مخالفة عبد الله بن إباح لنافع بن الأزرق عام 64هـ / 683م لا تعني أنه رسم بفعله - ذلك - منهج الإباضية، لأن دوره هنا وفي كلِّ موقفه، إنما هو إبراز الرأي لا إنشاؤه، فالرأي رأي جابر بن زيد إمام المذهب، هو المنشئ له؛ وعبد الله بن إباح هو المنفِّذ المبرز لذلك الرأي. إن مسألة إمامة جابر بن زيد للإباضية، والذين تزخر كتبهم بأرائه الفقهية والسياسية، لم تعد قابلة للأخذ والرد نظراً لتضافر الأدلة القوية على صحتها وهو ما أدركتها الدراسات الأكاديمية³⁰.

لم يكن أتباع جابر بن زيد يستعملون مصطلح الإباضية على الأقل في القرنين الأول والثاني، وإن تداوله مخالفوهم وأصبح تسمية مشهورة، التصقت بهم، بحيث لم يستطيعوا دفعها، يقول السالمي:

إن المخالفين قد سمونا	بذاك غير أننا رضينا
وأصله أن فتى إباح	كان محامياً لنا وماض
مدافعاً أعداءنا بالحجة	وحامياً إخواننا بالشوكة ³¹ .

• التأسيس والمنهج وأبرز الشخصيات:

يبدو أنّ بدايات استعمال جابر بن زيد للفظ " الإباضية " كان مع نهايات القرن 3هـ/9م. وذلك عند عمرو بن فتح النفوسي (ت 283هـ / 896 م) في كتابه الموسوم بـ: " الدينونة الصافية "، ثم في كتاب الجامع للكدمي (ق 4هـ / 10م) وكتاب الموازنة لابن بركة (ق 4هـ / 10م).

وخلف أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة التميمي جابر بن زيد في إمامة المذهب، فكان العامل على نشر الإباضية في المشرق والمغرب، انطلاقاً من البصرة في العراق إلى عُمان بحدودها السياسية القديمة التي تصل إلى البحرين شمالاً، وإلى سومطرة جنوب شرق آسيا بأندونيسيا. وقد وجدت الإباضية في اليمن وفي خراسان. وأسهمت التجارة العُمانية في إيصال الإسلام إلى بلاد الهند وماليزيا والصين، وإلى بعض الجمهوريات الإسلامية المحاذية لروسيا الاتحادية حالياً، وإلى مناطق واسعة من إفريقيا الشرقية، بخاصة كينيا وتنزانيا ومدغشقر وجزيرة زنجبار.

" انتقل المذهب الإباضي مع حَمَلَةِ العلم إلى بلاد المغرب، واعتنقه البربر في شمال إفريقيا: ليبيا، وتونس، والجزائر. ومنها إلى مصر والأندلس وبلاد السودان الغربي: كالسينغال ومالي والنيجر وتشاد وغانا.

تستند الإباضية في منهجها المعرفي إلى المصادر المتفق عليها بين المسلمين: الكتاب والسنة والاجتهاد بأوسع معانيه، واتسمت هذه المنهجية بالاعتدال بين التزام النص وإعمال الرأي والتعليل، وباعتماد الدليل الشرعي في كل الأحوال. ولما عرفت الإباضية بيئات عديدة، ومجتمعات متباينة واعتنقتها أجناس مختلفة، كان ذلك عاملاً أسهم في ثراء فقهها وبروزها الحضاري³².

• مراحل تأسيس المذهب الإباضي:

- لقد مرت الإباضية في خضم تأسيسها بمراحل ومحطات عديدة أهمها:
- * - أولاً: مرحلة التأسيس في القرن الأول الهجري وبداية الثاني، وتشمل مرحلة البصرة وانتشار المذهب على يد حَمَلَة العلم في المشرق والمغرب.
- * - ثانياً: مرحلة إقامة الإمامات في القرن (2هـ / 8م)، كإمامة طالب الحق باليمن، والإمامة الأولى والثانية في عُمان، التي استمرت إلى القرن (14هـ / 20م) وإمامة الرستميين في بلاد المغرب في القرنين (2 و3هـ / 8 و9م).
- * - ثالثاً: مرحلة الأزمات والمواجهات مع أنظمة حاولت إزالة دولة الإباضية: كالفاطميين في بلاد المغرب، والعباسيين والبويهيين في بلاد المشرق، وكلها كانت في القرن (3هـ / 9م). وتحقق للفاطميين إسقاط الرستميين، الأمر الذي لم يتحقق للعباسيين في شأن الإمامة بعُمان. إلا أن الإباضية هناك دخلت في أزمة ازدواجية السلطة، بحيث عاشت عُمان تحت سلطة الإمامة في شق من جغرافيتها، وعرف الشق الآخر نظام الملك المتوارث، تحت أسرة النباهنة أولاً، ثم أسرة البوسعيديين التي أقامت سلطنة قوية بداية من القرن (12هـ / 18م).
- * - رابعاً: مرحلة التجمعات في بلاد المغرب: انتقل الإباضية إلى تجمعات تحت سلطة هيئة من المشايخ، أطلقوا عليها تسمية " العزّابية "، أشرفت على المجتمع في كل جوانبه الدينية والاجتماعية والسياسية إلى اليوم، وبقي العلماء يشرفون بشكل مباشر على المجتمع الإباضي مشرفاً تحت نظام الإمامة ثم السلطنة، ومغرباً تحت نظام العزّابية، وخير نموذج للتكافل الاجتماعي وشيوع الروح الدينية في نسقه المادي والأدبي سلطنة عمان بالمشرق العربي وغرداية ومنطقة ميزاب

بمغربه هذه الأخيرة التي تبقى شاهدة على سمو الروح في الصحوّة الإيمانية ومسالك الصيرورة الاجتماعية الناجحة التي ينصفها الواقع وتؤيدها الحقائق والمنجز القومي الإيجابي في تفعيل الحراك الجمعي والسياسيوالحفاظ على التماسك الاجتماعي الذي قلّ نظيره حتى في الدول الكبرى. وهذه دلالة قوية تصرخ في آذان الكثير من المنصفين في المعطى السياسي والديني، باعتبار أن " الإباضية في منهجها المعرفي تستند إلى المصادر المتفق عليها بين المسلمين: الكتاب والسنة والاجتهاد بأوسع معانيه، وهي أقوى المذاهب الإسلامية في تبنى روح الإسلام بين التزام النص و حجية إعمال الرأي والتعليل، وباعتماد الدليل الشرعي في كل الأحوال³³.

• أبرز الشخصيات:

كل أمة تزخر بكبار شخصياتها العلمية والسياسية والأدبية والدينية، ولقد تربعت الإباضية على أرضية واسعة في الوطن العربي والإسلامي بكبار العلماء.

فمن أبرز علماء الإباضية بالمشرق الإسلامي:

بعد إمامها جابر بن زيد الذي " يعد من أوائل المشتغلين بتدوين الحديث آخذاً العلم عن عبد الله بن عباس (ترجمان القرآن) الذي قال فيه الرسول صلى الله عليه وسلم:

{ اللهم فقه في الدين وعلمه التأويل }³⁴. وعائشة أم المؤمنين - رضي الله عنها - وأنس بن مالك وعبد الله بن عمر وغيرهم من كبار الصحابة، مع أن جابراً قد تبرأ منهم*.

"أبو عبيدة مسلم بن أبي كريمة: من أشهر تلاميذ جابر بن زيد، وقد أصبح مرجع الإباضية بعده مشتهراً بلقب القفاف، توفي في ولاية أبي جعفر المنصور (158 هـ).

الربيع بن حبيب الفراهيدي (ق2 هـ / 8م) الذي عاش في منتصف القرن الثاني للهجرة وينسبون له مسنداً خاصاً به يسمى "مسند الربيع بن حبيب" وهو مطبوع ومتداول³⁵.

ومن أبرز العلماء الذين تعاقبوا على المذهب الإباضي في المشرق الإسلامي نجد كلا من:

محمد بن محبوب في (ق3 هـ / 9م).

ومحمد بن سعيد الكدومي في (ق4 هـ / 10م).

ومحمد بن بركة البهلوي في (ق4 هـ / 10م).

وسلمة بن مسلم العوتي في (ق6 هـ / 11م).

- وأحمد بن عبد الله الكندي في (ق 6هـ / 12 م).
- ومحمد بن إبراهيم الكندي في (ق 6هـ / 12 م).
- والإمام عبد الله بن حميد السالمي (ت 1332هـ / 1914م)³⁶.
- أما في المغرب الإسلامي (الشمال الإفريقي) أيام الدولة العباسية، فمن أئمتهم:
الإمام الحارث بن تليد.
أبو الخطاب عبد الأعلى بن السمح المعافري.
أبو حاتم يعقوب بن حبيب.
حاتم الملزوزي.
- ومن الأئمة الذين تعاقبوا على الدولة الرستمية نسبةً إلى مؤسسها عبد الرحمن بن رستم (ت 171هـ / 887م) وعاصمتها " تاهرت " بالجزائر، ودامت مدة حكم هذه الدولة تحت تنوير المذهب الإباضي 133 سنة³⁷.
- ومن العلماء الذين تعاقبوا على الدولة الرستمية:
- " سلمة بن سعد: حيث قام بنشر للمذهب الإباضي في إفريقيا في أوائل القرن الثاني الهجري.
 - ابن مقطير الجنائوني: حيث تلقى علومه في البصرة وعاد إلى موطنه في جبل نفوسة بليبيا ليسهم في نشر المذهب الإباضي.
 - عبد الجبار بن قيس المرادي: كان قاضياً أيام إمامهم الحارث بن تليد.
 - السمح أبو طالب: من علمائهم في النصف الثاني من القرن الثاني للهجرة، وكان وزيراً للإمام عبد الوهاب بن عبد الرحمن بن رستم، ثم عاملاً له على جبل نفوسة بليبيا.
 - أبو ذر أبان بن وسيم: من علمائهم في النصف الأول من القرن الثالث للهجرة، وكان عاملاً للإمام أفلح بن عبد الوهاب بن رستم على حيز طرابلس³⁸.
 - " أبو عبد الله محمد بن بكر النفوسي: مؤسس نظام الحلقة (ت 440هـ / 1049م).
 - أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم الوجيهاني، ومعاصره أبو عثمان الكافي (ق 6هـ / 12م)
 - أبو ساكن عامر بن علي الشماخي (ت 792هـ / 1389م).
 - عبد العزيز بن إبراهيم الثميني (ت 1223هـ / 1808م).
 - محمد بن يوسف أطفيس (ت 1332/1914م)، ويعد قطبومرجع الإباضية في الجزائر

- إبراهيم بن عيسى أبو اليقظان، وسليمان بن عبد الله الباروني، وإبراهيم بن عمر بيّوض وعلي يحي معمر وكلهم من فطاحلة المذهب الإباضي في المغرب الإسلامي - الجزائر تحديداً...³⁹.
ومن خلال هذا المسرد التاريخي للمرجعيات الإباضية مشرقاً ومغرباً، يتجلى واضحاً الحضور القوي - زمانياً ومكانياً - لهذه الحركة الدينية والفرقة الكلامية " التي أسهمت بآرائهم المكتوب في الفكر الإسلامي، والفكر السياسي ببناء كيانات الإمامة، وتطبيق السياسة الشرعية المقتضية آثار الخلفاء الراشدين، ولهم دور بارز في نشر الإسلام وحضارته وذلك في حقول التجارة، وال عمران والري والنظم الاجتماعية والتربوية"⁴⁰.

♦ مدخل إلى العقائد الدينية والفكرية للإباضية

من أهم المشكلات التي تقف أمام محاولة تقنين وضبط المصطلح الكلامي، وعلاقته بأطر الحجاج العقلي في الاستدلال على العقيدة، تناثر المصطلحات الكلامية داخل المنظومة الدينية للمذاهب والفرق والجماعات مما يحتاج إلى أناة وتمهل حتى يمكن جمع شتات تلك المصطلحات... " فالنص الديني المقدس " القرآن الكريم " معجزات ربانية وطاقات لغوية ونصوص عقدية وتشريعية أزلية لا تنضب، وإبداع إلهي متجدد لا تقيدده مبادئ مطلقة، ومن ثمّ فإن القواعد التي تحكمه ليست بالضرورة خاضعة لمنطق الثبات والاستقرار"⁴¹.

فالمذهب الإباضي امتداد تاريخي للفكر الإسلامي الذي نما وترعرع في تربة الجدل الكلامي والفلسفي في الاستدلال على العقيدة - في عصوره الذهبية الأولى - من الاجتهاد بالعقل في ضوء تعاليم الكتاب والسنة، ولقد أثارت الإباضية الكثير من الجدل وأحدث الكثير من أساليب الحجاج في الدفاع عن الموروث الحضاري للإسلام وكانت - أي الإباضية - ميلاد عهد جديد لفتوحات عوامة النص الديني مما تمخض عنها الكثير من الفرق والمذاهب كالخوارج والمعتزلة والأشاعرة فيما بعد... الذين أرسوا دعائم أصول الدين فيما أرسى غيرهم أسس أصول الفقه ويؤكد هذه المسلمة شيخ الإسلام تقي الدين بن تيمية (ت 728 هـ)، قائلاً: "... وإن كان مقصوده بالأصولي من يعرف " أصول الفقه " وهي أدلة الأحكام الشرعية على طريقة الإجمال، بحيث يميّز بين الدليل الشرعي وبين غيره؛ ويعرف مراتب الأدلة؛ فيقدم الراجح منها - وهذا هو موضوع أصول الفقه - فإن موضوعه معرفة الدليل الشرعي ومرتبته، فكل مجتهد في الإسلام

أصولي؛ إذ معرفة الدليل الشرعي ومرتبته بعض ما يعرفه المجتهد، ولا يكفي في كونه مجتهداً أن يعرف جنس الأدلة بل لا بدّ أن يعرف أعيان الأدلة، ومَنْ عرف أعيانها وميّز بين أعيان الأدلة الشرعية وبين غيرها كان بجنسها أعرف، كمن يعرف أن يميز بين أشخاص وغيرها، فالتمييز بين نوعها لازم لذلك، إذ يتمتع تمييز الأشخاص بدون تمييز الأنواع.

فالأصوليون يذكرون في مسائل أصول الفقه مذاهب المجتهدين كمالك، والشافعي، والأوزاعي، وأبي حنيفة وأحمد بن حنبل، ومذاهب أتباعهم... وقد عرفوا أصول الفقه بأعيانها مستعملين إياها في الاستدلال على الأحكام⁴². " إن العقل المؤمن مرصد واعٍ يلتقط كل ما يمس الإسلام من قريب أو من بعيد، فإن المهتمين بأمر الإسلام يرددون ما يمس حقيقة رسالته ومسار دعوته وشؤون أمته، وعوامل المد والجزر، واليقظة والغفلة، ثم يقدمون حساباً مضبوطاً لما رصدوه...⁴³.

لقد قدمت الإباضية للناس حقائق ناصعة عن الإسلام تعلمتها من كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ومن فيض عالم الترجمة ونقل علوم الغير إلى المسلمين وبنظرة ثاقبة للتاريخ ووقائع الأحداث القريبة والبعيدة وتحليل صحيح لها. كما " عرفت دور العقيدة في تكوين النهضة، فقرروا أن يجعلوا هذه العقيدة طاقة يتحملون بها المتاعب ويستهنون في سبيلها بالتضحيات الجسيمة⁴⁴.

♦ أفكار ومعتقدات الإباضية

- المقولات الكلامية بين جدلية الخطاب الديني وتحليلات الأنساق المعرفية - ما يجب تأكيده بادئ ذي بدء أن فرقة الإباضية هي التي تنصدر قافلة المذاهب والفرق والجماعات في النظرية والممارسة في العالم الإسلامي - حالياً - فلئن كانت فرقة الخوارج قد نشأت بعدما هو معروف من قضية التحكيم التي خدع فيها عمرو بن العاص أبا موسى الأشعري، ودب الخلاف بين الخوارج فتفرقوا أحرزاً، كل حزب يفارق الآخر في المبدأ والعقيدة؛ ولكن يجمع الكل على مبدأين اثنين:

أحدهما: إكفار عثمان وعلي، ومعاوية، والحكمين، وأصحاب الجمل، وكل من رضي بالتحكيم. ثانيهما: وجوب الخروج على السلطان الجائر.

وهناك مبدأ ثالث: يقول به أكثر الخوارج وهو الإكفار بارتكاب الكبائر.

فهل تجاوزت الإباضية المعايير الدينية لشرح البرنامج الأصولي للإسلام وتأصيله؟.

وهل طوّعت منظومة الحجاج لديها لهذه العالمية " عقيدة من مفردات الفكر الإسلامي التي تعتمد على نصوص قاطعة في كتاب الله وسنة رسوله ! ويستطيع قارئ القرآن الكريم أن يطالع هذه العالمية في سور التكوير، والقلم، و ص، وسبأ، والفرقان، والأنبياء، ويوسف، والأعراف، والأنعام، أي في عشرة مواضع متفرقة، وجميع هذه السور مكية؟⁴⁵ " ولسنا نعرف من فرق الخوارج فرقة باقية إلى اليوم غير فرقة الإباضية، وهي أعد لها...⁴⁶.

ومن الزخم العقائدي والفكري الذي وقع لنا من حجاجهم في الاستدلال على العقيدة والتي تأثرت إلى حدّ كبير بمعتقدات الإباضية ومبادئهم ما يلي:

" أصحاب عبد الله بن إباض الذي خرج في أيام مروان بن محمد، فوجه إليه عبد الله بن محمد بن عطية، فقاتله ببسالة وقيل إن عبد الله بن يحيى الإباضي كان رفيقاً له في جميع أحواله وأقواله قال: إن مخالفتنا من أهل القبلة كفار غير مشركين، ومُنَاكحَتُهُمْ جائزة، وموارثتهم حلال وغنيمه أموالهم من السلاح والكرع عند الحرب حلال، وما سواه حرام. وحرام قتلهم وسيبهم، إلا بعد نصب القتال وإقامة الحجّة. وقالوا: إن دار مخالفتهم من أهل الإسلام دار توحيد، إلا معسكر السلطان فإنه دار بغي. وأجازوا شهادة مخالفتهم على أوليائهم، وقالوا في مرتكبي الكبائر: إنهم موحدون لا مؤمنون ثم اختلفوا في النفاق: أيسمى شركاً أم لا؟⁴⁷ قالوا: إنّ المنافقين في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم كانوا موحدين، إلا أنهم ارتكبوا الكبائر، فكفروا بالكبيرة لا بالشرك وقالوا: كل شيء أمّر الله تعالى به فهو عام ليس بخاص وقد أمر به المؤمن والكافر وليس في القرآن خصوص. وقالوا: لا يخلق الله تعالى شيئاً إلاّ دليلاً على وحدانيته، ولا بد أن يدلّ به واحد. وقال قوم منهم: يجوز أن يخلق الله تعالى رسولاً بلا دليل ويكلف العباد بما أوحى إليه. ولا يجب عليه إظهار المعجزة، ولا يجب على الله تعالى ذلك إلى أن يخلق دليلاً"⁴⁷.

" وإباضية اليوم إحدى فرق الخوارج المعتدلين وأقربهم إلى أهل السنة والجماعة يسكنون سلطنة عمان⁴⁸. ومن مواقع انتشارهم ونفوذهم أنه " ما يزال لهم وجود إلى وقتنا الحاضر في كل من عُمان بنسبة مرتفعة وليبيا (بجبل نفوسة) وتونس (جزيرة جربة) والجزائر (غرداية ووادي ميزاب) وفي واحات الصحراء الغربية وفي زنجبار التي ضمت إلى تانجانيقا تحت اسم تنزانيا"⁴⁹.

" ولما ظهرت المذاهب الدينية تأثر الفكر الإسلامي بها إلى حد كبير، ذلك لأن القرآن الكريم كان هو المرجع الأول الذي يقصد إليه أصحاب المذاهب المختلفة - من المسلمين - ليأخذ كلّ منه ما

يشهد لمذهبه، ولو بطريق إخضاع النص القرآني له، وقسره على موافقة رأيه وهو، وتأويل ما يصادمه من ذلك تأويلاً لا ينافي مذهبه ولا يُعارضُ عقيدته⁵⁰.

لقد كانت فرقة الإباضية من بين هذه الفرق التي تأولت كثيراً من آيات القرآن الكريم على غير تأويلها، واتجهت بالكثير من نصوصه اتجاهها عقلياً حدسياً من أجل خدمة مبادئها التي تدين بها. وإذا ذهبنا نستعرض ما كتبه المفسرون من الإباضية في تفاسيرهم والأصوليون في معتقداتهم وأفكارهم، خرجنا منها بجملة كثيرة من هذه التأويلات، التي تتخدم أصولهم والتي تتقاطع مع الأصول الخمسة المنسوبة لفرقة المعتزلة في الجوهر لا في المظهر في المعنى والسياق وليس بالضرورة في المباني والمناهج. وهذه الأصول الخمسة التي يجمعون عليها، هي: التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، وللتزلة بين الترتين، والأمر بال معروف والنهي عن المنكر.

وللإباضية آراؤهم في الاستدلال على أصول العقيدة الإسلامية " كانوا أكثر علمًا وأصدق قلبًا ولسانًا وأعظم أمانة منّا فلا ينبغي أن نظن بأنفسنا استدراكًا عليهم " ولكن يقتضينا الإنصاف للحقيقة أن عقائدهم أقرب لتوجهات أهل السنة والجماعة توائم بين تداعيات إثبات النقل وتحليلات الأنساق المعرفية المستنبطة من أصول الاجتهاد بالرأي بالرغم من العدول أحياناً من سلطة و قدسية النص قال عليه الصلاة والسلام { مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بَرَّأَيْهِ فَأَصَابَ فَقَدْ أَخْطَأَ }⁵¹. ويؤيد ذات السياق قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْعَالِيُونَ ﴾ (المائدة، 55، 56). وقوله سبحانه: ﴿ أَطِيعُوا اللَّهَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ ﴾ (النساء، 59). وهذه الأصول أمر بها عمر بن الخطاب رضي الله عنه لشريح حيث قال: " قض بما في كتاب الله، فإن لم يكن فيما في سنة رسول الله، فإن لم يكن فيما اجتمع عليه الناس، وفي رواية فيما قضى به الصالحون⁵².

فأمّا الأمر باتباع الكتاب والسنة في نفس السياق فكثير جداً كقوله تعالى:

﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ (النساء، 64).

﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ (النساء، 65).

﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ﴾ (سورة الأنعام، 153).

﴿ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ ﴾ (الأعراف، 3).

﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ. قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ (الأعراف، 157، 158).

﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمُ فَتَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (النور، 63)

﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ (الأحزاب، 36)

﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ (الحشر، 7).

وقال عليه الصلاة والسلام: { أنتم شهداء الله في الأرض }⁵³.

وتأسيسا على هذه المقاربات النصية القاطعة والأزلية والمقدسة، فإن المذهب الإباضي تبنى مشروعيتها نصًا وروحًا ولم يعزل العقيدة عن المعركة ولا الشريعة عن دنيا الناس، لقد استقلت الإباضية عن غيرها من الفرق والمذاهب بالرأي والموقف وأدرت في بداية تعاملها مع الدين البعد الرسالي للاجتهاد بالرأي وفضيلة التقارب مع المذاهب، ومعرفة الإسلام، بعد القرآن والسنة فقه حياة، والفقه والإجماع والاجتهاد لابدّ من دراسة واسعة لمختلف المذاهب والأفكار والعقائد. فهل هذه الفرق الكلامية خطأً عقلي وخطيئة خلقية، يقول الشيخ محمد الغزالي رحمه الله: "إن العلم والإيمان قرينان، بل شيء واحد في الحقيقة ! وأنه ليس هناك يقين ديني يناقض يقينًا علميًا، وأن كلمات الله في وحيه ترديد لكلماته في صحائف الكون والحياة، وفي قيام السماوات والأرض"⁵⁴

الأفكار والمعتقدات:

إن مصدر الاعتقاد عند الإباضية والاستدلال عليه نابع من الخبر المتواتر في كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وتقوم أدلّ عقائدهم على المعادلة الفلسفية الآتية:

1- كلام برهاني ← وهو ما وقع فيه من نص قرآني أو حديث قطعي الثبوت والدلالة.

2- قول جدلي ← وهو ما اختلف من المشهورات للمستبطة من الاستدلال والحجاج العقلي والذهبي...

3- قول خطاييو ← هو ما اختلف من المظنونات المترجحة الصدق على الكذب وهذه قضايا في

تأويل الخطاب الديني لدى الإباضية تتناولها بالقبول والرد حسب المقاييس العلمية والمصادر الثقيلة على النحو الآتي:

صفات الباري سبحانه وتعالى هي هو؟ أم هي غيره؟ فمذهب الإباضية يرى أن صفاته الذاتية هي ذاته لا بشيء زائد عليه. ووافقهم على هذه المقولة الجدلية الفيلسوف ابن عربي الأندلسي، وقال لا فرق بين قول القائل: إنّ صفات الله تعالى غيره، وبين قول اليهود: إن الله فقير (تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً)، إلاّ تحسين العبارة. ويظهر من خلال كتبهم ومرجعياتهم تعطيل الصفات الإلهية؛ وهم يلتقون إلى حد بعيد مع المعتزلة في تأويل الصفات ولكنهم يدعون أنهم ينطلقون في ذلك من منطلق عقدي، حيث يذهبون إلى تأويل الصفة تأويلاً مجازياً بما يفيد المعنى دون أن يؤدي ذلك إلى التشبيه. وللتأويل المجازي نكات بلاغية أشار إليها شيخ الإسلام تقي الدين بن تيمية بقوله: " إن الفائدة في استعمال اللفظ مجاز دون الحقيقة قد يكون لاختصاصه بالخفة على اللسان، أو لمساعدته على وزن الكلام نظماً ونثراً، أو للمطابقة والمجانسة والسجع، وقصد التعظيم، والعدول عن الحقيقي للتحقير؛ إلى غير ذلك من المقاصد في الكلام"⁵⁵.

ولكن كلمة الحق في هذا الصدد تبقى دائماً مع أهل السنة والجماعة المتبعين للدليل، من حيث إثبات الأسماء والصفات العليا لله تعالى كما أثبتنا نفسه، بلا تعطيل ولا تكيف ولا تحريف ولا تمثيل⁵⁶.

القول برؤية الباري سبحانه في الدار الآخرة، فالإباضية ينكرون ذلك؟ رغم ثبوتها في القرآن الكريم ﴿وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ. إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ (القيامة، 22-23). والمنع قول عائشة رضي الله عنها من الصحابة وقتادة والزحخشري وغيرهم من المعتزلة والشبيعة، والحجة قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ (الأنعام، 103)⁵⁷.

يؤولون بعض مسائل الآخرة تأويلاً مجازياً كالميزان والصراف.

أفعال الإنسان خلق من الله واكتساب من الإنسان، وهم بذلك يقفون موقفاً وسطاً بين القدرية والجبرية.

نفي التشبيه عن الله سبحانه وتعالى، فهذا يقول الإباضية، وكلّ ما ورد مما يوهم التشبيه فهو مؤوّل بما يليق به، كقوله تعالى: ﴿تَجَرَّيْ بِأَعْيُنِنَا﴾ (القمر، 14). فأثبت عيوناً كثيرة وقال سبحانه في نفس السياق: ﴿وَلْيُصْنَعْ عَلَيَّ عَيْنِي﴾ (طه، 39) فدلت هذه الآيات على أنها غير مراد ظاهراً.

أو مقولة من قال: إن القرآن غير مخلوق، فعند المحققين في الإباضية أن القرآن مخلوق، إذ لا تخلو الأشياء إما أن تكون خالفاً أو مخلوقاً. وهذا الكتاب (القرآن) الذي بين أيدينا نقرأه ونرتله مخلوق

لا خالق لأنه منزل ومتلو، وهو قول المعتزلة وقد وافقوا الخوارج في ذلك، يقول الأشعري: " والخواارج جميعاً يقولون بخلق القرآن"⁵⁸.

مقولات الإباضية في أصناف الناس:

■ مؤمنون أو فإء بإيمانهم.

■ مشركون واضحون في شركهم.

■ قوم أعلنوا كلمة التوحيد وأقروا بالإسلام لكنهم لم يلتزموا به سلوكاً وعبادة. فهم ليسوا مشركين لأنهم يقرون بالتوحيد، وهم كذلك ليسوا بالمؤمنين؛ لأنهم لا يلتزمون بما يقتضيه الإيمان. فهم إذا مع المسلمين في أحكام الدنيا لإقرارهم بالتوحيد وهم مع المشركين في أحكام الآخرة لعدم وفائهم بإيمانهم ولمخالفتهم ما يستلزمه التوحيد من عمل أو ترك⁵⁹.

للدار وحكمها عند محدثي الإباضية صور متعددة، ولكن محدثيهم يتفقون مع القدامى في أن دار مخالفهم من أهل الإسلام هي دار توحيد إلا معسكر السلطان فإنه دار بغي.

يعتقدون بأن مخالفهم من أهل القبلة كفار غير مشركين، ومناحتهم جائزة وموارثتهم حلال، وغنيمة أموالهم من السلاح والخيل وكل ما فيه من قوة الحرب حلال وما سواه حرام.

قولهم في مرتكب الكبيرة إنه كافر كفر نعمة، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ لَمْ يَخُجْكُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾ (المائدة، 44). وقوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ﴾ (آل عمران، 97). فكل من لم يحكم بما أنزل الله وهو مستطيع فهو كافر، وكل تارك للحج وهو مستطيع فهو كافر بنعمة الله التي أنعم عليه من الاستطاعة⁶⁰.

كما أن مرتكب الكبيرة كافر لا يمكن في حال معصيته وإصراره عليها أن يدخل الجنة إذا لم يتب منها، فإن الله لا يغفر الكبائر لمرتكبيها إلا إذا تابوا منها قبل الموت. فالذي يرتكب كبيرة من الكبائر يطلقون عليه لفظة (كافر) زاعمين بأن هذا كفر نعمة أو كفر نفاق لا كفر ملة، بينما يطلق عليه أهل السنة والجماعة كلمة العصيان أو الفسوق، ومن مات على ذلك، في اعتقاد أهل السنة، فهو في مشيئة الله، إن شاء غفر له بكرمه وإن شاء عذبه بعدله حتى يطهر من عصيانه ثم ينتقل إلى الجنة. غير أن جماعة الإباضية فيقولون بأن العاصي مخلد في النار، وهي بذلك تنفق مع بقية الخوارج والمعتزلة في تخليد العصاة في جهنم⁶¹.

خلود الفاسق الذي مات غير تائب في النار، ووافقهم على هذه المقولة السعد من المالكية، وقيل: إنه من الشافعية، ونص كلامه في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدِ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ (النساء، 48). وهنا ينكرون الشفاعة لعصاة الموحدين؛ لأن العصاة - عندهم - مخلدون في النار فلا شفاعة لهم حتى يخرجوا من النار فشفاعة النبي صلى الله عليه وسلم لا تكون من مات مصرًا غير تائب، إنما الشفاعة لمن مات على صغيرة، أو مات وقد نسي ذنبا أن يتوب منه، أو لزيادة درجة في الجنة، أو لتخفيف الموقف على المؤمنين وإراحتهم منه إلى الجنة، بقوله تعالى: ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ (غافر، 18). وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَىٰ﴾ (الأنبياء، 28). وقوله عليه الصلاة والسلام لعشرته: { إنني لا أغني عنكم من الله شيئًا، يا عباس، يا صفية، ويا فاطمة. (الحديث): " لا يأتيني الناس بأعمالهم وتأتوني بأنسابكم }.

1- ينفون شروط القرشية في الإمام إذ إن كل مسلم صالح لها، إذا ما توقرت فيه الشروط، والإمام الذي ينحرف ينبغي خلعه وتوليئه غيره، وعدم لزوم الإمامة في قرين مقولة الأنصار وعمر بن الخطاب وأبي ذر الغفاري من الصحابة، واختاره العلامة الموريتاني الشنقيطي صاحب أضواء البيان وغيره من العلماء⁶².

2- من مقولات الإباضية تهجم بعضهم على الخليفة الراشد عثمان بن عفان وعلى معاوية بن أبي سفيان وعمرو بن العاص رضي الله عنهم، فهم يرون في أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إنهم كغيرهم في الأعمال لا في درجات الصحبة والمنزلة الأخروية. فالعاصي منهم كغيره من بعدهم كقوله تعالى: ﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ﴾ (الحجرات، 2)

3- وقوله تعالى عند ذكر بيعة الراضون: ﴿فَمَنْ نَكَثَ فِيمَا يَنْكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِ﴾ (الفتح، 10) وقد رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم الزاني منهم وجلد الشارب وقطع يد السارق منهم وهجر عاصيهم، وقوله: { لو سرقت فاطمة ابنتي لقطعت يدها } ووافقهم على هذه فرقة المعتزلة وهو رأي الصحابة أنفسهم في بعضهم وهم أسوة⁶³.

4- من مقولات الإباضية الإمامة بالوصية باطلة في مذاهبهم، ولا يكون اختيار الإمام إلا عن طريق البيعة، كما يجوز تعدد الأئمة في أكثر من مكان.

5- لا يوجبون الخروج عن الإمام الجائر ولا يمنعون، إنما يجيزونه، فإذا كانت الظروف مواتية والمضار فيه قليلة، فإن هذا الجواز يميل إلى الوجوب وإذا كانت الظروف غير مواتية والمضار المتوقعة كثيرة والنتائج غير مؤكدة فإن هذا الجواز يميل إلى المنع. ومع كل هذا فإن الخروج لا يمنع في أي حال، والشراء (أي الكتمان) مرغوب فيه على جميع الأحوال ما دام الحاكم ظالماً⁶⁴.

6- تعتقد الإباضية بالقضاء والقدر أنه مقدر من الله تعالى، وأن الخير والشر خلق من الله وكسب من العباد، وها هنا يوافقون أهل السنة والجماعة في هذا، والاستدلال والحجاج قوله تعالى:

﴿أَلَا لَهَ الْخُلُقِ وَالْأَمْرِ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ (الأعراف، 54).

﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ (الصفات، 96).

﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ (الأنبياء، 23).

7- أنهم ييطلون الصلاة بالقتول فيها، ومنه قول (أمين) مستدلين بقوله تعالى: ﴿وَقَوْمُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ (البقرة، 238). وقول النبي محمد صلى الله عليه وسلم: { صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الأدميين }⁶⁵.

8- أنهم لا يقولون بالمسح على الخفين، وأن الصلاة لا تجوز به والمنع مأخوذ من قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ (المائدة، 6).

9- من مقولات الإباضية في الآداب والأخلاق والمعاملات تحريم حلق اللحية، وقد أجمع على توقيرها الصحابة وقد نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن حلقها، وقال: { جزوا الشوارب وأعفوا اللحى وخالفوا الجوس، وفي رواية خالفوا أهل الكتاب... }. لأنه فيه تشبيه بالنساء، وقد نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن التشبه بهن، وفيه: أن توقيرها من الخصال العربية التي أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمحافظة عليها بقوله: { إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق }. واللحية عربية والحلق أعجمي. والله در الإباضية في هذا التوجه الأخلاقي الذي ينم عن الوازع الديني والكمال الخلقي وروح الإنتماء والأصالة⁶⁶.

10- من أبرز أجدديات التأويل الإباضي لآيات الله الشرعية والكونية التي يبرهن عليها التاريخ وينصفها الواقع المعيش تحريمهم تعاطي السحائر (الدخان) تحججاً من قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ

يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ... ﴿الأعراف، 157﴾.

وقد ثبت بالتجربة العلمية القطعية أن الدخان من الخبائث ويؤيد هذا آخر ما توصل إليه العلم الحديث أن (الدخان مضر بالصحة، وبات يهدد الإنسانية عن بكرة أبيها لذا قللت الدول المنتجة من شأنه وباتت تفرض العقوبات والضرائب الجزافية على متعاطيه وتحرمه في الأماكن العمومية كيفما اتفق) وقد قال المبعوث رحمة للعالمين بتحريم الخبائث، وقد اتفق الأطباء على ضرره وتجنب المضرة واجب شرعاً وعقلاً، كما فيه إضاعة للمال، وقد نعى الإسلام ورسوله صلى الله عليه وسلم عن إضاعة المال بقوله: {لا تزولا قدما ابن آدم حتى يسأل عن ثلاث، منها وعن ماله من أين اكتسبه و فيم أنفقه}. وقول الباري سبحانه: ﴿وَلَا تُبَدِّرْ تَبْدِيرًا. إِنَّ الْمُبَدِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا﴾ (سورة الإسراء، 26-27).

11- للإباضية نظام اسمه (حلقة العزابة) وهي هيئة محدودة العدد تمثل خيرة أهل البلد علماً وصلاًحاً، تقوم بالإشراف الكامل على شؤون المجتمع الإباضي: الدينية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما تمثل مجلس الشورى في زمن الظهور الدفاع، أما في زمن الشراء والكنمان فإنها تقوم بعمل الإمام وتمثله في مهامه.

كما لديهم منظمة اسمها (إيروان) تمثل المجلس الاستشاري المساعد للعزابة وهي القوة الثانية في البلد بعدها⁶⁷. و" إيروان " جمع " إيرو " وهو لفظ أمازيغي، يعني طالب العلم الذي حفظ القرآن الكريم وتفرغ للدراسة غالباً. ويتشكل من مجموع هؤلاء الطلبة هيئة إيروان؛ وهي القوة المساندة للعزابة، لها نظم وتقاليد، وكثيراً ما يُسند لهم العزابة أعمالاً، كما يختارون منهم الأعضاء الجدد في الحلقة.

وقد أسس هذا النظام الشيخ عمي سعيد بن علي الجري (ت 927 هـ) حين قدم مزاب في منتصف القرن التاسع الهجري، الخامس عشر للميلاد، إحياء للعلم. لإيروان مقر خاص بهم في المسجد، فيه يجتمعون ويتداولون مهامهم ومسؤولياتهم، يسمى " تدارت نيزوان " أي "دار إيروان"⁶⁸ وهي إحدى أقدم المؤسسات الدينية في العالم أجمع، حيث تواصل عملها وعطاءها طيلة ثمانية قرون متواصلة دون انقطاع، وقد أدرك المؤسسون الأوائل من مشايخ المذهب الإباضي في

وادي ميزاب أن المجتمع الإباضي مجتمع مسجدي يعيش على هدى الكتاب والسنة النبوية... وهي حلقة دعوية تروية تعليمية...⁶⁹.

وفي الختام نؤيد ما ذهب إليه الشيخ محمد الغزالي رحمه الله عليه عندما قال: "وها هنا يجب التأكيد أننا نحترم أئمة الفقه الكبار احترامًا عميقًا، واحترام المدارس التي نشأت حولهم أو نشأت مستقلة عنهم ما دامت تعتمد على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم"⁷⁰. قال تعالى: ﴿وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْنَا وَمَا كُنَّا لِلْعَيْبِ حَافِظِينَ﴾ (يوسف، 81).

الخاتمة:

استهدف هذا البحث القيام بمحاولة قراءة الأنماط الفكرية والدينية ذات النزوع الكلامي للمذهب الإباضي، وقد انطلق من ضرورة ممارسة نقدية تحليلية لظاهرة الفرق والمذاهب الكلامية التي تُسَمَّى بماء واحد وتتكئى في الاستدلال على أحكام الدين الإسلامي - عقيدة وشريعة - على خطاب واحد متعدد Unidimensionnel القرآن الكريم والحديث الشريف كأبرز المرجعيات في التأويل. لقد تمت معالجة موضوعات المذهب الإباضي بطريقة التزمت المنهج العلمي القائم على الموازنة والمقارنة والربط الموضوعاتي والتاريخي بين الفروع والأصول، كما نوقشت عقائد الإباضية مناقشة علمية حرّة، مما دفع بألية البحث ممارسة تعتمد الإحصاء وتوظيف المحمول التراثي بالقدر الذي يتيح للملاحظات التخلص من الانطباعية، ويعين من خلال استقراء الدلالات الكلامية والفلسفية على إيضاح نتائج ربما اختفت وراء الحكم الذاتي المعتمد على الحدس... والنظر إلى المسائل المختلفة على أمتها وجهات نظر اجتهادية بحتة. والتي تحمل القبول والرد والرغبة عن اصطناع المحاباة والابتعاد عن أسباب العصبية.

وبعد، فإن المذهب الإباضي مذهب مفتوح على غيره، ولم يفقد الثقة بذاته يوماً، الأمر الذي جعله شاهداً على العصر محفوراً في الذاكرة والوجدان العربي والإسلامي - اليوم - فلم يعرف العصبية والجمود والانغلاق على الذات، وتلك علة خلوده وحضوره في معركة المفاهيم. ومن أدلّ النتائج التي توصل إليها البحث وأحاطت بها هذه الدراسة حول المذهب الإباضي والحفر في مكوناته النصية ومحمولاته الإستيمية من وحي التأويل بين التزام النص وحجية إعمال الرأي ما يأتي:

- 1- إخراج بحث جامعي لإبراز دور المذاهب والفرق الدينية في إثراء المنظومة التشريعية والعقدية للإسلام في ضوء الدراسات الكلامية والفلسفية.
- 2- تناول البحث بعض المقولات الإباضية في تتبع دقيق واستقصاء كامل في إطار المرجعيات النصية والمعرفية المحيطة بها.
- 3- سدّ فراغ علمي بالمكتبة الجامعية ودعوة الباحثين والعارفين لحقيقة المذاهب الكلامية في العالم الإسلامي - اليوم - لتناول ظاهرة المذهب الإباضي بوصفه نقطة تمرکز لعالمية الإسلام وتحديات العولمة.
- 4- صراع المذاهب الفكرية وفضيلة التقارب بينها أفرز أفتانين الجدل في مختلف شؤون الحياة ومناهجها الدينية والعقلية والسياسية في عصر يكاد يفقد الأمة الإسلامية التمسك بهويتها، وبذا يصبح تعدد المذاهب والفرق والجماعات في الدفاع عن العقيدة والموروث الحضاري للإسلام ضرورة حتمية.
- 5- اعتبار النص الديني المقدس سلطة عقدية وتشريعية مطلّقة وأزلية وإبداع إلهي متجدد لا تقتّده مبادئ مطلّقة، ومن ثمّ فإنّ القواعد التي تحكمه ليست بالضرورة خاضعة لمنطق الثبات والاستقرار.
- 6- اعتبار المذهب الإباضي امتدادًا تاريخيًا حيًا للفكر الإسلامي الذي نما وترعرع في تربة الجدل الكلامي في الاستدلال على العقيدة منذ العصور الذهبية الأولى للإسلام.
- 7- الإباضية هي الفرقة الكلامية التي تنصدر قافلة المذاهب والفرق حاليًا في النظرية والممارسة ويؤيد هذه الطلائعية قوة انتشارها في العالم الإسلامي وقوة خطاها الديني والفكري المعتدل.
- 8- لقد تأوّلت الإباضية كثيرًا من آيات الخطاب القرآني على غير تأويلها، واتجهت بالكثير من نصوصه اتجاهًا عقليًا يركّز على الحدس من أجل خدمة مبادئها التي تدين بها.
- 9- عقائد الإباضية أقرب لتوجهات أهل السنة والجماعة كونها توائم بين سلطة النقل وتجليات الأنساق المعرفية المستنبطة من أصول الاجتهاد بالرأي.
- 10- تتقاطع الأصول الفكرية للإباضية مع الأصول الخمسة للمعتزلة رغم الفرق في السياق والمنهج.
- 11- لقد تبنى المذهب الإباضي المقاربات النصية المقدسة منهجًا وروحًا ولم يعزل العقيدة عن المعركة ولا الشريعة عن دنيا الناس.

12- اعتبار الإباضية الترجمة العملية لقواعد السلوك الفردي والجماعي القويم في الإسلام وتنمية روح الانتماء والتعاقد والتآلف والأصالة، وعلّة ذلك هيئتها ومنظمتها التي تمثل خيرة أهل البلد علمًا وصلحاءًا (حلقة العزابة ونيروان) انموذجًا.

قائمة المصادر والمراجع:

- 1- منهج الإمام الجويني في الاستدلال على العقيدة : محمد بومعيزة رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العقيدة الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 2001 - 2002 ص : ب.
- 2- المرجع نفسه، ص ت.
- 3- المرجع نفسه، ص ت.
- 4- المرجع نفسه، ص ج.
- 5- لسان العرب : ابن منظور مادة (كلم)، مؤسسة دار الرسالة، بيروت لبنان، ط4، 1996.
- 6- الصاحبي : أحمد بن فارس، تحقيق أحمد السيد صقر، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، د.ت، ص81. وينظر، سر الفصاحة : ابن سنان الخفاجي، تحقيق علي فودة، مكتبة الخانجي، ط2، 1994، ص 26. والمزهر في علوم اللغة وأنواعها : جلال الدين السيوطي، تحقيق أحمد محمد جاد المولى وآخرين، طبعة دار الجبل، بيروت، ج1، د.ت، ص 184.
- 7- كتاب الصناعتين (الكتاب والشعر) : أبو هلال العسكري، تحقيق علي محمد الجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط1، د.ت، ص 69.
- 8- في البلاغة العربية : علم المعاني، البيان، البديع : عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، دت 39
- 9- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد للجويني، تحقيق أسعد تميم، مؤسسة الكتب الثقافية، ط2، 1987، ص 103
- 10- منهج الإمام الجويني في الاستدلال على العقيدة : محمد بومعيزة، ص 50.
- 11- المرجع نفسه، ص 51.
- 12- المنقذ من الضلال : أبو حامد الغزالي، طبعة مكتب النشر العربي، 1934، ص 79.
- 13- المواقف في علم الكلام وشرحه للسيد الشريف علي بن محمد الجرجاني : عضد الدين الأبيجي. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط5، 1997، ص 34 / 1.
- 14- كشاف اصطلاحات الفنون : محمد بن علي التهانوي (مادة علم الكلام) كلكتا، د.ت، ص 1/30.
- 15- المقدمة : عبد الرحمن بن خلدون، طبعة بيروت، 1956، ص 826.
- 16- كتاب التعريفات : الشريف علي بن محمد الجرجاني، باب الكاف، القاهرة، ص 124.
- 17- دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية : عرفان عبد الحميد، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط2، 1997، ص 135.
- 18- تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية : مصطفى عبد الرزاق، القاهرة، ط2، ص 264.
- 19- كتاب الفقه الأكبر : الإمام أبو حنيفة، طبعة حيدر آباد، الركن، ص 6.

- 20- شرح العقائد النسفية : سعد الدين التفتازاني (ت 791 هـ)، مطبعة محمد علي وأولاده، ط2، 1358، ص 39
- 21- الملل والنحل على هامش الفصل لابن حزم الأندلسي : أبو الفتح الشهرستاني، مصر، 1929، ص 1 / 32-33.
- وينظر التفتازاني المصدر نفسه، ص 48 وينظر رسالة التوحيد محمد عبده، نشرة محمد محي الدين عبد الحميد، 1966، ص 8.
- 22- صون المنطق والكلام عن في المنطق والكلام : جلال الدين السيوطي، تحقيق علي سامي النشار، القاهرة، 1947، ص 23.
- 23- مختصر جامع بيان العلم وفضله : ابن عبد البر (ت 463 هـ) - باب ما يكره فيه المناظرة -، القاهرة، ط1، 1320، ص 153.
- 24- رسالة التوحيد - باب التناهي عن الجدل - : ابن بابويه القمي، طهران، 1375، ص 197.
- 25- حديث صحيح أخرجه البخاري في صحيحه.
- 26- موسوعة الفلسفة والفلاسفة ط- ي : عبد المنعم الحفني، الجزء الثاني، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط3، 2010، ص 1349-1350.
- 27- معجم المصطلحات الإباضية أ- ش : تأليف مجموعة من الباحثين، الجزء الأول، مطابع النهضة، سلطنة عمان، 2008، ص ط - ي.
- 28- معجم مصطلحات الإباضية، الجزء الأول أ- ش، ص 2-3.
- 29- معجم مصطلحات الإباضية، ص 3. وينظر موسوعة الفلسفة والفلاسفة لعبد المنعم الحفني، أ - ض، ج 1، مكتبة مدبولي القاهرة، ط3، 2010، ص 21. وينظر جذور الفتنة في الفرق الإسلامية منذ عهد الرسول حتى اغتيال السادات : اللواء حسن صادق / مكتبة مدبولي، ط1، 2004، القاهرة، ص 197. وينظر موسوعة الأديان والمذاهب والفرق والجماعات لمحمد عبد الحليم عبد الفتاح، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، د.ت ص 149.
- 30- معجم مصطلحات الإباضية، الجزء الأول أ- ش، ص 4 (بتصرف).
- 31- المرجع نفسه، ص 4.
- 32- المرجع نفسه، ص 4 - 5.
- 33- المرجع نفسه، ص 6 (بتصرف).
- 34- موسوعة الأديان والمذاهب والفرق والجماعات، ص 149.
- *- تهذيب التهذيب : ابن حجر العسقلاني (ت 974 هـ)، حيدر آباد، د.ت، ص 38 / 2.
- 35- موسوعة الأديان والمذاهب والفرق والجماعات، ص 149 (بتصرف).
- 36- معجم مصطلحات الإباضية، ص 6.
- 37- موسوعة الأديان والمذاهب والفرق والجماعات، ص 150 (بتصرف).
- 38- المرجع نفسه، ص 150.
- 39- معجم مصطلحات الإباضية، ص 6 (بتصرف).
- 40- معجم مصطلحات الإباضية، ص 6. وينظر كذلك أهم المصادر التي صاغت هذه المدونة وشبكته المعلوماتية بين ص 6 و 7 لأهميتها.

- 41- بنية الإيقاع في الخطاب القرآني - مقارنة أسلوبية - : عبد الرحيم عزاب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في اللغة العربية والدراسات القرآنية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 2010/2009، ص 150.
- 42- مجموع الفتاوى الكبرى : شيخ الإسلام تقي الدين بن تيمية، كتاب أصول الفقه، منشورات محمد علي بيضون، ط1، 2000، بيروت لبنان، ص 11/ 185.
- 43- سلسلة الحق المر : محمد الغزالي، شركة تحضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط8، 2008، ص 1 / 3.
- 44- سلسلة الحق المر : محمد الغزالي، ط1، 2005، ص 2 / 115 (بتصرف).
- 45- سلسلة الحق المر لمحمد الغزالي، دار الشروق، القاهرة، ط5، 2005، ص 142.
- 46- بحوث في علوم التفسير والفقه والدعوة : محمد حسين الذهبي، دار الحديث، القاهرة، 2005، ص 182.
- 47- ينظر الملل والنحل للشهرستاني، ص 1 / 134، 135. والفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية : أبو منصور البغدادي، القاهرة 1910، ص 61. والتبصير في الدين : أبو المظفر الإسفرائيني، تحقيق عزت عطار الحسيني، دمشق، 1940، ص 56. ودراسات في الفرق والعقائد الإسلامية لعرفان عبد الحميد، ص 100.
- 48- جذور الفتنة في الفرق الإسلامية منذ عهد الرسول حتى اغتيال السادات : اللواء حسن صادق، ص 197.
- 49- موسوعة الأديان والمذاهب والفرق والجماعات : محمد عبد الحليم عبد الفتاح، ص 155 (بتصرف).
- 50- بحوث في علوم التفسير والفقه والدعوة : محمد حسين الذهبي، ص 171.
- 51- رواه الترميذي في سننه.
- 52- مجموع الفتاوى الكبرى لشيخ الإسلام تقي الدين بن تيمية، 227 / 11.
- 53- أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز (136) وأخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجنائز (949) عن أنس.
- 54- سلسلة الحق المر : محمد الغزالي، تحضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط5، 2008، ص 3 / 19.
- 55- مجموع الفتاوى الكبرى : تقي الدين بن تيمية، ص 11 / 187.
- 56- ينظر تحافت الفلاسفة لحجة الإسلام أبي حامد الغزالي، نشره الأب بويج، بيروت، 1927. والملل والنحل للشهرستاني، مصر، 1929. ودراسات في الفرق والعقائد الإسلامية لعرفان عبد الحميد (فصل التشبه والتأويل). وموسوعة الأديان والمذاهب والفرق والجماعات لمحمد عبد الحليم عبد الفتاح، ص 150.
- 57- ينظر جذور الفتنة في الفرق الإسلامية منذ عهد الرسول حتى اغتيال السادات : اللواء حسن صادق، ص 198 (بتصرف).
- 58- مقالات الإسلاميين للأشعري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط2، 1969، ص 1 / 203.
- 59- موسوعة الأديان : محمود عبد الحليم عبد الفتاح، ص 151. وينظر مقالات الإسلاميين للأشعري، ص 215.
- 60- ينظر أعمال كتب الصحاح " كتاب الحج ".
- 61- ينظر إحياء علوم الدين لأبي حامد الغزالي والإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد للحويني إمام الحرمين وكذا دراسات في الفرق والعقائد الإسلامية لعرفان عبد الحميد، فصل (الخوارج).
- 62- ينظر جذور الفتنة في الفرق الإسلامية منذ عهد الرسول حتى اغتيال السادات : اللواء حسن صادق، ص 198- 199.
- 63- المرجع نفسه، ص 199 (بتصرف).
- 64- موسوعة الأديان، ص 152-153.
- 65- ينظر كتاب الصحاح في الحديث النبوي الشريف، كتاب الصلاة.

- 66- ينظر جذور الفتنة في الفرق الإسلامية منذ عهد الرسول حتى اغتيال السادات ص 199، 200، 201 (بتصرف)
- 67- موسوعة الأديان والمذاهب والفرق والجماعات، ص 153.
- 68- معجم مصطلحات الإباضية، الجزء الأول، أ - ش، ص 86.
- 69- مقال منشور بجريدة الخبر تحت عنوان : " حلقة العزّابة... مؤسسة دينية عمرها 8 قرون " تأليف الأستاذ بابا وموسى بلقاسم، عدد 6095، المؤرخ 22 أوت 2010، ص 22.
- 70- سلسلة الحق المر لمحمد الغزالي رحمه الله تعالى، الجزء الثالث، ط 5، 2008، ص 226.

"جيرار جينيت" و "موت الحكاية" "إشكالية الحكاية الخالصة"

د. حسان راشدي

جامعة سطيف 2

خلاصة:

عندما تولى "ج جينيت" الكشف عن "حدود الحكاية" في فصل من فصول مصنفه أوجه 2، "، خلص إلى نتيجة لم تكن متوقعة، وهي أن الحكاية "شيء من الماضي" وهي في طريقها إلى الاندثار. فما هي الحجج التي أقنعت بذلك؟ وهل هذا النذير بموت الحكاية لا يمتد إلى الأدب هو الآخر؟ ثم ما الحكاية التي يتحدث عنها "ج جينيت"؟ هذا ما تحاول هذه الورقة الكلام فيه.

Résumé :

« Gérard Genette et la mort du récit. Problématique du récit pur »

Lorsque Gérard Genette a voulu reconnaître « *les frontières du récit* » dans un chapitre portant le même titre dans « *Figures II* » il a finalement constaté que le récit est « *une chose du passé* » Quels sont les arguments de cet acte de décès du récit ? Quels sont les conséquences de cette prédiction négative, sur la littérature en général ? Et puis quel est le récit en question dont parle Gérard Genette ?

1. مقدمة

لقد أخذت النظرية السردية « Théorie Narratologique » لـ "ج جينيت" تؤتي أكلها منذ أن أخرج هذا الأخير للنقاد عامة، و المهتمين بالسرد على وجه الخصوص كتابيه: خطاب الحكاية" 1972، المعروف بـ "أوجه 03"، « Figures III – Discours du récit, essai de méthode »، و "خطاب الحكاية الجديد" 1983 « Nouveau discours du récit ». وقد عُدَّ هذان الكتابان

بالفعل، تحولاً نوعياً في مسار و صيرورة السرديات الحديثة و المعاصرة ذات الصلة الوشيحة بالشعريات.

ذلك أن "ج جنيت" قد أرسى في كتابه الأول "1972" قواعد تحليل بنى الحكاية « structures du récit » بشكل عام، وتقنياتها السردية « techniques narratives » على الخصوص. و في كتابه الثاني "1983"، نجد يقف على آثاره السالفة ليقدم للدارسين إعادة قراءة نقدية للمفاهيم التي بنى عليها نظريته في مجال الشعريات السردية العامة، إلى جانب تحديدات و تعقيبات في مجال الممارسة النقدية في حقل شعريات الحكاية (poétique du récit) بوجه الخصوص.

و ما يشد اهتمام المتتبع لأفكار "ج جنيت" في نظيره، وممارسته في مجال الشعريات السردية، هو بحثها للدعوى نحو تطوير نظرية منسجمة في السرد، و مستقلة قدر الإمكان عن حقل الأدب ونظريات المهيمنة على الفكر النقدي حينها. ف "ج جنيت" كان مؤمناً بأن وظيفة النقد - و النقد التطبيقي بالدرج الأولى (الشعرية) - لا تنحصر في تأويل الأدب فحسب، بقدر ما يجب أن يُعنى النقد بتحويل الأدب ذاته، وليقبل هو أي النقد على نفسه فكرة التحول أيضاً. وتلك هي جدلية المنهج والنص التي جعل منها "ج. جنيت" قوة الدفع لنظريته السردية.

و لعل هذا ما أقر به "ج جنيت": عند قوله بأن "النقد هو الذي سيبقى المقاربة الأساس للأدب و للأجناس الأدبية ككل. و يمكن لنا من جهتنا أن نتنبأ بمستقبل الدراسات الأدبية التي ستمحور حول التداخل، وكذا التضافر بين النقد والشعرية."^[1] و عليه فإن خطاباً جديداً للحكاية يعدّ بمثابة إرهاب لحكايات جديدة. والعكس محتمل بله مقبول أيضاً عنده، إذ أن نصوصاً بارزة أسست من منوالها منهجاً نقدياً أثمر بدوره نصوصاً أخرى. وهذا على غرار رواية "مارسيل بروست" (Marcel Proust) "بحثاً عن الزمن الضائع" (A la recherche du temps perdu).

إنها إذا جدلية المنهج والنص القائمة في صلب النظرية السردية ل "ج جنيت". و مثل هذا النوع من النقد الجديد هو ما يطلق عليه "ج جنيت" "نظرية الأشكال الأدبية" « Théorie des formes littéraires » أو اختصاراً "الشعرية" « poétique »^[2]

و لكن إذا أردنا فهم النظرية السردية ل "ج جنيت"، ومن ثم ممارستها بشكل منهجي مثمر، يحسن بنا الرجوع إلى ما قدمه الرجل - وإن بطريقة سريعة غير مخلة قدر الإمكان - من أفكار

نظرية، وممارسات تطبيقية عملية حول الحكاية « récit » في دراساته السابقة على الكتابين المذكورين آنفاً. وأُعي بالتحديد "أوجه 01" « Figure I » و "أوجه 02" « Figure II » ففي مقال مشهور له في « Figure II »، المعنون بـ: " حدود الحكاية" « Frontières du récit » كان هم "ج جينيت" من ورائه، البحث في ماهية الحكاية هذا المصطلح الذي أخذ يزداد غموضاً وتعقيداً، لكثرة تداوله في الدراسات الأدبية؛ النظري منها والتطبيقي دون العناية بمدلوله المعين بل عُدد مصطلحاً معلوماً، بينما نجد أن أغلب الدراسات التطبيقية الحديثة لا تكاد تتفق حول مفهوم مشترك للحكاية، يمكن الاطمئنان إليه والعمل به.

و لأن "ج جينيت" مسكون بالحدائث النقدية التي تبحث عن الجديد دائماً، فإنه فضل في رحلة بحثه هذه، التمسك بما يعينه على كشف هذا مواصفات المولود الجديد الذي كان يحصر على أن يسميه هو النقد الآني "« critique actuelle »"، الذي يستجيب بقدر كبير من الدقة الممكنة لحاجيات و مصادر معرفتنا و استعمالنا للأدب الآن وحيناً.^[3]

و من هذا المنطلق النقدي راح "ج جينيت" يختبر تلك الحدود التي كانت قد وُضعت للحكاية من لدن نقاد آخرين، معالجا إياها بما بين يديه من معايير قدت من النظرية الأدبية الحديثة. إنهما الجدلية الجينيتية المعهودة، بين النظرية الأدبية والممارسة، أو بين النص والمنهج. وهذا كله ضمن نظرية عامة للأشكال "الأدبية: الشعرية « poétique »

02. هل من تعريف للحكاية؟

يرى "ج جينيت" أنه من المتعذر الخوض في كتابة تاريخ جنس أدبي ما، وهذا دون الاستناد إلى تعريف مسبق لهذا الجنس الأدبي، ولو كانهذا التعريف جزئياً، و غير مكتمل. ومن حيث المنطلق يعتبر "ج جينيت" أن الحكاية بصفة عامة، ليست إلا صيغة « mode » بيد أنها هي الصيغة المفضلة لتمثيل عمل « action » أو حدث « événement ». و تُعد هذه الخاصية الجوهرية التي تتصف بها الحكاية، مقوماً من أهم مقومات الخطاب السردي.

ذلك أن القيام بتحرير نص ما، يتطلب من صاحبه مباشرة عملية اختيار الآليات المناسبة لعمله المزعم إنجازها. وهي العملية التي سيتمخض عنها نتاج معين مقصود. وهي العملية نفسها التي تضطلع بوظيفة التمثيل الفعلي للحكاية. ولعل هذه الخصوصية التي يتسم بها النص هي التي

دفعت "ج جينيت" إلى قوله: "نحن سنحدد دون صعوبة الحكاية كتمثيل لحدث أو لسلسلة من الأحداث، واقعية أو خيالية«fictifs» بوساطة اللغة"¹⁴ و تبعا لهذا الفهم يرى "ج جينيت"، أنه لا يمكن للحكاية - مهما أوتيت من قوة وبراعة - أن تحاكي الواقع، ناهيك على أن تستنسخه بحذافيره. ف" الحكاية لا تمثل قصة ما - واقعية أم خيالية- إنما تكتفي بروايتها، أي أنها تدل عليها بوساطة اللغة" [إذ] ليست هناك مكانة للمحاكاة في الحكاية.¹⁵

غير أن "ج جينيت"، وهو يُلحق بهذا التعريف الحكاية بأسرة السرديات الكبرى، فإنه في الوقت نفسه يدرك مدى الصعوبة الأكيدة التي تعترض سبيله في إيجاد الدعم الفكري و المنهجي لهذا التعريف. وقد تبدو في نظر خصومه نقطة ضعف تعترى نظريته في الشعرية السردية. خصوصا من حيث المعين الذي يمتح منه هذا التعريف.

فهل يُقتصر في التعريف بهذا الجنس أو ذاك، عند عرضه على خصائص النوع الذي ينتمي إليه فحسب؟ حيث يعرف بها ولا يكون له وجود أو هوية من غير الاتصاف بها فإن قبلته فهو منها، وإن أنكرته يُبعد من حرمها. وفي هذه الحالة، لا مناص للدارس من أن يعتمد إلى مقارنة خصائص هذا الجنس بخصائص أجناس أخرى تنضوي تحت هذا النوع بعينه أو ذاك. وهذا مع اعتبار طبيعة الصيغة التي تعد الفيصل بين الجناس. وهذا الصنف من التعريف، هو ما يطلق عليه "ج جينيت" مقولة "التعريف بالسالب" «*définition négative*»¹⁶ أم أنّ هناك طريقا ثانية تقابل الأولى، وهي التي تستدعي الوقوف مباشرة على خصائص هذا الجنس أو ذاك ويتم حينئذ تعريفها في ذاتها وبذاتها؟ وفي هذه الحال نحن إزاء التعريف الذي يسميه "ج جينيت" "التعريف الموجب" «*définition positive*»¹⁷

ويعتبر "ج جينيت" أن الباحث إذا أخذ بالتعريف الموجب للحكاية، أو السالب لها، أو هما معا - إذا لا تناقض في ذلك، كونهما وجهتي نظر فحسب - فهو في الحالتين يشتغل في مجال الشعرية «*poétique*» إذ القضية الجوهرية الكامنة فيهما معا هي، البحث عن ماهية الحكاية، و ما القوة الكامنة والمحددة لماهية الحكاية أو المحكي إلا في كيفية اشتغالها أي في كونها "شكلا دالا" (forms ignifiante) أو " تعبيرا أدبيا" (expression littéraire)

1.2. التعريف الموجب للحكاية.

إن التعريف المتفق عليه للحكاية أو المحكي ضمن مجموع مصطلحات التعبير الأدبي؛ هو أنها " تمثيل حدث أو سلسلة أحداث، حقيقية كانت أم خيالية، بوساطة اللغة و بخاصة اللغة المكتوبة." [8] ومثل هذا التعريف البسيط والمبسطللحكاية إلى حد البداية، هو الذي يحمل في نظر "ج جينيت" مكنن ضعفه حيث " يجبس نفسه و يجبسنا معه في بديهية، تحجب عن أعيننا ما هو قائم بالضبط في كينونة الحكاية وما هو مقوم لها. ومثل هذا التعريف هو الذي سيغدو مشكلة و عائقا في حد ذاته. و ذلك بإزالته حدود عمل الحكاية إلى حد بعيد، بل يهدم شروط وجودها أصلا." [9].

و يعتبر "ج جينيت" أن من مخاطر التعريف الموجب للحكاية هو " التصديق بفكرة أو بإحساس أن الحكاية توجد نفسها بنفسها، و أن لاشيء طبيعي أكثر من رواية قصة أو تنسيق مجموعة أفعال ضمن أسطورة، أو حكاية، أو رواية ما." [10]. و مثل هذا الملح للحكاية المنبثق من "شعرية مغلقة" « poétique fermée »، أصبح في نظر "ج جينيت" غير مستساغ من لدن النظرية الأدبية الحديثة، لما تعرفه هذه الأخيرة من تطور ونضح، غير مسبوقين في الوعي الأدبي منذ الخمسين سنة الأخيرة بالخصوص.. حيث أصبح الاهتمام أكثر بـ " الفعل السردي" « l'actenarratif » أي الحكائية (فعل الحكيم)، (السردي)، لا الحكاية فحسب.

و هذا ما يسميه "ج جينيت" : " الشعرية المفتوحة" « poétique ouverte » ومثل هذه الخطوة النوعية في الدراسات السرديات الحديثة، هي التي عملت على فتح المجال واسعا أمام تطور السرديات، وهذا بفعل اهتمامها بما هو افتراضي، أكثر مما هو واقعي محقق. وبالتالي فإن ما يهم في الحكاية، ليست الأحداث التي ترويها فحسب، بل بالكيفية التي تروي بها تلك الأحداث أيضا "[11] أي الوظيفة الحكائية (السردي) على غرار الوظيفة الشعرية « la fonction poétique » عند "رومانياكوبسون" « Roman Jakobson » وبهذا المنحى يصبح السؤال الملح في الموضوع هو لماذا الحكاية أو المحكي؟

2.2. التعريف السالب للحكاية

يعتبر "ج جنيت" أن السؤال لماذا الحكاية؟ هو المدخل المعرفي والمنهجي الصحيح للولوج إلى عالم الحكاية. ذلك أن التعرّف على "اللاحكاية" « non-récit »^[12]، كفيل بأن يسمح للباحث الوقوف على تخوم الأشكال الأدبية التي أصبحت لا تقف على حد معين ثابت. وهذا ما يجعل من الشعرية بابا من أبواب البحث في الأشكال الأدبية؛ من حيث المقارنة بينها من جانب الشكل أو التعبير الأدبي. وتلك سمة النظرية الأدبية الحديثة. ومن هذا الجانب يرى "ج جنيت" أنه يمكن للحكاية أن تتحدد بوساطة مقابلة الثنائيات الثلاثة الآتية، والتي هي في الوقت نفسه حلود الحكاية التي يجب مناقشتها:

- الثنائية التقابلية الأولى: المحاكاة (mimésis)، القصة (diégésis).
- الثنائية التقابلية الثانية: السرد (narration)، الوصف (description).
- الثنائية التقابلية الثالثة: الحكاية (récit)، الخطاب (discours).

1.1.3. المحاكاة والقصة:

يستهل "ج جنيت" مناقشته لهذه الثنائية، بالرجوع إلى معين "الشعرية القديمة" « l'ancienne poétique » كما هي عند أفلاطون وتلميذه أرسطو وهذا ليتخذا منها سندا معرفيا، ومتكأ منهجيا، نحو تأسيس شعرية جديدة « une nouvelle poétique ».

ففي الكتاب الثالث من الجمهورية نجد "أفلاطون" يحاول - على لسان "سقراط" - التمييز بين ثلاثة أشكال من التلفظ « formes énonciations » من الأشعار؛ وهي: السرد البسيط « narration simple »، حيث أن الشاعر يروي كل شيء بما في ذلك كلام الشخصيات. و محاكاة كلام الشخصيات « mimesis »، وهناك الشكل الثالث الذي يناوب فيه الشاعر بين محاكاة الكلام تارة (mimésis)، و السرد (diégésis) تارة أخرى مثل الإلياذة و الأوديسة.

غير أن ما يمكن ملاحظته في تصنيف أفلاطون هذا، أنه ضيق من مجال المحاكاة، حيث قدم لها تعريفا محدودا جدا؛ فهو لا يرى في الحكاية محاكاة. ولعل هذا ما جعل التصنيف الذي وضعه للأجناس الأدبية عامة والشعرية خاصة، يكشفه الغموض إلى حد بعيد، أو هكنا يلو.

أما تلميذ أفلاطون "أرسطو"، فقد اختلف عن أستاذه في مواطن كثيرة. فهو يعتبر أن القصة (diégésis)، (histoire) في كتابه الشعرية « Poétique »، تعدُّ إحدى صيغتي المحاكاة الشعرية (mimésis).^[13] ذلك أن المحاكاة عنده، مبدأ عام مهيمن على أجناس الفنون كلها؛ من ملحمة، و تراجيديا، أو موسيقى، أو رسم أو كوريفاريا الخ.. ولتجنب الغموض الذي اعترى تصنيف أستاذه "أفلاطون" للأجناس الأدبية، لجأ أرسطو إلى اعتماد تصنيف مختلف في الشكل، مع حفاظه على الخطوط الرئيسة لجوهر الأدب والفن. حيث نجد أن تصنيفه، يقوم هذه المرة على صيغ التعبير الشعري (modes d'expression poétique)

و يخلص "ج جنيت" من مراوحته بين أفكار أرسطو، و أستاذه أفلاطون، إلى تبني فكرة " الكل السردى" « le tout narratif ». وهو المصطلح الذي تنضوي تحته حتى المحاكاة نفسها، التي هي عنده ذات لحمة قصصية بالتأكيد. وللبرهنة على زعمه هذا، يستنجد "ج جنيت" مرة أخرى بأفلاطون في جمهوريته، و بخاصة الكتاب الثالث منها. و هذا عندما يوظف أفلاطون مصطلحين آخرين متقابلين هما و "اللوجوس" « Logos » الليكسيس « Lexis » ؛ فهذا الأخير يعني ما تم قوله، و أما الأول « Logos » فيقصد به كيفية القول.^[14] و بعبارة أخرى إن اللوجوس يتعلق بمضمون الأعمال أو الآثار، بينما يتعلق الليكسيس بالشكل أي بصيغة التمثلات (mode de représentation). و الحال أن "جنيت" أطلق على الأول مصطلح (discours)، في حين أطلق على الثاني مصطلح (diction).

ويحاول "ج جنيت" استثمار طرح أفلاطون هذا، بأن سعى إلى بلورة مفهوم الحكاية البسيطة « récit simple » عند هذا الأخير. و من ثمة استنتج "جنيت"، أن أفلاطون يريد بالحكاية البسيطة "كلّ ما يرويه الشاعر، وهو يتحدث باسمه الخاص دون محاولة منه، يريد من ذلك أن يجعلنا نخال أن أحدا غيره هو الذي يتكلم."^[15] و هذا في مقابل أن المحاكاة بالمفهوم الأرسطي، هي أن يصطنع الشاعر- بقدر الإمكان طبعاً - طريقة في الكلام تكون مماثلة لطبيعة كل شخصية. أي أنه مطالب بمحاكاة أسلوب كل شخصية في الكلام بطريقة مباشرة وكأنه هي^[16].

لكن الملاحظ والمدقق لما وضعه أفلاطون من شرط للمحاكاة، يتبين له أن مثل هذه المحاكاة الكاملة و التامة غير متحققة، أو صعبة التحقيق على أقل تقدير. ولكن مع هذا الاختلاف في

وجهتي النظر بين "أفلاطون" و تلميذه "أرسطو" في التمييز بين "الحكاكي" و "القصصي"، فإنهما يتفقان على أن النموذجين الذين يجسدان هذا التمييز هما: "هوميروس" « Homère » بالنسبة للحكاية « récit »، و "يوربيدس" « Euripide » أو "صوفوكليس" « Sophocle » بالنسبة للدراما « drama ».

و ما يمكن الإشارة إليه بهذا الصدد، هو أن عالم السرد « le narratologue » في تعامله مع الصيغتين السرديتين الكبيرتين، يفرز عدة درجات من القصص، وهي التي تكشف عن تدخل الراوي « le narrateur » في حكايته بصور مختلفة وهو مطالب في الوقت بأن يفسح مجالاً للسرد، إذ لا يمكن أن يُفتقد الراوي في الحكاية بأي حال من الأحوال.

2.3 ضد المحاكاة التامة:

لم يكن يرغب "ج جنيت" ليعيد مناقشة الترتيبين الأفلاطوني والأرسطي للمحاكاة و القصص، بقدر ما كان يبحث عن مخرج منهجي ومعرفي يقوده إلى قَدّ نظرية للحكاية تتناسب و أطروحات الشعرية الحديثة. وقد اهتدى إلى أن هناك قاسماً مشتركاً بين تصور أفلاطون وتلميذه أرسطو في تصنيف الأجناس الأدبية على الرغم مما قد يبدو بينهما من اختلاف. وعليه فإن "الفارق بين تصنيف أفلاطون و أرسطو عند "جنيت"، ينحصر إذا في تنوع بسيط للمصطلحات فحسب، بينما يلتقي التصنيفان بالتأكيد فيما هو جوهري أساساً أي التقابل بين ما هو درامي « dramatique » و ما هو سردي « naratif »^[17].

وهكذا توصل "ج جنيت" إلى ثنائية مصطلحية مفتاحية. وهي التي سيتوكل عليها لسؤق نظريته في السرد. وهي النظرية القائمة على شعرية عامة من جهة، تبتغي بها استخلاص نظرية عامة للأشكال الأدبية ككل. و من جهة ثانية تضع نصب أعينها شعرية السرد poétique de la (narration) التي توجه اهتمامها نحو عمل أدبي بعينه^[18].

و عند هذه النقطة من مناقشة مفهوم الحكاية أو المحكي عند كل من أفلاطون وأرسطو، يقدم "ج جنيت" ملاحظة حول موضوع بعينه، يرى أنه لم يجد العناية الكافية لدى أرسطو و أستاذه أفلاطون، وهي أن المحاكاة المباشرة لا تتم بوساطة الكلام فحسب، بل نجدتها بالحركات وبالكلام في آن. مثلما هو الأمر بالنسبة لأبي الفنون: المسرح. فالمحاكاة بالحركات تتم في صورة "تمثيل

« représentation » أعمال فحسب بينما لا نجدها تخضع في هذه الحالة للمستوى اللساني الذي هو محط ممارسة النشاط للمخصوص بالشاعر. ^[19]

وأما في حالة المحاكاة بالكلام، وهو الخطاب الجاري على لسان الشخصيات « discours des personnages » فهذه المحاكاة الكلامية لا تبدي شيئا من التمثيل على الإطلاق طالما أنها تقتصر على السعي في إعادة إنتاج هذا الخطاب أو ذلك، حقيقيا كان أم خياليا ^[20] واستنادا إلى هذا التعقيب يرى "ج جنيت" أن المحاكاة الشعرية « l'imitation poétique » الحق، هي التي تتجسد في التمثيل بوساطة وسائل كلامية أو غير كلامية. وهو ما يعكس الجانب السردي فيها. أما التمثيل الدرامي « representation dramatique » للحدث الجاري على لسان الشخصيات، فهو ليس من المحاكاة في شيء. ذلك أنه مهما بلغت درجة المحاكاة من الدقة في التمثيل، فلن تكون هي والأصل سيان. وهي لهذا محاكاة ناقصة غير تامة حيث إن "اللغة لا يمكنها أن تحاكي بحق إلا اللغة، أو بشكل أدق: إن الخطاب لا يمكنه أن يحاكي بحق إلا خطابا مثله، وباختصار فإن الخطاب لا يمكنه أن يحاكي إلا نفسه" ^[21] وحسبه ذلك.

وما يستخلص حينئذ من النظرية الجينيتية في هذا الصدد، أن التمييز بين حكاية كلام الشخصيات، وحكاية الأحداث نجده خصيصا داخل الحكاية نفسها، إذ ليس هناك حكاية خالصة بالمرّة. وبهذا يقصي "ج جنيت" المسرح من هذه المسألة السردية.

و هكذا يدلف "ج جنيت" بوساطة منهجه الشعري التحليلي « method poétique analytique » إلى اعتبار أن المحاكاة الوحيدة المقبولة و التي تستحق هذه التسمية هي المحاكاة الناقصة. إذ ليست المحاكاة الكاملة التامة غير الشيء نفسه. ومن هذا فلا يجدي نفعا عند "ج جنيت" أن يحاول المرء الجري وراء كشف الواقع من المحاكاة، إنه الواقع الزائف المزيف الذي تقمه لنا المحاكاة.

و الأجدر وفق هذه الحال هو البحث في كيفية اشتغال الحكاية في نقل الأحداث، وذلك هو مكن فتنة السرد، وسر علبته السوداء. وهكذا يخلص "ج جنيت" إلى الحكم بأن المحاكاة هي القصصي (mimesis c'est diegesis) ^[22] وهو الحكم الذي لا يخرجنا من ظاهرة الإبداع الشعري (creation poétique) طالما أننا باقون في حرم الشعريّة على حد تعبيره.

4. السرد والوصف

يسعى "ج جينيت" بوساطة ثنائية السرد و الوصف « narration/description » إلى استدراك ما وجده من نقص في تحديد التمثيل الأدبي الذي كان قد بلوره في المبحث السالف. وفي هذا المقام يتخذ "ج جينيت" من مصطلح الحكاية معيارا لذلك. وفي هذا الصدد يقدم "ج جينيت" ملمحا يراه جوهريا في تحديد الحكاية من باب المنظور السردى الممتد منذ "فلاديمير بروب" (Vladimir Propp)، وهو أن للحكاية عتبة دنيا « seuil minimal »، أو نواة جوهرية هي ما يطلق عليها "الحكاية الدنيا" « récitminimal »

و عنده أن الجملة الفعلية البسيطة في المقام النحوي تقوم مقام الحكاية الدنيا في المجال السردى. فالجملة الفعلية، وهي نتاج لسانياتي تضطلع بربط العلاقة بين حدث أو أكثر للحكاية. ف" جملتا: "أنا أسير" .. أو "وصل بيار"، لهما شكلان دنياوان للحكاية، و ما "الأوديسا" ل"هوميروس"، أو "بجنا عن الزمن المفقود" ل"مارسيل بروس" إلا تكتيف - بالمعنى البلاغي - للحكاية الدنيا" [23].

و يبقى بعد كل هذا "ج جينيت" مصرا على أن الخصوصية الفريدة للسردى تكمن في صيغته لا في مضمونه. ف" بالفعل لا توجد مضامين سردية، بل يوجد تسلسل أعمال فحسب.. أي ذلك الذي يرجع إلى الصيغة" [24]

وعلى هذا تتضمن الحكاية تمثيلات لأعمال و أحداث هي ما يطلق عليها السرد « le narratif pur » الخالص، و تمثيلات الأشياء أو الشخصيات، التي هي الوصف « description ». وهذا ما يسميه "ج جينيت" ب " التمييز الموضوعاتي" « distinction thématique » و لعل هذا ما يجسده الجدول الآتي: [25]

جدول 1 : مفهوم الحكاية عند "جينيت" [26]

الدرامي	السردى	الصيغة
	السرد	تمثيلات الأعمال أو الأحداث
	الوصف	تمثيلات الحالة
	الحكاية	

وإذ أن النظرية الأدبية القديمة لم تسع إلى التمييز بين السرد و الوصف في تصنيفها للأجناس الأدبية، فإن "ج جنيت" يرى أن مثل هذا التمييز قائم في صلب النظرية الأدبية الحديثة و هو أهم مميز من مميزات الجوهريّة. ف " مبدئياً، إنه لمن البديهي إمكان، تصور نصوص وصفية صرف، ليس لها من هدف إلا تمثيل أشياء معينة في وجودها الفضائي فحسب، وهذا بمعزل عن كل حدث أو حتى عن كل بعد زمني" [27]

و من هذا الباب، يمكن للوصف - حسب "ج جنيت" - أن يستغني عن السرد، ولو من وجهة نظرية صرف، بينما يصعب أن يحدث العكس. حيث إن " السرد لا يمكن أن يوجد دون وصف. غير أن هذه التبعية، لا تمنعه - أي الوصف - من أن يلعب الدور الأول على الدوام." [28] و مع هذا وذاك، فإن الوصف ذا الطابع التأملي، والسرد ذا الطابع الحركي، يستعملان كلاهما اللغة نفسها. [29].

و لهذا ينظر "ج جنيت" إلى الحكاية « récit » على أنها كيان واحد، ديدنها تمثيل أدبي « representation littéraire ». وما السرد والوصف إلا مظهران يلازمان حينئذ كل تمثيل أدبي، وليس الحكاية وحدها. [30] و هنا ما قصد به مصطلح "السرد المختلط" (narration mixte).

5- الحكاية و الخطاب

يحاول "ج جنيت" في هذا الحد الثالث من حدود الحكاية، مناقشة ثنائية الحكاية/الخطاب « récit/discours ». و ما كان الرجل يفعل ذلك إلا بقصد إعادة تأسيس تلك المفاهيم التي دُججت من لدن غيره في مجال تشكيل النظرية الأدبية الحديثة عامة، والسردية بخاصة. وقد وجد "ج جنيت" فيما قدمه " بنفنيست" في مجال الحديث عن ثنائية الحكاية/الخطاب [القصة/ الخطاب]، السند العلمي والمنهجي لتجاوز ما قدمه أرسطو في كتابيه : الشعرية و البلاغة « rhétorique » في هذا المجال. وقد اعتمد "ج جنيت" على ما قدمه " بنفنيست" في تمييزه بين الحكاية و الخطاب عندما استشهد بنموذجين: أحدهما للمؤرخ " ج قلوتر " « G.Glotz »، والآخر للكاتب الفرنسي "بالزك" « Balzac » [31]. لكن ما يلفت النظر في هذا هو التسليم الجينيقي لأطروحات " بنفنيست" (E.Benveniste) دون مناقشة، على عكس ما رأينا صنيعه هذا مع

أرسطو وأفلاطون. وهذا معالعلم أن أفكار "بنفنيست" لسانية محضنة، وأنه يتحدث بالخصوص على "الحكاية التاريخية" «*récithistorique*»^[32]. فهل ما يناسب اللسانيات يلائم السرديات؟ وإذا رجعنا إلى مصطلحيات "بنفنيست" في هذا المجال، نجد أنه يستعمل مصطلحي الحكاية (*récit*) و القصة «*histoire*» في مستوى واحد مقابل الخطاب ففي الحكاية التاريخية «*récit historique*» تنعدم كل إشارة عن الذات المتكلمة، و كأن القصة تروي نفسها بنفسها. بينما الخطاب يوظف كل ما يشير إلى المتحدث.

و هكذا وصل "ج جينيت" إلى أن ما يميز الحكاية عن الخطاب، هو أن هذا الأخير ذاتي؛ يضطلع به سارد «*narrateur*»، بينما الحكاية ذات طابع موضوعي أي ليس لها سارد، وكأنها تروي نفسها بنفسها^[33]. ومثل هذا الصنف من الحكاية هو الذي أطلق عليه "ج جينيت" "الحكاية الخالصة" «*récit pur*» والتي هي القصة^[34]. و هذا مقابل الحكاية التي يضطلع بها سارد لتظهر في شكل تسلسل من الأحداث حقيقية كانت أم خيالية. وهذا النوع من الحكاية هي التي يسميها "ج جينيت" الحكاية السردية «*le récit narratif*» أو للمفهوم السردية أو «*l'énoncé narratif*» أو الخطاب السردية «*le discours narratif*».

وبرجوعه إلى النصوص الكلاسيكية، عارضا إياها على الإشكالية البنفنيستية، وجد "ج جينيت" أن الحكاية الخالصة تكاد تنعدم في هذه النصوص، معتبرا أنه وضع تمليه طبيعة اللغة نفسها. ولهذا استخلص "ج.جينيت" أن وجود الحكاية في حالتها الصرف أمر قريب من الاستحالة^[35]. وهكذا يصل بنا "ج جينيت" إلى الحكم على موت الحكاية في معناها السليبي، أي الحكاية الصرف العارية من كل خطاب، محتفظا مع ذلك بالفعل السردية «*l'acte narratif*». و في نهاية المطاف، يُسقط "ج.جينيت" حكمه حول الحكاية ليعلمنا بأن "الحكاية،- في خصوصيتها السالبة قد أصبحت بالنسبة لنا مثل الفن بالنسبة ل" هيغل" «*Hegel*»، شيئا من الماضي، يجب علينا أن نسارع إلى القبول بانسحابه، وهذا قبل أن يهجر ساحتنا.^[36]

6. خاتمة

يقوم المشروع "الجينييتي" إذا على أسس الشعرية السردية (*poétique narratif*) بالدرجة الأولى. وهو مشروع حيوي، جعل من الحكاية أو المحكي (*recit*) منطلق بناء نظرية سردية حديثة،

معروفة باسمه. وقد أثرنا في هذا المقال قضية الحكاية من باب قضية النظرية الأدبية عامة، و نظرية الأجناس الأدبية على الخصوص.

ولعل ما يميز مسعى " ج.جينيت " في هذا المجال هو اعتباره للحكاية من جانب الصيغة (mode) التي هي مكمن الكل السردي (le tout narratif)، لا من ناحية المضمون (contenu) فحسب. و تلك هي الروح التي تبقى على استمرارية الحكاية. إنه مبدأ "الكل السردي"، الذي تغدو فيه الحكاية صيغة خطاب تلفظي، و تنضيدا للأحداث. و بعبارة اشمل: الحكاية بنية خطاب سردي. و من ثمة فليس لها أي شكل ثابت، يمكن الاحتكام إليه.

الهوامش:

Gérard, Genette, Figures III, Paris : Seuil/ Points Essais, 1972. P11.[1]

Gérard, Genette, Figures III. P13.[2]

Gérard, Genette, Figures II, Paris : Seuil/ Points Essais, 1969[3]

Gérard, Genette, Figures II. P49. [4]

Gérard, Genette, Nouveau discours du récit. Paris : Seuil /Points Essais, 1983.[5]

Gérard, Genette, Figures II. p49. [6]

Gérard, Genette, Figures II. p49.[7]

Gérard, Genette, Figures II. p49[8]

Gérard, Genette, Figures II. p49.[9]

Gérard, Genette, Figures II. p49.[10]

Gérard, Genette, Figures III. p11.[11]

Voir, Gérard, Genette, Figures II. p50.[12]

Gérard, Genette, Figures II. P50.[13]

Voir, Gérard, Genette, Figures II. p50.[14]

Gérard, Genette, Figures II. p50.[15]

Voir, Gérard, Genette, Figures II. p51.[16]

Gérard, Genette, Figures II. p55.[17]

- Voir, Gérard, Genette, Figures III.p p9-20.[18]
Gérard, Genette, Figures II. p5[19].3
Gérard, Genette, Figures II. P53.[20]
Gérard, Genette, Figures II. p55.[21]
Gérard, Genette, Figures II. p56.[22]
Voir, Gérard, Genette, Figures II. p49.[23]
Voir, Gérard, Nouveau discours du récit. pp. 12-13.[24]
Gérard, Genette, Figures II. p56.[25]
Françoise, Revaz, Introduction à la narratologie, de boeck,2009,p149.
[26]
Gérard, Genette, Figures II. p57.[27]
Gérard, Genette, Figures II. p5[28].7
Gérard, Genette, Figures II. p58.[29]
Voir, Gérard, Genette, Figures II. P[30].61
Gérard, Genette, Figures II. P63.[31]
[32]Voir, E. Benveniste, Prob de Ling Gén,T1Tunis, edCérés,
1995.pp236-249.
Voir, Gérard, Genette, Figures II. P63.[33]
Voir, Gérard, Genette, Figures II. P63.[34]
Gérard, Genette, Figures II. P65.[35]
Gérard, Genette, Figures II. P69.[36]

البيبلوغرافيا

- Aristote, La Poétique traduction. Dupont-Roc et Lallot. Paris : Seuil, 1980.
- Platon, La République, traduction ? Pierre Pachet. Paris : Folio/ Essais, 1983.
- Gérard, Genette, Figures II. Paris : Seuil/ Points Essais, 1969.
- Gérard, Genette, Figures III. Paris : Seuil/ Points Essais, 1972.

- Gérard, Genette, Fiction et Diction. Paris : Seuil/ Points Essais, 1972.
- Gérard, Genette, Nouveau discours du récit. Paris : Seuil/ Points Essais, 1983.
- Emile, Benveniste, Prob de Ling Générale, T1. Tunis, ed. Cérés , 1995.

دستور قطر:

ملامح ديمقراطية مع إرجاء التنفيذ

علي خليفه الكواري
جامعة قطر

في ضوء انتفاضات الديمقراطية التي تعم اليوم الساحة العربية، نحتاج إلى تقديم قرأت ديمقراطية في دساتير وممارسات الدول العربية، بعد أن أصبحت الديمقراطية في الماضي شعار أجوف ترفعه نظم الحكم، دون تحديد لمفهوم الديمقراطية أو التزام بالمقومات العامة المشتركة لنظام الحكم الديمقراطي من حيث النص والممارسة.

و بدوري سوف أقدم هذه القراءة عن بلدي قطر، معتمدا على نتائج دراسة سابقة نشرت بعنوان "نحو مفهوم جامع للديمقراطية في البلدان العربية" (المستقبل العربي، العدد 338، 2007/4 ، بيروت، لبنان)، توصلت فيها إلى أن المقومات العامة المشتركة للدستور الديمقراطي هي ما يلي:

أولاً: أن لا سيادة لفرد أو لقلّة على الشعب. و الشعب مصدر السلطات.

ثانياً: إقرار مبدأ المواطنة باعتبارها مصدر الحقوق ومناطق الواجبات.

ثالثاً: سيطرة أحكام القانون والمساواة أمامه، واستقلال ونزاهة القضاء.

رابعاً: عدم الجمع بين السلطات في يد شخص أو مؤسسة واحدة.

خامساً: ضمان الحقوق والحريات العامة دون تمييز، وتأكيد حق الدفاع عن الحريات العامة وعلى الأخص حرية التعبير وحرية التنظيم.

سادساً: تداول السلطة التنفيذية و السلطة التشريعية - في النظام الجمهوري والنظام الملكي - سلمياً، وفق آلية انتخابات حرة ونزيهة و فعالة

يقترّب دستور قطر الدائم لعام 2004 من حيث النص، في بعض موادّه من مقومات نظام الحكم الديمقراطي، ولكن المادة 150 منه عطلت ذلك الاقتراب بإرجاء تفعيل

فصل السلطة التشريعية إلى أن يتم انتخاب مجلس الشورى. وفي عام 2010 تم التمديد لمجلس الشورى المعين ثلاث سنوات.

في الباب الأول (الدولة وأسس الحكم) نجد تقارب في أغلب المواد بين ما جاء به الدستور وبين ما جاء في النظام الأساسي المؤقت لعام 1970 والنظام الأساسي المؤقت المعدل لعام 1972. ومثال ذلك هو المادة (1) التي نصت على أن "قطر دولة عربية ذات سيادة مستقلة. دينها الإسلام، والشريعة الإسلامية مصدر رئيسي لتشريعاتها، ونظامها ديمقراطي، ولغتها الرسمية هي اللغة العربية. وشعب قطر جزء من الأمة العربية." وتنص المادة (6) على أن "تحتزم الدولة المواثيق والعهد الدولية، وتعمل على تنفيذ كافة الاتفاقيات والمواثيق والعهد الدولية التي تكون طرفاً فيها." وهذه المادة تجعل من مواثيق واتفاقيات حقوق الإنسان وغيرها من الاتفاقيات والعهد الدولية، التي صادقت عليها الدولة جزء من مرجعية دستورها.

أما المادة (17) فقد نصت على أن "المخصصات المالية للأمير وكذلك مخصصات المساعدات والهبات، يصدر بتحديداتها قرار من الأمير سنوياً". وهذه المادة قد تجعل جزء رئيسي من النفقات العامة خارج ما يحق لمجلس الشورى المنتخب (المنتظر) مناقشته وإقراره عندما يمارس رقابته على المال العام ويمارس حقه في إقرار قانون الميزانية العامة للدولة.

وحدير بالذكر أن حاكم قطر في فترة النظام الأساسي لعام 1970 كان يحصل على 25% من عائدات شركة نبط قطر (الحقول البرية فقط) من خارج الميزانية. وبعد صدور النظام الأساسي المؤقت المعدل لعام 1972، صدر مرسوم رقم (43) لسنة 1972 بأيلولة مخصصات أمير السابق إلى الخزينة العامة. وبذلك ألغيت كافة المخصصات من خارج الميزانية وأصبحت بذلك مخصصات الأمير جزء من النفقات العامة تخضع لما يخضع له الإنفاق العام من ضوابط ومحددات.

في ألباب الثاني والثالث (المقومات الأساسية للمجتمع) و(الحقوق والواجبات العامة)، نجد المادة (34) تنص على أن "المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات العامة". ولكن قانون الجنسية لعام 2005 وعدد من الإجراءات و الأوامر الإدارية والأعراف المشيخية، تعطل مبدأ المواطنة المتساوية.

وتتطرق بقية المواد في هذا الباب إلى تأكيد حرية كل من التعبير والبحث العلمي والصحافة والطباعة والنشر، وحرية التجمع وتكوين الجمعيات وحق كل فرد في مخاطبة السلطات العامة. ولكن تلك المواد أيضا تحيل إلى القانون تنظيم هذه الحريات، والقوانين السارية من المحتمل أن تعطل ما جاء في الدستور من حريات. ومثال ذلك ما نشاهده من حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير والتجمع وحرية النشر. كما إن هذا الباب يتجاهل حرية التنظيم ولا يتيح حق التعبير السلمي، وفي ذلك انتقاص لضمانات نظام الحكم الديمقراطي.

وتؤكد المادة (54) على أن الوظائف العامة خدمة وطنية. كما تؤكد المادة (55) على أنه "للأموال العامة حرمة وحمايتها واجب على الجميع وفق القانون". ولكن لم تظهر في الدستور المادة (41) من النظام الأساسي لعام 1970 التي تنص على أنه "لا يجوز لرئيس مجلس الوزراء أو الوزراء أثناء توليهم مناصبهم، أن يزاولوا أي عمل مهني أو تجاري، أو أن يدخلوا في معاملة تجارية مع الدولة".

في الباب الرابع (تنظيم السلطات)، نجد في الفصل الأول منه (أحكام عامة)، ملامح نظام حكم ديمقراطي من حيث بعض النصوص. فالمادة (59) تنص على أن "الشعب مصدر السلطات ويمارسها وفقاً لأحكام هذا الدستور." والمادة (60) تقول "يقوم نظام الحكم على أساس فصل السلطات مع تعاونها على الوجه المبين في هذا الدستور." وتنص المواد (61) و (62) و (63) على أن "السلطة القضائية تتولاها المحاكم" وتنتهي كل من هذه المواد الثلاثة بعبارة "على الوجه المبين بالدستور."

ثم تأتي بقية فصول الباب الرابع لتوضح كيف تمارس كل من السلطات الثلاث:

ففي الفصل الثاني منه (الأمير)، وهذا الفصل عندما نقرأه مع بقية فصول الباب الرابع نجده يضع الأمير فوق السلطات وهو مصدرها دون وجود نص على ذلك، وفي الوقت نفسه يجعل السلطة التنفيذية من اختصاصه حيث تنص المادة (120) على أن "يقوم مجلس الوزراء بمعاونة الأمير على أداء مهامه وممارسة سلطاته وفقاً لأحكام الدستور."

ومن اختصاصات الأمير الواردة في المادة (67) 1- رسم السياسة العليا للدولة بمعاونة مجلس الوزراء "و" 2- المصادقة على القوانين وإصدارها. ولا يصدر قانون ما لم يصادق عليه الأمير."

وأخر الصلاحيات (الفقرة 10) تنص على تولي الأمير "أي اختصاصات أخرى بموجب هذا الدستور أو القانون". وهذه الاختصاصات غير المحددة يمكن أن يكون مصدرها القانون، ما صدر منه في السابق وما سوف يصدر في المستقبل باستمرار وجود مجلس الشورى المعين أو المجلس المنتخب.

وإذا توقفنا عند الاختصاص الثاني من اختصاصات الأمير فإننا نجد أن المادة (106) في فصل السلطة التشريعية تنص على ما يلي:

"1- كل مشروع قانون أقره مجلس الشورى يرفع للأمير للتصديق عليه. 2- إذا لم يرد الأمير التصديق على مشروع القانون، رده إلى المجلس في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ رفعه إليه مشفوعاً بأسباب عدم التصديق. 3- إذا رد أي قانون خلال المدة المبينة في البند السابق وقره مجلس الشورى مرة ثانية بموافقة ثلثي الأعضاء الذي يتألف منهم المجلس صدق عليه الأمير وأصدره. ويجوز للأمير عند الضرورة القصوى أن يأمر بإيقاف العمل بهذا القانون للمدة التي يقدر أنها تحقق المصلحة العليا للبلاد،...."

وهذه المادة تجعل مصير العمل بالتشريعات في يد الأمير وتقديره للمصلحة العامة، وتجرد "السلطة التشريعية" من أهم اختصاصاتها. وتأتي المادة (68) لتجرد السلطة التشريعية أيضاً من اختصاص الرقابة على بعض المعاهدات والاتفاقيات التي يكون لها قوة القانون، حيث تنص على أن "يبرم الأمير المعاهدات والاتفاقيات بمرسوم ويبلغها لمجلس الشورى، مشفوعة بما يناسب من البيان. وتكون للمعاهدات والاتفاقيات قوة القانون بعد التصديق عليها ونشرها في الجريدة الرسمية،..."

وتنص المادة (75) على أن "للامير أن يستفتي المواطنين في القضايا الهامة التي تتصل بمصالح البلاد، ويعتبر موضوع الاستفتاء موافقاً عليه إذا أقرته أغلبية من أدلوا بأصواتهم، وتكون نتيجة الاستفتاء ملزمة ونافاذة من تاريخ إعلانها. وتنتشر في الجريدة الرسمية. ويلاحظ أن هذه المادة لا تعطي مجلس الشورى أي دور في قرار إجراء الاستفتاء. كما أن نتيجة الاستفتاء بأغلبية من أدلوا بأصواتهم فيه وليس بأغلبية من لهم حق التصويت أو أي أغلبية أخرى.

السلطة التشريعية وإذا عدنا إلى بقية فصول الباب الرابع (تنظيم السلطات) لنستوضح النصوص عن أحكام الدستور التي تمارس من خلالها المادة (59) الشعب مصدر السلطات....." والمادة

(60) التي تقول " يقوم نظام الحكم على أساس فصل السلطات مع تعاونها... " فإننا نلاحظ ما يلي:

تنص المادة (76) على أن " يتولى مجلس الشورى سلطة التشريع، ويقر الموازنة العامة للدولة، كما يمارس الرقابة على السلطة التنفيذية، وذلك على الوجه المبين في هذا الدستور." ونجد المادة (78) تنص على إن " يصدر نظام الانتخاب بقانون" والمادة (79) تنص بأن "تحدد الدوائر الانتخابية التي تقسم الدولة إليها ومناطق كل منها بمرسوم".

وعلينا هنا أن نتذكر أن قانون أول انتخابات قادمة سوف تضعه السلطة التنفيذية دون وجود أحكام دستورية تلزم السلطة التنفيذية بتحقيق متطلبات الانتخابات الديمقراطية ومن أهمها إشراف قضاء مستقل بعيدا عن تدخل السلطة التنفيذية. كما أن تحديد الدوائر الانتخابية يتم بموجب مرسوم، الأمر الذي قد يطلق يد السلطة التنفيذية عند كل انتخابات في هندسة نتائج الانتخابات من خلال تحديد الدوائر الانتخابية والمبالغة في عددها.

وتنص المادة (104) على أن " للأمر أن يحل مجلس الشورى بمرسوم يبين فيه أسباب الحل، على أنه لا يجوز حل المجلس لذات الأسباب مرة أخرى، و إذا حل المجلس وجب إجراء انتخابات المجلس الجديد في موعد لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ الحل. والى ان يجري انتخاب المجلس الجديد يتولى الأمير بمعاونة مجلس الوزراء سلطة التشريع.".

ومن قراءة المادة (104) نجد أن الأمير ومجلس الوزراء (السلطة التنفيذية) من حقهم أن يصدروا التشريعات (القوانين) في فترة حل المجلس دون النص على ضرورة عرضها على مجلس الشورى (5) المشار إليها سابقا، نرى أن السلطة التشريعية المعطاة لمجلس الشورى المنتخبى عند إعادة انتخابه

ومن هذه المواد والمواد (106) و(68) و(7) (عندما يأذن بانتخابه)، يمكن تجاوزها من السلطة التنفيذية عند الضرورة التي يقدرها الأمير وبالتالي تجعل من الأمير مرجع السلطة التشريعية وليس الشعب.

وإذا نظرنا إلى الاختصاص الثاني الجديد والهام لمجلس الشورى " إقرار الموازنة العامة للدولة " فإننا نجد ما يلي:

المادة (107) (المؤجلة) تنص على انه "يجب عرض الموازنة العامة على مجلس الشورى قبل شهرين على الأقل من بدء السنة المالية، ولا تعتبر نافذة الا بإقراره لها....".
 وجدير بالذكر أن النص على وجوب عرض الموازنة العامة للدولة على مجلس الشورى من اجل إقرارها، يشير إلى تطور من حيث النص المقارن في كل من النظامين الأساسيين لعام 1970 /
 وعام 1972 الفقرة (3) من المادة (51) والمادة (55) اللذين نصّا على أن اختصاص مجلس الشورى يقتصر على " مناقشة ميزانية المشروعات العامة الرئيسية" وتقديم توصيات. وهذا هو الحال ألان حتى يتم انتخاب مجلس الشورى. ولكن تبقى هذه المادة من الدستور الدائم غامضة من حيث حق مجلس الشورى في مناقشة المحصنات والمساعدات والهبات التي نصت عليها المادة (17) من الدستور التي سبقت الإشارة إليها. كما أن هذه المادة تتحدث عن الموازنة العامة ولا توضح ما يخص الاحتياطي العام للدولة واستثماراته، ولا تبين ما إذا كان من حق مجلس الشورى إقرار الحساب الختامي للموازنة العامة و مراقبة جهاز قطر للاستثمار والاطلاع على تقرير ديوان المحاسبة التابع للسلطة التنفيذية وليست له صلة رسمية بالسلطة التشريعية كما جرت عليه العادة في الدول الديمقراطية.

وتتناول المواد من (108) إلى (112) ما يتعلق بالاختصاص الثالث لمجلس الشورى، ممارس الرقابة على السلطة التنفيذي. ونجد ان هذه الرقابة لا تشمل مراقبة وإقرار اختصاصات الأمير أو مجلس الوزراء أو رئيس مجلس الوزراء وإنما تقف عند حد إبداء الرغبات للحكومة في المسائل العامة المادة (108). وتضيف المادة (111) قائلة " كل وزير مسئول أمام مجلس الشورى عن أعمال وزارته، ولا يجوز طرح الثقة عن وزير إلا بعد مناقشة استجواب موجه إليه،...، ويعتبر الوزير معتزلاً" من تاريخ سحب الثقة."

السلطة التنفيذية تنص المادة (62) التي سبق الإشارة إليها أن " السلطة التنفيذية يتولاها الأمير ويعاونه في ذلك مجلس الوزراء على الوجه المبين في هذا الدستور". وتنص المادة 118 على أن " يكون تشكيل الوزارة بأمر أميرى بناء على اقتراح رئيس الوزراء....". وتؤكد المادة 120 على أن "يقوم مجلس الوزراء بمعاونة الأمير على أداء مهامه وممارسة سلطاته وفقا لهذا الدستور وأحكام القانون". وتنص المادة 121 على انه " يناط بمجلس الوزراء، بوصفه الهيئة التنفيذية العليا، إدارة

جميع الشؤون الداخلية والخارجية التي يختص بها وفقا لأحكام هذا الدستور وأحكام القانون". وتفصل المادة اختصاصات مجلس الوزراء. وبذلك نجد هناك اختصاصات للسلطة التنفيذية لا تعتبر من اختصاصات مجلس الوزراء. ومثال ذلك مجلس الدفاع والمجلس الأعلى للتعليم والمجلس الأعلى للاستثمار وهيئة العليا للتخطيط التنموي وكثيرا من المؤسسات و الهيئات العامة مثل قناة الجزيرة وأجهزة الرياضة و قطر للبترول، وبالتالي لا تخضع عملية اتخاذ القرار فيها والرقابة عليها لما تخضع له اختصاصات مجلس الوزراء. ويلاحظ أن اختصاصات السلطة التنفيذية لا يخضع منها لرقابة مجلس الشورى التشريعية إلا ما يتطلب إصدار قانون، أما ما يكفي في إقراره بأمر أو مرسوم أميري فأنها لا تدخل تحت سلطة أو رقابة مجلس الشورى المنتخب (المنتظر) على ضعفها.

السلطة القضائية تنص المادة 129 على أن " سيادة القانون أساس الحكم في الدولة.." وتنص المادة 130 على ان "السلطة القضائية مستقلة وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، وتصدر أحكامها وفق القانون". وتنص المادة 137 على أن " يكون للقضاء مجلس أعلى يشرف على حسن سير العمل في المحاكم والأجهزة المعاونة لها، ويبين القانون تشكيله وصلاحياته واختصاصاته". وتأتي في الفصل الخامس المادة 140 التي تقول " يعين القانون الجهة القضائية التي تختص بالفصل في المنازعات المتعلقة بدستورية القوانين واللوائح، ويبين صلاحياتها وكيفية الطعن و الإجراءات التي تتبع إمامها، كما يبين القانون أثار الحكم بعدم الدستورية.

ونجد هنا أن استقلال القضاء هو جزء من استقلال السلطة التشريعية التي تصدر القوانين إضافة إلى ضرورة قيام وصلاحيات محكمة دستورية تفصل في دستورية القوانين وما في حكمها، وإذا علمنا أن المحكمة الدستورية لم تنشأ حتى الآن، وأن كل القوانين السارية حاليا السابقة على إعلان الدستور واللاحقة له حتى يتم انتخاب مجلس شورى جديد في المستقبل غير المعروف، تم تشريعها من قبل السلطة التنفيذية، فإن السلطة القضائية مثلها مثل السلطة التشريعية في الدستور ما زالت تابعة للسلطة التنفيذية وغير مستقلة.

الفصل الخامس: الأحكام الختامية

ونجد هنا المادة (141) تنص على انه " يبقى صحيحا وناظدا ما قررتة القوانين واللوائح الصادرة قبل العمل بهذا الدستور ما لم يجرى تعديلها وفقا لأحكامه ولا يترتب على العمل بالدستور الإخلال بالإحكام والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تكون الدولة طرف فيها". وهنا أيضا نجد الدستور لا يخضع القوانين واللوائح السابقة على صدور، لإحكام الدستور ومرجعياته وإنما يعتبرها نافذة حتى يتم تعديلها. ونحن نعرف صعوبة بل استحالة تعديل قانون بدون موافقة السلطة التنفيذية. ولعل هذا هو السبب وراء كثرة الاحالة في مواد الدستور، على القانون. وبعد عدة مواد يفاجئ الدستور قارئه في المادة 150 وهي الأخيرة، بجملة أقحمت عليها - ولم تتعرض لتوضيحها المذكورة التفسيرية-، ووضعت بالتالي مصير العمل بفصل ما سمي بالسلطة التشريعية والمواد من 76 - 116 حوالي ثلث مواد الدستور، في يد السلطة التنفيذية حيث نصت المادة 150 على ان " يلغي النظام الأساسي المؤقت المعدل المعمول به في الدولة والصادر في 19/4/1972، وتبقى سارية الأحكام الخاصة بمجلس الشورى الحالي إلى أن يتم انتخاب مجلس الشورى الجديد". وبذلك تساوى الدستور بالنظام الأساسي الذي جاء ليحل محله.

خلاصة

يكشف التحليل السابقة لدستور قطر الدائم- والدائم وجه الله- اختلافات جوهرية بينه وبين مفهوم الدستور الديمقراطي الذي تم ذكر مقوماته في مطلع هذا المقال. فدستور قطر يبدأ بالتأكيد على أن نظام الحكم في قطر ديمقراطي وان الشعب مصدر السلطات كما يؤكد على الفصل بين السلطات واستقلال القضاء وعلى المساواة بين المواطنين وقيام حريات عامة ، ولكن سرعان ما يضيف فقرة إلى كل من تلك المواد أو إحالة على مواد في الدستور متعارضة معها، أوترك الأمر للقوانين والمراسيم واللوائح، التي في بعض الحالات نجدها لا تراعي مع الأسف، المواد الحاكمة في الدستور ومرجعياته. الأمر الذي يفرغ تلك المواد من مضمونها الديمقراطي وتجعل من الأمير وليس الشعب، مصدر السلطات والمرجع الأخير لها، لغياب الفصل بين السلطات وبسبب عدم استقلال القضاء وغياب محكمة دستورية.

وما نجد من قصور وتردد وإرجاء في تفعيل الدستور وابتعاده عن مقومات الدستور الديمقراطي، تعود إلى أن دستور قطر لعام 2004 - مثل سائر دساتير دول مجلس التعاون باستثناء الكويت - هو دستور منحة، لم تضعه جمعية تأسيسية منتخبة من الشعب. وهذا يجعلنا نقول أن انتقال قطر إلى نظام حكم ديمقراطي لن يتم إلا بقيام دستور تعاقدي تضعه جمعية تأسيسية منتخبة من جميع المواطنين وفق نظام انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة وفعالة تحت إشراف قضاء مستقل. فالديمقراطية حق أصيل لكل مواطن وليست منحة يمن بها على الشعب وينتقص منها.

فالدستور الديمقراطي هو ما تتم المطالبة بيه اليوم على امتداد الساحة العربية، وفي قطر تناولت في مقالة نشرت عام 2001 بعنوان "دستور يا جماعة" أهمية أن يكون دستور قطر المنتظر آن ذاك، دستور ديمقراطي.

دور لعبة الفيديو Re-Mission في تحسين نوعية الحياة والإحساس بالفعالية لدى المراهق المصاب بالسرطان دراسة ميدانية في مستشفى طفل-أم بولاية سطيف.

حافري زهية غنية

جامعة سطيف2

الملخص:

يندرج مرض السرطان ضمن الأمراض السيكوسوماتية المزمنة. ونظرا للانتشار الكبير لهذا المرض وفتكه بالكثيرين. يبذل الباحثون الكثير من الجهود من أجل محاولة الحدّ من هذا الانتشار مستغلّين في ذلك كلّ التطورات التي تأتي بها مختلف العلوم النفسية أو الإنسانية، ولم يستثنوا في ذلك التطورات التي حملتها ثورة الاتصالات و للمعدات للمعلوماتية. أصبحت تستغل ألعاب الفيديو بما تحويه من عناصر التشويق والمتعة والإبتكارية كوسيلة علاجية لما لهذا العالم الافتراضي من تأثير على صحة الفرد من خلال العلاج التحليلي، السلوكي المعرفي. و نذكر هنا لعبة الفيديو Re-Mission التي صمّمت خصيصا لمرضى السرطان. و نسعى من خلال دراستنا إبراز فعالية هذه اللعبة في تحسين نوعية الحياة و الإحساس بالفعالية الذاتية للمراهقين المصابين بالسرطان.

الكلمات المفتاحية: مرض السرطان، لعبة الفيديو Re-Mission، تحسين نوعية الحياة، الإحساس بالفعالية الذاتية.

Résumé:

Le cancer fait partie des maladies psychosomatiques chroniques et vue l'énorme étendue de cette dernière et les nombreux décès survenus de grands efforts sont fournis par les chercheurs afin de limiter la propagation; utilisant pour cela tous les progrès relatifs aux différentes sciences psychiques et humaines , sans pour

autant exclure ceux qui ont révolutionné le domaine de la communication et la matériel.

Pour cela les jeux vidéo, par leur aspect motivant et innovant sont envisagés comme ayant un effet thérapeutique découlant d'un monde virtuel et agissant sur la santé de l'individu à travers la thérapie psychanalytique et comportementale et cognitive.

Nous évoquons ici le jeu « Re-mission » qui a été conçu spécialement pour les malades cancéreux, le but a travers cette étude c'est de faire apparaître le rendement de ce jeu à améliorer la qualité de vie ainsi que le sentiment de l'auto-efficacité chez les adolescents atteints de cancer.

Mots clés : Le cancer – jeu vidéo – Ré-mission- qualité de vie – Sentiment d'efficacité personnelle

لقد كان للنفس ومنذ أقدم العصور مكانتها في الطب بطريقة أو بأخرى و كانت النظرة نفس- جسد نظرة تتأرجح بين التأييد والرفض مرّت بمحطات تاريخية عدة وضعت فيها بذور السيكوسوماتية، وقد كان للتيار التحليلي الفضل الكبير في إرساء قواعدها من خلال وصف فرويد للأعصاب الراهنة وآلية التحويل المستيري مما مهد الطريق أمام المدرسة الباريسية الحديثة للبيكوسوماتيك بزعامة بيار مارتي مؤسس نظرية الاقتصاد السيكوسوماتي الذي يرى بأن كافة الأمراض الجسدية من أبسط عرض إلى أعقد مرض لها أصولها و انعكاساتها النفسية، و أوضح أن اختلال التوازن بين غريزتي الحياة والموت له انعكاساته على الصحة الجسدية للفرد و أنّ في خلل التنظيم هذا وصول تدريجي إلى الموت و إنهاء للحياة. (Marty, 1976)

وابتعادا عن نظرة بعض الأطباء الذين يشككون في العلوم الإنسانية و تجاهلهم للمريض أمام العرض أو المرض ليتناولوا الفرد بطريقة مجزأة، وابتعادا أيضا عن فكرة المعالجين النفسانيين الذين يرون النفس في كلّ شيء لتغليب النظرة النفسية على أي علم آخر، ظهر هذا الفرع الجديد الذي ينظر للإنسان نظرة شاملة و يدعوا لعلاج تكاملي، يضع العضو الذي يهتم بعلاجه في مجمل العضوية المفكرة على أساس أن الإنسان نظام دينامي يستجيب باستمرار للتغيرات البيئية و النفسية. مما أدى إلى استقطاب اهتمام الأطباء وعلماء النفس والباحثين في أهم المختبرات العالمية للبحث و السعي لاكتشاف الحقيقة التفاعلية بين النفس و الجسد و علاقتها بالصحة. و تشير الدراسات التي تمّ الإعلان عنها في 12 ديسمبر 2005 بمعهد غارفن بسيدني، من خلال إثباتات بدلائل علمية إلى وجود علاقة بين الدماغ و الجهاز المناعي من خلال اكتشافهم لهرمون يفرضه

الجسم خلال مراحل الضغط النفسي و الإرهاق المستمر الذي يؤثر على جهاز المناعة والمتمثل في هرمون (neuropeptide Y McAnne, 2005) كما توصل علماء الأعصاب الأمريكيون في دراسة معمقة إلى وجود رابطة بين نظامي العقل و مناعة الجسم من خلال تفرعات عصبية تم اكتشافها، تنطلق من كل عصب من الدماغ تتصل مباشرة بالغدد اللمفاوية اتصالا محكما ليبدل على وجود علاقة بين الدماغ والجهاز المناعي. (www.medecine.unige.ch) حيث تعتبر الغدد اللمفاوية بمثابة حجر الزاوية في الجهاز المناعي الذي يؤدي اختلال الخلايا القاتلة الطبيعية به إلى ظهور الأمراض السرطانية بعد مدة ليصيب جميع الفئات.

ويعتبر السرطان من الأمراض المستعصية و المميتة، ففي كل سنة تضاف أكثر من 10 ملايين إصابة سرطانية في العالم، حيث 12% أي ما يعادل 10/1 من حالات الوفيات في العالم مرتبط بهذا المرض ويعدّ من المسببات الأولى في العالم المؤدية إلى الوفاة بعد الحوادث بالنسبة لفئة الشباب والمراهقين حسب آخر الإحصائيات حسب وكالة Agence Internationale de la Recherche sur le Cancer (AIRC) التابعة لمنظمة (www.sonafi-aventis.com, 2007) أما في الجزائر فقد أكد البروفيسور كمال بوزيد رئيس قسم الأمراض السرطانية بمركز مكافحة السرطان بالجزائر العاصمة، بأن الإصابات بشتى أنواع السرطان في ارتفاع مستمر و تسير بمعدل 30 ألف إصابة جديدة في السنة لتضاف إلى 250 ألف حالة موجودة (جريدة الشروق، 2006).

والتقنيات و الإمكانيات المتوفرة للوصول للمريض إلى حالة من التوافق النفسي وتنشيط الجهاز المناعي. وتعتبر طريقة (Carl Semonthon 1 983) الأولى من نوعها في علاج مرضى السرطان من خلال عملية الاسترخاء والتخيّل والتي حققت نتائج سريرية معتبرة، و نفس النتائج المشجعة توصل إليها David Shpigel باتباعه طريقة "اليوم" المسماة بالعلاج الجمعي الداعم (الحجار، 1998)، وكذا طريقة Francine Shapiro (2006) والتي تتمثل فلسفتها العلاجية في دور التخيّل الموجه في تقوية جهاز مناعة البدن وخلق الصور الذهنية الايجابية من خلال جهاز معين و مباشرة تحريك العينين، وتسمى بتقنية EMDR وعمدت العديد من البحوث والدراسات للتحسين من وضعية المريض باستغلال كل الوسائل و إرضاء لرغبات مراهق اليوم الطموح إلى كل ما هو جديد و الإيمان بكل ماهو تكنولوجيا حديثة تواكب العصر الذي يعيشه، عمد العلماء والباحثين إلى اقتراح وسائل علاجية تم تطويرها لترقى هي الأخرى إلى مستوى هذا الطموح،

ويعتبر اللعب من بين هذه الوسائل، حيث لم يعد اللعب وسيلة تستلهم الصغار وحسب وإنما تعدت ذلك لتشمل المراهقين و الشباب، فهو بمثابة فرصة حقيقية ليكون الفرد عالمه الخاص، يتيح له السفر في مرحلة الأحلام، ليصبح اللعب فضاء انتقاليا و اللعبة موضوعا انتقاليا كما هو الحال في ألعاب الفيديو التي تمثل انعكاسا للواقع، الذي يصطنعه عقل الفرد ويشكّله في خياله من خلال التوحد بين الصورة والفعل والكلمة. حيث يتم استغلال هذه الألعاب كطريقة علاجية في مجال الصحة النفسية كلعبة ICO و ELIZA، وأيضاً كوسيلة علاجية في مجال الصحة العضوية و الأمراض المزمنة كلعبة Ben's captain chimio, www.designers@cancer game.org وتعتبر لعبة الفيديو Re-Mission من تصميم PamOmidyar وإنتاج مختبر Hopelab بكندا، من آخر الابتكارات في هذا المجال جمعت بين التكنولوجيا الحديثة والأبحاث العلمية المستجدة في الميدان الطبي. وكلمة Re-Mission. المشابهة لكلمة Rémission التي تعني التراجع . المركبة من كلمتين تعني إعادة المهمة، بمعنى إتاحة فرصة جديدة لإنجاز مهمة التغلب على السرطان وبالتالي تراجعها. وهي عبارة عن برنامج علاجي تم تناوله في بعض من الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا، تم الإعلان عنها في وسائل الإعلام في أواخر شهر ماي 2006. و اللعبة موجهة للمراهقين المصابين بمرض السرطان، لتعريفهم بمرضهم و التعزيز في أنفسهم رغبة الشفاء و تحفيزهم على خوض المعركة ضد مرضهم. و قد تمّ التكفل بهذه الفئة، كونه تشخيص السرطان، مآله وآمال الشفاء لديهم أسوأ مقارنة بفئة الصغار، و أقلّ مثابرة و انتظاما في تتبع نظام العلاجي الدوائي مقارنة بالأطفال والراشدين. و ذلك لتجنب الآثار الجانبية الناجمة عن العلاج الكيميائي سواء على الجانب الجسدي أو النفسي التي تؤثر على نوعية حياتهم ليستسلم للمرض و يتخذ موقفا سلبيا قد يصل إلى حالات تشبه بالاضطرابات الحدية كالإنكار و الانشطار مع هيمنة مشاعر اليأس و فقدان السيطرة و قلق الموت الذي يقترن فكرته بخطورة و جهل المرض، فكلمة السرطان لوحدها يعتبرها قاتلة يرى معها أياما محدودة و رصيد حياة يتناقص شيئا فشيئا، وكل ذلك من شأنه تسريع وتنشيط الخلايا السرطانية.

وقد اخترنا لعبة الفيديو Re-Mission كي تكون مفتاحنا في هذه الدراسة، تستخدم لأول مرة في البيئة الجزائرية كون ثقافة ألعاب الفيديو بدأت تنتشر في بلدنا بشكل ملحوظ ووجب استغلال جانبها الإيجابي كطريقة علاجية. وفي هذه اللعبة تنتقل البطلة Roxxi؛ الروبوت المجري داخل

جسم المريض لمكافحة الخلايا السرطانية ببندقية وذخيرة تتمثل في الأدوية الكيميائية او طرق علاجية أخرى تختلف حسب نوعية السرطان والوضعية الصحية. أين تتعرض البطل لعدة تحديات وعليها تجاوز العقبات على مدار 20 مستوى من خلال المهام الواجب القيام بها، كما تسعى لإبلاغ المريض في كل مستوى من مستوياتها مغزي وهدف من خلال الاستعانة بالنصائح التي يقوم الهولوجراف بتقديمها في قالب هزلي وممتع، تساعد المرضى المراهقين لتدعيم وزيادة معارفهم حول السرطان في أدق تفاصيله وتحسين ثقتهم بقدراتهم و السلوكات الصحيّة الواجب إتباعها كالطرق الاسترخائية و قواعد النظافة الصحية و الآثار الجانبية للعلاج الكيميائي بصفة عامة.

و كان انطلقنا في هذا الطرح لما لألعاب الفيديو عامة من تأثير واضح على البناء الشخصي للفرد على كل الأصعدة. واستنادا أيضا لما توصل إليه العديد من الباحثين والعديد من وجهات النظر، أين يتم تناولها من منظور تحليلي كموضوع مثالي، وكموضوع انتقالي وكفضاء إنتقالي. "حيث يستعمل اللاعب في هذا الفضاء المواضيع الخارجية و يماثلها أو يطابقها مع حقيقته الداخلية." (Montanari, 2005) فاللاعب يستعمل ديكور لعبة الفيديو واللعب لذاتها كي يظهر اضطرابا تكراريا مشحونا بقلق اضطهادي، وكون اللعبة توفر التهم والخيال فإن ذلك يسمح للفرد بإخراج صراعاته والتحكم فيها. (Civin, 2002). كما يرى R.Caillois بأن لعبة الفيديو هي إخراج من نوع خاص للاعب، يفر إليها الفرد من متناقصات مبدأ الواقع، فهو عبارة عن نشاط حرّ وإرادي، منيع للفرح والاستمتاع معزول عن باقي العالم في الفضاء وزمان معينين بقواعد معينة وحتى كلمة "كأن" تتغير كما هو الحال في مجالات اللعب الأخرى، لتعوض بكلمات تحقيقية وغير تعليقية وتصبح "قمت بفعل كذا"، "دمرت هذا"... (Montanari, 2005) كما أن لعب الفيديو بما تمثله من واقع جديد تدفع بالفرد لتحريك العديد من الدفاعات كالاسقاط، الاستدخال والتوحد...تساعده على التفرغ الانفعالي وتحرير الطاقة السلبية والتعبير عما يرهقه دون خوف من تلقي العقاب، كما تسمح له بإثراء وإنعاش حياته الحلمية والخيالية واستثارة جانب التحكم والسيطرة عن طريق الفكر والفعل.فالتماهي بالبطل والذي يحمل كلّ الصفات المرغوبة، تسمح لاعب بإعادة تأكيد وتقييم الذات وتعزيز نرجسيته، كما تسمح له بالاستقلالية و القدرة على

تولّي أموره بنفسه وعدم التبعية و أخذ الدور السلبي، وتحمل جزء من المسؤولية. كما أن الإسقاط في ألعاب الفيديو، إنّما يتمّ من خلال إسقاط كلّ المشاعر العدائية ضد العناصر المهددة و العودة، ومن خلال التحكم بمبصرها وهو ما يحقق لذّة تسمح بتوسيع الخيال والحياة الهوائية التي تلعب دورا دفاعيا هاما فاتحا المجال لآليات دفاعية أخرى بإخراج المكبوتات وتحقيق الرغبات (Raffy 2002) أما من منظور معرفي سلوكي، فإن ألعاب الفيديو ترتبط بالعديد من العمليات المعرفية كالتفكير، التخيل و الإدراك و الذاكرة. و لذلك تأثير على اتجاهات الفرد و ادراكاته انطلاقا من مبدأ ألبرت آينس في العلاج النفسي العقلاني و الانفعالي و انطلاقا أيضا من دراسات سكينر حول إمكانية تشريط الاستجابات العصبية وسيليا من خلال اكتساب و تعلم آلية السيطرة الإرادية (رد الفعل الارتجاعي العضوي). و لا بد لنا أيضا من ذكر ما يسمى بالذاكرة التصويرية *mémoire eidétique* التي تعني القدرة عن استحضار الصور و تخيل تفاصيلها، ففي لعب الفيديو يحدث الوصول إلى التصور التصوري *Eidétisme*، أي القدرة على استحضار الصور وتخيّل تفاصيلها وإضفاء بعض التفاصيل غير موجودة أصلا في الصورة وهذا التصور كما يعرفه Jaensch "تصور متطور بحيث يعيشه الفرد وكأنه الواقع الراهن يتم معها استحضار الصور وحتى الصوت ليمتد هذا الوضع حتى خارج أوقات اللعب ويتم به استبدال التصورات السابقة. ويضيف سيمر زكي من خلال نظريته "الصورة الإبصارية" أنّ ما نراه هو ابتكار من الدماغ الإبصاري وأن تأويل ما تمّ إبصاره جزء لا يتجزأ من الإحساس، و ما نراه هو أكثر مما تتلقاه العين بكثير." (Fottorino, 1998) و من خلال المتابعات و النتائج المتوصل إليها في تأثير ألعاب الفيديو الصحة، فقد أعرب الباحثون عن قدرة اللعبة على تحقيق بعض المنافع الفسيولوجية قد يتراجع معها المرض، إذ لاحظوا أن مستوى نشاط الجهاز المناعي يكون أعلى خلال اللعب و بعده لما يحققه من بهجة و لذّة من خلال إفراز أندروفينات المخ. فالتفكير و استعمال الذاكرة و تركيز الانتباه كل ذلك يؤدي لزيادة نشاط العصبونات لنقل الرسائل العصبية، إذا لوحظ زيادة في نشاط المناطق الدماغية الخاصة بالعمليات المعرفية من خلال التصوير الطبقي البوزيتروني (السويد، 2003). و استنادا للنظريات المعرفية (تقليد النموذج)، فإن شخصيات ألعاب الفيديو تمثل المصدر الأساسي للتقليد بالنسبة لفئة الأطفال والمراهقين إن كان إدراكها بطريقة تماشي ومفاهيمهم الذاتية الخاصة بهم بحيث لا تشعرهم بالدونية و الهشاشة لتعطيم الإحساس بالتحكم و السيطرة، لتصبح بالتالي مصدرا لتغيير

أرائهم و قناعاتهم. و ألعاب الفيديو بتحقيقتها للشروط المذكورة، من الوسائل المساعدة على إحداث التغيير في الأفكار و الآراء و عليه إكتساب السلوك الصحي السليم. (Lieberman, 2002)

أما من وجهة الأساس العصبي لنقل رسائل لعب الفيديو فان الباحثون يشيرون إلى أن الدماغ يحتوي على مليارات الخلايا العصبية و مليارات أخرى من الخلايا الصّامة، و هذه الخلايا تمرّ بمجالة نشاط كهربائي لا ينقطع لنقل الرسائل الدماغية الصادرة و الواردة على امتداد سلسلة متشابكة من المحاور العصبية ثمّ تقوم المشابك العصبية (synapse) والتي تمثل نقاط التقاء الأعصاب بدور الفيلتر الذي يصنف الرسائل الهامة فيفصلها عن الرسائل البسيطة غير المهمة، على أنّ تكرر استخدام المسارات العصبية يؤدي إلى سهولة مرورها عبر المشابك العصبية إذ تخف الرقابة و يخف دورها كفيلتر في حالات التكرار. ما يعنى أن اللعبة و توجيهاتها تتحول إلى مألوفات عصبية يصعب تغييرها، و كون كل محور عصبي له علاقة بخلية لمفاوية، فإن ذلك يؤدي إلى تحريكها و تحريضها على الاستجابة للرسائل الدماغية و التي انطلقت أساسا من رسائل اللعبة. و بالارتكاز أيضا لما توصل إليه علم النفس المناعي العصبي (موسون، 1996)، فإنه متوقع لهذا الخليط من التصورات أن يحسن من نتائج صحة المريض.

وانطلاقا من منافع العاب الفيديو عامة وتأثيراتها الايجابية، وسعيا لاستثمار الجانب الايجابي من شخصية المريض و المخزون المتبقى من نفسيته المهزومة. و لأن لعبة الفيديو Re-Mission هو انصهار لمجموع هذه النظريات و تجسيد لهذه الأفكار، و بالرغم من أن هذا النموذج من لعبة الفيديو Re-Mission قد لا يشفى المريض لكنه كمحاولة لإعادة ترحيح كفتي غريزي الحياة و الموت بالوصول تدريجيا إلى تغليب كفة غريزة الحياة أو إحداث للتوازن بينهما بإيقاظ الكمونات العقلية الجامدة و جعلها مرنة لتقبل وضعية جديدة من الحياة أحسن من التي يعيشها من خلال إحساسه بفعاليتها الذاتية، وفي سعي لمعرفة مدى نجاعتها كان انطلقنا من التساؤل التالي

* - هل لعبة الفيديو Re-Mission دور في تحسين نوعية الحياة و الإحساس بالفعالية الذاتية لدى المراهق المصاب بالسرطان؟

وانطلقنا في دراستنا من الفرضية العامة التالية:

* - للعبة الفيديو Re-Mission دور في تحسين نوعية الحياة والإحساس بالفعالية الذاتية لدى المراهق المصاب بالسرطان

واندرجت تحت هذه الفرضية العامة الفرضيات الجزئية التالية:

* - للعبة الفيديو Re-Mission دور في تحسين نوعية الحياة لدى المراهق المصاب بالسرطان

* - للعبة الفيديو Re-Mission دور في الإحساس بالفعالية الذاتية لدى المراهق المصاب بالسرطان.

أهداف الدراسة:

* تحسين نوعية حياة المريض، مما يسمح له بعيش مرضه بطريقة بناءة.

* إحساس المريض بفعاليته الذاتية والقضاء على الأحاسيس المدمرة.

دوافع الدراسة :

* الانتشار المريع لمرض السرطان واستفحاله في بلادنا.

* غياب ثقافة المرض وتجميد الحياة الفكرية بسبب تهرب الفرد ورفضه لكلمة "سرطان".

* نقص التكفل النفسي بفترة المراهقين بسبب إخفاء تشخيص المرض عنهم.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراستنا في أهمية موضوعها والذي استدعى اهتمامات كثيرة على الساحة الدولية والمنظمات العالمية، وكوّن السرطان من الأمراض المستعصية التي يصعب التنبؤ بها، فقد سعى المهتمين من أطباء معالجين ومختصين نفسانيين لتناوله من كل جوانبه من خلال سلسلة من البرامج والدراسات المتنوعة. وما طريقة لعبة الفيديو Re-Mission إلا حلقة جديدة تضاف إلى هذه السلسلة و ما تم التوصل إليه في ميدان البحث حول السرطان، تسعى لمساعدة المريض و المعالج على حد سواء في تخطي أزمة المرض خاصة مع غياب الثقافة المرضية.

- المنهج المتبع في الدراسة:

تستند عطفية البحث تصميمًا شبه تجريبي للكشف عن العلاقات السببية بين المتغيرات، وسعيًا منا للتعرف على أي تغيير قد يحدثه المتغير التجريبي والذي يمثل لعبة (Re-Mission) في عينة البحث. واعتمدنا على طريقة المجموعات المتكافئة وطريقة المزاوجة. وذلك بتحديد مجموعة تجريبية أدخلنا عليها المتغير التجريبي أي قَدّمت لها لعبة Re-Mission مع الحرص لاستمرار اللعبة إلى نهايتها، ومجموعة ضابطة لم تقدم لها اللعبة، كما اعتمدنا على التصميم ذو الاختبار القبلي والبعدي في كلتا المجموعتين من خلال تطبيق مقياسي SEP , PedsQL لنقارن النتائج بين الأزواج المتماثلة في كلتا المجموعتين، وكذا مقارنة النتائج لكل حالة في المجموعة الواحدة بين قياس قبلي وبعدي، وذلك من أجل التعرف على أي تغيير قد يحدثه المتغير التجريبي أو قد لا يحدثه.

3- عينة البحث:

تم اختيار العينة (المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة) حسب المعايير التالية:

- أن تتراوح أعمارهم بين 13.18 سنة
- تجنب الحالات المرضية أين تكون مرحلة السرطان لديهم متقدمة.
- أن يكون جميع أفراد العينة على علم بتشخيص مرضهم.
- تتكوّن الأزواج المتماثلة (التي يتم اختيار احد عناصرها من المجموعة الضابطة والآخر من المجموعة التجريبية). من نفس الجنس.
- تكافئ أفراد الأزواج المتماثلة من حيث نوعية السرطان والدرجة (نفس المرحلة) والتي تم تحديدها بفضل مساعدة الأطباء المشرفين.
- وتكوّنت عينة الدراسة من 10 حالات. 5 حالات في المجموعة التجريبية و 5 حالات في المجموعة الضابطة لتتكون لدينا الأزواج المتماثلة الخمس التالية:

الزوج المتماثل 1	الجنس: أنثى / السن: 15 سنة / مرض هدجكين
الزوج المتماثل 2	الجنس: أنثى / السن: 14 سنة / مرض هدجكين
الزوج المتماثل 3	الجنس: ذكر / السن: 13 سنة / سرطان الدم
الزوج المتماثل 4	الجنس: ذكر / السن: 15 سنة / سرطان الدم
الزوج المتماثل 5	الجنس: ذكر / السن: 14 سنة / سرطان الدم

- الحدود الزمنية و المكانية للدراسة:

1- الإطار المكاني :

كانت بداية التجربة في قسم الأمراض السرطانية (Service Onchologie) بالمركز الاستشفائي سعادنة عبد النورأم . طفلبسطف، أين استعملنا أجهزة الكمبيوتر المحمولة Micro Portable، حيث كان المراهقين في بداية التجربة مقيمين بالمستشفى للعديد من الأيام، ثمّ و بعد مغادرتهم للمستشفى قمنا بتزويد المرضى بأجهزة كمبيوتر محمّلة باللعبة.

2- الإطار الزمني للبحث : انطلق موضوع الدراسة الميداني الفعلي (بداية اللعب)، ابتداء من شهر جانفي 2007 لتدوم شهرين تقريبا بالنسبة لجميع أفراد العينة وانتهت التجربة مع بداية شهر أفريل 2007. أما عدد الحصص أسبوعيا، فلم يتمّ تحديدها، كوّن فائدة اللعب تنطلق من رغبة العميل في اللعب، وتبعاً لحالته الانفعالية وحاجته للعب في أوقات دون غيرها.

3- أدوات الدراسة:

استندنا في دراستنا إلى استعمال مقياسي SEP, PedsQL: والتي روعي في تصميمها لتكون موافقة لتصميم اللعبة. بحيث يوجد ارتباط بين المثبرات المعروضة و ما جاء من تعليمات ونصائح الهولوجرف والأهداف التي كانت تستشار في كل مستوى من مستويات اللعبة و بين محاور و بنود المقياسين.

- تمّ تصميم مقياس الإحساس بالفعالية الذاتية (self efficacy personal SEP) بمخابر HopeLab تحت إشراف Veronica Marin- Bowling يحتوي على 27 سؤال "بند" و تمثل سائر المثيرات التي يمكن أن يعاني منها مرضى السرطان، وتلم بجميع أبعاد المشكلة و جميع السلوكات التي تميّز هذه الفئة من المرضى و بنيت أسئلة المقياس لتدور حول 3 أبعاد: تسير الأعراض، العلاج، الاتصال، تندرج تحتها 14 محورا تخصّ الآثار الجانبية الناجمة عن العلاج الكيميائي (القلق، الغثيان، الإمساك...) و الوقاية منها، إتباع العلاج الدوائي و المواظبة عليه، الاسترخاء، الحوار و المساندة الاجتماعية. إذ يتوفر للعميل في كل بند منها 8 اختيارات للإجابة تتدرج فيما يمثله الاقتراح من سهولة أو صعوبة و يعطى لكل اقتراح درجة من 0 إلى 7.

- أما مقياسي نوعية الحياة: (Pediatric Quality of Life Inventory) (Peds QL): ابتكر من طرف James.w.Varni. وهو عبارة عن مقياس متعدد الأبعاد يوجه لمرضى السرطان و إبتائهم يسعى لقياس نوعية الحياة و مدى تحسنها، و ذلك حسب إدراك المراهق لنوعية حياته في ارتباطها مع الصحة الجسدية و الحالة النفسية و علاقته الاجتماعية و تقييم الصحة الذاتية و تقييم الوالدين لتحسن الظروف المتعلقة بالصحة و ملاحظتهم للتغيرات الحاصلة و المرتبطة باتجاهات الابن التي تظهر على مستوى السلوكات. يحتوي على 8 أبعاد و 26 بند، و في كل بند تعطى للعميل خمس اختيارات للإجابة التي تصف بدقة وضعه و لكل اختيار درجة تقابلها من 0 إلى 4. على أن لا يتم نقاش أسئلة المقياس بين الآباء والأبناء لغاية الانتهاء من الإجابة عن البنود حتى لا تتأثر استجابة أحدهما بالآخر.

التقييم العام للحالات :

وفقا لما جاء في المقاييس القبلية للمجموعتين التجريبية و الضابطة، خلصنا إلى وجود بعض السلوكات غير الصحية التي يمتاز بها مرضى السرطان قد ترتبط بصعوبة المرض وخطورته و تابعات العلاج الكيميائي وأيضا لجهل السلوكات الصحية الصحيحة بسبب التخوفات المتعلقة بالمرض حيث ظهر لديهم.

* إحساس سلبي بالفعالية الذاتية، و كانت أكثر من ثلثي (3/2) استجابات كل المراهقين تدور حول الأرقام 5-6-7 ما يعني أنهم يجدون صعوبة في القيام ببعض المهام أو النشاطات المتعلقة

بمرض السرطان لديهم من خلال صعوبة تسيير الأعراض الخاصة بالمرض من ألم و غثيان و قلق و الآثار الجانبية للعلاج الكيميائي بصفة عامة.

- عدم تجنب كل ما من شأنه أن يأزم من حالتهم المرضية كعدم إتباع قواعد النظافة الصحية و تجنب ما يؤدي للإمساك و رفض الأكل أو الأكل بكميات قليلة و المرتبط بالخوف من التعرض لحالة الغثيان.

- عدم إتباع النظام العلاجي حسب التعليمات وعدم المواظبة عليه، و رفض للمستشفى و كل السلك الطبي و رفض الحوار و الاتصال معهم وطلب النصح منهم و أيضا رفض مناقشة أمور تخص المرض و أحاسيسهم نحوه مع الأولياء و الأصدقاء المقربين. قد ترجع لإنكارهم المرض و رفضه و التصورات التي يحملونها عن العلاج كمنع للضرر بسبب الآثار الجانبية له.

* انخفاض في مستوى نوعية الحياة بسبب معاناتهم من بعض المشاكل و المتمثلة في:

- حالة من الحصر و الاكتئاب سواء فيما يخص الإجراءات العلاجية أو المعالجة و مخاوف تخص مآل المرض و معاودته.

- عدم القدرة على التحكم في الغثيان الذي يصيبهم والذي أثر على سيرتهم الغذائية.

- كما أظهرت نتائج بعض الحالات صعوبات معرفية كنقص الانتباه، والتذكر.

- وجود بعض الاضطرابات في صورة الجسم المرتبطة بالآثار الثانوية للعلاج الكيميائي كساق الشعر.

- عدم القدرة على التواصل مع الأطباء.

- التكتن و إخفاء تشخيص المرض عن الأصدقاء.

و بعد شهرين من تداول اللعبة من طرف المجموعة التجريبية و إنهائها، ظهرت تغيرات وفروق

واضحة في نتائج مقياس SEP لتدلّ على:

* تحسن في إحساسهم بفعاليتهم الذاتية: حيث أصبحت إجاباتهم تتراوح في معظمها بين

الإجابة 0-3 ما يعني أنهم يجدون سهولة في القيام ببعض المهام أو النشاطات المرتبطة بمرضهم

على مستوى كل الأبعاد خاصة فيما يخص:

- تسيير الأعراض و العلاج المرتبط بالمرض كالقيام بعملية الاسترخاء و تمارين التنفس العميق للإلتعاض من حدة الألم و القلق و تسيير الغثيان.
- إتباع قواعد النظافة الصحية ما يساعد جهازهم المناعي في التصدي للمرض كالأكل الصحي وبكميات معتبرة لتزويد أجسامهم بالطاقة، أو من خلال تجنب الإمساك الذي قد يؤدي لتسرب البكتيريا في الدم، و تجنب التقرحات الفموية من خلال الاهتمام بنظافة الأسنان و اليدين لتجنب الجراثيم والبكتيريا.
- تناول المضادات الحيوية لتسيير الالتهابات و الحفاظ على مستوى عال من الكريات البيضاء في الدم و التي ستساهم في تقوية الجهاز المناعي.
- المواظبة على تناول العلاج الكيميائي عن طريق الفم أثناء تواجده في البيت و التقدم للعيادة الطبية برضا و رغبة و طلب النصح من الأطباء.
- و قد يرجع ذلك لفهم المريض لطبيعة مرضه و تعلم طرق وكيفية التصدي له ما ولد لدى العميل الرغبة في الشفاء و مقاومة المرض من خلال إيمانه بكفاءته و فعاليته و تغيير تصوراته نحو إمكانية التغلب على مرض السرطان و عدم الاستسلام له من خلال القيام بالسلوكات الصحية اللازمة والصحيحة و التي يمكن تعلمها و التطلع عليها من خلال مستويات اللعبة ليعرف مدى أهميتها لهزم المرض، و بالرغم من تحسن نتائج نسب بعد الاتصال بصفة عامة و التواصل مع الفريق الطبي والعائلة بصفة خاصة، لكن تدقيق في نتائج المقياس توضح عدم تحقيق أي تغيير في البنود (23-24-25-26) و الخاصة ببنود الاتصال مع الأصدقاء ليدلّ على الصعوبة التي ما زال يجدها العملاء في التواصل مع الأصدقاء المقربين أو الآخرين و إخبارهم بمرضهم أو مناقشة أحاسيسهم معهم.
- * أما في ما يخص نوعية الحياة : فقد ظهر تحسن واضح في النتائج. فبالإضافة إلى تحسن الحالة الصحية و نقص الآلام و الأوجاع فقد أصبح يعاني من مشاكل أقل فيما يخص الآثار الجانبية للعلاج الكيميائي كنقص حالات الغثيان بسبب قدرتهم على تسييرها من خلال ما تعلموه من تقنيات.
- التسيير و التحكم بصورة أفضل في القلق و في حالاتهم الحصرية سواء المرتبطة بالإجراءات العلاجية أو العلاج.

- إنشغال و مخاوف أقل من معاودة المرض.
- كما ظهر تحسن في المجال المعرفي و الإدراكي للمراهقين خاصة فيما يخص تعديل تصوره نحو مظهره الجسدي.
- أمّا في مجال اتصال و بالرغم من التحسن الذي حدث على مستواه، فإن نتائج مقياس PedsQL جاءت لتؤكد على نفس النتائج التي جاءت في مقياس SEP لتدلّ على المشاكل التي يعانيها المراهقون في إخبار الآخرين أو تقديم أي شروح حول مرضهم.
- و من خلال تحليل نتائج المقياسين نلاحظ بأن هناك علاقة طردية بين الإحساس بالفعالية الذاتية و نوعية الحياة. و على العموم فقد أظهرت النتائج المتحصل عليها على المجموعة التجريبية تغيرات واضحة على المرضى مستت جميع مجالاتهم و أبعاد حياتهم.
- فمن الناحية النفسية ظهر انخفاضاً لدرجة الحصر و القلق.
 - من الناحية الجسدية تحسن في الحالة الصحية من خلال المتابعة على العلاج، وهذا ما أظهرته نتائج تحاليل الدم من ارتفاع في عدد الكريات البيضاء و عدد الصفائح، وتقلص حجم الكتل للمفاوية.
 - من الناحية الاجتماعية التواصل و تبادل الحوار مع الأطباء والأولياء بخصوص المرض. و منه وبعد الجريات التي تمّ إتباعها توصلنا في هذه الدراسة إلى تحقق الفرضية العامة من خلال التحسن الذي ظهر في نتائج المقياسين حيث:
1. ظهرت فروق بين نتائج القياس القبلي و القياس البعدي في مستوى الإحساس بالفعالية الذاتية و نوعية الحياة لدى أفراد العينة التجريبية و التي ضمت مرضى السرطان استخدموا اللعبة.
 - 2 لم تظهر أي فروق بين نتائج القياس القبلي و القياس البعدي في مستوى الإحساس بالفعالية الذاتية و نوعية الحياة لدى أفراد العينة الضابطة و التي تكونت من مرضى لم يتلقوا اللعبة.
 - 3 ظهرت فروق في نتائج القياس البعدي لمستوى الإحساس بالفعالية الذاتية و نوعية الحياة بين أفراد الأزواج المتماثلة في العينة التجريبية و العينة الضابطة لصالح أفراد المجموعة التجريبية. و تفصيل ذلك ما أوضحته نتائج المقياسين.
- فبينما قدّر المتوسط الحسابي للنتائج العامة لمقياس SEP في قياس قبلي للمجموعة التجريبية بـ 67.06 و بـ 67.60 في المجموعة الضابطة. فقد بلغ المتوسط الحسابي للنتائج العامة لنفس المقياس

64,4 بالنسبة للمجموعة الضابطة، و 148 للمجموعة التجريبية في قياس بعدي ليدل على ارتفاع في مستوى الإحساس بالفعالية الذاتية لدى هذه المجموعة الأخيرة. إذ أصبحت تقدر بمعدل الضعفين مقارنة بالنتائج المحققة في القياس القبلي، مرده إيمان المرضى بقدرتهم على التغلب على مرضهم وبكفاءتهم و اقتناعهم لتبني سلوكيات صحية صحيحة اتجاه مرضهم رغبة منهم في الشفاء و تحدياً للمرض و عدم الاستسلام و هذا ما أوضحته نتائج نسب الأبعاد الثلاث.

إذ ظهرت فروق بين قياس قبلي و بعدي بمعدل الزيادة في النسب و المقدرة ب 3,16 بالنسبة للبعد الأول و 4,08 بالنسبة للبعد الثاني و 2,24 بالنسبة للبعد الثالث، بينما لم يحدث أي تحسن في نسب الأبعاد الثلاث لدى المجموعة الضابطة. و على العكس من ذلك، ظهر انخفاض في معدل نسب البعد الثاني و المقدار ب: 0,57 قد يدل على حالة من الاستسلام و نفور من العلاج ما أثر سلباً على إحساسهم بفعاليتهم الذاتية. و إن تحقيق ما ذكر من نتائج يؤكد على تحقق الفرضية الأولى و التي مفادها:

*- للعبة الفيديو Re-Mission دوراً في الإحساس بالفعالية الذاتية لدى المراهق المصاب بالسرطان. كما أظهرت نتائج مقياس PedsQL سواء بالنسبة للمقياس الموجه للمراهق أو الموجه للآباء نفس الدلالات.

- حيث قدر المتوسط الحسابي لنتائج المقياس العام للمجموعة التجريبية في القياس القبلي القيمة: 26,45 وفي القياس البعدي القيمة: 75,40 ليدل على تحسن في نوعية الحياة. بينما قدر في القياس القبلي للمجموعة الضابطة بالقيمة 26,96 وبالقيمة 25,44 في القياس البعدي ليدل على عدم وجود فروق واضحة في نوعية الحياة بين القياسين. و قد سمحت لنا النتائج التي تمّ حسابها في قياس قبلي و بعدي لآباء المراهقين في كلتا المجموعتين بتدعيم ذلك و التي كانت نتائجها جد متقاربة مع نتائج الآباء وهو ما يقرر تحقق الفرضية الثانية

*- للعبة الفيديو Re-Mission دوراً في تحسين نوعية الحياة لدى المراهق المصاب بالسرطان وكإضافة لما جاء بلغة الأرقام، فقد كان لاعتراقات الأطباء و تصريحاتهم على التغيرات الحاصلة في أثناء تعاملهم مع المرضى الخاضعين للتجربة ما دعم النتائج المتحصل عليها في مقياسي SEP و PedsQL، فقد لاحظ الأطباء قيام المرضى بعملية الاسترخاء و التنفس العميق أثناء وخزهم

بالإبر، أو عندما يراد أخذ عينات الدم منه أو الحقن بالدواء، كون ذلك سيساعد على إبراز الشرايين، كما ظهرت لديهم محاولات لفهم المرض وتبادل الحوار مع الأطباء و طلب النصح من الفريق الطبي، و ما أدهش الأطباء استعمال هؤلاء المرضى لبعض المصطلحات الطبية ومعرفتهم لبعض مكونات الجهاز المناعي والمتعلقة بمرض السرطان والتي تعلموها من خلال اللعبة، كما أصبح توجههم للمستشفى برضا و رغبة و إرادة، والمبيت فيه دون خوف و توتر و هو ما ساعد الأطباء في عملهم. كما أفاد الأولياء بالتغيرات الجذرية الواضحة التي ظهرت على أبنائهم مسّت جميع أبعاد و مجالات حياتهم، حيث ظهر انخفاض لدرجة الحصر و الاكتئاب و الانفعالات. ما سمح بالتسيير و التحكم بصورة أفضل في القلق و في الحالات الحصرية سواء المتعلقة بالإجراءات العلاجية أو المعالجة، و أيضا تسيير الأعراض المرتبطة بالمرض و تجنب الآثار الجانبية، وتغيرات في بعض السلوكيات الصحية من خلال تجنبهم كل ما من شأنه أن يأزم حالتهم المرضية و التطلع للأكل الصحي الذي سيساعد جهازهم المناعي، كما لاحظوا اعتدالا في المزاج لدى أبنائهم و انخفاض في المخاوف المتعلقة بالمستقبل المجهول والاحتمالات السلبية و التوقع السلبي للأحداث القادمة و المتعلقة بمرض السرطان حيث كان الأبناء سابقا في حالة ترقب دائمة لنتائج الفحوصات و التحاليل مع ما يصاحبها من مخاوف تخص مآل المرض أو معاودته. كما ظهر اعتدال في حالات النوم بعد ما كانوا يعانون من صعوبات في النوم و الخوف من الظلام. و ظهرت لديهم رغبة قوية في الشفاء و الإيمان بقدرتهم و كفاءتهم، و روح التحدي لقهر المرض و عدم الاستسلام. فقد سمحت لعبة Re-mission للمراهق بأن يتخذ موقفا من مرضه من خلال إيمانه بقدرته على مصارعة مرضه. و عليه فقد ساهمت اللعبة في خلق إحساس التحدي لدى المراهق و تحفيزه على التغلب على مرضه من خلال السعي لتحسين نوعية حياته و إحساسه بفعاليته الذاتية و تحمل جزء من مسؤولية شفاؤه بأخذ الدور الإيجابي في عملية العلاج.

- فاللعبة كموضوع مثالي و كموضوع انتقالي و كفضاء انتقالي و ما تمتلكه من خصائص، يمكن اعتبارها كطريقة للتدريب على إثارة الحافز النفسي لنقل المريض من السلبية إلى الإيجابية و من مفعول به إلى فاعل و من مستسلم خاضع إلى مسيطر متحكم، و كل ذلك يخلق قوة الإرادة اللازمة لتحدي المرض و الشعور بأمل جديد من خلال إعطاء فرصة لإعادة المهمة remission و تحريك آليات الشفاء الذاتي.

وفي الأخير نقول بأن حياة الفرد عامة و مريض السرطان خاصة ليست بعدد الأيام أو السنين التي سيعيشها و لكن بطريقة الحياة و نوعيتها، مع وجود الأمل و الإحساس بالفعالية الذاتية. وان غياب الثقافة المرضية والبناء الخاطئ للأفكار، والتصورات السلبية التي يحملها المريض عن مرضه وغياب الحوار إن كان في الإطار العائلي أو الطبي، كل ذلك من شأنه استنفاد مصادر طاقته النفسية مما لا يبقي للجسم طاقة كافية لمقاومة السرطان لديه. و إن الكيفية التي يتصرف بها المريض اتجاه المخاطر الصحية تتعلق بكيفية تقديره لهذه المخاطر وبالمقدار الذي يعتقد أنه يستطيع التأثير فيها، وهذا ما يستدعي ضرورة التثقيف النوعي للمريض حول مرضه و أيضا تعلم المهارات الحياتية المتعلقة بالسلوكات الصحية والبحث في النفس عما يساعد على التصدي للمرض وآثاره الجانبية مما يخلصه من الوضعية السلبية سواء للأدوية أو الطبيب المعالج وحتى تجاه مرضه. و هو ما وفرته لعبة الفيديو Re-Mission. فقد ساهمت هذه اللعبة بما توفره من قوة وحاذية في تفعيل الإحساس بالفعالية الذاتية و تحسين نوعية حياة المريض للتوصل إلى السلوك الصحي السليم بإتباع كل النشاطات الصحيحة وتجنب كل ما من شأنه أن يَأزم حالتهم المرضية و منه الوصول إلى صحة أفضل. فإلى اللعبة بما تمثله من واقع جديد تدفع بالمريض لتحريك العديد من الدفاعات، تساعد على التفريغ الانفعالي وتحرير الطاقة السلبية من خلال التوحد مع النموذج وإدراك الأحداث ومواجهة المواقف والتخلص من حالة القلق والتوتر والخوف، واستشارة جانب التحكم والسيطرة عن طريق الفكر والفعل.

فتكرار اللعبة و توجيهاتها على غرار ما جاء به علم بيولوجيا الأعصاب تتحول هذه الأخيرة إلى مألوفات عصبية يصعب تغييرها، ما يؤدي بدوره إلى تحريض الخلايا للمفاوية المتصلة بما للاستجابة للرسائل الدماغية و التي انطلقت أساسا من رسائل اللعبة، ما يسمح بتكوين حلقة للتعزيز الإيجابي تظهر معها إرادة قوية و تتولد معها روح التحدي والرغبة في الشفاء من خلال الإيمان بكفاءتهم وإحساسهم بفعاليتهم الذاتية وإعطاء المرض حجمه الحقيقي دون تحويل أو تهمين ليصبح التعامل معه دون خوف والتحدث عن مسبباته في أدق أجزائه بعد أن كان يخشى التفوه بكلمة "سرطان" ليدل على تعزيز دافع التحكم والسيطرة و تجنب الخضوع والاستسلام لتتحسن معها نوعية حياتهم.

فلعبة الفيديو Re-Mission تعتبر بمثابة الخيط الرابط بين ما هو بيولوجي و ما هو سيكولوجي. ليتخذ المراهق موقفا من مرضه من خلال تعميق اعتقاده حول قدرته على مصارعته وتوجيه سلوكه الصحي.

وان ما تم التوصل إليه من تحسن في نتائج التحاليل الطبية لدى المجموعة التجريبية قد يدل على حصول تقبل للعلاج الكيميائي وبقاءه في العضوية لمدة أطول كما برهنت عليه دراسات مخابر Hopelab، والسنوات المقبلة وحدها كفيلة بإثبات ذلك أو نفيه.

و إن تتبعنا لحالة 3 عناصر من المجموعة التجريبية بعد عامين من إجراء الدراسة، أسفر على نتائج مبشرة وارتفاع في مستوى إحساسهم بفعاليتهم الذاتية وتحسن في نوعية حياتهم من خلال إعادة تطبيق مقياسي SEP, PedsQL، كما أثبتت نتائج تحاليل الدم وتصريجات الطبيب على تراجع المرض. وهو ما يدعونا للاستفسار إن كان ذلك يرجع لإعادة تنظيم في الجهاز النفسي؟ وهو ما يقودنا لطرح التساؤلات التالية:

- ما مدى قدرة لعبة الفيديو Re-Mission على تنظيم النشاط العقلي للمريض؟ و ما مدى قدرتها على تدعيم النظام الدفاعي للمريض و إنعاش حياته الحلمية؟

- وما مدى نجاعة لعبة الفيديو Re-Mission إذا اقترنت بعلاج نفسي ساند؟ وفي الأخير و بسبب الثقافة التي تلف المرض و إخفاء التشخيص على المريض سواء كان مراهقا أو راشد، أو حتى عن أهله، بحيث لا يمكنه التعبير عن وجهة نظره نسأل إن كان لا يحق للمريض معرفة تشخيص مرضه ليقرر نهاية قصته؟ وإلى متى يبقى السرطان موضوع حرج، و سري للغاية؟ وما حال الأهل الذين ضاع منهم أبنائهم فجأة دون القدرة على التعبير أو الحوار معهم ومناقشة أحاسيسهم؟

قائمة المراجع

- 1- محمد حمدي الحجار(1998)، العلاج السلوكي للسرطان (لغز الميدان الجديد في الطب النفسي السلوكي)، موسوعة الثقافة النفسية، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة و النشر.
- 2- فيصل محمد خير الزراد، (2000)، الأمراض النفسية . جسدية، الطبعة الأولى، بيروت، دار النفائس.
- 3- النابلسي (1992)، مبادئ السيكوسوماتيك و تصنيفاته، باتنة، الجزائر، دار الهدى.

- 4- أمال عبد السميع باظة (1998)، الاضطراب السيكوسوماتي حالة من حالات ضعف الإدراك، موسوعة الثقافة النفسية، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة و النشر.
- 5- جريدة الشروق، 27 ديسمبر 2006، العدد 1878.
6. رالف شفارتسر(1994)، التفاوضية الدفاعية، موسوعة الثقافة النفسية، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة و النشر.
7. ميليسا لودتاك (1991) البسيكوسوماتيك على الطريقة الأمريكية، موسوعة الثقافة النفسية، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة و النشر.
- 8 إليزابيت موسون(1992)، لقاء مع البروفيسورة موسون موسوعة الثقافة النفسية، بيروت، دار النهضة العربية للطباعة و النشر
- 9-Ali Sami (2000) L'impasse relationnelle temporalité et cancer , 1ère édition Paris, Dunod.
- 10-Ali Sami (2004), de la projection, 2ème édition, Paris Dunod.10
- 1111-Ali Sami (2006), pensez le somatique imaginaire et pathologie, Paris, Dunod.
- 1212-Auquier Pascal et Teodora Iordonova (2004), qualité de vie et santé, Marseille éition système SLENARI.
- 13-Bandura Albert (2003), auto efficacité, le sentiment d'efficacité personnelle, traduction J.Lecomte, Paris, édition De Boeck
- 14-Bonnafoux Aurélie (2005), l'énamoration d'un objet virtuel durant l'adolescence, mémoire de maîtrise de psychologie clinique, université de Paris 10ème.
- 15-Calza André, Contant Maurice (2002), le symptôme psychosomatique, Paris, Ellipses
- 26-Civin.M(2002), male, femelle , e-mail, Paris, Hachette.
- 17-Debray Rosine (1983), l'équilibre psychosomatique, Paris, Bordas.
- 18-Fottorino Eric (1998), un voyage au centre du cerveau, Le monde/ février.
- 19-Jeammet. Ph, Reymand(2001) , psychologie médicale, 2ème édition Paris, Masson.
- 20-Lieberman Debra, (200220- management of chronic pediatric diseases with interactive health games, (theory and research findings), in communication researcher, university of California (Santa Barbara)
- 21-Mc Anne Fabienne (2005), www.medecine.net /journal of expérimental medicine
- 22-Marin Veronica (2007), www.hopelab.org
- 23-Marty Pierre (1976), les mouvements individuels de vie et de mort, Tome 1, Paris, Payot.
- 24-Montanari Sonia (2005), l'identification Au Héros dans les jeux vidéo, maîtrise de psychologie clinique, université Paris 10ème, Nanterre.
- 25-Oppenheim Daniel (2003), grandir avec un cancer, Bruxelles, 1ère édition, de Boeck.

- 26- Omidyar Pam, 2006, www.re-mision.net.
- 27-Renter Liliane (2006), tuer virtuellement sans détruire vraiment, [http://Tecfa.unige.ch/ htm](http://Tecfa.unige.ch/htm),
- 28-Roustau Melanie(2003), pratique du jeu vidéo réalité ou virtualité <http://www.injep.fr/PDF> .
- 29-Schwazer Ralf & Renner Britta, (2003), in press health specific self efficacy scales, journal of health psychology n° 29 ,687/695 New York Combridge university press.
- 30- Shapiro Francine,2006,EMDR, www.medicinesdouces.com
- 31-Semonthon c. m, Semonthon s.c, Reighton.J, (1983), guérir envers et contre tous, France, édition home et groupe.
- 32-Seys Bertrand (2003), la question du corps dans les usages d'internet et des jeux vidéo, Brest, édition Marsouin.
- 33-Smadja (2004) ,pour une approche psychosomatique,in selam J.I paris sciences, Flammarion
- 34-Vandroux (2004), jeune et jeux video, www.jeune et jeux vidéo.fr
- 35- www.designers@cancer game.org.
- 35-www.medicine.unige.c
- 36-www.sonafi-aventis.com/health care/cancerresearch 2007

طبيعة النشاط العقلي لدى الفرد ذوالتنظيمةالسيكوسوماتية

- شرفي محمد الصغير

- فاسي آمال

جامعة سطيف2

الملخص:

تهدف دراستنا إلى تبين نوعية النشاط العقلي وطبيعته لدى الفرد ذي التنظيمة السيكوسوماتية انطلاقا من تبين معنى النشاط العقلي الذي يتبناه الفرد الذي يعيش التنظيم السيكوسوماتي. نحاول تفسير سيرورة هذا النشاط، والحلل الذي يحدث فيه، من خلال دراسة تحليلية دينامية-اقتصادية لطبيعة التناقض السيكوسوماتي ومصير الطاقة وصولا إلى كيفية حدوث الاضطرابات السيكوسوماتية

مفاتيح الدراسة: النشاط العقلي، التنظيمة السيكوسوماتية، الطاقة النفسية.

Le résumé :

Notre étude montre la qualité et la nature de fonctionnement mentale adopté par une personne qui vit une organisation psychosomatique.

Nous essayons d'expliquer le fonctionnement mentale et leurs processus dans l'organisation psychosomatique, à travers une étude psychanalytique dynamo-économique du paradoxe psychosomatique et le problème d'énergie psychique dans l'appariation des troubles psychosomatiques.

Les clés d'étude : le fonctionnement mentale, l'organisation psychosomatique, l'énergie psychique.

تعريف النشاط العقلي:

وتقصد به النظام العقلي، أو النظام المعيشي للفرد، أما على أساس تحليلي فهو مجموعة السيرورات والعمليات النفسية، التي تدل على كيفية التفكير أثناء وضعيات حياتية، من أجل حل الصراع والتأقلم معه، والذي يخضع للعديد من الأسس والمبادئ تفسر في إطار اقتصادي-ديناميكي، يعتمد على طبيعة الاستثارات الطاقوية، ومبدأ التعجيل والارصان النفسي في القيام بعمله.

الاستثارة الطاقوية:

إن النشاط البيولوجي والسيكولوجي ذو طبيعة ظاهرية معقدة ومتغيرة، متنوعة ومتداخلة، في تتابع وذو طابع خارجي وداخلي، بمعنى أن الإنسان يتأثر بمحيطه الخارجي وإطاره الداخلي النفسي، هذا التأثير يخلق طاقة.

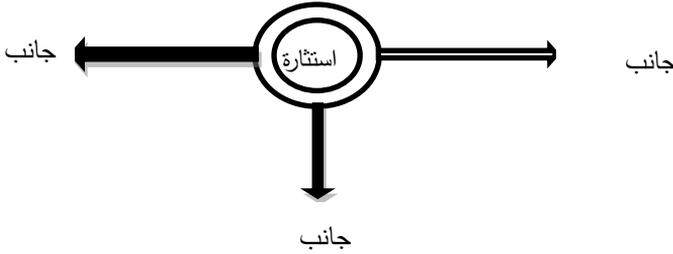
فالمقاربات الحديثة الفيزيائية والبيولوجية، والتحليلية النفسية تركز على عمل وتحرر الطاقة ذات الصلة الجسمية أو النفسية فهي تدرس الإنسان على أساس طاقي حركي، فتعتبر الطاقة قوى مسبقة تقوم بتحريك المحرك والذي يعتبر الجسم [07]

استعمل Freud مفهوما لاستثارة كمرجع لعمل أو نشاط الجهاز النفسي وفي سنة 1892 حاول الربط بين النشاط النفسي الذي يكون دعمه عصبي وترسخه جسدي. [09]

أما لدى Marty P فقد استعمل مصطلح الاستثارة في الكثير من مؤلفاته، بطريقة جد واسعة في تفسير الاضطراب السيكوسوماتي، حيث يرى أن الاستثارة جوهرها جسدي، تتكون وترسى فيها العواطف داخل الجسم. [06]

إن استعمال مفهوم الاستثارة الطاقوية يدل على مجموع الظواهر المعقدة، تكون جد حميمية ذو طبيعة جسدية، بمعنى ذو سند حقيقي عصبي هرموني ناتجة عوامل خارجية او داخلية، فهي القاعدة الاساسية لكل السيرورات المتعلقة بالكائن الانساني، فتكون الوحدة السيكوسوماتية التي تكون محرك للظواهر العقلية السلوكية والجسدية: لدينا المخطط التالي الذي يشرح الطاقة الاستثارية:

مخطط يشرح الظواهر الاستثنائية



إن تدفق الطاقة أو الاستثارة الطاقوية الذي يرمزها بالحرف E الذي يدل على كلمة Excitation قد تظهر على ثلاثة أوجه :

- قد تكون على أساس نفسي على شكل عواطف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وذلك عن طريق تدخل النواقل العصبية، وتكون تلك العواطف مرتبطة بتمثيلات.
- على مستوى سلوكي بطريقة غير مباشرة من خلال التفريغ الحركي.
- على مستوى جسدي بطريقة غير مباشرة من خلال الفيزيولوجية ولتفريغ الجسدي. [07]

- الثنائية السيكوسوماتية والنشاط السيكوسوماتي:

إن مفهوم النشاط السيكوسوماتي يعتمد على نظرية فرويد للنزوات وهذا ما يعتمد عليه بيار مارتني في تفسير النشاط العقلي السيكوسوماتي.

نظرية النزوات:

إن نظرية فرويد في النزوات، تعتمد على معطيات نفسية بعيدة عن الأصل البيولوجي، فترى في النزوة قوة واندفاع لا تقهر، وعملية دينامية التي توجه النفس نحو الهدف المرج ومثلا لدينا النزوات الجنسية → - ← النزوات العدوانية.

كل نزوة لها مصدر الاستثارة الطاقوية وهدف وموضوع، فمبدأ اللذة يؤدي الى تفرغ كل هذه الاستثارات النزوية، فالاستثارة جوهرها النزوة التي تترجم على شكل عواطف، قد تكون مصحوبة بتمثيلات عقلية.

تحتوي النزوة على محتوى لنظام الوعي المحسوس، أوللمعاش الانفعالي، فالعاطفة هي الترجمة النفسية للاستثارة، موجهة بتمثيلات أوصور عقلية للأشياءوالكلمات، ويكون استذكار الادراك وتفاعلاته مسجل على شكل آثار ذاكراتية التي تظهر في ما قبل الشعور مثلا : لدينا تواجد لعاطفة ذات الرمز A والتي تساوي كلمة Affect والتمثيلات ذات رمز بحرف R او ما يقابل كلمة Représentation تتواجد في الجهاز النفسي كما يلي:



نفس هذا المخطط مثلا بمايلي:

نزوات جنسية:

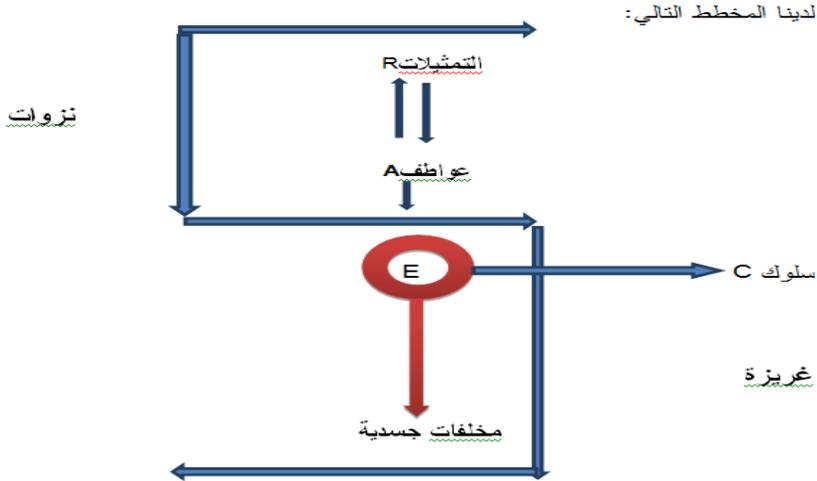


نزوات عدوانية:



الغريزة:

الغريزة ليست هي النزوة وانما النزوات هي نظام يستند في منطقاته على مبدأ الغريزة، التي تعتبر نظام للمتطلبات والحاجات الفيزيولوجية الجسدية، فالغريزة والنزوة مرتبطان بالاستشارة الطاقوية فهما متداخلتان بما يسمى بالنشاط العقلي السيكوسوماتي.



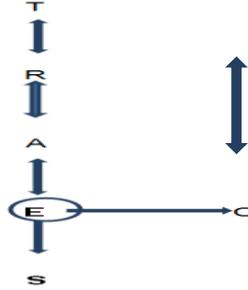
المخطط الغريزي - النزوي لتفسير السيكوسوماتي [07]

عدم انتظام الاستشارة الطاقوية والتفكك السيكوسوماتي:

إن عدم انتظام الاستشارة الطاقوية يؤدي إلى عدم الترابط النفسي الجسدي، واستمرار هذا النشاط الغير ترابطي يؤدي إلى التفكك السيكوسوماتي، ويكون عدم الانتظام الطاقوي راجع إلى الجانب الكمي وفي بعض الأحيان إلى الجانب النوعي.

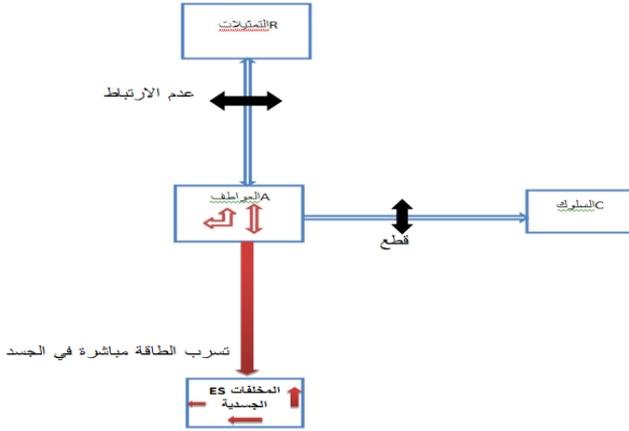
فالاضطرابات الكمية للاستشارات الطاقوية تتميز بخلل أو زيادة في كمية الطاقة، تصطم بمجموع الوظائف السيكوسوماتية، حيث يقول مارتي عندما تنفرغ الاستشارات الطاقوية أو تسيل شيئاً فشيئاً يحدث توازن، ولكن عندما تكون الاستشارات الطاقوية شديدة، ومتكررة، ومتزايدة، تتكاثف وتنشئ حالة من الضغط التي تؤدي إلى عدم الانتظام فيختل التوازن [06]. فمن وجهة

نظر اقتصادية الصدمات قد تخلف تدفق طاقي في الجهاز العقلي، أو تؤدي الى انخيار للقوى الاستثنائية أو الاثنتين معا، وفي الاخير يكون التدفق الغريزي- النزوي جوهره عدواني او شبقى الذي يكون المشكل المركزي للجسدنة [05] فيظهر المخطط التالي: ملاحظة حرف T يدل على كلمة صدمة أو Traumatisme



مخطط يمثل دور الصدمات في التدفق الاستثنائية الطاقوية [07]

فالقصد بالتفكك السيكوسوماتي، هو بعد النفس عن الجسدي، الذي يرجع الى عدم القيام التنظيم النفسي بعمله، وبالتالي تكون هناك استثارة طاوية تعمل على أساس معارض، وهذا التفكك يظهر على مستوى التمثيلات والعواطف، وعدم ترابطهما وعجزهما في تسير الطاقة المتراكمة أو تصريفها. يظهر المخطط التالي



مخطط التفكك السيكوسوماتي وظهور الجسدية [07]

إن هذا التفكك السيكوسوماتي يرجع الى مفهوم جد متداول في الأدبيات التحليلية ألا وهو مبدأ التعجيل وظهور الخلل على أساس عملية الارصان العقلي، فهو يعتبر كخاصية متباينة في النشاط السيكوسوماتي.

تعريف التعجيل: la mentalisation

يوصف مجموعة من العمليات النفسية التي تقود الاستشارات الغريزية، من أجل انتاج تفكير للتعبير اللغوي، فهو مجموعة من السيرورات، التي تتعلق بالنشاط الموجود في الموقعيتين الأولى والثانية، إما على أساس ما قبل الشعور والأثار الذاكراتية، أو على أساس الأنا والكمونات العقلية.

فهو مبدأ يصف تواجد التفكير والمشاعر، ظهر أول مرة من طرف Edouard Claporede من عام 70 الى 75 [04].

اما مارتي عرف مبدأ التعجيل بأنه يتعلق بمحددات وأبعاد الجهاز النفسي، من الناحية الكمية والكيفية للتمثيلات الفردية.

فالتعقيل يضم في طياته معنى الحركة أو الفعل أو التشكيل العقلي، فهو يتركز على القطب النفسي والقطب العقلي، أي متصل بالتمثيلات ذات المستوى العقلي وهي بدورها ترتبط بالعواطف ذات المستوى النفسي، حيث يعالج كمية وكيفية التمثيلات الخاصة بالفرد، فالكيفية تترجم بالتلوين العاطفي وتنوعه، اما الكمية فتدل على قدرة الفرد في ايجاد تمثيلات. [05]

سيمولوجية التعقيل:

تعتمد سيمولوجية التعقيل على مفهومين أساسين للدلالة عليه، الأول هو مبدأ عدم التعقيل démentalisation، ما الثاني على عجز التعبير الانفعالي أو كما سماه sifeneos سيفنيوز 'Alexithymie' حيث يرى Duparc François (2001) أن مصطلح عدم التعقيل يقترب من مصطلح Klein M و Bion والمتمثل في مصطلح استنفاد التفكير la dépense des pensées، فإذا كان الجهاز النفسي لا يعمل بالصورة العادية، والملائمة في أوقات معينة من أجل التكيف، يحدث استنزاف فكري يظهر عدم التعقيل أو التعقيل السيئ. فالتعقيل لا يعرف إلا بعكسه فيظهر الخلل يتبين الفرق. [03]. اما المصطلح الثاني هو الاليكسيثيما أو عجز التعبير الانفعالي، فهو ناتج عن عدم التعقيل فإذا وجد دل على التعقيل السيئ أو عدمه.

يعتمد المصطلح على أربع عناصر أساسية والتي تعد عوامل لإحداثه وهي:

- عدم القدرة أو المعرفة والتعبير عن الانفعالات.
- المحدودية للحياة الخيالية، وخاصة فقر الأحلام.
- الميل إلى العيش في الأحداث الآنية والحالية.
- وصف الأشياء بدقة والأحداث والأعراض الجسدية. [04]

عجز التعقيل وأسبابه:

قد يكون عجز التعقيل في أغلب الحالات ثانوي، وقليل ما يكون أولي حيث فقدان التكويني للتعقيل نجده نادرا.

فعجز التعقيل الثانوي جد منتشر، يتراوح ما بين الدقيقة الى العديد من السنوات، نستطيع تميز أربع أسباب مختلفة لهذا العجز وهي:

-قمع العواطف والتمثيلات.

-حدوث الاكتئاب الأساسي.

-فيض وتفجر الاستثارة الطاقوية أو احتباسها.

-وجود اضطراب نفس-جسدي. [05]

كما قد يكون عجز التنظيم التعقيلي راجع إلى عجز التنظيم المتعلق بالبنية، والذي يمتد إلى مراحل النمو والتطور الفردي، وقد يكون سبب هذا العجز بيولوجي أو نفسي، أو صدمات جنينية، أو خلل خلقي عصبي، أو اختلال هرموني، أو راجع إلى عدم التفاعل الأولي الخاص بالعلاقة أم/طفل.

التعقيل والجسدنة:

يرى مارتي أن التعقيل يتحدد من خلال عجز التعقيل، فهو يفسر الجسدنة على أساس عجز التعقيل الذي يرجع إلى الفقر الهوامي والتفكير العملي الممزوج بالحالي والآني، فالفرد كأنه منقطع عن لا شعوره، كما يلاحظ عليه التأقلم الزائد مع المحيط، لا يوجد مرونة في التفكير، فالمرض حسب مارتي يأتي عندما يكون هناك عدم القدرة على الفعل أو النشاط، وعدم الاكتمال البنيوي للجهاز النفسي الذي يخلف عدم اكتمال دفاعي للكمونات العقلية، كما أن النكوص يكون متجه نحو مستوى دفاعي أولي حيث يكون التحام الفرد مع الموضوع، بدون وجود علاقة موضوعية، وخاصة العلاقات التحويلة التي تصبح بيضاء. [07]

الجدول العيادي التشخيصي للتعقيل: [70]

نوعية التعقيل سيئة	نوعية التعقيل جيدة	
<p>-تفكير عملي. -تفكير عقلاني يخضع إلى المبادئ الثانوية والسيرورات الثانوية. -عقلانية تبريرية ولكن غير دفاعية. -تحرير خطابي لغوي للأفعال والنشاطات لكل الأشياء والأحداث.</p>	<p>-التعبير الذاتي الشخصي الذي يعبر عن رغبات الفرد -يقص قصص حياتية بالطريقة التي عاشها. -صراعات داخلية وميكانيزمات دفاع، تسرب هوامي، أهمية المفهوم لا عقلانية، تبرير.</p>	<p>طريقة استعمال التفكير</p>
<p>-صعوبة التحدث عن الذات، تعبير فقير، حيادي، عام. - نجد جد موجه، وفي بعض الاحيان يكون جد ثرثار من اجل التفرغ لكن تعبير غير عاطفي استعمال كلمات ومعطيات مستوحاة من الوسط الاجتماعي. -الفرد يتحدث عن قصة حياته وكأنه يتحدث عن قصة شخص آخر. -صمت فراغي، نجد الفرد ينظر وينتظر كلمة المختص، فيقول لا شيء او لزمات شقوية مثلا يقول رانا بخير مثل الاخرين. -يستعمل نفس نبرة الصوت مهما كان الموضوع. -يستعمل تحديدات خارجية غير متناهية، ووصف للأحداث والواقع بدلا من العواطف.</p>	<p>-خطاب مصور، استعاري، ذو دلالة شخصية،... النحو والصرف اوشكل اللغوي. -حسب الحالات نجد لياقة في الكلام، احتشام، متحفظ، رزين، دراما مثلا في حالات الهستيريا. - الفرد يحكي على قصته بكلمات ذات دلالة انفعالية عاطفية -صمت عندما يصل الى الاثرات ويتكلم بلغة العرض النفسي. -لا يستعمل نفس نبرة الصوت، فهي تتغير من موضوع الى آخر. -لا يستعمل التحديدات الخارجية بل المعطيات الداخلية التي لها صلة عاطفية، بدلا من وصف الاحداث فقط.</p>	<p>التعبير الشفوي</p>

<p>-القليل من الاحساسات -القليل من التغيرات العاطفية. -صعوبة التعبير عن الانفعالات أو التظاهرات الانفعالية الشديدة مثل الضحك والبكاء بدون محتوى تمثيلي مرتبط بالضغط الداخلي والادراك. -عدم القدرة على التعبير عن التجارب.</p>	<p>-تعبير مملوء بالعواطف. -الكثير من التغيرات العاطفية. -تظاهرات انفعالية مرتبطة بالتمثيلات. -القدرة على التعبير عن حدوث استذكار الصراع.</p>	<p>الانفعالات العواطف</p>
<p>-استثمار مفرط للحركة. -ضغط ليس مرتبط بالمعاش النفسي الخاص. -ضغط مرتفع في العضلات، فجدد الاشارات والايماءات المرتبطة بضعف تعبيرى، هيجان غير حركي في بعض الاحيان. -تعبير أثناء الحديث ولكن غير مرتبط بأعراض عصبية. -عدوانية موجهة مبدئياً للعضلات. -تعبيرات فارغة للايماءات والنظرات. -حصر او قلق عائم منتشر مع الاستغراب والاستبهار. -تظاهرات عصبية إعاشية وعصبية عضلية غير متوقعة، ليس في أواخرها. -عدم انتظام الشهقة، السعال، التنهد، حكة الرقبة، الثائب.</p>	<p>-تعبير حركي عصابي، تمسرحي لزمات حركية اصفراوية. -تغيرات جسدية أثناء المراحل الخطابية. -نظرات وملامح تدل على المعاش النفسي. -ايماءات وهو ايمات ذات دلالة نفسية -قلق مصحوب بتمثيلات.</p>	<p>التعبير الجسدي والسلوكي</p>
<p>-لديه علاقات كثيرة لكن سطحية.ولا يستطيع التفريق بين علاقة سطحية وعلاقة عميقة -في الوضعيات لا يستطيع الا ان يكون فعال. -يقوم بالأفعال بطريقة آلية مع نشاط عملي. -عدم القدرة على استثمار الاخرين، تبعية بدون مشاركة وجدانية، او تقمص وجداني.</p>	<p>-لديه علاقات خاصة شخصية. -التكيف يكون مع مختلف الوضعيات، مع صعوبات التكيف</p>	<p>طريقة العيش</p>
<p>-تفكير عملي آلي وحالي واوتوماتيكي -لاشعور</p>	<p>-هفوات زلات لسان</p>	

<p>-مثالية الانا اكبر من الانا المثالي</p> <p>-لا توجد هومات اوقليلة.</p>	<p>-نسيان التذكر</p> <p>- اعراض وسمات عصابية مثل الفوبيا والوسواس، دفاعات اغراءات تبرير، تحفظ مقاومة تثبيط مشاعر الكره او الشعور بالذنب.</p> <p>-انتاج خيالي وهوامي.</p>	<p>الانتاجية اللاوعية الهوام</p>
<p>-لا يوجد اوالقليل من التمثيلات ا وتوجد تمثيلات سطحية او مقلصة ا وبسيطة، ناتجة عن الادراك الخارجي مثل تمثل الاشياء.</p> <p>-نقص وثغرة في التفكير</p>	<p>-العديد من التمثيلات الموجودة</p> <p>ترابط الافكار في طياتها الاعراض</p>	<p>ما قبل الشعور الغلاظة</p>
<p>-لا يوجد الترابط الفكري وغياب الوظيفة الرمزية</p>	<p>-يوجد ترابط بين الافكار والوظيفة الرمزية</p>	<p>السيولة</p>
<p>لا يوجد توازن في نشاط ما قبل الشعور في الوقت وعمل الجهاز النفسي.</p>	<p>توازن في نشاط ما قبل الشعور في الوقت والنشاط في الجهاز النفسي</p>	<p>الديمومة</p>
<p>لا توجد اصابة ناتجة عن التمثيلات ومرتبطة بالعواطف الممتلئة، فالإصابة عضوية ذات تعبير نفسي ناتجة عن مخلفات الجهاز النفسي والمعاش وطريقة العيش فيه والاوضاع الحياتية المؤلمة الغير معبر عنها بطريقة رمزية عاطفية انفعالية تؤدي الى اللامخرجية فتظهر الجسدنة</p>	<p>-اصابة ناتجة عن التمثيل والعواطف وهي اصابة نفسية. وفي بعض الاحيان هناك تظاهرات جسدية رمزية مثل العمى المستيري او تظاهرات نفسية تعبر عن معاناة جسدية</p>	<p>الاصابة</p>
<p>-احلام فضة تكرارية، عملاتية، لا يوجد فيها التكثيف والازاحة.</p> <p>-لا يوجد فيها غرابة بل ما يعايشه الفرد في النهار يعبده في الليل كما هي مصور في النهار.</p>	<p>-احلام ليلية مرمزة اين توجد الازاحة والتكثيف.</p> <p>-الغرابة الغير معتادة للحلم ووجود السيرورات الثانوية.</p>	<p>الاحلام</p>

قائمة المراجع:

- Abondoa,(2007),Capacités d'élaborations psychologiques ,in revue psychiatrique 1 <http://www.science directe.com>.
- Christiane Moscres,(1995),concepts récents et dynamique de la maladies 2 psychosomatique, université de Montréal ,Québec.
- Duparc F,(2001),La manie blanche ou la dépense de pensées, In Revue Française 3 de psychosomatique n°20.
- Jean-Michel Riban,(2006)du rôle des émotions dans la genèse des maladies, 4 thèse doctorat publier ,université Victor Segalen, Bordeaux II.
- Marty P(1991),Mentalisation et psychosomatique, Édition Les empêcheurs de 5 penser en ROND , p. 14-17.
- me édition ,PUF, è- Marty P, (2007),La psychosomatique de l'adulte ,Q.S.J , 66 Paris
- 7- Pongy P, Babeau R,(2003), Psychosomatique et médecine, Edition Sauramps médical, p. 171-112-132-184.
- 8- Sami Ali, (2004), Manuel de psychothérapies psychosomatiques, Edition Dunod ,Paris.
- 9- Smadja C , (2001),La vie opératoire , étude psychanalytique, ÉditionPUF, Paris

مستقبل الشراكة الأورو - متوسطة

العرباوي نصير

جامعة سطيف 2

الملخص:

إن اهتمام الطرف الأوروبي بالضفة الجنوبية قديم قدم التاريخ، وما الماضي الاستعماري للقوى التقليدية في المنطقة خير دليل على ذلك، ومما زاد في اهتمامها بالمنطقة هي تلك التحولات الجديدة التي حدثت على الساحة الدولية، حتى يتسنى لها لعب دور فعال في إطار العلاقات الدولية الراهنة، والتي تقتضي ضرورة التكتل والتعاون الإقليمي والدولي، لذلك كان من الضروري بما كان في هذه المرحلة، القيام بعمليات بناء الثقة بين ضفتي المتوسط، عن طريق تكثيف الحوار القائم على الاحترام المتبادل لخصوصيات كل طرف، وهنا نشير إلى أن مسؤولية النجاح في بناء سلام وأمن ورفاه مشترك هي مسؤولية جماعية، لكن الإتحاد الأوروبي يتحمل القسط الأكبر فيه بحكم موقعه كقوة اقتصادية دولية، وبحكم أنه المبادر للمشروع، وهذا لا ينفي إطلاقا إعفاء دول الجنوب من مسؤولياتها تجاه شعوبها.

Abstract :

The European interest in the Southern area is old as the history, the best proof of that was the colonial past of the traditional forces of this area, and thus the new changes which take place on the international scene increased the interest in the region, so it can play an active role in the framework of current international relations, which require the need for the bloc and regional and international cooperation, so it was necessary to carry out confidence-building between the two parts, the Mediterranean, through the intensification of dialogue based on mutual respect for the privacy of each party, and here we refer to the responsibility for success in building peace, security is collective responsibility, but the European Union bear the brunt in which by virtue of his position as an international economic, and because it is the initiator of the project, and this does not negate the exemption at all southern countries of their responsibilities toward their people.

مقدمة :

على ضوء المتغيرات الجيوسياسية والجيواستراتيجية الجديدة التي جعلت العديد من المناطق ذات أهمية بالغة في الساحة الدولية، نجد منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط التي تعد منطقة استراتيجية في الوقت الراهن، و هذا لا ينفي أنها كانت قديما مهدا لحضارات إنسانية كبرى، وظهرت عذصفافها الديانات السماوية الثلاث: الإسلام، المسيحية و اليهودية، مما يدل على أنها منطقة كانت و لا تزال ذات أهمية كبيرة.

فحوض البحر الأبيض المتوسط يتكون من ضفتين، ضفة شمالية تتميز بالقوة الصناعية والفلاحية، إضافة إلى التقدم العلمي و التكنولوجي، و ضفة جنوبية تعاني من الفقر والتخلف والمديونية، لكن رغم هذا فهي غنية بالموارد الأولية، (نפט، غاز، فوسفات..)

فتزواج الإمكانيات المتاحة بين الضفتين يصبح الحوض المتوسطي منطقة وقطبا جيواستراتيجيا هاما في الساحة الدولية، خاصة لقرب المسافة بين الضفتين، إضافة إلى تأثير الحركات الإستعمارية الأوروبية في التركيبة السياسية، الاقتصادية، الثقافية والحضارية لدول الجنوب. ونتيجة للوعي المشترك بين ضفتي البحر المتوسط، وإدراكا منهم على ضرورة بعث علاقات التعاون والتكامل، والإعتماد المتبادل في ظل التحولات الإستراتيجية في المنطقة، الأمر الذي تمخض عنه ميلاد شراكة أطلق عليها إسم " الشراكة الأورو- متوسطة" و التي تهدف بدورها إلى إقامة منطقة في حوض البحر الأبيض المتوسط آمنة ومستقرة سياسيا، وتعيش في رفاه إقتصادي، وتنوع ثقافي متعايش.

وللإحاطة بالموضوع وحب علينا الوقوف عند ماهية الشراكة الأوروبية المتوسطية، أسباب ودوافع قيامها، الميلدين التي جاءت بها وفي الأخير مصيرها ومستقبلها في ظل التحولات الدولية الراهنة.

1- مفهوم الشراكة الأورو متوسطية :

1-1 المدلول اللغوي للشراكة :

هي مصدر الفعل شارك يشارك تشاركا أي وقعت بينهما شراكة، وتعني إختلاط النصيبين بحيث لا يميز أحد عن الآخر⁽¹⁾. كما يعني نظام شراكة تجمع بين الشركاء الاجتماعيين أو الاقتصاديين.

Le partenariat :système associant des partenaires sociaux ou économiques"⁽²⁾

لقد زادت وتيرة مبادرات التكامل الجهوي خاصة في بعض الدول النامية مع تنامي ظاهرة العولمة رغم أن المنظمة العالمية للتجارة نجحت في تنظيم التعاون المتعدد الأطراف لكن الدول النامية غالبا ما تميل إلى التكتلات الإقليمية والجهوية والتي تراها أكثر مناسبة لها⁽³⁾

1-2 المدلول الإصطلاحي :عرفها الدكتور محمد قويدري بأنها : " إحدى الوسائل العلمية

الفعالة لتدعيم المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول المساهمة من خلال الإستغلال المشترك للإمكانيات و الموارد المتاحة في هذه الدول كما أنها تمثل إحدى الوسائل الأساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي"⁽⁴⁾، كما عرفها الدكتور معين أمين : "بأنها العلاقة المشتركة والقائمة على تحقيق المصالح المشتركة من جهة وتحديد مدى قدرات و مساهمات كل طرف من جهة أخرى للوصول إلى الغايات المنشودة والمتوقعة"⁽⁵⁾

و يعرفها الأستاذ حسن إبراهيم: "أنها النفع المتبادل والمتضامن و المتكامل المبني على التكافؤ و الإعتماد المتبادل و المصير الحضاري المشترك"⁽⁶⁾

أما Jean Touscoz فيرى أن الشراكة" عبارة عن تنظيم أو إتفاق بين بلدين أو أكثر في مجال أو مجالات متعددة بطريقة لا تؤدي إلى نوع من البناء المؤسساتي بل الغرض منها هو بلوغ أهداف محددة وليست بالضرورة مشتركة، كما تعتبر وسيلة لتقريب سياسات الأطراف من أجل تحقيق درجة ملائمة تسمح بالدخول في التكامل الاقتصادي، وترجع أهميتها إلى كونها وسيلة للإستغلال الأمثل للإمكانيات وتحقيق المصالح المتبادلة"⁽⁷⁾.

من هذا كله نستخلص أن الشراكة هي: "خلق علاقة بين متعاملين من خلال الجمع بينهم لوجود مصالح مختلفة، حيث يساهم كل طرف منهم بما يقدر عليه من إمكانيات (مادية، معنوية...) لتحقيق نتائج تعود في النهاية بالنفع على كل الأطراف" وتجدر الإشارة هنا إلى أن العديد من الدول النامية سارعت للدخول في مبادرات شراكة مع دول متطورة، قصد استقطاب الإستثمارات الأجنبية التي تمكنها من تحسين دورها الاقتصادي والتخفيف من مشاكلها الناجمة عن المديونية والتخلف.

1-3 الشراكة الأورو-متوسطية: إن القراءة الواضحة لكلمة الأورو-متوسطية توحى بتواجد شطرين فيها وهذا يعني أن هناك شراكة تقام بين دول الإتحاد الأوروبي هذا ما يدل عليه إسم الأورو، أما الشطر الثاني المتوسطية فيعني دول حوض البحر الأبيض المتوسط مما يعني هذا أن ثمة مشروع شراكة، قائم بين الإتحاد الأوروبي مثلاً للضفة الشمالية مع الضفة الأخرى من الحوض المتوسطي وهي الدول الجنوبية.

لقد ظهر مفهوم المتوسطية في بداية السبعينات حيث قام الإتحاد الأوربي بوضع سياسات تهدف إلى إعطاء مفهوم شامل للدول الواقعة جنوب البحر الأبيض المتوسط، أهم ما جاء في هذه السياسات هو خلق منطقة آمنة ومستقرة إضافة إلى كيفية ضمان وصول النفط والغاز إلى أوروبا، كما تم توقيع العديد من الإتفاقيات بين الفترة الممتدة (1972-1976) للتعاون في عدة مجالات كالتجارة، تقديم المنتجات الفلاحية، المنتجات النصف مصنعة، إضافة إلى تحويل الإعانات المالية والقروض بين الطرفين⁽⁸⁾

يرى "ناصف حتي" أن الشراكة الأورو-متوسطية: "فتح أوروبي للتعاون مع دول كانت كلها أو تقريبا و إلى أمد قريب ضمن منطقة النفوذ الأوروبية بأسواقها ومواردها الأولية"⁽⁹⁾، و بالنسبة إلى أوروبا: "الشراكة تعني مصالح مشتركة بين الطرفين وهي تعني أيضا توسيع الدعم المالي للدول النامية من أجل مساعدتها على تجاوز مشاكلها وبالتالي الدعوة إلى الإنضمام و الإندماج في الإقتصاد العالمي"⁽¹⁰⁾، أما دول الجنوب فتعني لهم الشراكة مع الإتحاد الأوروبي: "تلك الأداة الجوهرية لمواكبة التغيرات العالمية والتحولات الجديدة و هذا يتطلب منها إصلاحات وتغيرات جذرية في هيكلها الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية"، وعليه فالشراكة بين الطرفين تبنى على

التقارب والتعاون في جميع المجالات و دون استثناء، إضافة إلى تحديد المصالح والأهداف لكل الأطراف المشاركة وبشكل واضح، و الشراكة الأورو-متوسطية تعد تحدياً أيضاً بالنسبة إلى دول الإتحاد الأوروبي خاصة بعد انهيار المنظومة الإشتراكية و بروز النظام العالمي الجديد تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى تهميشها أثناء حرب الخليج، الشيء الذي جعلها تبحث عن نفسها في ظل التحولات الدولية الجديدة والتي تهدف إلى محاولة الظهور كقطب عالمي له وزن و ثقل عالميين لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية خاصة وأن مشروعها في المنطقة "الشرق أوسطي" بدأ في الإنتشار والتوسع.

2 دوافع الشراكة الأورو-متوسطية :

يبدو أن الظروف الدولية والإقليمية على الساحة الدولية أثرت على الدوافع المؤدية لإنعقاد مؤتمر برشلونة 1995، القاضي بإعلان ميلاد الشراكة الأورو-متوسطية بين الضفتين الشمالية والجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، ولقد تعددت الدوافع و الأسباب المؤدية إلى بعث مثل هذه الشراكة من دوافع دولية وإقليمية و أخرى محلية داخلية و هذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال هذا المبحث.

2-1 الدوافع الدولية:

- أ الدوافع الجيوسياسية : نهاية الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، الذي حول الولايات المتحدة الأمريكية إلى القوة الأولى في العالم ومن دون منازع، مما يعني أنها ستنفرد بإدارة العالم كله من دون إعطاء أي إعتبار لباقي الدول الأخرى، و حرب الخليج الثانية خير دليل على نوايا السياسة الأمريكية في ظل الوضع العالمي الجديد، معتمدة على قوتها العسكرية، الاقتصادية و التكنولوجية⁽¹¹⁾.

إن الوزن الذي إكتسبته الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة البحر المتوسط يعود أيضاً إلى قوتها الاقتصادية، فمقارنة مع دول المجموعة الأوروبية التي تقدر تدفقاتها المالية في إطار علاقاتها الثنائية و الجماعية في المنطقة بحوالي 24% من المجموع المالي الموجه للدول المتوسطية، في حين نجد

التدفقات المالية الأمريكية تقدر بحوالي 41 % في شكل إستثمارات وقروض ، مما يجعل الولايات المتحدة الأمريكية قوة منافسة للإتحاد الأوروبي في المنطقة⁽¹²⁾ إنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بإدارة الصراع في منطقة الشرق الأوسط بين فلسطين و إسرائيل ، وما عقد مؤتمر مدريد للسلام سنة 1991 وإتفاقية أوسلو 1993 تحت الرعاية الأمريكية خير دليل على ذلك ، ضف إلى هذا تلك المناورات و القواعد العسكرية التي أقامتها الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي⁽¹³⁾ ، الشيء الذي تزامن مع الطرح الأمريكي لمشروع "السوق الشرق أوسطية" بالدار البيضاء 1994 ، مما دفع بالدول الأوروبية بالسعي لفتح أبوابها للشراكة مع جيرانها بدلا من سياسات التعاون كطرح أكثر عمقا و شمولاً⁽¹⁴⁾.

إن الفراغ الذي تركه إنحيار المعسكر الشرقي تحت قيادة الإتحاد السوفيتي سابقا ، ساهم في حدوث نزاعات وتوترات داخلية والتي حاولت الدول الكبرى إخمادها و السيطرة عليها ، و بات من المؤكد لدى باقي الدول في العالم عامة⁽¹⁵⁾ و الدول الأوروبية خاصة بضرورة إعادة ترتيب البيت و إعادة الحسابات لأن العالم يشهد نوعا من الفوضى ، وسعيا منفردا للولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة على زمامه ، حتى يتسنى للدول الأوروبية و دول أخرى الاستفادة من التقسيمات الجديدة على الساحة الدولية ومحاوله البروز كقوة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية و خلق توازن في القوة والمصالح.

- ب **الدوافع الاقتصادية** : عولمة النظام العالمي ، وخاصة في جانبه المالي و التجاري منذ التوقيع على إتفاقية مراكش في أبريل 1994 القاضية بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة⁽¹⁶⁾ OMC -

Organisation Mondiale du Commerce

و في جانفي 1995 تم إستبدال⁽¹⁷⁾ GATT ب OMC و التي كان من أهم نتائجها :

- تخفيض الرسوم المفروضة على الواردات الصناعية بمعدل 04%.
- إزالة القيود غير الجمركية على الواردات الزراعية للمثلة في الحصص وإحلالها بقيود جمركية أخف.
- التزام الدول النامية بتخفيض التعريفات الجمركية على وارداتها الزراعية ب 24% ، والمتقدمة ب 36%
- تخفيض الدعم الحكومي للصادرات الزراعية إلى 21%.

- إلغاء إتفاقية النسيج و التي كانت الدول النامية تتمتع خلالها بحصص صادرات إختيارية لدولمتقدمة

- فرض العقوبات ضد الإغراق من طرف كل دولة.

و لقد تم إعطاء مدة زمنية تقدر بحوالي 10 سنوات للدول الأكثر فقرا من أجل تنفيذ بنود هذه الإتفاقية، الأمر الذي فرض على الإتحاد الأوربي محاولة إقحامه للدول المجاورة له في حوض البحر الأبيض المتوسط⁽¹⁸⁾ في خطة الإستراتيجية العامة في المنطقة وذلك حفاظا على نفوذه السياسي و الاقتصادي في المنطقة.

- السعي الأوروبي إلى تكوين قطب اقتصادي عالمي يواكب التطورات والتغيرات الدولية الراهنة التي أفرزت بروز العديد من الأقطاب الاقتصادية التي تهدف إلى التعاون و التكتل الاقتصادي على غرار NAFTA (اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا) MERCOSUR (رابطة دول أمريكا الجنوبية) و التعاون الاقتصادي لدول الباسفيك (APEC) إضافة على ASEAN في آسيا (تجمع دول جنوب شرق آسيا)¹⁹.

إن هذا التغيير الذي عرفه الاقتصاد العالمي، جعل من أوروبا تغير من سياستها تجاه البحر الأبيض المتوسط و تجاه جيرانها من جنوب و شرق الحوض، حيث أصبحت تنظر إلى دول المنطقة على أنها دول شريكة بدلا من دفع عجلة التعاون و المساعدة في علاقاتها معها، و هو الأمر الذي حدث فعلا عندما أعلنت على ميلاد شراكة أورو-متوسطية مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط.

2-2 الدوافع الإقليمية :

- أ الدوافع الأوروبية :

بات من الواضح للدول الأوروبية أن أمنهم واستقرارهم مرهون بضرورة إنشاء منطقة يسودها السلام والاستقرار، الشيء الذي يفرض عليهم التعاون مع جيرانهم في جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، ولقد جسد ذلك البيان الختامي لمؤتمر برشلونة من خلال تأكيده على أن كل المشاركين يعبرون عن قناعتهم بأن السلام و الاستقرار و الأمن في منطقة البحر الأبيض

المتوسط يعد مكسبا مشتركا، يتعهدون بضرورة تشجيعه وتوطيده بكل الوسائل التي في حوزتهم⁽²⁰⁾.

التخوف الأوروبي من إمكانية انتشار أسلحة الدمار الشامل في المناطق العربية التي تعتبر قريبة جغرافيا منها، مما قد يهدد أمنها، فامتلاك العرب للتكنولوجيا النووية سوف يتجاوزون بذلك التأخر العلمي والتكنولوجي مما يشجعهم أكثر على التكتل، وهذا يثير مخاوف الإتحاد الأوروبي ويهدد أيضا مصالحه في المنطقة⁽²¹⁾.

ضف إلى ذلك تنامي ظاهرة الإرهاب في المنطقة، وما يترتب عنها من مخاطر كالجريمة المنظمة، التطرف، تجارة المخدرات.. والتي أثارَت ذعرا في الأوساط الأوروبية، خوفا من انتشار الظاهرة ووصولها إلى أوروبا⁽²²⁾.

الانفجار السكاني الذي تعاني منه الضفة الجنوبية من حوض البحر الأبيض المتوسط 2/3 من سكان الحوض المتوسطي وما قد ينجر عنه من هجرة ونزوح إلى الدول الأوروبية، فرارا من الفقر و البطالة و عدم الاستقرار السياسي و الاجتماعي داخل دولهم الأصلية، الشيء الذي يهدد الاستقرار الاقتصادي و النمو الديموغرافي للدول الأوروبية، لذلك تسعى الدول الأوروبية لإيجاد سياسات تحد من هذا التدفق على أراضيها بالتعاون مع دول الجنوب⁽²³⁾ السعي الأوروبي إلى التحرر من الهيمنة الأمريكية و محاولة الاستقلال بذاتها في مختلف القضايا الدولية و رغبة منها للبروز كقوة عالمية صاعدة تلغي قواعد النظام العالمي الجديد.

يضاف إلى هذا رغبة الدول الأوروبية في الإبقاء على علاقاتها مع دول الشرق الأوسط و دول شمال إفريقيا خاصة، نظرا لما تلعبه هذه الدول من دور هام في اقتصاديات الدول الأوروبية وخاصة لضمان تدفق النفط و الغاز من المنطقة التي تعد قريبة منها جغرافيا و تربطها علاقات تبعية وولاء شبه تام، ناجم عن الفترة الاستعمارية، كما تعتبر هذه الضفة سوقا واسعة تتميز بكثافة سكانية كبيرة و قدرة إنتاجية منخفضة لتسويق المنتجات الأوروبية.⁽²⁴⁾

كما تسعى الدول الأوروبية إلى دعم نفوذها الثقافي و اللغوي و الفكري في الفضاء المتوسطي من خلال عدة وسائل، كالمنظمة الفرانكفونية، المجلس الأوروبي مؤسسة الثقافة الأوروبية، الملتقيات و المنتديات العلمية و الثقافية، نتيجة التمازج الثقافي و الاحتكاك بين الضفتين الناجم عن الفترة الاستعمارية⁽²⁵⁾

ب دوافع الضفة الجنوبية :

الرغبة في الحصول على المساعدات المالية والتقنية لإعادة الهيكلة، يضاف إلى ذلك الرغبة في الحصول على المساعدات المالية والقروض لتمويل المشاريع و تحديث القطاعات الاقتصادية، كما تسعى جاهدة لجلب الاستثمار الأجنبي بصفة عامة و الأوروبي بصفة خاصة لضمان تدفق رؤوس الأموال من البنوك الأوروبية على غرار البنك الأوروبي للاستثمار BEI في هذا الميدان.⁽²⁶⁾ حاجة هذه الدول الماسة للاستثمارات الأجنبية و بالأخص الأوروبية منها من أجل الاستفادة من الخبرة و التجربة الأوروبية، يضاف إلى ذلك هدف نقل التكنولوجيا و لتحقيق الإنعاش الاقتصادي و تطوير الاستثمارات المحلية وهذا ما يتيح لها فرصا كبيرة للعمل، والقضاء على مشكل البطالة، وبالتالي الآفات الاجتماعية المنجزة من وراء هذا المشكل و المؤدية إلى هجرة الأدمغة

يضاف إلى هذا ذلك الفراغ على المستوى الإقليمي في المنطقة التي نتج عن فشل المشاريع التكاملية المغربية والعربية⁽²⁷⁾، الرغبة في الشراكة مع الإتحاد الأوروبي من أجل إنشاء المنطقة الاقتصادية الحرة و فتح الأسواق الأوروبية للمنتجات المتوسطة. الاحتكاك بالخبرة و التجربة الأوروبية في كافة الميادين من أجل تحسين المنتجات و الاستفادة من برامج المساعدات المقدمة من طرف الإتحاد الأوروبي في شكل إعانات مالية وأخرى تقنية من خلال الدورات التكوينية و التمهينية، و إدراك دول الضفة الجنوبية أن التعاون مع الإتحاد الأوروبي الذي يسعى جاهدا لكي يصبح قطبا عالميا منافسا للأقطاب الأخرى، سيمكنهم من مسايرة العولمة و الدخول في الاقتصاد العالمي

2-3 الدوافع المحلية:

أ ظهور المد الإسلامي:

يقصد بها تنامي الحركات الأصولية الإسلامية وظاهرة التطرف الديني و العنف السياسي التي ظهرت خاصة على ضفاف المنطقة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط ، وخاصة دول شمال إفريقيا، وقد امتدت جذورها إلى دول الشرق الأوسط.

هذه الظاهرة التي ساهمت في ظهورها العديد من العوامل الداخلية ذات الصلة بالمشاكل الاجتماعية و الاقتصادية و حتى السياسية، كفضل الحكومات الحديثة الاستقلال في تحقيق متطلبات شعوبها، ضف إلى ذلك مخلفات البيروقراطية و المحسوية، كما أن هذه الدول، يعاني شعبها نوعا من الفقر و الحرمان، ناهيك عن مشاكل البطالة التي تفشت بها، و عمليات تسريح العمال الجماعية، ضف إلى ذلك عمليات القهر الناتجة عن قمع الحريات السياسية لهذه المجتمعات⁽²⁸⁾، فالدول الأوروبية تخشى من تأثير هذا التيار على بلدانه و بعد ذلك يمتد هذا التأثير إلى أراضيها بحكم قربها الجغرافي من دول الضفة الجنوبية ضف إلى ذلك تخوفها من انتقال هذا المد عن طريق الجاليات العربية و الإسلامية المتواجدة على أراضيها⁽²⁹⁾

إن الشيء الذي يمكن أن يؤخذ بعين الاعتبار تجاه هذا المد الإسلامي هو انتشاره في مناطق كثيرة من العالم، فقد امتدت جذور المنتقمين الإسلاميين من الفلبين إلى البحرين، وهذا ما أثار مخاوف الدول الأوروبية خاصة و العربية عامة من تجذر هذا التطرف الذي كان يسعى لتحقيق غاياته بالقوة (كالقتل و التعذيب و التفجير⁽³⁰⁾)، و تعد الجزائر، تونس، المغرب، مصر، اليمن و تركيا أهم المعاقل قريبا لدول الإتحاد الأوروبي فتدهور الأوضاع في الجزائر منذ بداية التسعينات و التي أدت إلى انزلاقات خطيرة، ضف إلى ذلك تنامي القوة الإسلامية في تركيا زاد من مخاوف الدول الأوروبية من هذه الظاهرة و ولد الحذر الشديد بها.⁽³¹⁾

ترى الدول الأوروبية أن التيار الإسلامي يحمل عداوات شديدة لها، و ما الاعتداءات و الهجمات التي شنت على الأجانب في كل من مصر و الجزائر، محاصرة السفارة الأمريكية في إيران لخبر دليل على ذلك.

لكن الشيء الذي يشهد له أن دول الإتحاد الأوروبي رغم ما تحمله من نظرة لهذا التيار و تخوفاتها منه على تحطيم مؤسساتها الاقتصادية و تهديد مصالحها داخل هذه الدول، إلا أننا نجدتها تختلف مع الولايات المتحدة الأمريكية في تحديد مفهوم الإرهاب، بعد الأحداث التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في 11 ديسمبر 2001.

فالولايات المتحدة الأمريكية ترى أن مقاومة حزب الله اللبناني للاحتلال الإسرائيلي إرهابا، لكن الإتحاد الأوروبي لا يعتبرها كذلك و إنما يصنفها ضمن المقاومات التي تسعى من أجل نيل

الاستقلال،⁽³²⁾ هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد أن بعض الدول العربية تتهم بعض الدول الأوروبية بكونها معاقل تلجأ إليها الجماعات الإرهابية فرارا من دولها تحت غطاء اللجوء السياسي.

- ب تفاقم مشكلة الهجرة غير الشرعية:

نظرا للمشاكل التي تعاني منها دول الضفة الجنوبية من فقر وحرمان وبطالة ومشاكل أخرى أدى ذلك إلى تدفق الآلاف من المهاجرين غير الشرعيين إلى الدول الأوروبية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن طرق الهجرة غير الشرعية كثرت وتعددت، حيث أصبحت هناك جماعات سرية تعمل بتهريب المهاجرين، كما أنه يمكن ملاحظة أن معظم المهاجرين توافدا على الدول الأوروبية هم مغاربة، وهذا ما خلق ذعرا وتخوفا لدى الدول الأوروبية من تحديد أمنها واستقرارها رغم تواجد نسب كبيرة من المهاجرين فيها من أوروبا الوسطى والشرقية لكن مشكل الإرهاب القادم من الدول الجنوبية هو الذي أثار مخاوفها.⁽³³⁾

يقدر عدد المهاجرين في أوروبا بحوالي 2.4% من مجموع سكان الإتحاد الأوروبي، وتبلغ نسبتهم في الدول الأوروبية ب: 6.4% بلجيكا، 2.5% بألمانيا، 4.3% بالنمسا، 3.5% بفرنسا و3% في هولندا. وحسب الإحصائيات المتوفرة عن المهاجرين إلى الدول الأوروبية لسنة 1993، تأتي المغرب في المرتبة الأولى من دول المغرب العربي ثم تليها الجزائر فتونس أما تركيا فتتصدر قائمة البلدان المهاجرة إلى أوروبا، و في الجهة المقابلة نجد أن فرنسا هي الدولة الأولى استقبالا لمهاجري شمال إفريقيا، في حين تعد ألمانيا الدولة الأولى المستقبلية للمهاجرين التركيين في أوروبا.⁽³⁴⁾

و يعتبر المجلس الأوروبي المنعقد في لشبونة 1992 أن دول المشرق العربي والمغرب تعتبر مصدرا مهددا للاستقرار والأمن في المنطقة، وبالتالي سببا لهجرة اليد العاملة، ومعقلا للتطرف الأصولي والديني، و مراكزا لتجارة المخدرات، والجريمة المنظمة التي لها تأثيرات سيئة على المنطقة عامة و على الإتحاد الأوروبي خاصة⁽³⁵⁾

3 - مضمون إعلان برشلونة 1995 للشراكة الأورو - متوسطة

3 - 1 الشراكة السياسية والأمنية :

حيث يعبر المشاركون عن قناعتهم بأن السلم والاستقرار في المنطقة تعد مكسبا وإرثا مشتركا، يتعهدون ويلتزمون على دعمه وتشجيعه بكل الوسائل والإمكانات المتوفرة لديهم ومن أجل هذا كله اتفق المشاركون على المضي في حوار سياسي مكثف مدعم ومنظم، يقوم على احترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي، لضمان الاستقرار الداخلي والخارجي.

ومن هذا المنطلق شدد المشاركون في الإعلان على التزامهم بالمبادئ التالية:

العمل والتصرف طبقا لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذا التزامات القانون الدولي الأخرى وبالتحديد تلك الناجمة عن التنظيمات الجهوية والاتفاقيات الإقليمية والدولية التي هم أعضاء بها، تنمية ودعم دولة القانون والديمقراطية في أنظمتهم السياسية، مع الاعتراف في هذا الإطار بحق كل طرف في اختيار وتطوير نظامه السياسي والاجتماعي والثقافي، والاقتصادي، والقانوني والقضائي.⁽³⁶⁾ احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، مع ضمان الممارسات الفعالة والمشروعة لهذه القوانين والحريات، بما فيها حرية التعبير، وحرية التجمع لأهداف سلمية، حرية الاعتماد والتفكير، والتدين انفراديا أو اجتماعيا مع أفراد آخرين من نفس المجموعة، بدون أي تمييز في العرق أو الجنس أو الدين أو اللغة.

الأخذ بعين الاعتبار دعم الحوار بين كل الأطراف، لتبادل المعلومات حول المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، العنصرية ونزد الأجانب. احترام وتأييد التنوع والتعددية في مجتمعاتهم، دعم وتشجيع التسامح بين مختلف المجموعات ومحاربة مظاهر التعصب، والتشديد على ضرورة وأهمية التكوين في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية.⁽³⁷⁾ احترام السيادة المتساوية، وكل الحقوق المتعلقة بالسيادة، والتنفيذ النزيه للالتزامات والواجبات وفقا لما ينص عليه القانون الدولي.

احترام المساواة في حقوق الشعوب، وحققها في تقرير مصيرها، مع التصرف وفقا لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة، وأحكام القانون الدولي، خاصة ما تعلق بوحدة إقليم دولة كما تحددها الاتفاقات الثنائية بين الأطراف المعنية.

الامتثال وفقا لمبادئ القانون الدولي، عن أي تدخل مباشر أو غير مباشر في الشؤون الداخلية للشركاء، واحتراما لوحدة الأرض والإقليم والوطن، حل الخلافات بالطرق السلمية، ودعوة جميع الأطراف إلى عدم اللجوء إلى التهديد أو استخدام القوة ضد وحدة إقليم أي دولة شريكة، وكذا الحصول على الأرض بالقوة، والتأكيد على حق التمتع بالسيادة الكاملة بالطرق المشروعة وقاملا ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي.

دعم التعاون من أجل الوقاية من الإرهاب، بالتصديق وتطبيق الاتفاقيات الدولية التي تم توقيعها والحرص على الانضمام إليها⁽³⁸⁾، الدعوة إلى المحاربة الجماعية لانتشار وتعدد الجرائم المنظمة، وكذا محاربة مشكلة المخدرات بكل أشكالها وأنواعها.⁽³⁹⁾

تشجيع العمل الجهوي والإقليمي، بالعمل على عدم انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، بالانضمام والتمسك بمبادئ ونظم الحد من التسلح الدولية والإقليمية⁽⁴⁰⁾، والانضمام إلى اتفاقيات مراقبة التسلح ونزع السلاح، مثل: معاهدة حظر وانتشار الأسلحة النووية (NPT) واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية (CWC) واتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية (BWC) وأي ترتيبات إقليمية، مثل المناطق المنزوعة السلاح، وأنظمة مراقبتها، مع احترام التطبيق النزاهة لالتزاماتهم المقررة التي تنصص عليها موانيق المراقبة والنزع والحد من انتشار التسلح، كما يعمل الشركاء على جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل⁽⁴¹⁾ النووي، الكيميائي والبيولوجي، التي يمكن مراقبتها بصفة فعالة.

تشجيع وتوفير الظروف الكفيلة بإقامة علاقات تنمية وحسن الحوار فيما بينهم، ودعم المسارات الهادفة إلى إقامة الأمن والاستقرار والازدهار والتعاون المتبادل، الإقليمي والتحت إقليمي، والأخذ في عين الاعتبار كل سبل الثقة والإجراءات اللازمة بين الشركاء، بهدف تجسيد منطق السلم والاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بما فيها احتمال تأسيس ميثاق أورو-متوسطي.

ومن هذا كله يتضح أن الأوروبيين ركزوا على بعض النقاط الأساسية، التي تشكل الحد الأدنى من الاتفاق بين جميع الدول المشاركة وهي: الديمقراطية وحقوق الإنسان، التسوية السلمية للصراعات والنزاعات، مكافحة التطرف الديني والإرهاب والجريمة المنظمة، الحد من التسلح، وهي نقاط تخدم فقط الاتحاد الأوروبي⁽⁴²⁾

3-2 الشراكة الاقتصادية والمالية :

حيث يشدد المشاركون على الأهمية التي يولونها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الدائمة، والمتوازنة من أجل تحقيق هدفهم في بناء منطقة ازدهار ورفاه مشترك⁽⁴³⁾، و يعترف المشاركون بالصعوبات التي يمكن أن تحدثها المديونية على التنمية الاقتصادية، في الدول النامية بمنطقة البحر الأبيض المتوسط، ونظرا لأهمية علاقاتهم يتفقون على متابعة الحوار بهدف الوصول إلى الرقي والتقدم، انطلاقا من أنهم شركاء، وتواجههم تحديات مشتركة، وقد حدد المشاركون أهدافهم على المدى البعيد كالآتي :

- الإسراع في وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.
- تحسين ظروف حياة السكان، ورفع مستوى التشغيل، وتقليص الفوارق التنموية في المنطقة الأورو-متوسطة.
- ترقية الشراكة والاندماج الجهوي، وتشجيع التعاون والتكامل الإقليميين⁽⁴⁴⁾ من أجل تحقيق هذه الأهداف يتفق المشاركون على إقامة شراكة اقتصادية ومالية، تأخذ في الاعتبار درجات التنمية المختلفة واختلاف مستويات التقدم وتعتمد على :
- الإنشاء التدريجي لمنطقة التجارة الحرة.
- إقامة شراكة وتعاون اقتصادي ملائمين في المجالات المعنية.
- الزيادة بالتدرج للدعم المالي الأوربي لشركائه.⁽⁴⁵⁾

منطقة التبادل الحر :

يتم إنشاؤها من خلال اتفاقات أورو-متوسطة جديدة واتفاقات تحرير التبادل بين شركاء الإتحاد الأوروبي، وقد اتفق الشركاء على أن تكون سنة 2010 آخر أجل لإقامة منطقة التبادل الحر، التي ستغطي أهم للمبادلات في إطار احترام التزامات للمنظمة العالمية للتجارة (O.M.C) بهدف تطوير التحرير التدريجي للمبادلات في المنطقة، فإن الحواجز الضريبية وغير الضريبة المتعلقة بتبادل المنتجات المصنعة يتم إلغاؤها تدريجيا⁽⁶⁴⁾، ووفقا لرزنا مات يتم التفاوض حولها بين الشركاء انطلاقا من المبادلات التقليدية وفي حدود ما تسمح به مختلف السياسات الزراعية وباحترام النتائج المتوصل إليها في إطار مفاوضات GATT .

تجارة المنتجات الزراعية سيتم تحريرها من خلال التعامل التفضيلي، والمعاملة بالمثل بين الأطراف، ضف إلى ذلك تبادل الخدمات وحق الوقاية يتم تحريرها تدريجياً، وقد قرر المشاركون الإنشاء التدريجي لمنطقة التبادل الحر من خلال :

- تبني الأحكام الملائمة في مجال القواعد الأصلية، وحماية حقوق الملكية الفكرية والصناعية والمنافسة

- متابعة و تطوير السياسات القائمة على مبادئ اقتصاد السوق وتكامل واندماج الأسواق مع الأخذ بعين الاعتبار حاجياتهم ومستويات نموهم وتقدمهم.

- متابعة الإصلاحات الهيكلية وتطوير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء الأولوية لترقية وتطوير القطاع الخاص، مع العمل على التخفيف من الآثار السلبية التي تنجم عن إعادة الهيكلة على الصعيد الاجتماعي من خلال تشجيع البرامج لفائدة الفئات الفقيرة.

- تشجيع وترقية الآليات الرامية إلى تنمية وتطوير التكنولوجيا ونقلها.⁽⁷⁴⁾

إن ما يمكن تأكيده هو أن إقامة منطقة تبادل حر أورو- متوسطة ستعود بآثار إيجابية على دول الضفة الجنوبية، كتحسين القدرة على المنافسة الناجمة عن إلغاء السياسة الحمائية وتخفيض أسعار المواد المستوردة من الخارج وجلب رؤوس الأموال الخارجية عن طريق الاستثمار المباشر وغير المباشر. لكن لا ينبغي إنكار أن منطقة التبادل الحر ستجمع بين طرفين غير متكافئين، الإتحاد الأوروبي يشكل مجموعة منسجمة ومتلاحمة مع بعضها البعض، ضف إلى ذلك أنها متقدمة ومتطورة علمياً، مالياً وتقنياً، بينما دول الضفة الجنوبية تتميز بتضارب سياساتها الخارجية وعدم توافقها ناهيك عن ضعفها الاقتصادي والاجتماعي والتقني، وهذا سيؤدي لا محالة إلى ما يعرف بتكريس وتقسيم العمل الدولي القائم حالياً⁽⁴⁸⁾ ويكرس مبدأ التبعية القاضية بأن دول الإتحاد الأوروبي ستبقى مسيطرة على العناصر الأساسية لتحقيق النمو والتقدم، في حين تبقى دول الضفة الجنوبية تابعة ومتخصصة في إنتاج المواد الأولية وبعض المنتجات الزراعية فقط وبالتالي بقائها كسوق استهلاكية كبيرة لترويج المنتجات الأوربية.

التعاون والتشاور الاقتصادي:

حيث يعترف المشاركون بأن التنمية الاقتصادية يجب دعمها بالادخار الداخلي كأساس للاستثمار بالاستثمار الأجنبي المباشر، ويؤكدون على أهمية إقامة مناخ ملائم لذلك خاصة بعد إزالة الحواجز في وجه الاستثمارات تدريجياً، الأمر الذي يؤدي إلى نقل التكنولوجيا وزيادة الإنتاج والتصدير، كما يؤكدون على أن التعاون الجهوي و الإقليمي المبني على الإرادة الحرة للشركاء⁽⁴⁹⁾ يعد عاملاً رئيسياً لتشجيع إقامة منطقة للتبادل الحر، وكذا تشجيع الشركات على عقد اتفاقيات فيما بينها، و الالتزام بتسهيل التعاون والتطوير الصناعي بتوفير المناخ والإطار القانوني الملائم، وإثباته من الضروري إقامة برنامج للدعم التقني للشركات الصغيرة والمتوسطة.⁽⁵⁰⁾

يؤكد المشاركون على ترابطهم في مجال البيئة التي تفرض عليهم تحركاً إقليمياً وتعاوناً مكثفاً وبرامج متعددة الأطراف والتأكيد على تمسكهم باتفاقية برشلونة، ويعترفون بضرورة التوفيق بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة، وإدراج المسائل البيئية ضمن المظاهر المرتبطة بالسياسة الاقتصادية وتفايدي النتائج السلبية التي يمكن أن تحدثها التنمية في البيئة، والعمل على إعداد برنامج للنشاطات ذات الأولوية على الميدانين القصير والمتوسط بما في ذلك المكافحة ضد التصحر، وتكثيف الدعم المالي والتقني لهذه الأعمال.

التعاون المالي :

حيث يعتبر المشاركون أن تحقيق منطقة التبادل الحر، ونجاح الشراكة الأورو- متوسطة يقومان على دعم مالي يساعد على تنمية مستدامة ومتناسقة، وتجنيد القواعد الاقتصادية المحلية، ويلاحظ المشاركون في هذا الصدد أن :

وافق المجلس الأوروبي في كان "canne"، على هذا الدعم المالي لقروض قيمتها 4.685 مليون ايكو (ECUS)، للفترة الممتدة بين 1995 و1999 في شكل الصناديق المالية المشتركة، و سوف يتم استكمالها عن طريق البنك الأوروبي للاستثمار في شكل قروض بمبالغ هامة، وهكذا المساهمات المالية الثنائية للدول، وتم التأكيد أن هذا التعاون المالي ستم إدارته في إطار برنامج متعدد و لعدة سنوات مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل شريك⁽⁵¹⁾ و هذا البرنامج يسمى

ميذا⁽⁵²⁾، إن التسيير الجيد على مستوى الاقتصاد الجماعي لضمان نجاح الشركات يعتبر ذو أهمية بالغة وجوهرية، لهذا الغرض يقرون و يتفقون على ضرورة تشجيع الحوار حول سياساتهم الاقتصادية و طريقة تكثيف التعاون للمالي.

إن القيمة المالية المحددة لمساعدة الدول المتوسطية 4.685 مليار إيكو، تعتبر منخفضة مقارنة مع تلك الممنوحة لدول أوربا الوسطى والشرقية⁽⁵³⁾ 6.96 مليار إيكو، وهذا نابع من الإرادة الألمانية في توجيه اهتمامات الإتحاد الأوربي إلى الدول الاشتراكية سابقا على حساب الدول المتوسطية التي تحظى بالدعم الفرنسي، وقد أضاف الأوربيون أن تعاونه مع دول الضفة الجنوبية سيتخذ منحاً عقلائياً، في إطار يمتد زمنياً، إلى جانب مراعاتهم لخصوصيات هذه الدول، لأن اقتصاديات هذه الأخيرة مختلفة عن بعضها البعض.

ومهما تكن هذه الإعانات المالية إلا أن البعض يعتقد أنها لم تصل إلى ما كانت تصبوا إليه دول الضفة الجنوبية لتغطية حاجياتها وإقامة الإصلاحات الهيكلية، كما أنها أيضاً بعيدة عن تلك الطموحات والوعود التي يرمي الإتحاد الأوربي للوصول إليها، وفي المقابل نجد أن غزارة هذه المعونات اتجهت نحو دول أوروبا الوسطى والشرقية دون مراعاة خصوصيات هذه الدول.

3-3 الشراكة الاجتماعية، الثقافية و الإنسانية :

حيث أكد المشاركون في المؤتمر على أن التقاليد الثقافية و الحضارية على ضفتي البحر الأبيض المتوسط، و الحوار بين الثقافات، والتبادلات الإنسانية، العلمية والتكنولوجية، تعد عاملاً أساسياً في تقارب و تفاهم الشعوب و تحسين النظرة المتبادلة بينهم و في هذا السياق تسعى الأطراف المشاركة إلى إقامة شراكة في المجالات الاجتماعية، الثقافية والإنسانية ويؤكدون في ذلك على :

أن الحوار و الاحترام المتبادل بين الثقافات والأديان، شرطان أساسيان لتقارب الشعوب وتفاهمهما، وفي هذا الصدد يشير إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه وسائل الإعلام، في التعريف وتقريب صورة الآخرين وإعطائها صورة جيدة تمكن من خلق الإحساس المتبادل بين الشعوب و الثقافات⁽⁵⁴⁾، الإصرار والإلحاح على ضرورة تحقيق التنمية البشرية، سواء فيما يخص التعليم أو تأهيل الشباب و تكوينهم في الميادين العلمية والثقافية، و ينوهون بضرورة التبادلات الثقافية و

معرفة لغة الآخرين، مع احترام الهوية والخصوصية الثقافية لكل طرف، كما يدعون إلى إقامة سياسات دائمة للبرامج التعليمية والثقافية. وأخذ التدابير الكفيلة لحسن سير التبادلات الإنسانية وخاصة في ميدان تحسين الإجراءات الإدارية⁽⁵⁵⁾.

أهمية القطاع الصحي في تحقيق التنمية المستدامة، والرغبة في تشجيع المشاركة الفعالة للمجتمع في تحسين النشاطات و ترقية السكان صحيا ومعيشيا، ويعترفون بأهمية التنمية الاجتماعية، التي يجب حسب رأيهم أن تواكب وتسير بالموازاة مع التنمية الاقتصادية، ويولون أهمية خاصة لاحترام الحقوق الاجتماعية الجوهرية بما فيها الحق في التنمية⁽⁵⁶⁾.

الاعتراف بالدور الرئيسي الهام الذي يمكن إن يلعبه المجتمع المدني، في إطار تجسيد الشراكة الأورو-متوسطة بمختلف جوانبها، كما يعد عاملا أساسيا لتفاهم وتقارب الشعوب⁽⁵⁷⁾، لأنه اللبنة الأساسية في تكوين المجتمعات، وتأكيدهم على تشجيع وتقوية الأدوات والوسائل اللازمة لشراكة وتعاون غير مركزيين، بهدف تسهيل التبادلات بين فواعل التنمية، في مجال القوانين و التشريعات الوطنية: كقائد المجتمع و المدني، العالم الثقافي و الديني، إضافة إلى الجامعات والمجتمعات البحثية، الإعلام، الجمعيات، المنظمات، النقابات التجارية والشركات العامة والخاصة، ومن هذا المنطلق يدعون ويركزون على ضرورة تشجيع ودفع التواصل والتبادلات بين الشباب في إطار برامج التعاون غير المركزي، ويعملون على تشجيع كل الفعاليات و المبادرات لدعم المؤسسات الديمقراطية و وإرساء دولة القانون و المجتمعات المدنية.

نظرا للأهمية القصوى التي أصبح يختص بها النمو الديموغرافي المتزايد في المنطقة، وخاصة في دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، و الذي أصبح يشكل تحديا كبيرا للمشاركين، الأمر الذي يقتضي سياسات مشتركة ومناسبة من أجل الإسراع بالإقلاع الاقتصادي⁽⁵⁸⁾. لقد شكلت الهجرة نقطة اهتمام كبيرة بين المشاركين، حيث لوحظ أنها زادت بكميات معتبرة في السنوات الأخيرة، وخاصة غير الشرعية منها، لذلك نوهوا واعترفوا بالدور الذي يمكن أن تلعبه في علاقاتهم، ويتفقون على ضرورة العمل و التعاون من أجل تخفيف وطأة الهجرة معتمدين في ذلك على دعم وتشجيع برامج التأهيل و التكوين المهني و المساعدة على خلق مناصب للشغل، كما يتعهدون بحماية مجمل الحقوق المعترف بها في ظل التشريعات الحالية للمهاجرين المقيمين بصفة قانونية على أراضيهم، أما ما يتعلق بمجال الهجرة غير الشرعية فقد أكدوا على وعيهم الخاص بهذه المعضلة

المتفشية، وأخذوا على عاتقهم ضرورة إعادة إدماج وقبول المهاجرين من خلال تبني إجراءات وإتفاقيات أو ترتيبات ثنائية لإعادة قبول المواطنين الذين هم في وضع غير شرعي، ولتحقيق ذلك يعتبر الإتحاد الأوروبي مواطني الدول الأعضاء، كمقيمين، طبقاً لتعاريف المجموعة الأوروبية.⁽⁵⁹⁾ كما يؤكد المجتمعون في هذا المؤتمر الخاص بالشراكة الأوروبية - المتوسطية على ضرورة مكافحة الجماعية لكل الأعمال غير المشروعة والكثيرة الانتشار في الآونة الأخيرة على غرار التجارة بالمنوعات، الجريمة الدولية، الرشوة، الفساد، المتاجرة بالعبيد، والعمل على القضاء نهائياً على كل الأسباب المؤدية إلى كره الأجانب وتفشي ظاهرة العنصرية وعدم التسامح بين الشعوب، ويتفقون على ضرورة بعث سبل التعاون، الحوار، التفاهم، احترام الغير، بين كافة الأمم والشعوب.⁽⁶⁰⁾

الأمر الذي يمكن تأكيده من خلال عرضنا لهذا الميدان، هو طغيان الجانب المتعلق بالقضايا الأمنية الأوروبية، على الإرادة المشتركة لإقامة شراكة اجتماعية وثقافية لدعم التفاهم بين الشعوب وحوار الثقافات حيث تضمن عدة عناصر تعد تكملة للقضايا الواردة في الميدان السياسي والأمني وخاصة المتعلقة منها بالتعاون بين المجتمعات المدنية وتنمية دولة القانون وتحقيق الديمقراطية حقوق الإنسان، صف إلى ذلك مكافحة الآفات المتمثلة في المحرقة غير الشرعية، الإرهاب، المخدرات و الجريمة المنظمة، مما يقودنا إلى القول أن هذا المحور جاء منقوصاً بسبب تركيزه على الجوانب الأمنية دون إعطاء الأهمية الثقافية والحضارية وزناً كبيراً يعكس المكانة الحضارية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، حيث أن غياب إستراتيجية انتماء متبادل إلى الفضاء المتوسطي قائمة على فكرة التعاون الجماعي، ينعكس سلبياً على إقامة شراكة أوروبية متوسطية ناجحة.

إن المجتمعين في إطار إعلان برشلونة للشراكة الأوروبية-متوسطية بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، أكدوا على ضرورة اجتماع وزراء الشؤون الخارجية للدول المشاركة بصفة دورية لمتابعة تطبيق هذا الإعلان، وتحديد البرامج التي يمكن أن تساهم في تحقيق الأهداف المشتركة.

إن المتمعن في مؤتمر برشلونة المنعقد يومي 27-28 نوفمبر 1995 للشراكة الأوروبية-متوسطية التي ضمت حوالي 27 عضواً و شريكاً بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط يدرك أنها تتميز بمجموعة من الخصائص ومنها :

إن مفهوم المتوسطة الذي استعمل من خلال هذه الشراكة لم يخضع أبداً إلى المعيار الجغرافي للمنطقة، ولا لفكرة تكريس الهوية المتوسطة، فخرائطه الدول المشاركة توحي بأن هناك خلل في المشروع الأورو-متوسطي، الأمر الذي يحكم على ضعفه أمام المشروع الأمريكي للشرق الأوسط، فكيف يعقل أن تبعد دولة تنتمي إلى منطقة المغرب العربي "ليبيا"، والتي تعتبر منطقة إستراتيجية بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، رغم ما كانت تعانيه من حصار دولي بسبب قضية لوكا ربي، وكيف يعقل أن تنظم دولة مثل الأردن وهي لا تطل أبداً على البحر الأبيض المتوسط، كما وأنه في نفس الوقت تستبعد دول الخليج بحجة انتمائها إلى منطقة غير متوسطة⁽⁶¹⁾. إن هذا الغموض السائد في إطار المشاركين و كيفية انتسابهم إلى الشراكة، إن دل على شيء فإنما يدل على الغموض السائد في هوية المشروع الأورو-متوسطي⁽⁶²⁾، الشيء الذي يجعلنا نتساءل عن هوية المشروع أيضاً بانضمام الأعضاء العشرة من أوروبا الشرقية في ماي 2004، وعن إمكانية انضمام دول من أقاليم أخرى في المستقبل يلاحظ أيضاً أن المشاركين في هذا المؤتمر يتميزون بالتنوع الثقافي وتعدد الديانات كالإسلام، المسيحية واليهودية، مما يوحي بخطورة الأمر، فإذا أحسن استغلال هذا التنوع والتعدد سيكون مستقبل الشراكة مشرقاً، كما أنها يمكن أن تكون أيضاً سبباً في فشلها

الظاهر في هذا المؤتمر أن الشراكة الأورو-متوسطة المنعقدة على إثر إعلان برشلونة تتم بين طرفين، ضفة شمالية وأخرى جنوبية، لكن حقيقة الأمر أنها تضم أكثر من ذلك، فإلى جانب الإتحاد الأوروبي توجد دول عربية، ودول أخرى يصعب تصنيفها: تركيا، إسرائيل، قبرص، صومالطا، خاصة وأن دولتين مثل تركيا وإسرائيل تتميز بعلاقات إقليمية خاصة مع الدول العربية، وكأن الشراكة الأورو-متوسطة مرهونة وبدرجة كبيرة بمدى تحسين العلاقات العربية-الإسرائيلية والعلاقات التركية-العربية للحكم على نجاحها أو فشلها⁽⁶³⁾

إن العلاقات التي جمعت الإتحاد الأوروبي بالدول المتوسطة في سنوات الستينيات و السبعينيات، والتي كانت تتميز خاصة بطابعها الثنائي، إضافة إلى تميزها بالجزئية، حيث أنها كانت مقتصرة على التعامل في المجال الاقتصادي و التجاري، غير أن التغيرات الجديدة التي عرفها العالم عامة و المنطقة الأورو-متوسطة، وخاصة دول الضفة الشرقية والجنوبية للمتوسط، دفع بالمشاركين إلى اعتماد سياسات شاملة في إطار شراكتها الأورو-متوسطة، حيث اشتملت على الميادين الثلاث السابقة الذكر: السياسي-الأمني، الاقتصادي-المالي والاجتماعي-الثقافي-الإنساني، وكل

هذا من أجل خلق منطقة أورو-متوسطية آمنة ومستقرة سياسياً وتتمتع برخاء اقتصادي، و حوار وتنوع ثقافي تراعى فيه خصوصية كل شريك.

4 - مستقبل الشراكة الأورو-متوسطية

سنحاول عرض ثلاثة تصورات مختلفة لمسار برشلونة في المستقبل اعتماداً على ثلاثة سيناريوهات لتطور الشراكة الأورو-متوسطية أمام التحديات التي ستواجهها في السنوات القادمة وهي:

4-1 السيناريو الخطي (استمرار الوضع القائم):

أي استمرار الوضع القائم بين دول الشمال المتوسطي و المتمثلة أساساً في الإتحاد الأوروبي و دول الجنوب عامة و الدول المغاربية خاصة (الجزائر، المغرب، تونس)، قبل عقد مشروع الشراكة الأورو-متوسطي في إطار إعلان برشلونة 1995 سيبقى على ما كان عليه في السابق بالإتحاد الأوروبي سيستمر في إكمال سياسته التكاملية و الاندماجية و إقامة سياسة أوروبية مشتركة و متناسقة سواءً تعلق الأمر بالجانب السياسي و الأمني أو الاقتصادي و المالي وحتى الاجتماعي والثقافي، حيث نجدها موحدة في إطار سياستها في مجال الهجرة و كيفية القضاء على الهجرة السرية و كذا تشديدها على موضوع تنقل الأشخاص مقابل تنقل رؤوس الأموال و الخدمات، ضف إلى ذلك موقفها الموحد في إطار حوار الثقافات و الحضارات و بناء أسس الديمقراطية و حقوق الإنسان⁽⁶⁴⁾، و بالمقابل نجد أن هناك استمرار في هشاشة التعاون و التنسيق بين الدول الجنوبية عامة و بين الدول المغاربية خاصة، الذي يتميز بالصبغة التنافسية و النمط البطيء لتجسيد قرارات التعاون و التكامل، على غرار إتحاد المغرب العربي، و بالتالي غياب أي تنسيق بين هذه الأخيرة في كافة الميادين و المجالات و هذا راجع إلى النظرة الضيقة و المصالح الشخصية التي تقف عائقاً كبيراً أمام هذا التعاون كما تبقى العلاقات الأورو-متوسطية على ماهي الآن عليه من اختلال في التوازن بين الضفتين، فالدول الأوروبية دول متقدمة و موحدة أما دول الجنوب فهي دول نامية و مشتتة، ضف إلى ذلك أن مشروع الشراكة الأورو-متوسطية هو مشروع أوروبي مئة بالمائة، فالإتحاد الأوروبي هو الطرف الملقي أما دول الجنوب و المغرب العربي

هي الدول المستلقية من دون أي محاولة للمناقشة أو الاعتراض، و ما يترتب عنه من إجراءات قانونية تفرض نظرة من جانب واحد لموضوع الشراكة.

و الأدلة على ذلك كثيرة و متنوعة، فبالنسبة للضفة الجنوبية و الطرف المغربي، فإن استمرار ضعف النظام الإقليمي العربي و تفكك وحداته بسبب الظروف الراهنة التي تمر بها العلاقات الدولية و الطبيعة الصعبة للمشاكل التي تواجهه على المستوى الإقليمي خاصة الصراع العربي-الإسرائيلي، و الخلافات حول احتمالات التسوية التي تؤدي إلى استقطاب أشد في الساحة السياسية العربية فضلاً عن ذلك، فالإتحاد المغربي يعرف أيضاً ركوداً كبيراً نتيجة استمرار العقبات القائمة، فالمغرب العربي لا يزال يتقدم إلى الساحة الدولية باعتباره مغرب دول، و الأكثر من ذلك مغرب أجهزة، دوله في وضعية دفاعية، و أنظمتها في أزمة ورد فعل من التخوفات الاجتماعية، وفعالاً فإنه على المستوى الداخلي للدول لازالت أزمة الثقة قائمة بين الشعب والحكام نتيجة غياب الديمقراطية، بل تعمقت هذه الأزمة بسبب انتكاس بعض التجارب (الجزائر)، و فقدان الأمل في التغيير بالنسبة لأنظمة أخرى، و هذا الوضع سيرشح ليس طرح مسألة شرعية السلطة فقط بل مشروعية السلطة في حد ذاتها، أما على مستوى العلاقات بين أطراف الإتحاد فنلاحظ أن هناك ضعفاً في المبادلات البنينة بين دول المغرب العربي وحتى مع باقي الدول الأخرى الواقعة في الضفة الجنوبية للمتوسط، و لازالت الخلافات الحدودية تسهم أيضاً في عدم تقارب الأطراف خاصة النزاع الصحراوي، و تعبر الخلافات السابقة عن عدم استعداد الدول للتنازل عن بعض الحسابات القومية الضيقة لصالح التعاونو العمل المشترك، بل الأكثر من ذلك تعقيداً تلك الاتفاقيات المنعقدة على المستوى الإقليمي على غرار ما قامت به تونس مع الإتحاد الأوروبي 1995، والمغرب 1996 والجزائر 2002 بصفة منفردة ضف إلى هذا تجاهل مشروع الشراكة وإلغاء القيود أمام انتقال التكنولوجيا الأوروبية إلى الدول المتوسطية النامية واستفادتها من ترتيبات الملكية الفكرية والمعايير الفنية، مما يقيد بذلك توجه الضفتين لإقامة شراكة إستراتيجية، كما أن الشراكة تقوم على الانتقاء وعدم التكافؤ حيث تم رفع الحواجز على التجارة وحركة رؤوس الأموال والخدمات، ولم يتم رفعها على تنقل العنصر البشري والعمالة، وعلى منح تأشيرات الدخول لمواطني دول جنوب المتوسط وبالتحديد دول المغرب العربي إلى أقطار الإتحاد الأوروبي

التباين الثقافي المرتبط بالتنافس على الهيمنة الدينية والفكرية في المتوسط، وما يترتب عنه من إرث عميق من الحساسية وسوء الفهم فضلا عن الصورة التي يرسمها كل طرف للآخر والتي تركز غياب الحوافز للتفكير بالتضامن، كما أن مشروع الشراكة ينفي وجود الهوية المتوسطية، وتحديدًا العربية منها، سيما وأنها تتفاوض بصورة منفردة وككيانات منعزلة مع الطرف الأوروبي المتكاملا قتصاديا، والتماسك سياسيا وعسكريا، ممثلا في المفوضية الأوروبية العليا. دعم الإتحاد الأوروبي للبعد الاقتصادي في وثيقة برشلونة وكذا البعد السياسي، في حين أهمل أرضية التقارب الحضاري المتمثلة في البعد الاجتماعي-الثقافي الذي لا يخدم كثيرا دول الإتحاد، الأمر الذي يؤكد النوايا الغير صادقة للإتحاد الأوروبي في إقامة شراكة أورو-متوسطية شاملة واقتصارها فقط على المواضيع والميادين التي تستخدم مصالحه

وفي سياق ذلك تصبح الشراكة غلافا جديدا لموضوع قديم وهو "الاستعمار" حيث تساهم المبادرة الأوروبية في إرساء نظام متوسطي جديد، تحدد العلاقة بين دول الشمال التي كانت معظمها مستعمرة لدول الجنوب الضعيفة سابقا، مع توضيح آليات التعامل بين الضفتين، لتبيان الواقع الذي تمر به دول الجنوب تكريسا لتبعيةها لدول الشمال، وبالتالي فهي نمط جديد للتعامل الرأسي وامتداد لصيغة العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بين الضفتين.

وبناء على ذلك تبقى الأهداف الطموحة لشراكة فعالة ذات أثر هام في الواقع الدولي الراهن، بعيدة المنال نسبيا، طالما لم يتم تجاوز العقبات وتدارك الوضع باعتماد رؤى جديدة للشراكة، تتناسب وأهميتها وضرورتها.

4-2 سيناريو التغيير (الإصلاح):

وهو السيناريو الأكثر تفاؤلا، حيث يتوقع حدوث عدة تطورات إيجابية في المنطقة، حيث يسعى الإتحاد الأوروبي إلى توطيد علاقاته أكثر فأكثر مع دول الضفة الجنوبية وخاصة دول المغرب العربي، من خلال اتخاذ مبادرات وخطوات في صالح الدول على كافة المستويات والميادين، وخاصة تعزيز المسار الديمقراطي ودعم حقوق الإنسان ودعم نشاط أكثر فعالية للمجتمعات المدنية، في محاولة لإقامة علاقات شراكة أكثر توازنا من خلال إقامة حوار جاد وفعال مع الطرف المغربي، وإشراكه في اتخاذ القرارات التي تخص المواضيع ذات المصلحة المشتركة بين الطرفين.

وفي مقابل ذلك فالدول المغاربية تعتمد على تكامل مغاربي وثيق مع تعاون عربي-عربي، ومتوسطي شامل، ويتطلب ذلك العمل إحياء التكتلات الجهوية كإتحاد المغرب العربي ومحاولة تجسيد قراراتها وتفعيلها بصورة أسرع وبجدية أكثر، خاصة من جانب القادة السياسيين، أكثر مما هي عليه الآن الأمر الذي يمكن من تشكيل كتلة موحدة وقوية في وجه الإتحاد الأوروبي، تمكن من إنشاء سياسة مشتركة في كافة المجالات وعلى مختلف الأصعدة

لتنفيذ مقتضيات المشروع المتوسطي يتطلب إستراتيجية أورو-متوسطة نابعة من الرغبة الحقيقية للضفتين والمصالحهما المشتركة، غير متأثرين في ذلك بأطراف ثالثة تؤثر عليهم سلبا، كما تحتاج إلى طاقات وصبر ومثابرة لتدعيمها، وذلك يقتضي على الشركاء تقديم تنازلات متبادلة وبذل مجهودات مشتركة من خلال صورتين من التحرك المتوازي، والمكمل لبعضه البعض، يرتبط الأول: بإلتزام الإتحاد الأوروبي بمتابعة تطوير الشراكة ومواكبتها، ويرتبط الثاني: بإرادة التصميم لدى الشركاء المتوسطيين في تطبيق برامج وسياسات الإصلاح المناسبة لها ولنجاحها.

وحتى يكتب النجاح للشراكة الأورو-متوسطة وتجسيد المسعى، عليها أن تلبى المصالح والطموحات المشروعة للجانبين، ولذلك يتطلب منهما الاسترشاد ببعض المبادئ الحاكمة التي يتم الإلتزام بها، حيث يقتضي الأمر على الطرفين تغليب منطق العمل الجماعي والمصلحة العامة والمتبادلة للنجاح من خلال ارتكازها على المساواة، العدالة، الندية، التكافؤ بين الضفتين مع الاحترام المتبادل للخصوصية الثقافية والشخصية والهوية الحضارية ونظم القيم والعادات والتقاليد السائدة لكل طرف باعتماد الحوار الحضاري وتكثيف التعاون والتقارب على جميع الأصعدة⁽⁶⁵⁾، توفير تقدم متوازي لجميع جوانب الشراكة وفقا لمستويات غير متفاوتة من خلال التعايش والتفاهم المتبادل بين الطرفين حول أمورهم المشتركة كما يجب أن يكون تحرير المبادلات التجارية بين الضفتين منسقا كما ونوعا، ومرتبطة مع الهدف الأساسي الذي من المفترض أن تبنى عليه خطة الشراكة وهي التنمية المستدامة والسريعة والمتقاربة، ضرورة توفير رؤوس الأموال الضرورية لإنجاح الشراكة وإخراجها من طابعها النظري مع ضرورة التكافؤ في المستوى العلمي والتكنولوجي، الأمر الذي يقتضي أكثر جدية وخاصة من طرف الإتحاد الأوروبي في مجال نقل التكنولوجيا والتكوين والتمهين.

الوقوف على الماضي لبناء علاقات سليمة للحاضر والمستقبل من خلال قيام الإتحاد الأوروبي بمراجعة إجمالية للماضي والاعتراف بالمسؤولية المباشرة عن تخلف ومعاناة دول الجنوب المتوسطي سيما وأنه المسئول المباشر، عن تواجد إسرائيل على أرض فلسطين، لذلك فهو يتحمل المسؤولية الكاملة لردعها والحد من عدوانيتها، طالما استمرت في حيازتها على أسلحة الدمار الشامل في ظل غياب أنظمة دولية تحقق الأمن والاستقرار، وبعد الاعتذار يتم التعويض بالمساعدة على تجاوز مخلفات الحقبة الاستعمارية والقضاء على آفة التخلف، الفقر والبطالة، وعليه أن يعتبر أن الجنوب المتوسطي⁽⁶⁶⁾ بعدا من أبعاد قارته الإستراتيجية، الأمر الذي يعطي الأهمية إلى إقامة مشروع أورو-متوسطي، ويرجع هذا التحول الكبير في الدور الأوروبي خاصة اتجاه الصراع العربي-الإسرائيلي إلى الضغط الذي مارسه الدول العربية المتحدة في ظل الجامعة العربية التي أعيد تفعيلها وتقويتها، و التهديد الذي مارسه هذه الأخيرة على الإتحاد الأوروبي بايقاف التعامل معه و منع تدفق النفط والغاز إليه إذا لم يقف معها، و يساندها بفعالية في هذا الموقف، غير أن الإتحاد الأوروبي كان دائما يعرف ويجيد كيفية التملص والتوفيق بين مصالحه و مصالح إسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة تفادياً للتصادم معهما.

هذا السيناريو بقدر ماهو متفائل يبقى بعيدا عن الواقع، فصعب جداً تحقيقه خاصة أمام النظرة الضيقة لدول الإتحاد الأوروبي في إطار شراكته مع دول الضفة الجنوبية عامة و الدول المغاربية خاصة بحكم أنها الدول الفاعلة في الشركاء الجنوبيين، ضف إلى ذلك تعطل المشاريع التكاملية في المنطقة (إتحاد المغرب العربي) الذي أصبح أكثر من ضرورة لتوحيد بلدان المغرب العربي و وقوفها ككتلة واحدة و تبنيها لسياسات مشتركة تجاه الإتحاد الأوروبي على غرار ما يفعله هو. و هذا لن يتأتى إلا بوجود إرادة سياسية قوية و واقعية و ملموسة من أجل تفعيل مؤسسات إتحاد المغرب العربي متجاوزين في ذلك تلك النظرة الضيقة للمسؤولين السياسيين، فتحقيق الإتحاد أصبح أكثر من ضرورة في وقتنا الراهن، في ظل التحولات و التكتلات الجهوية، الإقليمية و الدولية التي تجري في الساحة الدولية.

4-3 سيناريو فك الارتباط (الراديكالي) :

يقوم هذا السيناريو على مفهوم الانعزال و الانكفاء ودخول متغيرات هامة (ثقيلة) غير مرئية، أي أن دول الإتحاد الأوروبي وبعد تحقيقهم لخطوات متقدمة من التوسع و التكامل الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي، السياسي والأمني وصولاً إلى المؤسساتي، ستنعزل على نفسها غير آبهة بما سيحري في المنطقة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط و خاصة مع دول المغرب العربي، التي تعتبر العصب الحيوي في الضفة الجنوبية بالنسبة للإتحاد الأوروبي، و سيدعم ذلك تلك السياسات و الإجراءات المشتركة التي تتخذ تجاه كل الميادين السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية التي تركزها السياسة الأوروبية الموحدة.

ضف إلى إمكانية استغناء الإحاد الأوروبي أو بالأحرى التقليل من تعاملاته مع الضفة الجنوبية و عدم إعطائها قيمة مادية و معنوية، خاصة بعد تفتح أوروبا الغربية على الشرقية بعد انضمام الدول العشرة سنة 2004 و مع إمكانية انضمام روسيا (الورث الشرعي للإتحاد السوفيتي) الأمر الذي سيمكن أوروبا من تحقيق قوة أوروبية في شتى المجالات من دون اللجوء إلى الدول الجنوبية.

وفي مقابل ذلك نجد أن الدول الجنوبية تنكفي بذاتها على غرار إتحاد المغرب العربي، فيعتمد على قدراته وإمكانات دوله المتواضعة في معالجة جل المشكلات التي تواجههم في كافة الميادين السياسية والأمنية والاقتصادية والمالية، الاجتماعية والثقافية، ومن ثم عدم حاجته إلى سياسة مشتركة مع الإتحاد الأوروبي إطلاقاً. وهذا مستبعد جدا نظرا لضعف هذه الدول من الناحية الاقتصادية، وعدم توفر الإرادة السياسية لدى أنظمة حكمها.

كما أنه بالإمكان أن تصل إلى الحكم فيها التيارات الإسلامية المتشددة، والمعادية للفكر الأوروبي خاصة والغربي عامة، فيحتمل وصول مثل هذه التيارات والأحزاب السياسية إلى سدة الحكم في الدول الجنوبية عامة والمغربية خاصة، على غرار ما حدث في الجزائر) الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة)، وتجدر الإشارة أنه نتيجة للأوضاع التي تعرفها شعوب هذه الدول من خيبة أمل في أنظمتهم و مما تعانيه من ظروف معيشية قاسية وحرمان وفقر وبطالة، يمكن لها أن تتمسك بهذه التيارات التي تدعو إلى المساواة والعدالة وحقوق الإنسان، الأمر الذي يشجع على وصولها إلى الحكم وبالتالي القطيعة النهائية مع دول الإتحاد الأوروبي ومحاوله السعي لإقامة علاقات شراكة عربية - عربية، جنوب- جنوب وكذلك مع العالم الإسلامي.

يبدو أن هذا السيناريو مستبعد جدا، إذ أن ذلك يتناقض مع منطق العلاقات الدولية ومبادئ الاعتماد المتبادل بين الأمم والشعوب والدول، كما يتناقض مع الاتجاهات الجديدة في مجال الإعلام والاتصال والمعلوماتية، التي تكاد تجعل من العالم قرية صغيرة. إن أوروبا رغم قوتها المتعاضمة وخطواتها التكاملية المتسارعة، إلا أنها تبقى بحاجة ماسة إلى جيرانها في الجنوب وخاصة دول المغرب العربي، نظرا لما تصبو إليه في أن تكون قطبا عالميا مميذا في إطار العلاقات الدولية الراهنة فالمغرب العربي ليس إفريقيا، ولا يمثل الجهة الغربية للمشرق الإسلامي فحسب، ولكنه فضاء مختلط، وبالأحرى نسق تبادل مع أوروبا، وبصفة أخص مع أوروبا الجنوبية (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا...) والتي تضم الإمبراطورية الإستعمارية السابقة التي تعتبر جزءا من الإتحاد الأوروبي.⁽⁶⁷⁾ وما التواجد العربي والإسلامي وخاصة المغاربي في الدول الأوروبية لخير دليل على ذلك، ضف على ذلك التواجد الأمريكي في المنطقة وخاصة المغرب العربي الذي تسعى من وراء ذلك الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقامة علاقات معه، وهذا يدخل ضمن الإستراتيجية الأمريكية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، الأمر الذي يهدد المصالح الأوروبية في عقر دارها، فكيف نتصور إذا أوروبا من دون المغرب العربي؟

بل وعلى العكس من النزعة الانعزالية الأوروبية فإن هناك من يدعو إلى مزيد من توطيد العلاقات خاصة مع (الجزائر، المغرب، تونس) فهي ليست كمشيلاقتها مع باقي العالم العربي لأن هوية المغرب العربي هي متوسطة وليست فقط عربية⁽⁶⁸⁾، وتجدد الإشارة هنا إلى ماصرح الرئيس الفرنسي السابق "فرانسوا ميتران" في كلمة احتتام المؤتمر العربي- الأوروبي بباريس سنة 1989 حيث قال: "أقول لكم رسميا وعلنيا بأن تقارب الأوروبيتين المفصولتين لزمان طويل لن يكون على حساب العلاقات من كل الأنواع التي تربط الدول الأعضاء الثني عشر، بجيرانها من العرب وغيرهم".⁽⁶⁹⁾

أما بالنسبة لدول المغرب العربي فإن خيار العزلة يتطلب تحقيق الاكتفاء الذاتي في جميع المجالات وخاصة الاقتصادي منه (رغم توفر الإمكانيات لقيام ذلك)، وهذا الوضع ليس متاح لها لا الآن ولا في الآجال القصيرة المقبلة، بسبب التبعية والتخلف السياسي والاجتماعي الذي تعاني منه، مما يجعل من علاقاتها وتبادلها مع الدول الأوروبية أكثر من ضرورة في ظل انتظار دور فعال لإتحاد المغرب العربي، والتنازل عن الأفكار الضيقة التي تحكم عقول ساسته، ومللا الإقتداء

بالتجربة الأوروبية والانطلاق من الشراكة الاقتصادية البينية، لطالما أن هذه التجربة نجحت في العديد من مناطق العالم، مع التأكيد أن عوامل التعاون والشراكة متوفرة أكثر من عوامل التفرقة لو أحسن استغلالها.

يبدو أن السيناريو الأول هو الأقرب إلى الواقع المعاش، وهو الأفضل لأن ترسم من خلاله الشراكة الأورو متوسطة حيث أنها ستبقى رهينة النظرة الأوروبية للمنطقة وانعكاسا لها في ظل غياب رؤية جنوبية موحدة.

ويمكن تقديم مخطط يتضمن مستقبل منطقة المغرب العربي والعلاقات الأورو متوسطة على ضوء ما قدمناه سابقا من مؤشرات.

خاتمة :

إن كون المشروع أوروبيا يعكس بالضرورة المقاربة الأوروبية في نظام علاقات الإتحاد الأوروبي مع الشركاء الجنوبيين وحتى المغاربة، وقد تعامل الإتحاد الأوروبي مع كل دولة على حدا دون أي اعتبار للبعد الجهوي، وقد تفاوض الإتحاد الأوروبي بهذا المنطق من موقع قوة، وما كان على الدول الشريكة سوى القبول بالشروط الأوروبية لأنها كانت في موقف تفاوضي ضعيف، وكان عليها استيفاء شروط الأهلية التي حددها الطرف الأوروبي حتى تصل إلى مستوى يؤهلها للتعاقد.

إن الاتفاقيات التي توصل الإتحاد الأوروبي إلى توقيعها مع دول الضفة الجنوبية تكرر نمط علاقات يتميز بعدم التوازن، فالشراكة في مفهومها العام تكون بين طرفين متوازنين، أو على الأقل متقاربين من حيث القوة، في حين نجد أن هذه الاتفاقيات بين كتلة موحدة من جهة ودول منفردة من جهة أخرى، وهذا لا يعبر بأي شكل من الأشكال عن نمط الشراكة.

إن المشكلة الأساسية لا تكمن في ضرورة الانضمام لمشروع الشراكة من عدمه، لأن هذا شيء طبيعي أفرزته المتغيرات الدولية، وإنما تكمن في كيفية وشروط التحول من علاقة التبعية إلى علاقة الشراكة الفعلية، بطريقة تضمن مصالح مختلف الأطراف بدون تفضيل، وهذا لا يتأتى إلا بتوفر إرادة سياسية صادقة.

الهوامش :

- 1- منجد لطالاب، بيروت، دار المشرق، ص368
- 2- **Petit laroousse illustré, laroousse, Paris, 1991**p713
- 3- أبو علي (سلطان)، مشروع لسوق لشرق أوسطية، لوطن العربي ومشروعات لتكامل لبداية، الجمعية لعربية للبحوث الاقتصادية، بيروت : مركز دراسات لراحة لعربية، 1997.ص503
- 4- قويدري(محمد)، أثر للمشروعات للشركة في تحسين مستوى الأداء الاقتصادي لتأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعميم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية العلمية، وملقى بجمعة فوحات علب، أيم 92-30 أكتوبر 2001.
- 5- أمين لسيد (معين)، مفهوم لشراكة : أياها، أماعها : الملقى الاقتصادي لتامن حول الجزائر ولشراكة الأجيال، أيم 09 و 10 ماي 1999.ص6
- 6- إبراهيم (حسين) والبحور الاقتصادي للمالي مؤقر برشونة، مجلة لشؤون لعربية،لقاهرة، عدد 88، ديسمبر 1996.ص194
- 7- الممنوناي (حسن) وعبد المهدي (عادل)، الموسوعة الاقتصادية، بيروت : دار ابن خلدون للطباعة ونشر، 1980.ص148
- 8- محمد عبد العزيز (سبير)، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار لعولة، ط1، الإسكندرية : مكتبة الإشعاع لفتية، 2001.ص184
- 9- حتى (ناصف)، للأرق لعربي، مجلة لمستقبل لعربي، عدد 205، مارس 1996.ص94
- 10- Talhit (Fatiha), le partenariat euro- méditerranée, vu sud, revue le monde arab (Maghreb Machrek), N° 153, juillet, septembre, 1996.p48
- 11- طالابني (أركيه)، لشراكة الأورو متوسطية، دط، أو ظني: مركز الإمات للدراسات ولبحوث الإستراتيجية، بس طص10
- 12- Bensidoum Isabelle, chevalier (Agnés), europe- méditerranée : le partit de l'ouverture, paris, centre d'études prospectives et d'informations internationales, 1996.pp(13-14)
- 13- طالابني (أركيه)، مرجع سابق، ص10
- 14- طالعمر (جميل)، لتكامل الاقتصادي لعربي بين لشرق أوسطية ولشراكة المتوسطية، مجلة العلوم للاجتماعية، عدد 4، لكويت، مجلس نشر لعلمي، 1998.ص25
- 15- محمد (وسفي)، لشراكة الأورو -متوسطة وآثارها على بلان اتحاد للعرب لعربي، مجلة لإدارة، عدد 02، 2000.ص(103-104)
- 16- عبد الحميد (عصمت)، دور الجماعة لعربية في تنمية الاقتصادية لعربية في التحليلات الاقتصادية لعالم لعربي في مواجعة لتكتلات لدولية، بايس : مركز لدراسات الأروبي لعربي، 1995.ص31
- 17- GAAT: الإثقية لعامة للتجارة ولعريفات الجمركية.
- 8- محمد عبد القادر عطية (عبد القادر)، إتجاهات حديثة في التنمية، مصر: الدار الجامعية للنشر، 1999.ص1 (233-234)
- 19- Broune (Stephen), le régionalisme au service du développement de partenariat latéraux, coopération sud, N°2, 1998.pp(106-108)
- 20- عبد للحد جاسور (ناظم)، جماعة لدول لعربية ومستقبل لعلاقات الأوروبية، مجلة لشؤون لعربية، لقاهرة، لأمانة لعامة لجماعة لدول لعربية، عدد 99، سبتمبر 1999.ص18
- 21- خليون (بهان)، مستقبل لعلاقات لعربية الأوروبية في لعرب ولعالم، عمان : المؤسسة لعربية للدراسات ولنشر، 2001.ص58

- 22- علي حوات (محمد)، مفهوم لشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي للنشر، 2002، ص127
- 23- عبد الرحيم (أكرم)، التحديات المستقبلية للكامل الاقتصادي العربي، العجلة والتكامل الإقليمية بلديّة، ط1، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002، ص246
- 24- لشيلي (جمال)، العرب وأوروبا، رؤية سياسية معاصرة، ط1، عمان: دار القلم للنشر والتوزيع، 2000، ص102
- 25- غليون (يهان) مرجع سابق، ص58.
- 26- يوحنا (محمد)، لتكامل والتنازع في العلاقات الدولية الحديثة، ط1، بيروت: دار الجبل، 1999، ص181
- 27- عزي (خلفن) ويعقوبي (محمد)، لشراكة الأورو-متوسطية وآثارها على المؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية، المسيلة، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة محمد بوضياف، عدد 14، أكتوبر 2004.
- 28- Bruno (Callier), Méditerranée, quelle politique en vers les états du sud ? défense national, paris, France, 1996.p95
- 29- اللازمي (عبد الحميد)، للغرب العربي في مفتق لشرق في ظل التحولات العلية، ط1، بيروت: مركز دراسات لرحلة لعرية، 1996، ص389
- 30- رابرائني (أركيه)، مرجع سابق، ص16.
- 31- أبو لعين (محمد)، لعلاقات الأوروبية الإفريقية بعد انتهاء الحرب لباردة، لسياسة الدولية، عدد 142، 2000، ص20
- 32- عيوي (جمال الدين)، مصر والاتحاد الأوروبي ولوقع والأفاق، لسياسة الدولية، عدد 142، 2000.
- 33- أبو لعين (محمد) مرجع سابق ص20
- 34- لعرابي (شاذلي)، العرب ولنظام العلي الجليلد، من أجل مشروع عربي-أوروبي متوسطي جليلد، مجلة لشؤون لعرية، القاهرة: الأمانة لعملة بلجامعة للول لعرية، عدد 74، 1993، ص576
- 35- رابرائني (أركيه)، مرجع سابق، ص16.
- 36- Déclaration De Barcelone, adoptée lors de la conférence euro-méditerranée, 27-28-novembre, 1995.p2
- 37- Ibid p3.
- 38- idem
- 39- Ibid p 4.
- 40- بنوش (مصطفى)، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد ختية الحرب لباردة: دراسة في لهذات والأهذاف، ط1، القاهرة: دار لصجر للنشر والتوزيع، 2006، ص38
- 41- Déclaration De Barcelone, op cit p4
- 42- محمد (علي ناصر)، لبعذ لسياسي والأمني في لشراكة الأوروبية-المتوسطية، شؤون عرية، عدد 88، ديسمبر 1996، ص189
- 43- Le processus de Barcelone, cinq ans après, 1995-2000, commission européenne, direction général des relations extérieures, 2000.p11
- 44- Déclaration De Barcelone, op cit p4
- 45- رابرائني (هشم)، ختيا للقاء الأورو-متوسطي، جريدة لسفير الأسبوعية، عدد 28، أكتوبر 2000، ص12
- 46- بنوش (مصطفى) مرجع سابق، ص98،

47- المرجع نفسه ص 48.

48- لطفي (عمر)، للناذة المتوسطية، لعلاقات لعيرة - الأوروبية، في ظل إطار برشلونة، قضايا إستراتيجية، دمشق : للمركز لعربي للدراسات الإستراتيجية، عدد 9، ماي 1997، ص 17

49-Déclaration De Barcelone, op cit p6

-Ibid p 750-

51 -Ibid pp(7-8)

2- برنامج ميلا : هو عبارة عن توجه من أوجه لتدخل للمالي الأوروبي في إطار التعاون بمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، ولذي قيم خلال انعقاد المجلس الأوروبي ب"5 كان" في جوان 1995، بمبادرة ضخمة تفوق للمليار أورو بعلي بلغت سنة 1998 حوالي 2.5 مليار أورو.

53- سحي (نصف)، للمأرق لعربي، مجلة للمستقبل لعربي، عدد 205، مارس 1996، ص 96

54-Pandraud(Robert), Galizi(Francois), europe-méditerranée quel partenariat ?paris : assemblée national française ,rapport d information, N :2367, 15nouvombre 1995.p53

55-Waldner (Benita Ferrero), clash of civilization or dialogue of cultures : bulding bridge a cross the Mediterranean, European commissioner for escternal relations European neighborhood, Policy, Alexandria, Egypt, 6may 2006.p1

56- B+10, 1995-2005, 10 ans du processus de Barcelone, dans le site : [http:// www Iemed. Org/ euomed/ F déclaration php](http://www.Iemed.Org/euomed/Fdéclaration.php), 14.11.2006p1

57-Déclaration De Barcelone,op cit p 10

58- Pour une véritable implication de la société civil, dans le site : [http://www.cercle.lu/ imprimer.php ?. id_article n°706](http://www.cercle.lu/imprimer.php?.id_article_n°706), 14.11.2006.p1

59-Déclaration De Barcelone,op cit p106

60-Commission des communautés européennes, com (91), 452, final, Europe 2000 : les perspectives de développement du territoire communautaire, Bruxelles, 7 novembre 1991.pp(19-20)

61-Déclaration De Barcelone,op cit p13

62- كمال (محمد مصطفى) وغرا (ولاد)، صنع لقرار في الاتحاد الأوروبي ولعلاقات لعيرة الأوروبية، ط1، بيروت : مركز دراسات لرحلة لعيرة، 2001، ص (208-209)

63-Françis(Gutmann), la méditerranée mythes et réalités, défense national, paris, France, 1997.p6

- 64- نعمة (حسن)، مستقبل لنظام عربي بعد التسوية، لسياسة للدولة، مصر عدد 140، 2000، ص 77
- 65-basfao (kacem) et robert (jean), le Maghreb, l'Europe et la France, Paris, CNRS, édition, 1992.p99
- 66-المنذري (سليمان)، لسوق العربية للشركة في ظل العولمة، ط2، لقاهرة: مكتبة ملبول، 2004، ص 255
- 67-العرباوي (لشاذلي)، آفاق لتكامل في لبحر الأبيض المتوسط، الخيار الأوروبي : الوطن العربي ومشروعات لتكامل لبالمية، ط1، بيروت : مركز دراسات لوحدة العربية، 1997، ص 30
- 68-basfao (kacem) et robert (jean), op cit p31669 - ibid p113

Université Sétif 2



Faculté des Sciences Sociales et Humaines

Revue

Des Lettres et Sciences Sociales

Revue Périodique Scientifique Indexée

Numéro 17

2013

Dépôt Légal: 650-2004

ISSN: 1112-4776

Sommaire

**- Abdelhak Hammoudi*

Cheating in Exams: A Justifiable behavior?

page 05

**- Haffad Tahar ET Doudou Naïma*

La montée du célibat chez les jeunes algériens

page 17

**- Boudjadja Mohamed*

Le pseudonyme dans la littérature algérienne

page 32

Cheating in Exams: A Justifiable behavior? A Case Study in Causes and Remediation

Abdelhak Hammoudi

2SétifUniversity

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى إقبال الطلبة الجامعيين على الغش في الامتحانات والأسباب الرئيسية التي تدفع الطلبة إلى اللجوء إلى هذه الطريقة غير الأكاديمية للحصول على علامات تمكنهم من النجاح.

استنادا إلى عينة تتمثل في 100 طالب من قسم اللغة الانجليزية بجامعة سطيف 2 تبين أن 80% من الطلبة امتهنوا عملية الغش في الامتحانات نسبة 96% اعترفوا بأنهم مستعدون للغش إذا توفرت لهم الظروف.

فيما يخص الأسباب التي تدفع الطالب إلى الغش، جاءت النتائج على النحو التالي :

90% يعتقدون أن كثرة المواد للمدرسة وكثافة محتوياتها هي السبب الرئيسي لهذا السلوك غير الأخلاقي.

50% يعتقدون أن كفاية و محتوى الامتحانات تجبر الطالب على الغش لكونها تعتمد على الحفظ و ليس على الفهم.

Abstract

Academic honesty has been a perennial issue in higher education. Unfortunately, the advent of technological devices has spurred much concern regarding the inappropriate use of these tools and their impact on the ethical behavior of the students. This study is designed to (a) obtain an estimate of the extent of cheating in examinations **from the perspective of university students**. And (b) to find out the ‘whys’ which push the students to resort to cheating. The results, based on a sample of 100 hundred students from the English language department indicate that 80 percent of the students have cheated during their higher education examinations. 96 percent of the sample admit that they will cheat whenever an opportunity develops. 90 percent of the students held the perception that cheating in exams is caused

by the academic overload. 50 percent think that way the examinations are designed constitute the main cause of cheating: questions test memory rather than comprehension. The current results might be applicable to students in other academic disciplines..

Introduction

Historically, academic honesty has been a crucial element in the advance of research and education. However, with the advent of technological devices, cheating has become omnipresent in our classrooms. This academic misbehavior, though considered illogic, immoral, and even sinful for some students, has invaded schools and is destroying the ethics of education. Recent estimates indicate that most of the students all over the world cheat to some extent and the number of cheater is rising more and more (Paton, 2010). In the USA, the cradle of education development and innovation, is also suffering from this phenomenon. A CNN investigation (2012) has found that “ For years, doctors around the country taking an exam to become board certified in radiology have cheated by memorizing test questions, creating sophisticated banks of what are known as "recalls". In an article entitled “Today's kids view cheating as part of the path to success” Dorff (2012) wrote that “Students, parents, teachers and administrators complain that there is too much cheating going on in our schools, but they tend to point at each other when asked who should be responsible for fixing the problem”. In UK, the situation is not different at all. According to an investigation by the Independent (2012) “Tens of thousands of students in universities across Britain have been caught cheating in exams and coursework – and the trend is on the rise”.

Almost everybody has succumbed to the use of inappropriate resources to get high grades in exams. Grades have become the major focus of most students. Verily, cheating has turned a big dilemma and has reached epidemic proportions in our schools. It is not stopping. On the contrary, it is skyrocketing. What is wrong with higher education today? How can we remedy?

This article is an attempt to highlight the main causes of this academic misconduct, its causes and suggest some solutions to plummet it.

Research questions

1. What are the main motivations behind cheating in class?
2. What are the factors that influence dishonest academic behavior?
3. What, if anything, should be done to prevent it?

Method

The study was conducted by formulating a survey consisting of twelve multiple choice items pertaining to academic cheating (see appendix). The purpose of these questions was to analyze whether cheating is more common on examinations in the English language department as well as to find out the main motivations behind this academic dishonest behavior. The study stressed confidentiality and the student's anonymity in order to increase students' participation and obtain reliable responses.

The survey was randomly distributed to second-year students in the department of English, during class time. This manner of distribution was an attempt to ensure the participation of most of the students. Out of the 120 surveys distributed only 100 were returned. By combining each student's individual results, we could determine the factors which motivate students to cheat and student's attitude to cheating. Finally, the results were tabulated as percentages and were displayed in three graphs: the first one shows whether cheating on examinations was common on exams, student's attitude to

cheating, the second displays the most common factors which motivated students to cheat, and the third one shows student’s attitude to cheating.

Results

Following the collection of data, it was found that 98% of the 200 students surveyed had personally engaged in cheating. Another very high number, 99%, expressed their readiness and willingness to cheat on exams whenever possible. As for the factors which motivated students to cheat, analysis yielded the following results:

Motivating factors	Percentages
a. Low instructor vigilance.	17%
b. Exams focus on memory rather than comprehension	70%
c. Academic overload	45%
d. Narrowly spaced exam seating	14%
e. Lack of self-confidence that they can pass	46%
f. Students are not prepared for the examination.	64%
g. Students like cheating.	28%
h. Students believe everyone cheats	18%

Table 1. Motivating factors

Attitudes towards cheating	Percentages
1. Have you ever cheated in exams?	Yes: 85%
2. If the teacher leaves the exam hall for one reason or another, and you notice that students start cheating, will you do the same?	Yes: 70%

Table 2. Attitudes towards cheating

As can be seen in the table, 75% of the participants believe that item b, 'Exams focus on memory rather than comprehension', is the main factor behind cheating. Item f, 'Students are not prepared for the examination, comes as close second with 67%. The lack of confidence with 46% is another important factor behind misbehaviour during exams.

When the respondents were asked whether they had ever cheated on exams, it was found that an alarming rate, 85% had cheated on exams.

Answers to the last question, which surveyed the students' readiness and willingness to cheat on exams whenever possible, 70% of the students responded with 'yes'.

We may deduce that cheating is causing so much harm to education, and we have to think deeply and scientifically about how to reduce it, because eradicating it appears to be an impossible mission.

Teacher should remember that cheating is an art and a skill. It is not an easy task. It requires a war like training. Students use it as a response to a threat and they have the right to defend themselves. Remove this threat and students will stop cheating.

We might learn a lesson from a student cheater who sent the following letter to his teacher explaining why students are motivated to cheat in exams:

Dear teacher,

Yes, I know you are bored to death by academic dishonesty. YOU are complaining about my cheating in exams. YOU are working hard to prevent me from cheating. YOU can't do it simply because YOU are the source of cheating. Remember, Cheating is unstoppable. It ends only when YOU end.... Check, "Cheat and Teach" are one same word, ,, same letters.... and a same meaning.

YOUR examinations are boring and painful. They caused my breakdowns...No one can help. Cheating is my savior, my aspirin, the killer of the pain.

Teacher, YOU should remember that cheating is an art and a skill. It is not an easy task. It is a war job. Students use it as a response to a threat and they have the right to defend themselves. And the threat is YOU. Remove this threat and students will stop cheating.

You covered my eyes with blinkers to keep me looking in the direction YOU are dictating. Cheating rescued me. It taught me how to roll my eyes here and there to see the answer sheets of my schoolmates. My visual style has considerably improved.

YOU trained me how to keep quiet and stick to my seat like the statue of liberty. Cheating broke my handcuffs and freed me. My hands moved everywhere to gather answers. They copied the answers smarter and faster than ever. They broke the record. They are very useful now.

My feet engaged their brain and became practical and helpful. They kicked the chairs, the tables and the legs of my classmates to let them know that I want to cheat and I got what I want.

My poor neck who used to obey the position of my head (I would say YOUR head) won its liberty. Of course, thanks to cheating, it could stretch either ways to search for answers. It's become a true gymnast. I can say that cheating has improved my kinesthetic intelligence.

Teacher, my ears were allergic to knowledge. They turned sick and deaf whenever they heard YOUR voice. Cheating healed them. It gave them their true role: they became sensitive to the softest whispers and got what schoolmates said. Cheating has developed my auditory learning style.

Teacher, YOU wanted me to learn everything by heart, to store YOUR huge futile stuff in my brain. YOU wanted me to become a parrot. But cheating taught me that the best place to store information is the cell phone and the MP3. I did it and these devices helped me to cheat on exams and get high scores. Now, technology is my partner. I love it and can manipulate it efficiently. Before, I was technology illiterate. I hated to use it. YOU were the cause, teachtator.

Cheating has turned me Healthy, Smart, and successful. It has solved my problems and has helped me develop my multiple intelligences.

Sincerely yours,

Note;To write this letter I got inspired from

<http://smileytext.com/sms/exam-sms/cheating-in-exams.html>

Recommendations/ Suggestions

A lot of developed countries educational authorities are now targeting schools with detection equipment designed to identify pupils using illegal technological devices. Still, they are unsuccessful: students cheat, beat the records and succeed. They must know that cheating cannot be stopped as far as exams design encourages and motivates students to cheat. We can suggest tips to eliminate cheating until doomsday, cheating remains omnipresent. Abolishing it starts with providing students with exams which offer a variety of questions that appeal to the various intelligences that exist in the average classroom. Then, all the students will have exercises that appeal to them based on their multiple intelligences. When they feel they are likely to be successful in these activities, they do not think of cheating at all. On the contrary, the feeling of success enhances additional learning.

Hence, teachers should avoid tests which put too much emphasis on rote learning. Instead, they should emphasize higher-order thinking which sets students to analyze, synthesize and create.

Traditional testing methods are inherently biased in favor of students with strong linguistic and mathematical skills and do not reflect the diversity of intelligences in the classroom.

<http://www.teachervision.fen.com/intelligence/resource/4933.html>

To differentiate between traditional and MI based assessment we suggest the following table:

Traditional Assessment	MI Based Assessment
Mastery of Facts and Contents	Genuine understanding of the process of learning
Facts are mastered for a test	Facts are used as tools for solving problems
Testing memory	Comprehension and problem solving

Table 3 Traditional and MI Based Assessment

Thus, in order not to get lost, teachers should focus on the features of MI based assessment (table above) whenever designing a test. They should also bear in mind that testing based on MI should be closely: related to authentic assessment. It should link classwork to authentic experiences. According to teachervision (2012) MI based assessment offers efficient tips to design a fair assessment

- Emphasize ongoing assessment and progress.
- Introduce assessment to your students as a regular part of classroom life.
- Make assessment a part of the learning process, not a stressful, intimidating "event."
- Try to use instruments, tools, and procedures that embrace some, if not all, of the multiple intelligences.
- Use a wide range of assessment tools to measure students' skills and abilities.

Furthermore, to create efficient assessment strategies, educators should familiarize themselves with students' multiple intelligences. Knowing these intelligences can help teachers build tests accordingly

and successfully. they can help you choose approaches that will reach them most effectively. Here are some very important strategies that can make assessment fair and intelligent: (teachervision 2012)

Linguistic

- Ask students to write in a journal regularly.
- Give oral exams and/or essay tests.
- Emphasize creative writing – have students write poems, plays, and stories.

Logical/Mathematical

- Have students complete logic problems and games.

Bodily/Kinesthetic

- Challenge students to write and perform plays.
- Have students build models or use other hands-on techniques to show what they learned.

Visual/Spatial

- Invite students to create collages, murals, and posters.
- Encourage students to illustrate their ideas using maps, charts, and graphs.
- Help students use school equipment to make a video or slide show.

Interpersonal

- Stage a classroom debate.
- Have students work collaboratively to brainstorm and prepare a project.

Intrapersonal

- Ask students to identify their own academic strengths and weaknesses.

- Have students think of personal goals and give progress reports.

Musical

- Challenge students to identify and explain patterns in music or poetry.
- Ask students to write new lyrics to familiar melodies or to compose a new song.

Naturalist.

- Invite students to lead classmates on a nature walk to point out interesting plants and animals they found during independent study.
- Ask students to keep environmental journals and to share their observations

Conclusion

Cheating is a problem we will continue to face. It undermines integrity and fairness at all levels. It can lead to weak life performance and corrode our society. Educational testing services should remember that students are not born to cheat. They are pushed to cheat because of the way teachers design tests. Implementing multiple intelligences assessment strategies would solve the problem and ensure better performance.

Combining authentic assessments with multiple intelligence strategies provides students with the appropriate opportunity to meet high performance standards. Thanks to them, students' attention switches from mastery of facts and contents to a genuine understanding of the process of learning. Facts and figures are mastered not for a test but as efficient tools for solving problems, achieving projects and above all, exploring new dimensions of learning. Assessment, according to the theory of multiple intelligences begins with a focus on problem-based learning. This type of learning begins with the assumption that students, whatever the grade, may know a little about a particular problem, but thanks to the appropriate use of the different

intelligences, the students can solve the problem. This strategy helps the teacher forget the "memory tests" and urges him or her to help students assess their knowledge of any subject as well as their problem solving logic. Knowing how they solve a given problem, students grow rich in the development of their multiple abilities to solve any problem they might encounter in any other domain. In this context, assessment, instead of focusing on memory, encourages students to promote insight and challenges them to make creative use of their many intelligences not only in class but in their daily life as well. The following table gives a summary:

Traditional Assessment	MI Based Assessment
Mastery of Facts and Contents	Genuine understanding of the process of learning
Facts are mastered for a test	Facts are used as tools for solving problems
Testing memory	Comprehension and problem solving

Appendix

Survey

Date:.....

Gender : male /__/
Female /__/

Instruction: Please tick the appropriate box or complete the answer. Choose the answer which represents your opinion.

Question 1: Why do students cheat in exams?

- 1. Low instructor vigilance. /__/
- 2. Exams focus on memory rather than comprehension /__/
- 3. Heavy overload /__/
- 4. Narrowly spaced exam seating ./__/
- 5. Lack of self-confidence that they can pass. /__/
- 6. Students are not prepared for the examination. /__/

- 7. Students like cheating. /___/
- 8. Students believe everyone cheats /___/

Question 2: Have you ever cheated in exams?

Yes : /___/ No:.....

Question 3: If the teacher leaves the exam hall for one reason or another, and you notice that students start cheating, will you do the same?

Yes:..... /___/ No:..... /___/

References:

College of Earth and Mineral Sciences (EMS). (2002). *Academic integrity. Precedent tables*. Penn State. Retrieved September 10, 2005 from: <http://www.ems.psu.edu/students/integrity/tables.html>

Dorff Victor (2012) , Today's kids view cheating as part of the path to success. Retrieved from <http://www.allvoices.com/news/12633098-victor-dorff-todays-kids-view-cheating-as-part-of-the-path-to-success>

CNN investigation (2012). Retrieved from <http://edition.cnn.com/2012/01/13/health/prescription-for-cheating/index.html#>

Graham, M. A., et al. (1994). Cheating at small colleges: An examination of student and faculty attitudes and behaviors, *Journal of College Student Development*,

Livosky, M., & Maline, M. B. (1993), Views of cheating among college students and faculty. *Psychology in the Schools*

Smileytext, Cheating in exams. Retrieved April 14, 2012 from <http://smileytext.com/sms/exam-sms/cheating-in-exams.html>

Teachervision, Using Multiple Intelligences in Testing and Assessment. Retrieved June 13, 2012 from <http://www.teachervision.fen.com/intelligence/resource/4933.html>

The Independent (2012), 45,000 caught cheating at Britain's universities. Retrieved from: <http://www.independent.co.uk/news/education/education-news/45000-caught-cheating-at-britains-universities-7555109.html>

La montée du célibat chez les jeunes algériens

*HAFFAD Tahar, Université of Batna
DOUDOU Naima, université of Sétif2*

ملخص

تأخر سن الزواج ظاهرة لم تشهدها الجزائر سابقا اذ بلغ متوسط سن الزواج 30 سنة عند النساء و 33 سنة عند الرجال. الشيء الذي أدى إلى ارتفاع عدد العزاب في المجتمع الجزائري و في سن الإنجاب. فالارتفاع واضح تماما في سن 30 و35 سنة. وبصفة عامة العزوبية تمس 50% من الرجال وكذلك النساء حيث بلغت نسبة العزوبية عند النساء البالغات من العمر 15 إلى 50 سنة 55% متجاوزة نسبة المتزوجات. فشدة العزوبية تعكس فعلا أزمة حقيقية للزواج في الجزائر. يهدف هذا المقال إلى دراسة تطور الظاهرة ومحاولة الوقوف على الأسباب. في الحقيقة تطور الزواج في الجزائر مرتبط بتطور المجتمع وعلى الخصوص بتطور التعليم ولكن هذا العامل لا يشرح وحده الظاهرة. هناك أسباب أخرى تتعلق بالأزمة الاقتصادية البطالة تمديد فترة الدراسة وأزمة السكن عدة عوامل تعيق تقدم الشباب للزواج. يدرس المقال كذلك بعض انعكاسات الظاهرة.

Résumé

Le recul sans précédant de l'âge au mariage en Algérie, presque 30 ans chez les femmes et 33 ans chez les hommes, a induit une augmentation des célibataires à la fois dans la population totale et aux âges de la reproduction. L'augmentation est particulièrement nette à 30 ans et à 35 ans. Au total, plus de la moitié des hommes et des femmes se retrouvent en quelque sorte au célibat forcé. Avec 55%, la proportion des femmes célibataires de 15 à 50 ans dépasse désormais celle des mariées. L'ampleur du célibat féminin traduit une véritable crise du mariage en Algérie.

Le présent article décrit la tendance générale et tente d'avancer une explication des facteurs en cause. Certes, l'évolution de la nuptialité en Algérie est liée à l'évolution générale de la société et en particulier au développement de l'instruction mais les causes de ce recul de l'âge moyen au mariage et la montée du célibat notamment féminin sont multiples : crise économique, taux de chômage élevé, allongement de la durée de scolarité, doublé d'un retard dans l'entrée dans la vie active et d'une insertion professionnelle de plus en plus difficile, crise de logement etc...., autant

d'obstacles à l'engagement matrimonial des jeunes couples. Quelques conséquences de ce phénomène social sont également évoquées.

Introduction

Le schéma général de la nuptialité a connu au cours des dernières années des modifications profondes en Algérie. Il est à relever plus particulièrement un recul important de l'âge au premier mariage. Le recul est très net depuis la fin des années 80, avec une augmentation de près de 6,0 ans pour les femmes comme pour les hommes entre 1987 et 2007.

En fait, le nombre de mariages a continué d'augmenter en raison de l'effet de structure de la population qui est favorable à l'augmentation des effectifs en âge de se marier toutes choses égales par ailleurs. L'année 1994 a connue une baisse avec 147654 mariages contre 153137 en 1993. Durant les années 1990 le taux de nuptialité augmente faiblement et semble se stabiliser autour de 5,5%. Cette quasi-stabilisation se conjugue évidemment avec un âge moyen au premier mariage de plus en plus tardif. On assiste, depuis quelques années seulement, à une reprise de la nuptialité. Le nombre de mariages est passé de 177584 en 2000 à 325485 en 2007 et 344819 en 2010. La même tendance est observée pour le taux de nuptialité qui s'est accrue de 61% entre 2000 et 2010 (tableau n° 1). Si l'évolution de la nuptialité en Algérie est liée certainement à l'évolution générale de la société et en particulier au développement de l'instruction et l'entrée des femmes au marché du travail, il n'en demeure pas moins vrai qu'elle est sensible à la conjoncture économique. La quasi-stagnation de la nuptialité intervient à un moment de crise économique qui s'est aggravée avec la mise en œuvre du Programme d'ajustement structurel (PAS) des années 90 où les jeunes éprouaient une

désaffection vis-à-vis du mariage. Quant à l'augmentation assez importante des mariages observée à partir de 1999, elle pourrait être expliquée par la contraction de nombreux mariages ayant été retardé par le passé et faisant suite à une certaine amélioration de la situation sécuritaire et socio-économique en général qui a fait naître un peu d'espoir permettant ainsi aux couples de contracter un mariage même à un âge tardif. Cette récupération des mariages reportés est donc un phénomène conjoncturel qui n'influe pas sur la tendance générale de la nuptialité en Algérie.

Tableau (1) = Evolution du nombre et des taux de mariages, Algérie
(1990-2010)

ANNEES	Mariages Enregistrés	Taux brut De Nuptialité (%°)	ANNEES	Mariages Enregistrés	Taux brut De Nuptialité (%°)
1990	149345	5,97	1999	163126	5,44
1991	151467	5,91	2000	177548	5,84
1992	159380	6,07	2001	194273	6,29
1993	15313	5,69	2003	240463	7,55
1994	147954	5,38	2004	267633	8,27
1995	152786	5,45	2007	325485	9,55
1996	156870	5,49	2008	331190	9,58
1997	157831	5,43	2009	341321	9,68
1998	158298	5,36	2010	344819	9,58

Source : ONS, 2005, 2006, 2008,2010. (www.ons.dz)

Le recul de plus en plus important de l'âge au premier mariage

L'entrée en union est non seulement une étape importante dans la vie de tout individu mais elle abouti aussi à la constitution d'une

famille et la venue des enfants. En Algérie, le passage au statut d'adulte commence, traditionnellement, par contracter un mariage, avoir un ou deux enfants tout en accédant à un logement indépendant. Cependant sous l'effet de plusieurs facteurs ce passage devient difficile ces dernières années, il est sans cesse retardé, voire repoussé de sorte que l'âge moyen au mariage chez les femmes a atteint presque 30 ans en 2002 contre 28,0 ans en 1998, 23 ans en 1987 et 18,3 ans en 1996. Chez les hommes, l'âge moyen au mariage est passé de 24 ans dans les années 70, à 28 ans en 1998 et à plus de 33 ans en 2002, un des élevés dans le monde arabe. (Tableau 2). Ainsi, en l'espace de 35 ans, les femmes ont retardé de plus de 11 ans leur premier mariage et les hommes près de 10 ans. Le constat classique d'un recul de l'âge au premier mariage qui accompagne la transition de la fécondité se vérifie nettement. Les âges moyens au premier mariage enregistrés par les recensements et enquêtes nationales sont nettement différents.

Tableau 2 : Evolution de l'âge moyen au premier mariage selon le sexe, Algérie 1948-2002

Sexe	1948	1954	1966	1970	1977	1987	1998	2002
Femmes	20,0	19,6	18,3	19,3	20,9	23,7	27,6	29,6
Hommes	25,8	25,2	23,8	24,4	25,3	27,7	31,3	33,7

Source : CENEPAP : Transition démographique et structures familiales 2004.p.22 et ENSF, 2002.

Tableau 3 : Age moyen au premier mariage selon le sexe et le secteur d'habitat, Algérie (1992.2002).

Secteur	EASME (enquête 1992)		EASF (enquête 2002)	
	Homme	Femme	Homme	Femme
Urbain	31,1	26,9	33,7	30,0
Rural	28,8	24,5	31,9	29,1

Comme on peut le constater du tableau ci-dessus le recul de l'âge au mariage concerne aussi les campagnes au même titre que les villes. Dans les villes, le recul de l'âge un mariage a atteint un seuil encore plus élevé soit 30 ans pour les femmes et 33,7 ans en 2002. En milieu rural, le recul de l'âge au mariage est aussi spectaculaire avec 29,1 ans pour les femmes et 31,9 ans pour les hommes.

Un taux de célibat de plus en plus élevé

Ce recul sans précédant de l'âge au mariage a induit une augmentation des célibataires à la fois dans la population totale et aux âges de la reproduction. La proportion des célibataires âgés de 15 à 50 ans est passée de 53,6% en 1986 chez les hommes à 66,5% en 2002 et respectivement pour les femmes, la proportion est passée de 38,4% à 54,7%, soit une augmentation de 24% pour les hommes et 42,5% pour les femmes sur la période 1986-2002.

Durant la même période, la proportion des célibataires n'a cessé d'augmenter à tous les âges aussi bien chez les hommes que chez les femmes. L'augmentation est particulièrement nette à 30 ans et à 35 ans. En 2002, on enregistre, à partir de l'âge 30-34 ans près de 36% des femmes et 60% des hommes qui ne sont pas encore mariés. Au total, plus de la moitié des hommes et des femmes se retrouvent en

quelque sorte au célibat forcé. Avec 55%, la proportion des femmes célibataires de 15 à 50 ans dépasse désormais celle des mariées.

Liée au recul de l'âge au mariage, l'intensité du célibat définitif (soit la proportion des célibataires à 50 ans) a augmenté pour les femmes passant de 1,4% en 1987 à 2,53% en 1998 et à 3,8 % en 2002. Pour les hommes, la situation demeure presque inchangée, 2,3% durant toute la période considérée. Les résultats du recensement de 2008 révèlent une proportion encore plus importante 12,8% pour les femmes âgées de 40 à 44 ans contre 4,0% pour les hommes du même âge. (Les Débats du 9/8/2009).

Tableau 4 – Proportion des célibataires et mariés selon le sexe (Algérie 1986-2002)

AGE	CELEBATAIRES				MARIÉS			
	ENAF 1986		ENSF 2002		ENAF 1986		ENSF 2002	
	H	F	H	F	H	F	H	F
15-19	99,0	91,0	99,8	98,1	1,0	8,5	0,2	1,8
20-24	88,3	51,4	98,4	83,4	11,1	47,0	1,6	16,1
25-29	46,1	20,6	85,3	57,5	52,7	75,3	14,4	40,8
30-34	13,2	8,5	53,6	33,7	58,2	86,5	45,7	62,7
35-39	3,2	5,6	18,9	16,6	95,1	88,1	80,0	77,0
40-44	2,3	1,5	7,30	9,10	97,2	89,9	91,7	83,0
45-49	1,5	0,8	2,30	3,80	97,3	85,0	968	84,9

Source : Enquêtes ENAF 1986 et ENSF 2002.

Cette évolution du mariage apparaît plus négative pour les femmes que pour les hommes. Si ces derniers peuvent contracter un mariage, même à un âge tardif, ce n'est pas le cas pour les femmes qui voient s'amenuiser leurs chances de se marier avec l'avance en âge et la concurrence des plus des jeunes sur le marché matrimonial. D'où le

mariage de plus en plus fréquent des hommes plus âgés avec des femmes plus jeunes qu'eux ainsi qu'une certaine tendance à l'augmentation de la polygamie, 2,5% en 1966 et 3,1% en 2002(Enquête ENSF, 2002.).

Ce célibat féminin est aussi lié un peu au déséquilibre des sexes ayant entraîné un sureffectif de femmes par rapport aux hommes. Le rapport de masculinité entre 15 et 49 ans est de 0,98 selon l'enquête sur la santé de la famille de 2002.

Mais ce déséquilibre des sexes sur le marché matrimonial ainsi que l'émigration, vers l'étranger, des jeunes de sexe masculin qui s'est accélérée un peu durant les années 1990(période caractérisée par la détérioration de la situation économique et sécuritaire) n'expliquent pas à eux seuls l'ampleur du phénomène du célibat féminin en Algérie.

Facteurs explicatifs de l'évolution de la nuptialité

Les causes de ce recul de l'âge moyen au mariage sont multiples : crise économique, taux de chômage élevé, allongement de la durée de scolarité, doublé d'un retard dans l'entrée dans la vie active et d'une insertion professionnelle de plus en plus difficile, crise de logement etc...., autant d'obstacles à l'engagement matrimonial des jeunes couples. Victimes de la crise prolongée que traverse le pays, génération désenchantée, les jeunes Algériens se retrouvent donc, aujourd'hui, face à une situation économique incertaine ne permettant guère de réaliser leurs rêves qui se résument tout simplement en l'accès à un logement, avoir un poste de travail et fonder une famille, clefs de la réussite sociale.

Instruction, travail et recul de l'âge au mariage :

Le recul de l'âge au mariage s'explique par l'effet de la scolarisation des femmes et leur accès au marché du travail qui a induit une élévation de l'âge au mariage. C'est aussi l'idée d'indépendance économique avancée, par G. Becker (1981) en ce qui concerne les pays développés (1). Les satisfactions économiques tirées du mariage ne sont pas plus importantes pour les femmes qui acquièrent une indépendance économique en exerçant une activité rémunérée. Les satisfactions tirées du travail les rendent moins enclins à se marier. Ceci ne se vérifie pas toujours suggérant d'autres explications comme celle de K. Oppenheimer (1994) qui avance que ce n'est pas l'entrée massive des femmes dans le marché de travail mais les difficultés d'insertion économique des hommes qui ont entraîné une baisse des mariages dans les pays occidentaux.(2).

Cette hypothèse se trouve confirmée par une étude sur le Canada concernant l'effet de la précarité économique sur la formation de la première union où il est constaté que les hommes en chômage, qui connaissent donc des difficultés économiques, se marient moins vite que les autres (le Bourdais ,2001).(3).

C'est cette hypothèse qui nous semble plausible dans le cas de l'Algérie où l'incertitude de l'avenir née du chômage et de la situation économique en général qui expliquerait l'hésitation des hommes à s'engager dans une union en s'acquittant de tous les devoirs envers les membres de la famille.

Sans doute, l'évolution de la nuptialité en Algérie est liée à l'évolution générale de la société et en particulier au développement de l'instruction et l'entrée massive des femmes dans le marché du travail, mais l'instruction et l'activité féminine n'expliquent pas tout.

Ces changements profonds de la nuptialité, comme de la fécondité, s'opèrent également sur fonds de crise économiques traversée par l'Algérie depuis la fin des années 80. La transition de la nuptialité se trouve ainsi accélérée par le marasme économique ayant entraîné une augmentation du chômage et de la pauvreté.

Crise économique, chômage et crise du mariage

Globalement, la situation de l'emploi s'est détériorée en Algérie au cours des années 90 en relation avec les difficultés économiques évoquées précédemment sans grands changements jusqu'à présent. La réticence des jeunes couples pourrait donc provenir d'autres facteurs notamment la pression du malaise socio-économique qui reste très forte. Elle est ressentie chez les garçons comme chez les filles. Les contraintes économiques et exigences de la réalité, font que les Algériens, sexes réunis, essaient de trouver une issue pour réaliser leurs intérêts communs. Ainsi, il s'agit tout d'abord et avant tout de repousser le spectre du chômage, un des premiers handicaps au mariage surtout que le taux de chômage est plus élevé chez les jeunes âges entre 15 et 30 ans plus particulièrement et que les politiques successives de l'emploi des jeunes n'ont pu juguler malgré les sommes énormes dépensées par l'Etat.

Si le chômage accuse une baisse sensible très récemment (15,3% en 2005, 11,5% en 2008) selon les statistiques de l'ONS, fortement critiqué par les spécialistes, il reste tout de même élevé. Si l'on se tient à ce taux, 1,5 millions de chômeurs sont donc enregistrés dont 75% sont des jeunes âgés de 15 ans à 29 ans y compris les diplômés. D'autres part, il faut admettre que les emplois créés sont des emplois non permanents. Et compte tenu de la structure par âge de la

population, encore jeune, le chômage pourrait augmenter avec l'arrivée des générations de plus en plus nombreuses et au rythme actuel de l'accroissement de la population active (3,5%) qui est beaucoup plus important que celui de la population totale (1,5%).

Tableau : 5 – Population en chômage selon l'âge et le milieu de résidence
(Algérie 2005)

Gr. d'âges	Urbain	Rural	Total
- de 20	102088	106 929	209 018
20-24	282523	207 539	490062
25-29	248 724	157 493	406217
30-34	106331	37 532	179 863
35-39	48 122	37 563	85685
40-44	24635	19 132	43 767
45-49	22637	9 514	32151
50-54	11685	8 162	19 847
55- 59	3407	4532	7 939
TOTAL	850153	624396	1 474549

Source : ONS.2006.

Selon l'enquête MSF, les motifs avancés par les personnes célibataires enquêtées (âgées de plus de 18 ans) au sujet du report du mariage sont :

- le manque de moyens (27%)
- la scolarisation (17,3%)
- le refus du mariage sans spécifier la cause (10,5%).

Pour les femmes, c'est la non demande au mariage qui constitue une entrave majeure pour 51,8 % des femmes célibataires. Pour les hommes c'est le manque de moyens matériels (44,4%),(Tableau 6).

Exception faite de l'allongement de la durée de la scolarité et son effet sur l'augmentation de l'âge au mariage et la réduction des mariages précoces, deux entraves majeures semblent retarder, voire annuler le mariage de beaucoup de jeunes : l'inaccessibilité au logement et /ou à l'emploi pour le garçon et le non demande pour la fille. La première contrainte résulte évidemment des difficultés économiques et sociales qui n'ont pas cessé de s'aggraver et le déséquilibre relatif des sexes engendrant une certaine concurrence sur le marché matrimonial. La non demande au mariage constitue la raison principale du report pour la fille et le manque de moyens financiers pour les garçons. Le refus du mariage ainsi que le motif de maladie est cités à des proportions égales par les deux sexes. Le refus du mariage pourrait être expliqué par l'incertitude de l'avenir et par conséquent ne pas s'engager dans la constitution d'un foyer qu'ils sentent incapables d'en assumer la responsabilité.

Ce qui ne signifie nullement que les jeunes refusent catégoriquement le mariage qui reste très valorisé, dans la société algérienne. C'est un célibat en quelque sorte forcé.

Tableau 6 : Les raisons du report du mariage, Algérie-2003.

Raison du report du mariage		
	Hommes	Femmes
Scolarité	13,6	21,8
Refus de mariage	11,8	8,9
Pas de demande	1,0	51,8
Problème de logement	18,2	3,5
Maladie	2,2	2,3
Manque de moyens	44,4	6,0
Autres	8,6	5,6

Source : CENEAP Mutations de la famille en Algérie La lettre n° 63,2003.

La crise du logement

La crise du logement existe depuis longtemps en Algérie. L'accès au logement qui reste aussi tributaire de l'insertion économique se trouve aggravé encore par la crise économique des années 90. L'incapacité d'avoir les revenus suffisants retarde l'accès à la location ou à la propriété, ce qui entraîne évidemment un retard dans la constitution de nouveaux ménages. La famille reste tout de même un support matériel et de sécurité pour les jeunes qui éprouvent des difficultés d'insertion professionnelle et sa conséquence sur la constitution d'une famille indépendante.

Aussi, faut-il admettre que d'un côté, les jeunes algériens sont aujourd'hui aidés et comptent toujours sur leurs parents qui leur apportent assistance selon les moyens disponibles, alors que d'un autre côté ils cohabitent avec leurs parents jusqu'à un âge avancé, jusqu'au mariage, et certains, même mariés, restent encore longtemps sous le toit des parents. Car, outre, les raisons conjoncturelle liées au marché du travail et à la crise économique, s'ajoute un autre problème celui de la crise de logement⁽¹⁾ qui constitue un des obstacles majeurs au mariage.

S'approprier un appartement, aujourd'hui, à Alger ou dans les autres grandes villes (Oran, Constantine, Annaba, ...), est très difficile et relève presque de l'impossible, en tout cas au-delà des moyens de la majorité des jeunes, vu les prix exorbitants, même pour le loyer qui est aussi fort élevé. Pour les chanceux d'entre eux, la solution consiste à louer un appartement même si le loyer est élevé ; ou contracter un prêt

auprès d'une banque pour l'achat par facilité. Pour les autres, le mariage est encore retardé plus longtemps dans l'espoir d'une amélioration de leurs conditions. D'où l'augmentation du nombre des célibataires qui finiront peut-être par gonfler la fréquence du célibat définitif.

D'autre part, parallèlement à la crise économique et à la crise de logement qui sévit encore dans le pays, des organisations non gouvernementales et religieuses viennent en aide financièrement aux jeunes couples organisant des mariages collectifs. ^(II) De même des banques ont vu le jour accordant des prêts pour mariage et achat de mobilier. Mais, face à un avenir incertain ; il reste difficile de convaincre les jeunes d'aujourd'hui plus exigeants que par le passé et de plus en plus nombreux à repousser ou à retarder l'échéance, tout en s'efforçant de préparer une bonne situation. Pour une certaine catégorie plus ou moins défavorisée ou sans ressources, elle est plongée dans un désespoir total et finiront probablement dans le célibat définitif. Dans tous les cas, le modèle matrimonial algérien a subi de profonds changements au cours des deux dernières décennies. La perception du mariage a changé, l'âge au mariage est de plus en plus retardé mais accepté par la société malgré tout.

-
- I. Le déficit en logement est estimé à 1,5 millions. Ceci exige la construction de près de 100.000 de logements annuellement pour pouvoir résorber le déficit. Le taux d'occupation est estimé à 7,5 personnes / logement et 52% des ménages regroupent en leur sein 15 à 20 personnes. A ceci s'ajoute l'augmentation très forte du prix du m² passant de 18.000 DA ces dernières années à 26450 actuellement hors portée des jeunes et de la majorité des Algériens.

- II. Les directions des affaires religieuses et des biens wakfs et son majless Soboul el khi rat prennent l'initiative d'organiser de temps en temps des mariages collectifs. Les bienfaiteurs viennent aussi aider financièrement les couples sans ressources pour célébrer leur union. Généralement, cela consiste en un versement au couple d'une certaine somme d'argent et un cadeau pour la mariée comprenant une bague en or.

En définitive, le statut de célibataire pourrait exposer au risque d'une sexualité prénuptiale, aux grossesses non désirées, au SIDA, à l'apparition de nouvelles formes d'unions ainsi qu'à l'augmentation des divorces.

Conclusion :

Face à la situation difficile et d'ajustement économique, les individus, à leur tour, ajustent aussi leurs comportements. La première réponse a été le recul de l'âge au mariage qui représente un des changements démographiques les plus importants enregistrés dans la société algérienne. Jusqu'à un passé récent, l'Algérie se caractérisait par des unions très précoces en particulier pour les femmes. Aujourd'hui celles-ci se marient, en moyenne, à 30 ans et les hommes à 33 ans. Constituer une famille ressemble parfois à un rêve lointain, voire incertain. Le problème est lié certainement au prolongement des études, à l'accès des femmes au marché du travail, à l'évolution culturelle de la société en général mais aussi à un certain nombre de problèmes liés à la situation économique et sociale du pays, au coût de la vie, du prix du mariage (fête, dot..) au chômage des jeunes et à la crise du logement. Et c'est les mêmes causes qui font réduire le nombre d'enfants une fois que les couples entrent en union. De même avec l'autonomie financière, les femmes deviennent de plus en plus exigeantes quant au choix du mari. Certaines, faute de trouver celui qui correspond aux attentes, préfèrent rester célibataires. S'il reste

encore vrai que la nuptialité en Algérie est quasi universelle et la proportion des célibataires définitifs ne dépasse guère les 4%, cette dernière est appelée à augmenter dans les années à venir avec l'arrivée des générations qui ont été affectées par les derniers bouleversements que connaît la primo nuptialité. Et l'on s'achemine vraisemblablement vers d'autres formes d'unions informelles ainsi que l'augmentation des naissances hors mariage. Si les difficultés économiques pèsent sur la constitution des familles, elles pèsent aussi sur la durée des unions, plus fragiles et à l'origine d'un certain nombre de divorces en augmentation continue.

Bibliographie :

- (1) G.BECKER 1981 A treatise of the family, Cambridge, Harvard University Press, 424 pages
- (2) Oppenheimer K., (1994) women's rising employment and the future of family in industrials societies, Population and Development Review, n° 2, pp 293-342-
- (3) Le Bourdais et al. (2001), Effets de la précarité économique sur la formation de la première union au Canada, Cahiers québécois de démographie, Vol.30, n 1, pp : 3-29
- BECKER G.(1981) A treatise of the family, Cambridge, Harvard University Press, 424 pages.
- Boutefnouchet Mostefa, (2004) : La société algérienne en transition, OPU, Alger, 159 pages.
- Calvès, A.E., Martel E. (2005), Too poor to marry? Employment and changing modes of union formation among young men in Burkina Faso, IUSSP, Tours.
- CENEAP, (2001): Transition démographique et structure familiale, CENEAP, Alger, 170 p.
- CENEAP, FNUAP, (2001): La transition démographique en Algérie; CENEAP Alger, 159 p.
- CENEAP, (2003), Journée d'études sur les mutations de la famille en Algérie, in la lettre du CENEAP n°63, CENEAP, Alger.
- Le Bourdais et al. (2001), Effets de la précarité économique sur la formation de la première union au Canada, Cahiers québécois de démographie, Vol.30, n 1.
- Ministère de la Santé et de la Population, ONS, (2003), Enquête algérienne sur la santé de la famille 2002; Alger ,75 p.
- ONS (2004) : Enquête algérienne sur la Santé et la famille, ONS, Alger, 374 p.

Ouadah-Bedidi Z., (2005), " Avoir 30 ans et être encore célibataire: une catégorie émergente en Algérie; Revue Autre part, no 34.

ONS, publications statistiques 2005, 2006, 2007, 2010. (www.ons.dz)

Oppenheimer K., (1994), women's rising employment and the future of family in industrial societies, Population and Development Review, n° 2.

Le pseudonyme dans la littérature algérienne brouillage de pistes ou fantaisie littéraire

BOUDJADJA Mohamed

Université Sétif 2

Résumé

Considéré longtemps comme une pratique marginale, le pseudonyme littéraire a été peu étudié. Pourtant, de nombreuses œuvres ont été publiées sous un faux nom déroutant souvent les lecteurs.

Pratiques courantes en littérature, les pseudonymes et masques sont perçues comme synonymes de liberté, de protection ou bien d'un changement de genre.

Mais qu'apporte exactement ce brouillage des pistes ? Est-ce une preuve d'imagination ou une touche poétique ? Est-ce une supercherie littéraire ou un soupçon d'authenticité ?

Cet article tente de s'interroger sur les raisons et les fonctions de cette pratique auctorielle dans la littérature algérienne ; il interroge également un exercice d'écriture dont les desseins bien qu'inavoués pourraient relever de l'ordre politique et poétique.

Abstract

Long considered a marginal practice, the literary pseudonym has been little studied. Yet, many works have been published under a wrong name often confusing readers.

Current practices in literature, masks and pseudonyms are perceived as synonymous with freedom, protection, or a change in kind.

But what exactly does this interference of the tracks? Is this proof of imagination or a poetic touch? Is it a literary hoax or a hint of authenticity?

This article attempts to examine the reasons and functions of this practice auctorielle in Algerian literature; it also deals with this aspect of writing whose ultimate aims, though unavowed, would still be political and poetic.

Mots clés

pseudonyme, auteur, littérature, signature, esthétique, politique

English Keywords

pseudonym, author, literature, signature, aesthetic, politics

Introduction

Écrire sous un *pseudonyme* ou sous un "nom de plume" est une vieille tradition. Beaucoup des plus grands noms de la littérature ont été « inventés » et bien des auteurs des meilleures ventes utilisent eux aussi des pseudonymes. Les noms déguisés dans les arts et dans la Littérature ont existé de tout temps ; d'autres ont été appliqués à des personnages célèbres par leurs contemporains.

Ce qui rend la pseudonymie plus grande encore, c'est cette mode, ou cette manie, qu'ont adoptée un très grand nombre des écrivains, d'avoir un double nom. Ils ont un nom pour la société, et un nom littéraire pour les arts, pour la littérature et le théâtre, des noms artistiques et littéraires.

A quoi peuvent servir ces masques, sont-ils signes d'une difficulté, pour les auteurs, à assumer leur statut d'écrivain? Sont-ils, au contraire, cautions de la bonne santé du champ littéraire? Qu'apporte exactement ce brouillage des pistes ? Et -ce que cette pratique a sa

place dans la littérature algérienne ? Quelles en sont les tenants et aboutissants ?

1-Détour théorique : « je » est un autre

D'aucuns ne peut contredire que le pseudonyme est l'expédient par excellence qui représente l'auteur dans le monde des lettres, alors que l'individu reste sagement derrière, en retrait.

P. Lejeune affirme dans *Le Pacte autobiographique* que le pseudonyme n'est pas seulement un « second nom [...] aussi authentique que le premier, [qui] signale simplement cette seconde naissance qu'est l'écriture publiée »¹.

Selon lui, « *Le pseudonyme est simplement une différenciation, un dédoublement du nom, qui ne change rien à l'identité(...)* Il ne faut pas confondre le pseudonyme ainsi défini comme nom d'auteur (porté sur la couverture du livre) avec le nom attribué à une personne fictive à l'intérieur du livre »².

Mais en se plaçant du point de vue de l'auteur et non du lecteur, il est plus intéressant de considérer que ce nom pseudonymique peut « aussi se lire comme la signature d'un être fictionnel ».

G. Genette qui le qualifie de « nom fictif », entend ainsi rapprocher la pseudonymie de la supposition d'auteur, pratiques qui reposeraient toutes deux sur une même structure fictionnelle.

« nom fictif, la pseudonymie serait une « variante » de la supposition d'auteur : il s'agirait de « l'attribution d'une œuvre, par son auteur réel, à un auteur imaginaire dont il ne produirait rigoureusement rien d'autre que le nom. »³

En usant d'un pseudonyme pour signer une œuvre littéraire, il est bien connu que l'auteur veut faire croire qu'il est un autre. Il travestit son

identité, lui impose un masque ; il se présente ainsi voilé au public. Il refuse le regard d'un autre sur soi et se camoufle pour diverses motivations. «*Je est un autre*» écrivait Rimbaud. Si «*je*» est un autre, tout devient possible, y compris le risque de dépossession de soi.

Entre simulation et dissimulation onomastique, l'art du pseudonyme est l'art de la signature carnavalisée. «*Le pseudonyme exhibe deux traits récurrents du système : il est excès du propre et d'une appropriation ; il obéit au principe des nominations clignotantes*»⁴.

L'histoire littéraire nous renseigne sur la présence du pseudonyme à travers les âges. On pourrait les classer en quatre catégories: la première est composée du pseudonyme complet pris dans le but de se cacher, soit par force majeure ou par fantaisie, soit dans le but de substituer à des noms mal sonnants. Dans la seconde, nous plaçons les anagrammes de noms ; dans la troisième, les noms maternels substitués aux noms paternels. Dans la quatrième variété, nous plaçons un nombre assez considérable d'écrivains dont le nom de famille est caché sous des initiales, et le nom du lieu natal substitué au véritable. Une dernière variété du genre est composée des écrivains qui prennent des qualités sous lesquelles il leur convient de se déguiser.

Aussi, il semble que les raisons qui ont donné lieu aux pseudonymes ont vraisemblablement été toujours les mêmes comme: pseudonyme employé pour des raisons purement pécuniaires (l'auteur préférera prendre un pseudonyme pour ne pas «*brouiller*» son image vis-à-vis de ses lecteurs); pseudonyme employé comme un préservatif contre les poursuites des créanciers ; pseudonyme employé par la couardise ; des pseudonymes utilisés pour diverses raisons, professionnelles et notamment personnelles :

On écrivait sous un pseudonyme masculin uniquement parce que l'on était une femme. C'est le cas notamment de "Aurore Dupin" qui signait ses œuvres "George Sand".

D'autres auteurs adoptent un pseudonyme pour échapper au devoir de réserve que leur impose leur charge : c'est le cas de Pierre-Jean Remy, Erik Orsenna ou Saint-John Perse. Diplomates, hauts fonctionnaires, serviteurs de l'Etat, ils mènent une double vie au nom du bon goût. *«Le pseudonyme permet un redoublement de la personnalité (...) indispensable pour un poète qui est engagé en même temps dans une activité publique»*, affirme Saint-John Perse.

Enfin, l'auteur peut vouloir tester la qualité de son écriture. Romain Gary, auteur à succès, décide, à un certain moment de sa vie, de publier des romans sous plusieurs pseudonymes, dont celui d'Emile Ajar, afin de vérifier si sa qualité intrinsèque d'écrivain est indépendante de sa notoriété.

Ces différents exemples montrent que la création d'un nouveau nom, même très proche de celui de l'auteur, esquisse d'emblée les contours d'une figure d'écrivain particulière en ce que celle-ci est entièrement dédiée à la création littéraire contrairement à la personne civile qui ne se caractérise jamais par sa seule activité d'écriture, quelle que soit l'importance que l'écrivain lui donne dans sa vie : l'auteur réel doit se résoudre à considérer qu'être écrivain n'est qu'un des aspects qui l'identifient.

2- Pseudonymie dans la littérature algérienne de graphie française

Un regard sur la littérature algérienne nous permet de constater, qu'à l'instar des autres littératures, la pseudonymie y est toujours présente :

Du temps de la colonisation, des écrivains français d'Algérie usaient de pseudonymes. Pour eux, c'était une authentification, voire une appartenance.

J. Déjeux voit qu' « *il y avait là comme une appropriation. Une mainmise sur le nom et l'identité, parallèlement la mainmise sur la terre* ». ⁵

Sidi Floucoun était le pseudonyme d'un Français signant *Contes d'amour et légendes*, suivies des *Préceptes d'Alla Verdi*(Paris, 1897). Etienne Dinet (1861-1929) qui s'appela Nasr-Eddine. D'origine russe, Isabelle Eberhardt (1877-1904) aimait signer ses lettres du prénom masculin Mahmoud Essadi ou encore Si Mahmoud au point que des correspondants ont pris l'auteur pour un homme. Elle signait cependant aussi Isabelle Ehnni, étant mariée avec Slimane Ehnni.

Plus tard, Jean Sénac, signant Yahia el Ouahrani, voulait lui aussi s'intégrer davantage à l'Algérie et montrer par la métamorphose du nom qu'il n'était pas Français.

Mais il y avait aussi des auteurs algériens qui utilisaient des pseudonymes. La plupart du temps, ils servent à dissimuler l'identité, soit par crainte de la répression, soit pour ne pas engager la famille. Parfois, il s'agit d'une réappropriation d'identité comme pour Taos Amrouche (1913-1976) qui a changé plusieurs fois son nom d'auteur au cours de ses publications. Mariée au peintre Bourdil, elle signait alors Marie-Louise Bourdil-Amrouche un texte dans *L'Arche* en octobre 1946, extrait du roman *Jacinthe noire*: qu'elle faisait paraître en 1947 sous le nom de Marie-Louise Amrouche (Marie-Louise étant son prénom de baptême). Son roman *Rue des tambourins*(Paris, 1960) était signé Marguerite Taos (Marguerite, prénom chrétien de sa mère, et Taos le prénom kabyle de Marie-Louise).

D'autres auteurs ont, de leur part, orientalisé leurs noms pour mieux s'intégrer au monde arabe, ou au contraire le franciser (Haniet) par désir d'assimilation politique au colonisateur.

Aussi, il serait intéressant de rappeler qu'étaient de mise des raisons comme: la prudence par rapport à la famille ou à l'autorité répressive (Haoussan qui signe *Comment périra l'Algérie française*(1938) cachait R. Zenati, romancier de *Bou-el-Anouar*(1945), le désir de dérouter le lecteur (Jean Amrouche signé Maxula Radès, il avait pris le nom du lieu où habitait Amrouche (près de Tunis) ou le désir d'« habiter son nom », comme disait Jean Amrouche.

Cependant, pendant la guerre de libération, le contexte socio-politique impose le recours au pseudonyme : « *soit pour se camoufler et échapper à la police, soit aussi pour mythiquement, en même temps, entrer en gloire, pour ainsi dire.* »⁶explique J. Déjeux qui ajoute :

*« l'auteur ne tient à apparaître que sous un autre aspect : glorieux peut-être, par exemple pendant une guerre révolutionnaire, en prenant le nom d'un héros ancestral connu. L'auteur qui use d'un pseudonyme se retrouve pour ainsi dire en face de son double. Dans le miroir, c'est le même mais aussi l'autre qui apparaît, à la fois le même et l'autre, soi-même dans une autre identité »*⁷.

Noureddine Aba emploie pour son premier recueil en 1951 le nom de Abaoud Aba. Mohammed Haddadi, pour son premier recueil de poèmes en 1954, se cache sous le nom de Djim Laforge et Colette Anna Grégoire, épouse Melki qui signait ses poèmes Anna Gréki.

Néanmoins, après l'indépendance, on continue à user de pseudonymes mais les desseins ne sont pas les mêmes :

Jamel Amrani mettait le nom de Jamil Kabab à la fin de ses poèmes dans *Faiza*(Tunis) en novembre 1962.

Youcef Khader (pseudonyme de Roger VILATIMO) a signé six romans policiers édités par la SNED à Alger de 1970 à 1972. « *Je suis français. Youcef Khader n'est qu'un pseudonyme adopté pour la circonstance et destiné à assurer ma sécurité.* »⁸ déclare-t-il dans une interview.

Le pseudonyme fait partie de la personnalité. L'écrivain est célèbre avec lui. Il arrive un moment où l'on veut quand même profiter du succès. Se dévoiler pour mieux bénéficier donc de l'entrée en gloire (si la réussite littéraire survient). Les noms de guerre, par exemple, sont conservés, car la crainte des représailles a disparu. Mais à l'inverse, des auteurs n'ont utilisé leur pseudonyme qu'une seule fois, comme s'ils avaient eu hâte par la suite de l'oublier.

Il y a cependant le cas des femmes écrivaines qui ont leurs propres raisons. Nassira Belloula explique cela: « *La plupart des écrivaines ont eu recours à un pseudonyme, la peur de l'engagement, du nom familial, celui du mari ou du père, la peur d'être reconnue, de ne pouvoir écrire librement, une lutte contre l'autocensure, et un masque qui permet de dire des vérités.* »⁹

S'inquiétant des réactions de son père en découvrant qu'elle a écrit un livre, Zohra Imalaya a opté pour Assia Djebar.

Aïcha Chabi (Laïdi) connue sous le pseudonyme d'Aïcha Lemsine (des initiales en arabe ل س) disait qu'elle voulait protéger sa vie privée et ne pas s'exposer aux «jugements» de la sphère dans laquelle elle évoluait. Maïssa Bey dont le vrai nom est Samira Benameur commence à écrire pendant les années 1990, dites « les années noires ». Elle restera très fière de son pseudonyme, accordé par sa mère qui voulait le lui donner à sa naissance.

Ainsi, pour l'écrivain algérien, le pseudonyme qui sert à dissimuler l'identité, à sa réappropriation, à dérouter le lecteur ou à

transgresser des « barrières », ne serait pas un masque inutile, au contraire c'est le signe de la mise en valeur de soi.

Le pseudonyme dans la littérature algérienne reste une pratique privilégiée par l'écrivain: cette signature masquée désigne alors les marges d'une littérature qui tente de s'écrire, de faire admettre sa légitimité, voire de se dégager d'un univers formé de conventions et de règles. Les signatures pseudonymiques varient en fonction du type de littérature et de ses fonctions: engagement, divertissement ou encore expression de soi.

3-Le cas Yasmina Khadra: histoire d'un pseudonyme

S'il existe un cas particulier dans la littérature algérienne, c'est bien celui de Yasmina Khadra. L'identité de l'auteur semble problématique.

Il utilise dans les années 90 une fausse signature (Yasmina Khadra), se nimbe d'un fugitif mystère, puis dévoile son identité en 2001(Mohamed Moulessehou), mais en conserve paradoxalement le nom de plume (Yasmina Khadra).

Si ses textes sont signés Yasmina Khadra, prénoms de femme, ce nom cache en fait un homme.

Certes, « *Un pseudonyme qui ne change rien à l'identité* »¹⁰ affirme P. Lejeune. Néanmoins, ce pseudonyme avait caché l'identité de l'auteur durant des années. Yasmina Khadra donnera avec une sorte de ferveur les raisons et les circonstances de son choix: l'amour et le respect qu'il voue à l'épouse à laquelle il a donné son nom, et qui lui offre, en retour, ses deux prénoms, comme pour un nouvel échange de nouvelles alliances. Mais il est une autre raison, qui se greffe à la première. Prendre un prénom féminin, c'est, pour Mohamed Moulessehou, exprimer son admiration profonde pour les femmes

algériennes, leur courage, et l'espoir qu'elles entretiennent, comme on entretient une flamme qui a peut-être sous les yeux, et à portée de main, de purs et hauts repères qu'il ne voit pas.

Les raisons qui l'ont poussé à camoufler son identité première sous ce nom d'emprunt sont donc multiples et variées. Celles qui incitèrent l'officier Mohamed Moulessehouf à le faire, semblent assez manifestes: D'une part, « *entrer en clandestinité* » comme il le dit dans une de ses interviews lui permettra pour le moins d'en finir avec une sorte d'autocensure qu'il perçoit dans ses premiers écrits. Il se doit donc de rompre avec le cadre rigide de la vie militaire. Rupture, Yasmina Khadra y insistera chaque fois qu'il le pourra. D'autre part, un peu d'ombre ne peut être que propice à la création romanesque quand l'écriture prend pour champs l'intolérable et l'intolérance. Le Commissaire Llob (l'autre pseudonyme de Mohamed Moulessehouf) est un homme tourmenté et constamment perturbé par l'horreur de l'existence, c'est avec cynisme qu'il fait un examen de sa personne et des autres.

Depuis le jour où il a décidé de dévoiler son vrai nom, son identité véritable n'est plus cachée. L'écrivain-soldat / le soldat-écrivain bouleverse l'opinion publique. Expliquant sa contrainte au silence, il dira: « (...) *il fallait dire pourquoi, il était impératif pour moi de rester dans l'anonymat. Et que ça n'a pas été facile, pour moi, de devenir écrivain.*»¹¹

Pour éclairer une situation où prévalaient quelques sous-entendus, d'insinuations plus ou moins ouvertes, il écrira *L'imposture des mots* (Julliard :2002) qui complète ce que révélait déjà *L'écrivain* (Julliard :2001), la passion pour l'écriture, l'itinéraire dans la littérature de Mohamed Moulessehouf, depuis le temps où il était le

matricule 129 à l'école des cadets d'El Mechouar jusqu'à celui où il est devenu Yasmina Khadra.

Dans *L'écrivain*, « je » est Mohamed, mais il est Khadra aussi. Dès la couverture, le lecteur peut penser que l'écrivain Khadra écrit la biographie du militaire Mohamed Moulessehou. Ainsi Khadra, « écrivain biographe » fait le récit de la vie du soldat. Il ne va d'ailleurs superposer ces deux identités qu'à la page 49 de *L'écrivain*.

Dans *L'imposture des mots*, Mohamed et Khadra se rejoignent, il est tantôt Khadra, tantôt Mohammed et de manière distincte : ces deux entités semblent se séparer comme si deux hommes se côtoyaient dans une sorte de jeu de miroirs où l'un est face à l'autre. Chacun renvoie une image opposée de l'autre dans une sorte de chassé-croisé.

La voix qui raconte est une voix importante qui relie les deux textes par le fait que Mohamed dans *L'écrivain* se trouve être Yasmina dans *L'imposture des mots*. Le pacte autobiographique est dispersé, si nous pouvons nous exprimer ainsi, entre les deux œuvres.

Dans *L'imposture des mots*, Khadra lutte de manière superbe, convoquant ses personnages, les auteurs qu'il aime, et jusqu'au commandant Moulessehou, les interpellant, dans un tourbillon de dialogues et de commentaires. Il s'agit bien de lutter contre ce avec quoi on prétend terrasser l'homme et l'écrivain.

A voir plus clair, Khadra utilise ce pseudonyme comme symbole d'une naissance par l'écriture, puisqu'il cherche une nouvelle façon d'échapper à la censure. Le nom sera symbole d'une libération, il dit à ce propos :

« Autant l'institution militaire est incompatible avec l'activité de l'écriture, autant la censure nuit gravement à l'écrivain. Je m'autocensurais quand je signais de mon vrai nom. Il y avait donc des

freins, des contraintes, des concessions qui se répercutaient sur le texte. Mais en choisissant un pseudonyme, tous les tabous, tous les carcans, toutes les chaînes ont sauté. C'est là que j'ai pu véritablement découvrir l'écrivain que j'étais. »¹²

En somme, le choix du pseudonyme Yasmina Khadra est singulier comme l'est son écriture. Un choix qui n'est sans conséquence esthétique puisqu'il est une caractéristique de l'écriture de Khadra. Cet écrivain qui multiplie les styles cherche à rebondir grâce à son écriture et c'est bien par cette voie qu'il comptait convaincre son lectorat.

Conclusion

Il est important de signaler, en guise de conclusion, que la façon de signer n'est pas des fois étrangère au projet d'écriture, à sa réalisation et à sa reconnaissance. Dans la littérature algérienne, les signatures, dans l'ensemble, varient en fonction des générations, des espaces éditoriaux, des genres littéraires, du type de carrière littéraire et de l'état du champ dans lequel les auteurs s'inscrivent.

Ainsi, le pseudonyme a beau être perçu, en termes de rapport à la réalité, comme s'il désignait purement et simplement un individu, il n'en reste pas moins que son fonctionnement s'appuie sur une structure de fiction, ce qu'attestent les différents termes usités pour le désigner, et, par contamination, pour désigner le sujet auquel il se réfère.

Une importance est à donner à une recherche significative non hermétique, comme des clefs psychanalytiques ou plus simplement comme des marques d'une complicité que le lecteur doit inventer. Elle subvertit ainsi les codes courants de l'auctorialité, notamment sa

supposée unicité, et implique une relation au nom propre et à la propriété littéraire qui engage un positionnement particulier de l'écrivain par rapport à sa production et à la façon dont il la donne à son public.

¹Philippe Lejeune. *Le Pacte autobiographique*, Editions du Seuil, 1975, p. 24

² Ibid.

³ Gérard Genette. *Seuils*, Paris, Seuil (Points Essais), 1987, p. 51

⁴ Maurice Laugaa. *La pensée du pseudonyme*, Paris, PUF, 1986, p. 293

⁵ Jean Déjeux. *L'identité et le Masque. Les Pseudonymes dans La Littérature de Langue Française enAlgérie*. Editions du CNRS, 1985, p.389

⁶ Ibid. p.392

⁷ Ibid.

⁸ Youcef Khader. « La critique, art difficile » in *El Moudjahid*, 8 août 1970.

⁹ Nassira Belloula. *De la pensée vers le papier, soixante ans d'écriture féminine algérienne*. ENAG, 2009, p.

¹⁰ Philippe Lejeune. *Le Pacte autobiographique*, p. 24

¹¹ Yasmina Khadra dans une interview accordée Sid Ahmed Semiane, *Le Matin*, 8 février 2001.

¹² Ibid.

